

الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية (مشروع قراءة)

بقلم : محمد رشاد الحمزاوي

«من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فليتنظر إلى الخليل بن
أحمد»⁽¹⁾

1- القضية :

إن الذمنية اللغوية السائدة تنظر إلى المعجم وما وراءه من مفردات ونصوص نظرة استهلاكية بحثاً، وتعتبره في غالب الوجوه كتاب لغة ومجرد ديوان تجمع فيه مفردات متنوعة، له غايات نفعية ومعرفية وتربوية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار منزلة واضعه ورؤاه، وبالخصوص نظريته أو نظرياته وما وراءها من أبعاد علمية وفكرية وحضارية، ومنها السعي إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني في وحدته وتنوعه، وفي قراره واستفاره، وفي ثباته وتحوله دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار.

ولقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي العماني (100-175هـ)⁽²⁾ من أول من بادر في تاريخ الثقافة الإنسانية العامة إلى اقتحام مصاعب تلك المغامرة الرامية إلى سبر كنه الخطاب الإنساني من متطلق عربي، سخرت فيه العربية لتكون مثالا به يقاس، وعلى شواهدا يقنن ويتظم في نطاق نظرية معجمية عربية دولية شاملة⁽³⁾. فلقد قال فيه

(1) مهدي المخزومي : الخليل بن أحمد الفراهيدي - بغداد 196 ص 42.

(2) تنق الروايات على مولده وتختلف في شأن وفاته،

(3) محمد رشاد الحمزاوي : النظريات المعجمية العربية ومسبلها إلى الإحاطة بالفكر العربي - بكتابتنا

المعجم العربي : إشكالات ومقاربات - تونس 1991 ص 215 - 245.

الصفدي في الوافي بالوفيات «ومن تأسيسه بناء كتاب «العين» الذي يحصر فيه لغة كل أمة من الأمم قاطبة» (4). مما يعني أنه كان يرمي إلى وضع معجم مثالي عربي دولي مقياس لا يحد رصيده حد. وذلك ما يؤيده الصفدي بقوله «وأظهر فيه حكمة لم تقع مثلها للحكماء من اليونان (5). . . فزعم أن مبلغ أبنية كلام العرب المستعمل والمهمّل على مراتبها الأربع في الثاني والثلاثي والرابع والخماسي من غير تكرير ينساق إلى إثني عشر ألف ألف وثلاث مائة ألف وخمسة آلاف وأربع مائة وإثني عشر*» (6)، مما يفيد أن معجم العربية المنتظر مهياً لأن يشمل أكثر من اثني عشر مليون كلمة ستجعل من الخطاب العربي خطاباً مجتهداً صاروخياً علينا أن نتحمل مسؤولية تحقيقه وما وراءها من حضارات رائعة وعجيبة.

فمن هو هذا الرجل الذي تجاوز بفكره الثاقب زمانه ومكانه، واستشرف زمن الحضارة العربية في المستقبل البعيد؟

2- الخليل بن أحمد، أصله ومدرسته :

إنه رجل من ذهب ومسك لا يحتاج إلى من يدافع عن علمه وورعه، وتقائه وتواضعه، عاش في خصّ وخصاصة، جاء من عمان وعاش بالبصرة وكانت «واسطة الأرض وغوصة البحر، ومفيض الأقطار وقلب الدنيا . . . وخير بلاد الله للجائع والغريب والمفلس . . .» (7). وهو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي أو الفرهودي الهمداني الأزدي، مما يشهد بأصله العُماني باعتبار نسبه إلى أزد

(4) الصفدي : الوافي بالوفيات : القاهرة 1411 هـ / 1991 م - ج 18 / 366.

(5) يرى بعضهم أن الخليل تأثر في وضع معجمه باليونان، أو الهند. والملاحظ أن أحداً لم يفكر في أن الخليل الرياضي قد وضع معجمه دون الاعتماد على الغير. أنظر La Rundgren (F.): lexicographie arabe, in *Studies on semitic lexicography*, Quaderni di Semitica N:2 FIRENZA 1973, p. 148-152.

(6) الصفدي - الوافي بالوفيات ص 387.

* في نصّ الكتاب «إثني عشر ألفاً»، وهو خطأ.

(7) مهدي المخزومي السابق ص 5.

عُمان (8) الذين لهم صلة وثيقة بأزدراسة.

وينقسم أزد عمان إلى ثلاثة فروع كبرى :

1- بطون هناء وفراheid وجهاضم ونوى وقرأوس والجراميز ... ويعود نسبهم إلى مالك بن فهم.

2- بطون يحمد وحُذكان والمعاويل ... ويعود نسبهم إلى نصر بن زهران.

3- بطون العتيق والخضر بن عمران ... ويعود نسبهم إلى عمران بن عمرو مزيقياء.

وكانت قبيلة يحمد تقيم في أول الأمر على الساحل، والمعاويل بصحار، وهميم بنزوى والعتيق بدبا. وكانت نزوى مركز الإمامة الأياضية وكان جل أعضائها من بطن يحمد (9). ويروي الصفدي أن رجلاً قال للخليل : «من أي العرب أنت ؟ فقال : فراهيدي - وسأله آخر فقال فرهودي. قال المبرد : فراهيدي انتسب إلى فراheid بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن مضر بن الأزد (10) - وهو يحمدي على ما يبدو بصله الرحم والزواج، وإن كان الصفدي يورد رواية غريبة عن حمزة الأصبهاني في كتابه «التيه على حدوث التصحيف» تفيد أن الأزد والخليل فرس. فلقد قال «الخليل بن أحمد الفرهودي ومن الفرس كان أصله لأنه من فراheid اليمن، وكانوا من بقايا أولاد الفرس الذين فتحوا بلاد اليمن لكسرى. وكان جد الخليل من أولئك. فمن أجل أن الخليل كان من الفرس صارت لنا مشاركة في مفاخر العرب بما أثله الخليل لهم» (11). وذلك شأن سيويه وغيره.

وتوحي إلينا هذه الرواية بجدل الشعبية ومعاركها لأنها أغفلت أن تفيدنا أن جزءاً من أزد عمان قد هاجروا قبل الإسلام إلى الجزر بالخليج العربي وإلى كرمان وفي مقدمتهم قبيلة سليمة بن مالك بن فهم.

(8) دائرة المعارف الإسلامية بالانكليزية - مدخل الأزد.

(9) نفس المصدر ص 813.

(10) الصفدي : الوافي ص 388.

(11) نفس المصدر.

ولقد هاجر عدد كبير من أزد عمان إلى البصرة سنة 60-61هـ/ 679-680م ولعبوا دورا أساسيا سياسيا وعسكريا في الخلافتين الأموية والعباسية. وشهد الخليل على دورهم العلمي المتميز. ويرى الزبيدي أنه ولد بعمان ونشأ وترعرع في البصرة (12). فإن أقررنا أنه توفي سنة 175هـ عن عُمر يُقارب 75 سنة، فإن ذلك يعني أنه ولد سنة 100 للهجرة. وذلك ما يؤيده ابن خلكان في وفيات الأعيان : «وكانت ولادته سنة مائة للهجرة. وتوفي سنة سبعين وقيل خمس وسبعين، وقيل عاش أربعاً وسبعين . . . (وقيل) إنه توفي سنة ثلاثين ومائة، وهذا غلط قطعاً» (13).

وهو من مشاهير مدرسة البصرة وأساطينها. أخذ العلم والمعرفة عن مشاهير منهم عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء. ومن تلاميذه مشاهير منهم سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل (14) وهارون بن موسى النحوي ووهب بن جرير وعلي بن نصر الجهمي. ولقد نُسِيت أغلب المصادر تلميذه الليث بن المظفر (15) الوارد ذكره في مقدمة العين بالخصوص : ويهمننا من الخليل أنه كان موسيقياً يشهد بذلك علم العروض، وكان رياضياً مما يشهد به كما سنرى معجم العين. ولقد روى عنه الصفدي أنه قال «أريد أن أعمل نوعاً من الحساب تمضي به الجارية إلى الفامي، فلا يمكنه أن يظلمها» (16).

(12) ويرى الزركلي في الأعلام ج 1 ص 34 أنه ولد وتوفي بالبصرة. ويرى بعض الباحثين أنه من منطقة أدم بسلطنة عمان.

(13) ابن خلكان: وفيات الأعيان - القاهرة 1969 - ج 2/248.

(14) ويرى ابن خلكان في وفيات الأعيان، ج 2/245 أن «أكثر العلماء العارفين باللغة يقولون إن كتاب العين في اللغة المنسوب إلى الخليل بن أحمد ليس تصنيفه، وإنما كان قد شرع فيه ورتب أوائله وسماه بالعين، ثم مات فأكملة تلامذته النضر بن شميل ومن في طبقتهم - وذلك ما لا يؤيده الزركلي في الأعلام. وينسب ابن فارس والقالبي العين للخليل فيما رواه عنه من اللغة.

(15) كل القرائن تدل على أنه أهم من أسهم في وضع كتاب العين. وليس ذلك بغريب في التقاليد العلمية إذ إن الفضل يعود لتلاميذ دي سوسير اللساني السويسري المشهور، في ترتيب دروسه في علم اللغة العام «Cours de linguistique générale» ونشرها.

(16) الصفدي : الوافي بالوفيات ص 386.

إن هذا اللغوي، الموسيقي، الرياضي المعجمي، الأزدي العماني قد ترك لنا معجماً يعتبر مصدر المعاجم العربية. وقد ركزه على ما نسميه بنظرية المعجم المثالي، فما يعني بذلك؟

-3- نظرية المعجم المثالي :

إن النظرية المعجمية الخليلية تعتبر نقلة نوعية في ميدانها. فهي أم الرؤى المعجمية العربية لأنها أولها على الإطلاق، ولأنها نشأت وتطورت من ميدان الرسائل المفردة (17) والغريب المصنف (18) إلى ميدان المعجم (19) المكتمل نظرياً وتطبيقياً، فتحوّلت بالمعجمية العربية من الرواية والسماع إلى تركيزها على معايير لغوية لسانية موثقة مبررة، تنطلق من الوصف الصوتي والبنوي والمقارنة والمقابلة بين اللغات إلى الاستقراء والإحصاء الرياضي، وغايتها أساساً الإحاطة بالخطاب العربي ومدى قدرة اللغة على التعبير عن معالم المجتمع ومآثره في الماضي والحاضر والمستقبل.

فهي مؤهلة كما سنرى لتكون نظرية لسانية معجمية كلية (20) غايتها الخطاب الإنساني والمعجم الكوني وخصائصه الثقافية والحضارية. ولقد طبقت على العربية نصاً

(17) حسين نصار : المعجم العربي : نشأته وتطوره - القاهرة 1988 ج 1/31-170، حيث يعرف الرسائل المفردة ويضرب لها أمثلة كثيرة في ميادين وعلوم عدة. والرسائل المفردة هي أساس المعجم العربي، إلا أنها كثيرة السلبات لم تسلم من التكرار والإهمال والإسقاط في جمع المادة المعجمية وترتيبها من أجل المعرفة أو التربية والتلقين.

(18) نفس المرجع ص 33-54.

(19) محمد رشاد الحمزاوي : معجم مصطلحات المعجم، مجلة المعجمية عدد 2، 1986، ص 9-13 حيث تعريف المعجم لغوياً ومصطلحياً ووظائفيًا.

(20) يستغرب كثير من الباحثين من بروز هذه النظرية المكتملة فجأة، من دون أن يمهّد لها مسبقاً بمحاولات وتجارب خاطئة أو مصيبة، لا سيما وأن الرسائل المفردة ظلت مستبدة في أيام الخليل وبعده. والملاحظ أن هذه الظاهرة ليست غريبة في العلوم اللغوية العربية، ويشهد بذلك كتاب سيويه تلميذ الخليل، وقد ظهر كاملاً مكتملاً دون أن تمهّد له في الواقع مؤلفات سابقة له حسب معلوماتنا الحالية.

ومدونة (21). والملاحظ في هذا الشأن أنها اعتمدت، في سعيها العربي أو الكونني، على مقاربات منهجية ومفاهيم لسانية متلازمة مترابطة لبناء هيكلها أو نظامها حسب تعبير المحدثين اليوم. وذلك ما يهمنا منها.
فكيف كان ذلك ؟

عرض الخليل لنظريته المعجمية في مقدمة كتاب العين التي اعتمدها في بحثنا هذا، ووردت في شأن هذا الكتاب آراء كثيرة تتعلق بنسبته للخليل (22). ولقد تخيرنا منها ثلاث رؤى تحيط حسب رأينا بالعناصر الأساسية لتلك النظرية التي كثيراً ما تتمازج فيها المقاربات المنهجية بالمفاهيم المعجمية المتصلة بها. ورأينا من المفيد أن نستخرج، أولاً وبالاتقاء، تلك العناصر من الرؤى الثلاث المذكورة، وأن نسعى ثانياً إلى تصور النظرية في كليتها.

فالرؤية الأولى تعتمد على ثلاث مقاربات منهجية وثلاثة مفاهيم : تنطلق المقاربة الأولى - خلافاً للرسائل المفردة - من موضوع عام وشامل، وهو اللغة عموماً واللغة العربية خصوصاً، باعتبارها مثلاً مطبقاً للغة. وهي تضبط بالتالي القضية المطروحة زماناً ومكاناً وشمولية وخصوصية، مما يستوجب التقييد بذلك، حتى لا يخرج عن موضوعه الأساسي بالإفراط أو التضييق فقال : «قال الليث : قال الخليل : كلام العربي مبني على أربعة أصناف».

ويوحي باللغة مفهوم الكلام (23) الذي جاء صريحاً في القول الخليلي السابق،

(21) محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً : دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986 ص، 139-147 حيث يتحدث عن مفهوم «المدونة» عند ابن منظور. وهذا المفهوم أساسي في العلوم عموماً وفي علم اللغة خصوصاً، ويطلق عليه في اللسانيات الغربية الحديثة لفظة «Corpus».

(22) جلال الدين السيوطي : المزهج 1/76 - 89 حيث يعرض لهذه القضية.

(23) تركزت نظرية اللساني السويسري فردنان دي سوسير «De Saussure» على التمييز بين هذين المفهومين : اللغة والكلام باعتبار أن اللغة رصيد كل المتكلمين والمخزون الجماعي، وأن الكلام مظهرها المستعمل في مستوى الفرد. والعنصران متفاعلان متلازمان. ولاشك أن هذه النظرية نظرية أم في اللسانيات الغربية الحديثة.

فضلا عما توحى به منها للمصطلحات العامة الواردة في المقدمة، مثل «العرب، الأسماء، الأفعال، البناء، الألسن الخ» وهي من مميزات اللغة عموما.

فمفهوم الكلام يؤكد أن الخليل قد أدرك الصلة بين اللغة والكلام. وهو يعتبرهما محور قضيته. وغايته منها في مرحلة أولى وضع معجم مستعمل، أساسه كلام العرب الموجود بالفعل. فهو مهتم بالكلام أي بالأداء (24) الفعلي للغة. ونحن لا نجازف إن قلنا إنه كان على وعي بالصلة القائمة بين اللغة والكلام، مما سيتأكد في الرؤية الثالثة بالخصوص، عندما سيسعى إلى الإحاطة برصيد اللغة الكامل وما فيه من مستعمل ومهمل.

المقاربة الثانية تنطلق من الوصف لواقع الكلام العربي لتقدم لنا مفهوما لسانيا آخر هو مفهوم البنية الكمية في كلام العرب برسته. فلقد قسم تلك البنية الى : بنية دنيا (ثنائية) وبنية وسطى (ثلاثية) وبنية قصوى (رباعية وخماسية). فالكلام العربي يستحيل أن يخرج عنها، وإلا استحال تصور رصيده النظري الأقصى أو المهمل ويعني به الموجود بالقوة كما سنبين ذلك. ولقد ضرب لكل بنية بأمثلة منها : قَدْ -ضرب - عقرب - سفرجل. وقال : «وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف».

اعتمد الخليل الوصف مقارنة ثلاثة ليستخرج من البنية مفهوم الكلمة. وقد عبر عنها بالاسم والفعل مع ذكرها صراحة بغية تبيان عناصرها وهي : الابتداء والخشوع والوقف، باعتبار أن الكلمة المعجمية (المدخل) ثلاثية أساسا، مما سيوضحه المصاحب بن عباد، وهو من أتباع مدرسة الخليل في معجمه المحيط. فلقد قال الخليل في هذا الشأن : «الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه». وقال «وحشيت الكلمة بالميم». فالخليل قد استخرج لنا التعريف المعجمي البحث للكلمة. وهو مفهومها البنيوي الأساسي المركزي الذي يتفرع عنه كل شيء بالزيادة والنقصان. وهي نظرية بصرية تدعمها التجربة الإحصائية المطبقة على العربية، ويؤيدها سيويه تلميذ الخليل بقوله في الكتاب «الثلاثي متمكن في العربية». فالقرآن الكريم مثلا لا

(24) وتعبر عنه اللسانيات الحديثة التوليدية ب Performance.

يحتوي إلا على 15 كلمة ثنائية. وستؤول هذه البنية عند ابن فارس في المقاييس إلى اعتبار أن كل ما زاد على الثلاثي ليس أصلاً بل هو منحوت (25) مما عساه أن يؤجج جذوة الخلاف بين الكوفة والبصرة - وابن فارس كوفي المنزع - في شأن هذه القضية. نستخلص من هذه الرؤية الأولى أن الخليل زودنا بأربعة مفاهيم تستحق العناية وهي : اللغة والكلام، والبنية والكلمة. وهي مترابطة حسب تسلسل كمي وكيفي، مما يوحي بأنها تكون في ذهن الخليل أساسيات نظريته ومفاتيح لسانية معجمية. والملاحظ أنه سيعتمدها فيما سيأتي ليتوسط بها إلى مفاهيم جديدة تتكون منها جميعها عناصر نظرية ومعجمية.

في الرؤية الثانية من مقدمة العين يزودنا الخليل كذلك بمقاربتين منهجيتين ومفهومين لسانين أساسيين قوامهما اللغة والكلام والبنية والكلمة السابقة الذكر.

فلقد اعتمد على علم الفسيولوجيا في مقارنته الأولى، وبالتالي على الجهاز الصوتي الإنساني ليرز لنا مفهوم الصوت اللغوي أو الصوتم (26) ووظيفته بالنسبة للمفاهيم السابقة الملتحمة به الشاملة له، وذلك بالتطبيق طبعاً على العربية. فالأصوات اللغوية العربية لها مثلها مثل أصوات اللغات الأخرى وظيفة تمييزية دلالية ضمن الكلمة والكلام، تفرضها مخارجها وأوصافها، وإن كان لم يضرب لنا أمثلة على ذلك في مستوى الكلام العربي الفصيح ليقربنا من عملية التعويض (27) البنيوي اللساني الذي يجعلنا نميز بين هَزَلٍ وهَزَلٍ وشرَقٍ ویرَقٍ ووَعْدٌ ووَقْدٌ... الخ، ونترك دور هذا المفهوم في المعجم، وفي ضبط دلالاته باعتبار هذا التمايز الصوتي الدلالي، وذلك ما سيتداركه باعتماد الصوت اللغوي في التمييز بين العربي والأعجمي. وهذا يدل على أن الخليل لم يحدثنا عن ذلك عفواً، بل للتركيز على دور الأصوات اللغوية في ضبط دلالة الكلمة المعجمية أو المدخل، وفي

(25) محمد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي (نظرية النحت العربية المغبونة)، ص 247-264.

(26) ويعني به في اللسانيات الغربية الحديثة مصطلح «Phonème».

(27) يظهر ذلك في تعويض صوت لغوي بآخر لإدراك ما تركزت عليه الأصوات من وظائف في تمييز الدلالات والمعاني في اللغة عموماً وفي المعجم بالخصوص. والملاحظ أن الخليل اعتمد ذلك في مقدمة العين للتمييز بين الكلمة العربية الفصيحة والكلمة المبتدعة المحدثّة والأعجمية.

التمييز بين لغة وأخرى، كما عبر عن ذلك ابن جني لاحقاً حسب نظرة لسانية عامة وقانون لساني كوني، إذ قال: «إن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (28). وتأتي المقاربة الثانية معتمدة هذه المرة على المقارنة والمقابلة الصوتية لتؤكد ما سبق وتدعمه بالمثال، ولتطرح مفهوم التمايز بين كلام العرب وكلام غيرهم من الأمم التي صبت بحارها كلها في محيط الحضارة العربية الإسلامية. ويبدو أن الخليل قد استقرأ ذلك من محيط البصرة الصاحب -. فقال: «إنك لست واجداً من يسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية (29) واحد أو اثنان أو أكثر». من هذا المفهوم الاسامي يستدرجنا الخليل إلى مفاهيم أخرى منها مفهوم الكلمة المحدثثة المبتدعة (30) أي غير العربية، ويحتمل أن تكون المولدة (31) كذلك. وهي الخالية من الحروف الذلوقية والشفوية أو المصدرة ب «نر» فيقول «فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة». ويؤكد على الخصائص الصوتية للكلمة الأعجمية بأن تساءل: «كيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوية بشيء من هذه الحروف؟» حتى يمكن له إقرار مبدأ لساني عام يقارن يطلق على العربية وعلى غيرها من الألسن فيقول: «وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية ولا من لسان إلا التور فيه تور»، وإن كان في هذا نظر. نستخلص من هذه الرؤية الثانية من مقدمة «العين» أنها تمثل الخطوة الثانية لنظرية الخليل المعتمدة على الخطوة الأولى من الرؤية الأولى ومفاهيمها. فلقد زدنا بغنيمة جديدة وافرة تؤكد على المعطيات التالية:

(28) ابن جني: الخصائص 1/ 33 طبعة 1371هـ/ 1952، تحقيق محمد علي النجار.

(29) وتتلخص في الأصوات الذلوقية والشفوية الواردة في جملة «فر من لب»

(30) أطلق الخليل على الكلمة غير العربية مواصفات عدة، وهي مواصفات لسانية منها المحدثثة نسبة لخداثتها بالنسبة للعربية والمبتدعة نسبة إلى جدتها.

(31) إن مفهوم «المولدة» يحتاج إلى نظر. فهو مفهوم غامض ومضطرب ومطاطي يشمل العربي وغير العربي، وما زال موضوع جدال وجدل لم تحط به إلى الآن دراسة معجمية جدية لضبط حقله في المعجم، أنظر محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي - بيروت 1988 ص 184: 265 - 269، 337 - 338، 516 - 517.

1- دور الأصوات ووظيفتها التمييزية الدلالية في الكلمة والكلام، والمعجم وبالتالي في اللغة.

2- التمييز بين الفصاحة العربية والعجمة في الكلام والمعجم بالاعتماد على الوصف والمقارنة.

3- إقرار مبدأ التداخل اللغوي (32) في كل حضارة رائدة باعتبار الثقافة (33) وأبعادها اللغوية والأنثروبولوجية والثقافية. فيكون من طبيعة كل لغة - ومن طبيعة كل معجم كذلك - أن تعطي وتأخذ بنسب متغيرة، أي أن تكون لغة مصدراً أو لغة هدفاً (34) حسب تعبير المحققين. وذلك مادعا الخلية إلى إقرار مبدأ لساني أعم من كل ما سبق يتلخص في إقرار علم اللغة المقارن أساساً من أسس المعجم ولا سيما المعجم التاريخي مما يدعونا إلى أن نعتبر أن الخليل كان من رواد علم اللغة المقارن انطلاقاً من مقارباته اللغوية واللسانية المتميزة والمتعلقة بكل «اللسن» كما جاء ذلك بصريح عبارته.

الرؤية الثالثة من مقدمة العين مربوطة ربطاً عضوياً بسابقتها. وليس ذلك غريباً لأن الخليل وضع نصاً واحداً يشمل مقلعته كلها. ولقد قسمناها إلى ثلاثة أجزاء لندرج فيها ما يستلزمه مشروع قراءتنا من مفاهيم لسانية حديثة. فما هي مقارباته المنهجية المعتمدة والمفاهيم التي يريد أن يصل إليها؟

(32) ونعني به ما سمي قديماً بالمعرب. إلا أن مصطلح «التداخل اللغوي» مصطلح لساني أشمل لأنه مفهوم يطلق على كل لغة تأخذ من غيرها أو تعطيها. والمعرب لا يطلق إلا على ما تأخذه العربية من غيرها. وهو بالتالي جزء من التداخل اللغوي.

(33) ونعني بها تداخل ثقافتين إحداهما غالبية والثانية مستهدفة ويطلق عليها بالفرنسية مصطلح «Acculturation». وهو يعتبر قانوناً لسانياً عاماً إذ لا تسلم منه لغة واحدة سواء بالأخذ أو بالعطاء.

(34) في الثقافة اللغوية تسمى اللغة الرائدة التي تعطي لغيتها اللغة المصدر (ل.م) وتسمى اللغة الآخذة اللغة الهدف (ل.ه) ويطلق المصطلحان كذلك على اللغة المترجم منها وعلى اللغة المترجم إليها.

لقد سعى إلى أن يتصور مفاتيح المعجم الأساسية من خلال نظمة (35) كمية ورياضية متعمدة عناصرها مترابطة. فلقد ركز بالخصوص على:

أ - ضبط أصوات العربية ضبطاً كمياً «فهذه تسعة وعشرون حرفاً منها أبنية كلام العرب»، لتمييزها عن غيرها، وبالتالي ضبط البنى، أي المداخل المعجمية التي تستخرج منها.

ب - تصرفات تلك البنى تصريفاً رياضياً لتصور قدرة استيعاب معجمه، حيث قال «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف... والكلمة الثلاثية تتصرف... والكلمة الرباعية تتصرف... والكلمة الخماسية تتصرف...».

ج - تعيين الحقلين المعجميين اللذين تجمع بينهما اللغة المدروسة، وهما حقلاً «الواضح والغريب».

حيث قال «حتى يستوعب كلام العرب الواضح والغريب»، من دون تفضيل ولا تمييز بين الفصح وغيره. إن هذه المعطيات الثابتة والمطرودة التي فصل فيها الخليل في مقدمة كتاب العين، مستمكة من استخلاص مفاهيم وتطبيقات معجمية تتمثل في :

1 - استنباط نظام صوتي معجمي لكتاب العين من النظام الصوتي اللغوي العربي العام بالاعتماد على الجهاز الصوتي البشري الثابت، وعلى وجهة صوتية مبررة تعتمد مخرج الصوت من الحلق إلى الشفتين. وكان يمكن له أن يعكس ذلك. وعلى هذا الأساس ابتدأ بالعين وسمى كتابه العين تأييداً لذلك. وبحسب هذا النظام ضمن أن ترتب مداخل المعجم ترتيباً عاماً موحداً مهما كانت بنية المدخل المعتمد.

2 - التأكيد على مفهوم البنى الثنائية والثلاثية الرباعية والخماسية، يقر مفهوم البنى العميقة المعجمية التي تعتمد عليها مداخل المعجم العربي.

3 - استقراء مفهوم البنى السطحية التي تنشأ من تصرفات البنى العميقة ونحويلاتها، وذلك بالاعتماد على عملية التقلب (التحويلية) الرياضية والتي يمثل لها في المستوى التطبيقي بالتحويلات اللغوية التالية :

(35) وهي ترجمة لـ «Systematisation بالفرنسية وSystematization بالانجليزية. وغايتها اعتماد نظام محكم مبرر لاستيعاب المعارف والمعلومات وتبليغها تبليغاً وافياً.

$$(1) \text{ و } 1 \text{ و } 2 - 3 = \text{ضرب} \quad (4) \text{ و } 2 - 3 - 1 = \text{ربض}$$

$$(2) \text{ و } 1 \text{ و } 3 - 2 = \text{ضبر} \quad (5) \text{ و } 3 - 1 - 2 = \text{بضر}$$

$$(3) \text{ و } 2 - 1 - 3 = \text{رضب} \quad (6) \text{ و } 3 - 2 - 1 = \text{برض}$$

إن عملية التقلب التحويلية من «ضرب» الثلاثي قد ولدت 6 دلالات جديدة بفعل تحويل مراكز الأصوات.

ويمكن أن تمثل لهذه العملية رياضيا في الثاني والثلاثي والرابعي والخماسي بما يلي:

$$n! = 1 \times 2 \times 3 \times \dots \times n$$

ومنها نطبق على البنى الثنائية والثلاثية والرابعة والخماسية وحتى السادسة. فنحصل على التحويلات التوليدية لكل بنية :

$$1! = 1 = (1-2) \times 1 = 1 \times 2 = 2 \text{ (انظر/قد/في نص الخليل)}$$

$$3! = 3 \times (1-3) \times (2-3) = 1 \times 2 \times 3 = 6 \text{ (انظر مثال/ضرب/في نص الخليل).}$$

$$4! = 4 \times (1-4) \times (2-4) \times (3-4) = 2 \times 3 \times 4 = 24 \text{ (انظر مثال/عقرب/في نص الخليل).}$$

$$5! = 5 \times (1-5) \times (2-5) \times (3-5) \times (4-5) = 2 \times 3 \times 4 \times 5 = 120 \text{ (انظر مثال/سفرجل/في نص الخليل).}$$

$$6! = 6 \times (1-6) \times (2-6) \times (3-6) \times (4-6) \times (5-6) = 1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 = 720$$

4- استبط مفهوم المعجم اللغوي المكتمل المثالي الذي يستوعب اللغة كلها والذي تنفرع مداخله إلى مفهومين جوهريين : المهمل والمستعمل . فالأول يعني الوجود بالقوة من المداخل والثاني الوجود بالفعل منها.

5- إقرار مفهوم المعجم الوصفي التطوري الذي يستقرىء من اللغة صحيحها وغلبيها . وهما يحيطان بكل مستويات اللغة المدروسة.

فهو ليس معجما معياريا تعليميا بل هو مشروع مفتوح مثل اللغة التي لا تستقر على حال.

وبالتالي تضافرت آليات النظام الصوتي مع آليات البنية وآليات التقلب (36) لتوفر لنا معجما تبلغ مداخله أكثر من 12 مليون كلمة بين مستعمل ومهمل، يحيط باللغة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، بدون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار، لأنّ عملية التقلب تمسح كلّ الإمكانيات والاحتمالات، ولا تفلت منها واردة ولا شاردة. فهو في نهاية الأمر معجم مثالي (37) موضوع لتكلم مثالي، (38) فيمكن للمعاجم الأخرى أن تقيس عليه، وأن تسعى إلى أن تدرك نصيبا منه حسب منهجيات معينة وما تجمعه من رصيد للالتحاق برصيده الأعظم. ويبدو أن لسان العرب وتاج العروس لم يبلغا من رصيده المثالي إلا التزّر القليل. ونستخلص من الرؤية الثالثة الخليلية أن كلّ ما سبق صالح لأن يطبق على كلّ معجم من كلّ لغة مع توظيفات جزئية، لأن مقارباته تتركز على قواعد لسانية عامة تصلح

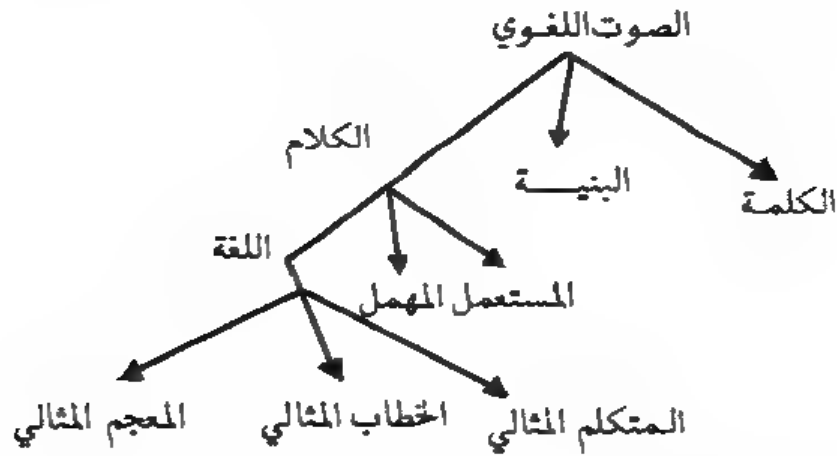
(36) التقلب مصطلح لساني معجمي خليلي وقد فر في النص النظري المعروض هنا، ويعني به قلب الكلمة حسب وجوهها المختلفة حسب عدد حروفها المكونة لها. فالثاني «شد» يقلب إلى «دش» والثلاثي «ضرب» يقلب إلى ستة أوجه... الخ.

(37) الخليل لم يطلق هذا المصطلح صراحة بل هو وارد ضمنا في مفهومي المستعمل والمهمل. ويعني به المعجم النظري الذي يحيط، في إطار نظرية رياضية، باللغة كلها بدون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار، ويشمل الماضي والحاضر والمستقبل، فهو معجم مفتوح. ونجد صدى لهذه الآراء عند الفرنسي مرتني صاحب النظرية الوظيفية في حديثه عن مفهوم «Lexemes» وعند الأمريكي شومسكي في «Competence». انظر في هذا الشأن محمد صلاح الدين الشريف: المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق، مجلة المعجمية عدد 2/ 1986 ص 15-30.

(38) المتكلم المثالي تصور نظري لتكلم يحيط باللغة كلها. وقد تصوره الشافعي نيبا كذلك ابن فارس، وأوحى به الخليل رياضيا من خلال عملية التقلب، واعتبره الأمريكي شومسكي - وهو مهتمس رياضي كذلك - الإنسان القادر على نظم عدد لا يحصى من الجمل وفهمها. وهو تصور منهجي تقاس به قدرته اللغوية القصوى النظرية مقارنة بالنصيب الذي يمكن أن يؤديه منها في الاستعمال والواقع. وبعبارة أخرى يتميز كلّ متكلم بقدرتين: قدرة الاستيعاب ويمكن أن تكون مثالية نظريا لا يحدّها حد، وقدرة الأداء وهي عملية نسبية مقارنة بالقدرة الأولى. وتختلف هذه القدرة الثانية من إنسان إلى آخر بحسب معلوماته وثقافته وتخصصه الخ. وبالتالي يتكيف معجمه حسب القدرتين المذكورتين، فلسان العرب لم يبلغ من الـ 12 مليون كلمة (أو مدخل) المقصودة في معجم الخليل إلا 90 ألف مدخل. أما تاج العروس فإنه لم يبلغ منها إلا 120 ألف مدخل.

لكل لغة، وبالأحرى اللغة العربية لغة التنظير والتطبيق والمعجم. ويجوز لنا في هذا الشأن أن نسمي مثلاً في مستوى مفهومي المستعمل والمهمل إلى أن نقارنهما بما جد اليوم في اللسانيات الحديثة التي اعتمد فيها الألماني Humboldt والأمريكي Chomsky مفهومين متقاربين منهما، وهما مفهوم القدرة والأداء سواء في المعجم أو في النحو. وذلك ميدان خصب لمواصلة هذا المشروع من القراءة الذي طبقنا له على عينة سابقة (39).

ولقد نتج عن المنهجيات والمفاهيم الخليلية (40) نظرية التحليل المعجمية ومصادراتها الجوهرية التي سبق لنا أن أبرزناها في مكان آخر من مؤلفاتنا (41) والتي تبين من خلال النصوص المدروسة نظرية متكاملة منهجا ومفهوما وتطبيقاً، لأنها شملت عناصر الجمع والوضع القصوى في حدودها ووظائفها وتفاعلها في بناء المعجم النموذج، ولأنها اعتمدت على ثوابت ومطردات : فالمقاربة تفر المفهوم النظري أو التطبيقي والمفاهيم تتواصل سلالياً فوقية أو تحتية وتؤسس بنيانا مهيكلًا متكوّنًا من عشرة عناصر أساسية تظهر في الرسم التالي :



(٣٩) محمد رشاد الحمزاوي : «قدرة الاستيعاب في المعجم» في المعجم العربي اشكالات ومقاربات ص 297 - 308.

(40) يبا ثراء تلك الآليات المفهومية المتعددة التي تكون نظرية المعجم المثالي الخليلي، وذلك من خلال المفاهيم والمتاهج المعروضة هنا، وهي تستحق أن يوضع لها معجم خاص يدل على حداثتها ودقتها

(41) محمد رشاد الحمزاوي : النظريات المعجمية العربية، انظر المعجم العربي اشكالات ومقاربات، ص 215 وما بعدها.

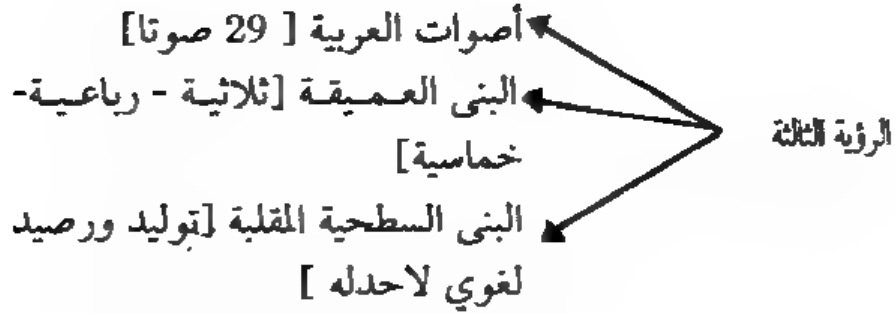
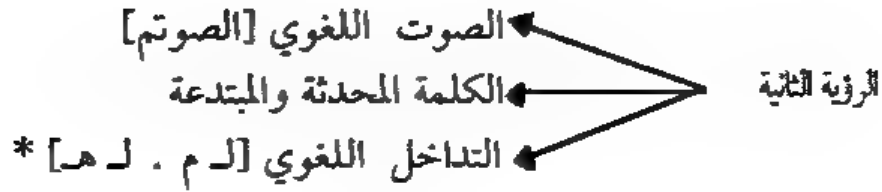
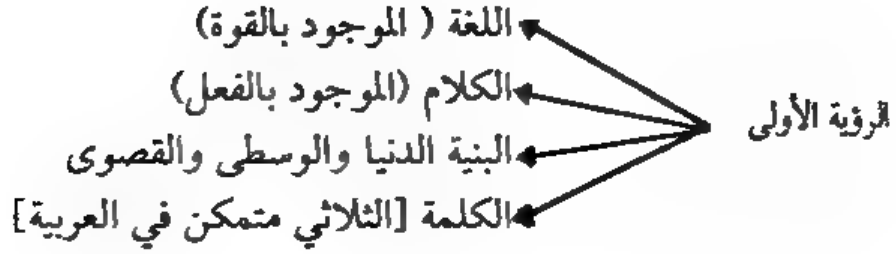
فالصوت اللغوي أصل الكلمة والبنية اللتين تؤسسان الكلام المستعمل والمهمّل الذي يؤوّل بجزئيه إلى اللغة. واللغة يحيط بها متكلم مثالي يستوعب لغته وكلامه معجم مثالي، يحيط بالخطاب الشامل. ويكون هذا المعجم مثالا لكلّ معجم في كلّ اللغات. ويطمح إلى أن يكون - حسب الخليل - أداة تستوعب الخطاب الإنساني إطلاقاً، والخطاب العربي خصوصاً، ومآثره الفكرية والثقافية والحضارية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً فالعلم لغة محكمة البناء (42)، ونحن نقول اللغة معجم محكم البناء مثل معجم الخليل الذي لم يدع الكمال.

فمن خصائص النظريات أن تكون كلية وطموحة ومفتوحة تولد الرؤى والمفاهيم في مراحلها المختلفة مهما كانت سلبياتها. ولاشك أن لنظرية الخليل سلبيات عملية قد ذكرناها في مؤلف سابق (43). وليس من الضروري للنظرية، مهما كانت، أن تحيط بالصواب المطلق كله، بل المهم أن تنفرد برؤية مبررة تستكشف من القضية المطروحة زاوية معينة، تستوجب أن تقاس منزلتها من الصواب. والعلم تقدم ويستقدم بما يتوفّر له من عناصر مختلفة ومتكاملة لبناء المعرفة القويمة مثلما فعل الخليل.

(42) قوله تنسب إلى الفيلسوف الفرنسي TAINE.

(43) محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحضارة في الغرب الاسلامي، بيروت 1986 ص 161-164.

مفاتيح النظرية الخيلية



* لـ م = لغة مصدر، لـ هـ = لغة هدف.

التقليب من العميق إلى

السطحي المولسد

ض - ر - ب

د - ريفس = 1-3-2

أ - ضرب = 3-2-1

هـ - بفر = 2-1-3

ب - ضرب = 2-3-1

و - برض = 1-2-3

ج - رضب = 3-1-2

القاعدة الرياضية العامة

$$n! = n \times (n-1) \times \dots \times 1$$

الثاني : $2! = 1 \times 2 = (1-2) \times 1 = 2$ (انظر : قد - دق)

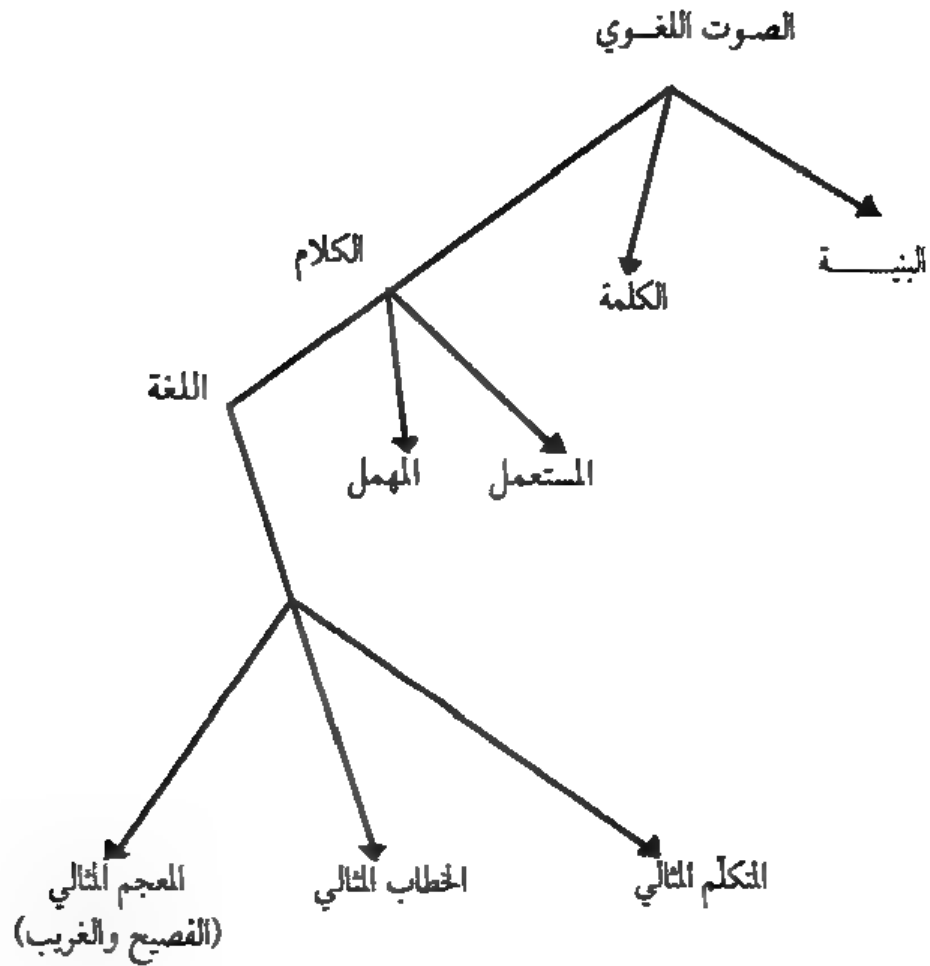
الثالثي : $3! = 1 \times 2 \times 3 = (2-3) \times (1-3) \times 3 = 6$ (انظر : ضرب)

الرابعي : $4! = 1 \times 2 \times 3 \times 4 = (3-4) \times (2-4) \times (1-4) \times 4 = 24$ (انظر : عقرب)

الخماسي : $5! = 1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 = (4-5) \times (3-5) \times (2-5) \times (1-5) \times 5 = 120$ (انظر : يفرجل)

السداسي : $6! = 1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 \times 6 = (5-6) \times (4-6) \times (3-6) \times (2-6) \times (1-6) \times 6 = 720$

ملخص النظرية



محتوى المعجم التالي :

«اثنان عشر ألف ألف وثلاث مائة ألف وخمسة آلاف وأربع مائة واثنى عشر».

محمد رشاد الحمزاوي
جامعة السلطان قابوس كلية الآداب عمان

مقدمة لنظرية المعجم (*)

بقلم : إبراهيم بن مراد

1 - مدخل :

1-1. لمصطلح "معجم" في اللسانيات الحديثة مفهومان (1) : الأول عام، وهو مجموع الوحدات المعجمية التي تكون لغة جماعة لغوية ما تتكلم لغة طبيعية واحدة، أي إنه مجموع المفردات المكونة للغة ما من اللغات، والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية ليعبروا بها عن أغراضهم. وإذن فإن المعجم بهذا المفهوم الأول هو رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية المشتمل على ما تحصل لها من تجربتها في الكون من مفردات دالة، إما بذاتها وإما مقترنة بغيرها منتظمة في سياق ما. وهو بهذا المفهوم معبر عما يسمى «مقدرة» (Compétence) الجماعة اللغوية، وهو يقابل المصطلح الفرنسي «Lexique» والمصطلح الانجليزي «Lexicon».

ومفهوم المصطلح الثاني خاص، وهو أنه مدونة (Corpus) المفردات المعجمية في كتاب، مرتبة ومعروفة بنوع ما من الترتيب والتعريف. وقد تكون المفردات المدونة مفردات مؤلف من المؤلفين (مثل معجم الجاحظ، أو معجم ابن خلدون)، أو مفردات اللغة في

(*) نقدم في الصفحات التالية مدخلا وفصلين من بحث لنا في ستة فصول، هو نصّ موسّع لدرس عامّ كنا قلعناه أمام طلبة المرحلة الثالثة (شهادة الدراسات المعمقة) من قسم العربية بكلية الآداب بمتونة (جامعة تونس الأولى)، خلال السنة الجامعية 1994-1995.

(1) ننظر بعض التفاصيل حول المفهومين اللذين سنذكر في :

Dubois (J.), et al. : Dictionnaire de linguistique, pp. 282-284.

فترة من فترات حياتها (مثل معجم عربية القرن الثالث الهجري)، أو مصطلحات علم من العلوم (مثل معجم الطب)، أو فنّ من الفنون (مثل معجم البناء). وقد يكون الكتاب ذا منحنى استيعابي يراد به جمع ما استطاع المؤلف جمعه من مفردات اللغة التي عرفت في الاستعمال (مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز ابادي)، ويطلق البعض على المعجم بهذا المفهوم مصطلح "القاموس"، ويقابله في الفرنسية مصطلح Dictionnaire، وفي الانجليزية مصطلح Dictionary.

ويرتبط المفهوم الأول بالمعجمية النظرية (Lexicologie)، وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها، ويرتبط المفهوم الثاني بالمعجمية التطبيقية (Lexicographie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية (Entrées lexicales) تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية ما، ومن حيث هي مادة كتاب قد ألّف بحسب منهج في الترتيب والتعريف معيّ (2). والمفهوم وثيق الصلة ببعضهما، لأن المدونة التي تجمع في كتاب ليست إلا جزءا - مهما يكن كبيرا أو صغيرا - من الرصيد العام الذي يكون اللغة.

1-2. ويتبنّى من تعريف المعجم - بمفهوميه - أن المفردات أو الوحدات المعجمية هي المكوّنة له، مثلما أن الأصوات هي المكوّنة لعلم الأصوات، والأبنية هي المكوّنة لعلم الصرف (3)، والجمل هي المكوّنة لعلم النحو. على أن بين الوحدات المعجمية والوحدات التي يقوم عليها علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو فرقا جوهريا: فإن من أهم سمات الوحدات اللغوية غير المعجمية الاستقرار نحو التحوّل البطيء، ومجالات البحث الأساسية التي يقوم عليها علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو هي العلاقات بين الرموز اللغوية ذاتها، وهذه العلاقات مستقرة، أو هي تتحوّل تحوّلًا بطيئًا. أمّا الوحدات المعجمية فـ «مواضعات» حسب اصطلاح أبي عبد الله الخوارزمي (2) يشترك في ما قلناه المعجم اللغوي العام والمعجم المختص، فإنّ مادّة كليهما «المفردات»، ينظر في ذلك: ابراهيم بن مراد: المصطلحية وعلم المعجم، ص 6-7.

(3) تعني بعلم الصرف القسم الذي يُعنى بصوغ الكلمة واشتقاقها، فهو يقابل المصطلح الفرنسي «Morphologie dérivationnelle» وسنرى أنّه يتّسم إلى علم المعجم، أمّا القسم الذي يُعنى بتحويل صيغة كلمة ما إلى صيغة أخرى تحويلا ذا وظيفة نحوية فنسميه علم التصريف، ويقابله المصطلح الفرنسي «Morphologie flexionnelle».

الكاتب (4) أو هي «موضوعات» حسب اصطلاح ابن خلدون (5)، أو هي «أدلة» (Signes) حسب اللسانيات الحديثة، وهي بدون شكل أدلة «موضوعة» قد «تواضع» عليها أفراد الجماعة اللغوية ليستعملوها في كلامهم للتعبير عما يبتغون التعبير عنه من مظاهر تجربتهم في الكون وعناصرها. وهذه الأدلة تنتشر بين أفراد الجماعة اللغوية بالعادة والاكساب، إذ تتوارثها الأجيال وتناقلها بعد اكساب الأفراد لها من خلال تجاربهم في الكون. وهذه الخاصية الاجتماعية في اكساب الوحدات المعجمية وفي استعمالها تكسب المعجم خاصية التطور. فإن الوحدات التي تكونه - وهي الأدلة - تأسس على ركنين : هما - الدال (Signifiant) والمدلول (Signifié). والدال - وهو رمز لغوي محض - لا يتحقق إلا من خلال صلته بالمدلول من حيث هو مرجع إلى الموجود الواقعي أو من حيث هو مرجع إلى مفهوم. وليس من صفة الدوال والمدلولات الاستقرار لأنها قد تنقل من «مواضعها المعجمية»، وذلك إما بأن تبلى دوال ومدلولات نتيجة انعدام الحاجة إليها بسبب تطور تجربة الجماعة اللغوية في الكون، فتسقط من الاستعمال، وإما بأن تحوّل دوال عن مدلولاتها وتسد إلى غيرها. ويرافق الحالة الأولى ظهور أدلة جديدة في اللغة، ويرافق الحالة الثانية ظهور مدلولات جديدة تسد إليها دوال محوكة عن مدلولاتها التي تكون إما مستعملة لكنها أقل ظهوراً في الاستعمال من المدلولات الجديدة، وإما مضمحلة نتيجة بلى المراجع (Référents) التي ترتبط بها، وتحويل الدوال والمدلولات عن مواضعها وبلاها مؤديان إلى تولد وحدات معجمية جديدة.

وإذن فإنّ الوحدات المعجمية دوال من اللغة إلى موجودات من خارج اللغة. ولذلك كان من أهم مجالات المعجم البحث في العلاقات بين الرموز اللغوية والموجودات. وإذ إن من خصائص الموجودات التحوّل والتغير صارت العلاقات التي يبحث فيها المعجم غير ظاهرة الاستقرار. وهذه السمة التحولية في المعجم هي المدخل الأساسي إلى اعتباره في اللسانيات الحديثة صعب الإخضاع للنظام.

(4) أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي الكاتب : مفاتيح العلوم، ص 2، 3.

(5) عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة، ص 1059.

2 - الانتظام في المعجم في نظر اللسانيين المحدثين :

2 - 1. إن المعجم، رغم خاصية التحول فيه، جزء من اللغة، ولا تؤثر خاصيته تلك في بنية اللغة وفي نظامها. ومهما يكبر عدد الأدلة التي تبلى فتسقط من الاستعمال، وعدد الأدلة الجديدة التي تولد فتضاف إلى الأدلة المستعملة، فإن ما يبلى لا ينقص من بنية اللغة ومن نظامها شيئا، وما يولد لا يخرج عن بنية اللغة وعن نظامها، بل هو يولد داخلها وحسب قواعد التوليد التي يسمحان بها (6). وإذا إن الأدلة اللغوية - وهي المكونة للمعجم - جزء من بنية اللغة ومكون أساسي من مكونات نظامها، فإن المعجم نفسه لا يخرج عن بنية اللغة وعن نظامها. فإن له هو أيضا - مثل غيره من مكونات اللغة - بنيته ونظامه ضمن بنية اللغة ونظامها.

وتلك حقيقة كان من اليسير تبينها لو سلكت اللسانيات الحديثة في درسها لمكونات اللغة طريقا غير الطريق الذي سلكته. فإن الذي غلب على مختلف اتجاهاتها - وخاصة على المدرستين البنوية والتوليدية - الانطلاق من الجملة - أي من التركيب - باعتبارها الوحدة اللغوية الأساسية، إلى المفردة أو الوحدة المعجمية. فتترك النحو لذلك في اللسانيات الحديثة المنزلة العليا، ونزل المعجم المنزلة الدنيا ونسب ما بينهما - أي المكون الصوتي والمكون الصرفي - إلى النحو، بل نسب المعجم نفسه إلى النحو وعدّه مكونا من مكوناته، فهو تابع له، وكأن النحو هو اللغة كلها !

وستنظر فيما يلي في أثر التصور الذي ذكرنا في نظرية المعجم عند اللسانيين المحدثين.

2 - 2. لقد ذهب جلّ اللسانيين المحدثين - حتى أواسط السّنوات الثمانين على الأقل - إلى اعتبار المعجم - مقارنة ببقية نظم اللغة - ممثلا للشذوذ (Irregularité) والاستعمالات الخاصة (Idiosyncrasies) في اللغة. وأول من ذهب هذا المذهب فيما يبدو وكان ذا أثر عميق في من بعده هو اللساني الأمريكي ليونار بلومفلد (Leonard

(6) ينظر حول هذه المسألة - مثلا : Hjelmslev (Louis) : Le Langage, pp. 55-69 (La : Structure et l'usage de la langue) ، تنظر خاصة ص 61 و ص 63.

Bloomfield) في كتابه «اللغة» (Language) الصادر سنة 1933. فقد تحدث (7) عما هو قياسي (Regular) وما هو شاذ (Irregular) من صيغ لغة ما. والقياسي هو ما استطاع متكلم اللغة أن يستعمله أو أن يعرفه دون أن يكون قد سمعه من قبل (مثل صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من الأفعال المزيدة في العربية)، والشاذ هو ما لم يستطع متكلم اللغة نفسه أن يستعمله أو أن يعرفه إلا إذا سمعه من غيره من متكلمي اللغة ذاتها. فالقياسي إذن هو ما خضع للقاعدة وأمكن للمتكلم استعماله قياساً على غيره من مكونات الجدول الذي يسمي إليه، وهذه خاصية غالبية في تكوين الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية؛ والشاذ هو ما لم يخضع للقاعدة ولا يمكن للمتكلم أن يستعمله قياساً على نظائره لأنه لا نظير له أو لأنه ذو نظائر قليلة تشذ عن القاعدة العامة، وهذه خاصية المفردات أو وحدات المعجم (8) عند بلومفيلد. فقد قال: «وإذن فإن كل وحدة معجمية شذوذ، إذ لا يستطيع المتكلم أن يستعملها إلا بعد أن يكون قد سمعها مستعملة، وإن الناظر في وصف لغة ما لا يستطيع أن يعلم بوجودها فيها إلا إذا سجلت له. والمعجم في الواقع ذيل للنحو (An appendix of the grammar)، وقائمة من الشواذ الأساسية (A list of basic irregularities). وهذا يتضح أكثر إذا اعتبرنا دلالات الوحدات المعجمية، إذ إن لكل منها دلالة قد أسندت إليها بحكم عرف اعتباطي (An arbitrary tradition)» (9).

وأهم الاستنتاجات التي نخرج بها من تعريف بلومفيلد للمعجم اثنان: 1 - أن المعجم «ذيل للنحو»، فهو إذن تابع للنحو، ليس بذئ مستقل ولا بذي بنية أو نظام خاصين به داخل بنية اللغة أو نظامها؛ 2 - أن المعجم «قائمة من الشواذ الأساسية»، أي إنه مجموعة من «الاستعمالات الخاصة» لأن الدلالات التي تفيدها عناصر «القائمة» أي الوحدات المكونة لها، قد أسندت إليها بحكم العرف الاعتباطي، فإن صيغة العنصر - أو شكله - ليست بذات علاقة منطقية بمحتواها، بل إن العلاقة بينهما اعتباطية لأن «الدال» - وهو الوجه الممثل للشكل أو للصيغة في الدليل اللغوي - مجرد رمز لغوي يرجع إلى ما

(7) Bloomfield : Language, pp. 273-277 (تظهر فيه الفقرتان 6 و 7 من الفصل 16).

(8) يسمي الوحدة المعجمية «وحدة صرفية» (Morpheme).

(9) Bloomfield : Language, p. 274.

يوجد خارج اللغة (10). وقد وجد مذهب بلومفلد هذا صدى كبيرا وأثرا واسعا في كتابات اللسانيين المحدثين. ونورد من هؤلاء - على سبيل التمثيل وليس على سبيل الحصر - ثلاثة، ليسوا بمتساوين في القيمة وفي التأثير.

2 - 3. الأول هو اللساني الأمريكي هنري ألن غليسن (Henry Allen Gleason) في كتابه «مقدمة للسانيات الوصفية» (Introduction to Descriptive Linguistics) الصادر سنة 1955 (11). فقد قسم في هذا الكتاب مكونات اللغة إلى ثلاثة (12)، الأول هو «التعبير» (Expression)، أي «شكل» الرسالة (Message) من حيث مكوناتها اللغوية أو الكتابية، والمكون الثاني هو «المحتوى» (Content = Contenu) أي مضمون الرسالة من حيث مكوناتها الدلالية، والمكون الثالث هو «المعجم» (Lexicon = Lexique)، وهو يشتمل على «الألفاظ» (Words = mots) ومعانيها، أي على كل العلاقات الخصوصية بين التعبير والمحتوى. وقد عدّ غليسن التعبير والمحتوى نظامين، وأقر لكل منهما بنية (Structure)، أما المعجم فقد قال عنه: «المعجم متأرجح، وهو - من مكونات اللغة الثلاثة - أقلها استقرارا، بل هو أقلها تميزا» (13). فإنه «عنصر اللغة المتقلب» بحق (14)، وهو لذلك لا يكتب في نظره خاصية النظام، ولا تستقر له بنية.

ومن الواضح من فصل غليسن بين «المحتوى» والمعجم في تحليله، اعتباره المعجم «قائمة» من المداخل المعجمية ذات دلالات، وليس غير ذلك. وهذا الفصل لا يخلو من التعسف، لأن الحديث عن المحتوى كما سنرى مرتبط في الأصل بالحديث عن (10) يلاحظ في مذهب بلومفلد إلى أن إسناد الدلالة إلى الوحدة المعجمية يكون بحكم عرف اعتباطي، أثر مذهب ف. دي سوسير (F. de Saussure) في «اعتباطية الدليل اللغوي» (Arbitraire du signe) التي تكثر في المعجم وتقل في النحو (ينظر له: Cours de linguistique générale, p. 183). لكن دي سوسير يخرج المعجمية عن النحو ويرى أن النحو يتكون أساسا من علم التركيب (Syntaxe) وعلم الصّرف (Morphologie)، ينظر المرجع نفسه، ص 185، وإن كان يرى أن بين التركيب والصّرف والمعجمية تداخلا (نفسه، ص ص 186-188).

(11) للكتاب ترجمة فرنسية (تنظر قائمة المراجع)، هي التي اعتمدناها.

(12) Gleason : Introduction à la linguistique., pp. 7-15، وخاصة ص ص 10-11.

(13) المرجع نفسه، ص 10.

(14) المرجع نفسه، ص 11.

المعجم. فإنّ محتوى الرسالة - أي ما تشتمل عليه أو تتضمنه من دلالات - إنّما تكوّنهُ الوحدات المعجميّة بنوعيّها : الوحدات الصرفيّة المعجميّة (Morphèmes lexicaux) والوحدات الصرفيّة النحويّة (Morphèmes grammaticaux) إذا استُعملتْ في الكلام واكتسبتْ خصائصَ علاقيّة.

2 - 4. واللسانيّ الثاني الذي تأثر بنظرية بلومفلد في المعجم هو الأمريكي نوام تشومسكي (Noam Chomsky). ونظرية هذا اللسانيّ في المعجم غير واضحة في الحقيقة تمام الوضوح وغير مستقرّة. فقد كانت منطلقاته اللسانية الأولى خلال السّنوات الخمسين وبدايات السّنوات الستين منطلقات نحويّة صرفًا. فحاول بناءَ نظرية نحويّة مستقلّة عن الدلالة وسعى إلى دحض النظرية التي تجعل من الدلالة معيارًا للنحويّة (Grammaticalité)، فكان النحو الذي ارتآه شكليًا (Grammaire formelle) صرفًا (15).

وقد تدرّج في الاهتمام بالمعجم بداية من سنة 1965، سنة صدور كتابه «مظاهر النظرية التركيبية» (Aspects of the Theory of Syntax) (16). وقد ردّد في هذا الكتاب نظرية بلومفلد فأقرّ خاصيتي «القائمة» و «الشذوذ» في المعجم. «فهو ببساطة قائمة غير منظمة من كلّ المشكّلات المعجميّة (Formants lexicaux). وإذا دقّقنا القول أكثر قلنا إنّهُ مجموعة من المداخل المعجميّة» (17)، أي من «المدخل المعجميّة غير المنظمة» التي تتكوّن مجموع الشواذ التامّ في اللغة» (18).

ثم تطوّرت نظرية تشومسكي إلى المعجم فأقرّ سنة 1972 في كتابه «دراسات في الدلالة في النحو التوليدي» (Studies on Semantics in Generative Grammar) (19) في

(15) ينظر له مثلاً كتابه التأميسي «بنى تركيبية» (Syntactic Structures) الذي أصدره سنة 1957 - تنظر الترجمة الفرنسية: N. Chomsky : Structures Syntaxiques, chap. 1-7, pp.15-95.
(16) للكتاب ترجمة فرنسية عنوانها «Aspects de la Théorie Syntaxique» هي التي سنتمدها (تنظر قائمة المراجع).

(17) N. Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, p. 120

(18) المرجع نفسه، ص 194.

(19) له ترجمة فرنسية بعنوان «Questions de Sémantique» هي التي اعتمدناها (تنظر قائمة المراجع).

بحث عنوانه «حول بعض المناقشات الاختبارية» بأن للمعجم بنية داخلية خاصة به : «لا أشك في أن للمعجم أيضاً بنيته الداخلية الخاصة به» (20). ثم قوي هذا الاعتقاد بعد ذلك فأصبح للمعجم في نظره - مع المكون القولي (Le composant catégoriel) - دور مركزي في علم التركيب (21). لكن المعجم قد ظل عنده تابعا لعلم التركيب منضوبا تحته لأنه في جوهره «مجموعة من المداخل المعجمية، كل مدخل منها محدّد من حيث مقولته ومن حيث بنية المفاعيل التي يتطلبها، مع بعض الاستعمالات الخاصة الأخرى» (22). وقد عبر بوضوح عن عدم رغبته في النظر في بنية المعجم الداخلية لأن إهمال البحث فيها ليس بذئ نتائج خطيرة على المسائل التي تعنيه : «لا أنظر هنا في بنية المعجم الداخلية». وهذا القرار ليس بذئ نتائج خطيرة على المسائل التي اهتمتُ بها في العدد المحدود من اللغات التي كانت الدافع للأساسي من أبحاثي» (23).

فقد ظل المعجم عنده إذن قائمة من المداخل المعجمية، وهي مداخل ذات وظائف نحوية باعتبارها ليست ذات أهمية خارج السياقات التركيبية التي تكون فيها. وإذن فإن المعجم ذيل للنحو كما يرى بلومفلد، وهو ليس بالعلم ذي البنية الداخلية بقدر ما هو قائمة من المفردات يجد فيها النحوي المعلومات الأساسية التي يحتاج إليها حول المفردات التي تنظم في السياق أي في التركيب النحوي، وهذا التصور لا يخرج المعجم عن كونه «مدونة» من المداخل المعجمية، فهو معجم مدوّن (Dictionnaire). وقد أثر هذا المذهب الذي لا يخلو من التذبذب في تصور المعجم في جماعة من اللسانيين المحدثين الذين اتبعوا النظرية اللسانية التشومسكية مذهباً، ونخص منهم بالذكر ثلاثة :

2 - 4 - 1. الأول هو جون لايتز (John Lyons). وقد حاول هذا اللساني في بداياته - في كتابه «مقدمة للسانيات النظرية» (Introduction to theoretical linguistics) الصادر سنة 1968 - التوفيق بين النظرية البنيوية والنظرية التوليدية، وهو يتطلق من مبدأ عام

N. Chomsky : Questions de Sémantique, p. 220 (20)

(21) ورد ذلك في كتاب «قراءات في العمل والربط» (Lectures on Government and Binding)

(mg) الصادر سنة 1981، وللكتاب ترجمة فرنسية عنوانها «Théorie du Gouvernement et

du Liage» هي التي اعتمدناها - تنظر فيها ص 166.

N. Chomsky : Théorie du Gouvernement et du Liage, p. 166 (22)

(23) المرجع نفسه، ص 250 (التعليق 80).

هو أن «كلّ نحو يقتضي معجماً (أي معجماً مدوناً) تصنّف فيه المفردات بحسب انتمائها إلى الأقسام التوزيعية الموجودة في القواعد النحوية» (24). والأقسام التي يتحدث عنها هي أقسام الكلام العادية - وهي عنده أقسام نحوية - أي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة، وهي التي نسميها «المقولات المعجمية». وهذه الأقسام أو المقولات رموز تستعمل في القواعد النحوية (مثل س = اسم، ف = فعل... الخ). وهذه الرموز تستبدل حسب قاعدة «الاستبدال المعجمي» (Substitution lexicale)، وذلك بأن يؤخذ أي عنصر من القسم المراد الوارد في المعجم ويوضع مكان رمز القسم النحوي (أي المقولة المعجمية) في وصف الجملة البنيوي. وقد وضع لايتز قاعدة عامة في الاستبدال المعجمي هذا نصّها (25):

$$X \rightarrow x | \varepsilon \quad X$$

وتأويل هذه القاعدة هو أن «تعداد كتابة X باعتباره متغيّراً له من القيم كلّ الأقسام النحوية المذكورة في النظام التوليدي (مثل أ = أداة، س = اسم، ف = فعل) في شكل X، باعتبار X عضواً ما في القسم X، (26).

وإذن فإن مفردات المعجم تنتمي إلى أقسام هي المقولات المعجمية، وهي قابلة للانتظام تحت المقولات التي تسمى إليها باعتبارها عناصر مكونة لها، وهي إذن «بنية تحت هذه المقولات بنية تجعل استبدال بعضها ببعض داخل النظام النحوي أمراً يسيراً، وهذا الصنف من الانتظام في المعجم قائم كما يلاحظ على بنيته الشكلية المستمدة من تصنيف المفردات المقوليّة. على أن لايتز يرى في المعجم صنفاً ثانياً من الانتظام قائماً على بنية محتواة. فإنّ «نظام المفردات المكونة لرصيد لغة ما ذو بنية دلالية تتكوّن من شبكة علاقات دلالية تربط بين مفردات النظام» (27). ويلاحظ هنا التلازم بين «النظام» و«العلاقة» إذ النظام يتأسّس على شبكة العلاقات. ويلاحظ في هذا الصنف من التنظيم أثر النظرية البنيوية. أمّا الصنف الأول - أي بحسب البنية الشكلية - فيلاحظ فيه أثر النظرية التوليديّة. ومهما تكن

(24) تنظر ترجمة الكتاب الفرنسية : J. Lyons : Linguistique générale, p. 121

(25) المرجع نفسه، ص 124.

(26) المرجع نفسه، ص 124.

(27) المرجع نفسه، ص 47.

أهمية هذين الصنفين من التنظيم فإن مذهب لايتز عامة في هذا الكتاب لا يخرج عن اعتبار المعجم من مكونات النحو، وهو مجرد رصيد (فهو معجم مدون) للمفردات التي يمكن أن تنظم إما بحسب انتمائها المقولي وإما بحسب شبكات العلاقات الدلالية التي تربط بينها.

لكن لايتز قد تخطى في كتاب له ثان صادر سنة 1978 بعنوان «علم الدلالة 2» (Semantics II) عن هذه النظرية «المعتدلة» القائمة على تصور المعجم ذا بنية ونظام في شكله وفي محتواه. فقد تغير اتجاهه اللساني النظري في هذا الكتاب فأصبح توليدياً صرفاً بعد أن كان في كتابه السابق «مقدمة للسانيات النظرية» يحاول التوفيق بين النظرية البنيوية والنظرية التوليدية، وقد صاحب هذا التغير تغير في النظرة إلى المعجم أيضاً. فقد أصبح «مجموعاً غير منظم من الوحدات المعجمية» (28)، وقد ألح على عدم الانتظام: «ينبغي اعتبار المعجم مجموعاً من الوحدات المعجمية غير منظم داخلياً» (29). وهذا «المجموع» ليس إلا «ذيلًا للنحو يُوقرُ [للنحوي] كل المعلومات الضرورية عن الوحدات المعجمية المفردة وعن مختلف الصيغ التي ترد فيها» (30). وكون المعجم «ذيلًا للنحو» وكونه «مجموعاً غير منظم من الوحدات المعجمية» يعيان أيضاً بدون شك مثلثه عن القاعدة، إذ لو خضع لها لما كان «ذيلًا للنحو» وما كان غير منظم.

على أن تحليل لايتز قائم كله على عدم التفرقة بين المعجم المدون (Dictionnaire) والمعجم بمفهومه العام (Lexique)، أي مجموع مفردات اللغة التي تستعملها جماعة لغوية ما. فقد استعمل المصطلحين بمفهوم واحد فكانا عنده مترادفين (31). ولا شك أن هذا الجمع بين المفهومين موقع في كثير من التعسف لأن القضايا التي تثيرها الوحدة المعجمية من حيث هي مفردة محض متمية إلى لغة جماعة لغوية ما ليست دائماً نفس القضايا التي تثيرها الوحدة المعجمية من حيث هي مدخل في معجم مدون، أي صورة مثال من الوحدة المعجمية من حيث هي مفردة محض. وسنرجع إلى مناقشة المسألة فيما بعد.

(28) تنظر ترجمة الكتاب الفرنسية: J. Lyons : Sémantique linguistique, p. 143

(29) المرجع نفسه، ص 147.

(30) المرجع نفسه، ص 146.

(31) المرجع نفسه، ص 145.

2 - 4 - 2. وأما اللسانيان الثاني والثالث فقد اشتركا في تأليف كتاب يحمل اسميهما، وهما الأمريكيان آنا مريا دي شيولو (Anna-Maria Di Sciullo) وادفين وليامز (Edwin Williams) مؤلفا كتاب «في تعريف الكلمة» (On the Definition of Word) الصادر سنة 1987.

وقد انطلق المؤلفان من نظرية بلومفلد ونظرية تشومسكي في المعجم باعتباره مجموعة الشواذ في اللغة، لكنهما بالغتا فيها مبالغة شديدة ومن أهم منطلقاتهما النظرية اعتبار الكلمات (Words) - التي سنسميها على التعميم «مفردات» - المكونات الأساسية للصرف، وللتركيب، وللمعجم. وقد عدّا مكونات الصرف ومكونات التركيب «ذرات» (Atoms) : فإن النظرية الصرفية تُعنى بمجموعة من الذرات - هي الوحدات الصرفية (Morphemes) - ومن قواعد تكوين المفردات. ولكن للتركيب «ذراته» أيضاً : «فكما إن للصرف ذرات، للتركيب ذراته أيضاً» (32). لكنهما أطلقا على مكونات الصرف «المواد الصرفية» (Morphological objects)، وخصّصا مكونات التركيب بـ «الذرات التركيبية» (Syntactic atoms). أما مكونات المعجم فسميها «السامت» (Listemes)، فهي عناصر أو بنود متمية إلى «قائمة» (List) من المفردات.

والصنفان الأول والثاني تابعان للنحو. فإن الصرف والتركيب في نظرهما هما المكونان لعلم النحو. فإن «نظرية النحو تتكوّن من نظريتين فرعيتين : هما الصرف، والتركيب» (33)، وهما يتشابهان في أنّ لكلّيهما مجموعة من الذرات وجملة من قواعد التكوين. والفرق بين الاثنين هو في حقيقته فرق بين الذرات و«فرق بين قواعد تكوينها» (34). أما مكونات المعجم فلا توافق «المواد الصرفية» ولا «ذرات التركيب» لأنّ هذه كلّها «أشكال» (Forms) أو صيغ متمية إلى «النحو الشكلي» (Formal Grammar). وإذن فإنّ مكونات المعجم خارجة عن النحو. وهما لذلك يخطئان من يعتقد - مثل جاكندوف (Jackendoff) (35) - أن تكون بين الصرف والمعجم صلة وأن تكون «قواعد الصرف» -

A.- M. Di Sciullo and E. Williams : On the Definition of Word, p. 1 (32)

(33) المرجع نفسه، ص 4.

(34) المرجع نفسه، ص 1.

(35) ينظر : R Jackendoff : Régularités Morphologiques et Sémantiques dans le

Lexique, pp.. 76-106

أي قواعد تكوين المفردة - «نظرية معجمية» (36).

فالمعجم إذن لا يهم النحوي، بل يهم عالم النفس لأنه في جوهره «معجم نفسي» (Psychological lexicon) (37). وهذا منطلق نظري آخر يحيل إلى نظرية «المعجم الذهني» (Mental lexicon) الذي يمثل قدرة المتكلم أو ملكة اللغوية الباطنية، وهو الجهاز الذهني الذي يعبر به عن تلك الملكة (38). وإذن فإن المفردات المكوّنة للمعجم لا تنظمها في نظرهما مبادئ النحو الشكلي، وهي لذلك عديدة الفائلة بالنسبة إلى النحوي، بل إلى الدرس اللساني عامة.

وقد أدت بهما المغالاة في النظر إلى «شذوذ» مكونات المعجم إلى تشبيه المعجم ذاته بالسجن، وتشبيه المفردات التي يشتمل عليها بالخارجين عن القانون، أي بالمساجين ! فهو - باعتباره «مجموعة من اللسام» (Set of listemes) - «يشتمل على مواد» (Objects) ليست من غط واحد مخصص (فإن فيه المفردات (Words)، وأشباه الجمل الفعلية (Verb phrases)، والوحدات الصرفية (Morphemes)، وقد يشتمل على أنماط التنغيم (Intonation patterns) أيضا، إلى آخره). وهذه المواد توجد فيه لأنها لا تخضع لقوانين ذات أهمية. فإن المعجم كالسجن، لا يحتوي إلا على الخارجين عن القانون، والخاصية الوحيدة التي يشترك فيها المقيمون فيه هي الفوضى وانعدام النظام (Lawlessness) (39).

وإذا كان المعجم على الحالة التي وصفا، فلا يتظر منه أن يكون ذا بنية. وهما لا ينفيان عن مفردات اللغة البنية (Structuration)، إلا أن هذه المفردات ليست مكونات للمعجم بل هي «مواد صرفية» و«ذرات تركيبية»، أما مكونات المعجم فأنماط من الشواذ

Di Schiullo and Williams : On the Definition of Word, p. 4, 21 (36)

(37) المرجع نفسه، ص ص 15-21.

(38) ينظر حول مبحث «المعجم الذهني» : Emmorey (K. D.) and Fromkim (V. A.) : The

mental lexicon, pp. 124-149 ، وهذا المبحث يدرس اليوم ضمن «اللسانيات النفسية»

(Psycholinguistics) و«اللسانيات المعصية» (Neurolinguistics) - ينظر : Cardebat

(D.), Démont (J.-F.), Puel (M.) : Les Troubles du sens des mots, pp. 798 802.

Di Schiullo and Williams : On the Definition of Word, p. 3 (39)

الخارجة عن القانون، والشذوذ مخالف للقياسية والانتظام اللذين تقتضيهما البنية. وقد نفى المؤلفان عن المعجم البنية نفياً صريحاً: «توجد رؤية أخرى مرفوضة في نظرنا، وهي القول بأن للمعجم بنية، فإن المعجم كما ذكرنا مجرد مجموعة من الشواذ، ولا توجد - ولا يمكن أن توجد - نظرية مرتبطة بها ارتباطاً مباشراً. وهو لا يتصور إلا في حدود ما لم يخضع له من القوانين. وهذا لا يعني أن الفضاء الذي تشغله المفردات في لغة ما ليس مبنياً. فإن فضاء المفردات له في الواقع بنية غنية توجبها (1) قواعد تكوين المفردة، و(2) الصلات الجدولية الرحمية التي تربط المفردات بعضها ببعض (...)، على أن المعجم لا يشتمل إلا على قليل من المفردات التي تنظم تحت هذه البنية (...). وأما ما لا ينظم تحت البنية فإن فيه منها الكثير. وفي الجملة فإننا نلغي أن تكون اللستمة (Listedness) - أي قابلية الانتظام في قائمة - خصيصة نحوية. فإن المعجم مجموعة من «أشباه المواد النحوية» (Semigrammatical objects)، بعضها مفردات، وبعضها أشباه جمل. ومجموعة البود المعجمية القابلة للستمة ليست بذات بنية. وخصيصة الانتماء إلى هذه المجموعة ليست بالنسبة إلى طبيعة المفردات بأكثر أهمية مما هي بالنسبة إلى طبيعة أشباه الجمل» (40).

ولم نجد عند أي من المحدثين مثل هذا الموقف المتطرف الذي وقفه من المعجم مؤلفا «في تعريف الكلمة» (41)، وقد أوقعهما هذا الموقف في كثير من التعسف. ومن أهم مظاهر التعسف في ما ذهبوا إليه :

(1) إخراج الصرف - وهو ما يُسمى بـ (Morphologie dérivationnelle) من المعجم، واعتبار قواعد تكوين المفردات والمفردات المولدة بتلك القواعد خارجة عن النظرية المعجمية. وسنرجع إلى مناقشة هذه المسألة عند حديثنا عن علاقة المعجم بالصرف.

(2) الحكم على مكونات المعجم بالشذوذ ونفي البنية - نتيجة لذلك - عن المعجم، لأن كثيراً منها «أشباه جمل». وهذا التحويل في النظر إلى «أشباه الجمل» ناتج بدون شك عن التصور الغامض المشوش للعلاقة بين النحو والمعجم، ولا شك أن من

(40) المرجع نفسه، ص 4.

(41) هو رأي تشومسكي فيهما أيضاً، ينظر : Chomsky (N.) : Linguistics and Cognitive

Science : Problems and Mysteries, p. 27

أهم دواعي الغموض والتشويش ما نبهنا إليه قبلُ من تغليب اللسانين المحدثين الانطلاق من النحو إلى المعجم، أي من الجملة باعتبارها الوحدة اللغوية الأساسية في نظرهم، إلى المفردة، وهذا المذهب كما سنبين عند حديثنا عن العلاقة بين المعجم والنحو قائم على تناقض. فإن البحث الاختباري يقتضي «اعتبار النحو خزانة معجمية واسعة» (42) وليس اعتبار المعجم خزانة نحوية واسعة. وهذا يعني أن المعجم هو المنطلق إلى التركيب، وليس العكس. وسنرى أن «الأفراد اللغوية» - وهي «المقولات المعجمية»، أي الاسم (=س)، والفعل (=ف)، والصفة (=ص)، والظرف (=ظ)، والأداة (=أ) - هي التي تدخل بالضرورة في التراكيب النحوية لتكونَ الجمل، وأن التراكيب التي تتكوّن منها صنفان : تراكيب تامة وهي الجمل المفيدة سواء كانت بسيطة أو كانت مركبة، وتراكيب غير تامة وهي «تراكيب جزئية» أو «مركبات» (Syntagmes) قابلة للدخول في تراكيب تامة لتحقيق الإفادة، وهذه التراكيب الجزئية هي التي ينبغي أن تسمى «أشباه جمل»، أي «Phrases» بالانجليزية، و«Groupes de mots» بالفرنسية، ومن أكثر التراكيب الجزئية أهمية ما تكون من فعل لازم وأداة : [ف + ل + أ]، أو من فعل لازم وظرف [ف + ل + ظ]. ومن أمثلة الأول في العربية قرلنا «رَغِبَ في» و«رَغِبَ عَن» و«قَضَى على» و«قَضَى بـ»، ومن أمثلة الثاني قولنا «قَضَى بين» و«صعد فَوْقَ» و«وَصَلَ بعدَ» و«وَقَفَ أمامَ»، وهذا النوع من التراكيب الجزئية هو المسمّى بـ «شبه الجملة الفعلية» (Phrasal verb)، وهو كما يلاحظ تركيب نحويّ مَقْوُصٌ وليس وحدة مُعْجَمِيَّة، ومن التّعسف أن ننسبه إلى المعجم وأن نعدّ وجوده فيه من دلائل الفوضى وانعدام النظام.

على أن هذا النوع يخلطُ بنوع آخر من التراكيب، يسمي إلى الصف الأول، أي إلى التراكيب التامة، وهو نوع التراكيب المسماة «تعايير» (Locutions). وهذه التعابير «تجميعات تركيبية» (Assemblages syntaxiques)، مفيدة، فهي إذن جُمْلٌ وليست تراكيبَ جزئية. وهذا هو الفرق الأساسي في نظرنا بين «أشباه الجمل» و«التعايير». فكلما كان التركيب جزئياً وقصر عن نأدية وظيفة نحوية تامة، كان «شبه جملة»، وكلما كان التركيب مشتملاً على العناصر الأساسية لتكوين الجملة - ولو بالتقدير - كان «تعبيراً»،

ومن أهم الفروق بين التعبير والجملة العادية (1) أن التعبير - بخلاف الجملة - «تجميع» تركيبى جاهز»، أي إنه قد تواتر في استعمال الجماعة اللغوية عبر الأجيال حتى استقر وثبت وتلازمت عناصره، و(2) أن التعبير - بخلاف الجملة العادية أيضا - يُقام دائما على المجاز، فهو يعبر عن خصوصية من خصوصيات تجربة الجماعة اللغوية في الكون. وهو إما «تعبير تحليلي» (Locution analytique) (43)، وإما «تعبير اصطلاحى» (Idiotisme). والفرق بين الأول والثاني أن المجاز في الثاني غير قابل للترجمة الحرفية إلى لغة ثانية (44). وما يهتَمُّ من الحديث عن «التعبير» الآن هو تأكيد خاصيتها النحوية، فهي تراكيب نحوية مفيدة، شاء النحاة ذلك أو لم يشاؤوا. وليست هي مكونات معجمية إلا من حيث دلالتها على «معان معجمية معقدة». وليست خاصية الثبات والاستقرار فيها بسبب كاف لإخراجها من النحو إلى المعجم، ونرى أن مؤلفي «في تعريف الكلمة» قد تعمّنا أولا إذ عدّوا التعابير من «أشباه الجمل» (45)، وتعمّنا ثانيا إذ نسبها إلى المعجم، واعتبرها مظهرا من مظاهر القوضى فيه، ومدعاة إلى نفي البنية عنه (46).

2 - 5. واللغوي الثالث الذي نريد ذكر موقفه من المعجم لأن فيه صدى لنظرية بلومفلد - وإن لم يذكر مصادره - هو المصري تمام حسان، وخاصة في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»، الصادر سنة 1973. وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثمانية فصول - بعد مقدمة مطوّلة في بعض المسائل العامة - أولها «اللغة والكلام»، وثانيها «الأصوات» والثالث في

(43) ينظر : Lerot (J.) : Précis de linguistique générale, pp. 369-371، وقد ذكر تفاصيل للتعبير علمة، قابلة للنقاش، ومن أمثلة «التعبير التحليلية» في العربية قولنا «يمشي القهقري» و«أقتفى الأثر» و«ضرب في الأرض»، ومن أمثلتها في الفرنسية قولهم «Mettre en ordre» و«Prendre connaissance» و«Donner l'alarme».

(44) من أمثلة «التعبير الاصطلاحية» في العربية قولنا «ضرب النوم على أخته» أي غلبه، و«لبي داعي ربه» أي مات، و«حنكة التجارب» أي أحكمته. ومن أمثلتها في الفرنسية قولهم «Se fourrer le doigt dans l'œil» بمعنى انخدع، و«Casser sa pipe» بمعنى مات، و«Mettre les pieds dans le plat» بمعنى اخترق العرف.

(45) Di Sciullo and Williams : On the Definition of Word, pp. 5-6

(46) ننظر مناقشة ستيفن أندرسن لهما في : Anderson (S.) : A - Morphous Morphology, pp. 306-309، وله نظرية في المعجم قد انطلق منها في النقاش.

«النظام الصوتي»، والرابع في «النظام الصرفي»، والخامس في «النظام النحوي»، والسادس في «الظواهر السياقية»، والسابع في «المعجم»، والثامن في «الدلالة». وقد عدّ إذن الأصوات والصرف والنحو أنظمة، ونفى عن المعجم النظام. وقد نفى عنه النظام لأن أموراً ثلاثة تتوفّر في كل نظام لغوي رأى أنها لا تتوفّر في المعجم: الأول سماء العلاقات العضوية والقيم الخلافية بين المكونات؛ والثاني سماء «الصلاحية للجدولة»؛ والثالث سماء «عدم إمكان الاستعارة بين لغة وأخرى» (47).

وقد بين أن العلاقات العضوية والقيم الخلافية لا تتحقّق في المعجم «لأن العلاقة العضوية لآية وحدة من وحدات النظام تدخلها في علاقة خلافية مع بقية الوحدات جميعاً أيّا كان موضعها في النظام» (48)، ومثّل لذلك بالاختلاف بين أقسام الكلام، أي المقولات المعجمية، وتترجّل كلّ منها منزلة الخاصة به في النظام الصرفي. فالاسم يختلف عن الفعل وعن الصفة وعن الظرف وعن الأداة؛ وشبيه بالاختلاف بين أقسام الكلام الاختلاف بين ما سماه «المعاني التصريفية» كالتكلم أو الخطاب والغية، أو الأفراد والشية والجمع، أو التذكير والتأنيث. فإن لكل معنى من هذه المعاني مكانه في النظام لا يتركه ولا يطغى على أماكن المعاني الأخرى» (49). أمّا المعجم فقوامه «الكلمات»، وليس بين هذه «الكلمات» أي علاقة عضوية إلا ما قد يلاحظ من علاقة اشتقاقية بين كلّ طائفة من هذه الكلمات لاشتراكها في أصول المادة، أي في الجذر. وإذن فإن المعجم «تتفي عن كلماته سمة العلاقات العضوية فلا يكون نظاماً» (50).

ثم بين في نقاش «الصلاحية للجدولة» أن «المعجم لا يمكن أن يوضع في صورة جدول لأنّه تنقصه العلاقات العضوية بين مكوناته» (51). وتلك العلاقات شرط أساسي لوضع أي جدول. فالمعجم إذن يختلف عن الأصوات والصرف والنحو لأنها نظم أمكن وضعها «في صورة جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية تشابك فيها العلاقات

(47) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 312.

(48) المرجع نفسه، ص 313.

(49) المرجع نفسه، ص 313.

(50) المرجع نفسه، ص 313.

(51) المرجع نفسه، ص 313.

وتقوم القيم الخلافية في كل جنس حارساً أميناً لأمن اللبس في النظام والسياق معاً» (52).
«وإذا كان للمعجم غير صالح للجدولة فلا يمكن أن يكون نظاماً لغوياً» (53).

وثالث ما تميّز به الأنظمة اللغوية من الخصائص صعوبة الاقتراض - وقد سمّاه «الاستعارة» - بالنسبة إلى وحداتها من لغة إلى أخرى، «فلا تستعار أداة ولا رتبة ولا صيغة ولا باب نحويّ من لغة إلى أخرى» (54). وهو يرى أن العربية مثلاً لم تستعّر من اللغات الأعجمية التي اتصلت بها «قاعدة ولا طريقة من طرق التركيب ولا أداة ولا جزءاً آخر من أجزاء أنظمتها» (55). أمّا مجال الاقتراض الحقيقي فهو المعجم لأن ما تتقارضه اللغات هي الكلمات المقرّدة وهي مكونات المعجم. وهذا دليل آخر في نظره على أن المعجم لا يمكن أن يوصف بالنظام (56). وقد علل حدوث الاقتراض في المعجم بلزومه وضرورته لأن للغة عامة وظيفة اجتماعية، وكلّ جماعة لغوية تضع لتجاربها الاجتماعية تسميات، وتدل على أفعالها بأفعال وتعبّر عن العلاقات بين الأسماء والأفعال باستعمال أدوات تربط بينها في السياق. وهذا الذي تضعه الجماعة اللغوية إنما تضعه بحسب العرف المحلي. وبما أن البيئات تختلف عن بعضها فإن الجماعة اللغوية الواحدة تصف بكلامها تجربتها الاجتماعية الخاصة بها، وإذا إن تجربتها محلية فلا يمكن لها أن تحيط بتجارب الجماعات الأخرى. وهذا مؤدّ إلى إيجاد النقص في مختلف التجارب، وإحداث الخانات الفارغة في اللغات المستعملة. وذلك النقص وتلك الخانات يسدّها الاقتراض. ولا توجد تلك الخانات في الأصوات والصرف والنحو، بل يختصّ بها المعجم.

فالمعجم إذن في نظر تمام حسن لا تتوفّر فيه مقومات النظام، وهو في نظره «قائمة» من الكلمات «تتضمن على جميع ما يستعمله المجتمع اللغويّ من مفردات» (57). وإذا إن «القائمة» ضخمة فإن الفرد الواحد في الجماعة اللغوية لا يمكن له أن يحيط بتلك «القائمة»

(52) المرجع نفسه، ص 313.

(53) المرجع نفسه، ص 313.

(54) المرجع نفسه، ص ص 313-314.

(55) المرجع نفسه، ص 314.

(56) المرجع نفسه، ص 314.

(57) المرجع نفسه، ص 314 و ص 39، و ص 40.

مهما «بلغ حرصه على استقصائها، لأن ظاهرتي الارتجال والتوليد - وهما مستمرتان - لا بد أن تقفأ به دون الإحاطة بالكلمات المرتجلة والمولدة التي هي في طريقها إلى الشبوع العُرفي» (58). ولذلك فإن تدوين المعجم - أي تقييد «القائمة» - يصبح ضرورة لغوية (59). ولذا فإن المعجم في جوهره حسب تمام حسن قائمة من المفردات تدون في كتاب. وهو بذلك يختصر المعجم في المعجم المدون (Dictionnaire)، أي الكتاب المشتمل على جملة من مفردات اللغة (60).

والاعتراضات الثلاثة التي قدمها تمام حسن لنفي النظام عن المعجم قابلة للدخض. فإن الاعتراض الأول - وهو خلو المعجم من العلاقات العضوية والقيم الخلافية بين مكوناته، أي «الكلمات» - قد يُقبل لو صح التحديد الذي وضعه للمكون الأساسي في المعجم، أي «الكلمة». فهي في نظره شكل صامت، أو صورة صوتية صامتة مفردة في ذهن مجتمع، أو صورة كتابية مقيدة بين جلديتي كتاب، أي المعجم المدون، وهي «صامتة في كلتا الحالتين» (61). وهي تختلف عن «اللفظ» إذ اللفظ هو الصورة النطقية الحسية، لأن المتكلم حينما يتلفظ بالكلمة يحولها من الصورة الصامتة إلى الحقيقة الحسية (سمعياً

(58) المرجع نفسه، ص 315.

(59) المرجع نفسه، ص 315.

(60) على أن هذا الحصر لم يمنعه من تصور «علم» خاص بالمعجم سمّاه «علم المعجم» وربطه بعلم البيان، وهو فرع من علم البلاغة. فإن علم البيان في نظره يصلح أساساً نظرياً لبناء علم خاص بدراسة المعجم نظرياً وعملياً يسمّى «علم المعجم» (تنظر ص ص 39-40، و ص ص 319-320)، وقد رأى أن مجال البحث النظري هو شرح كيفية وضع الكلمات (أي وسائل التوليد)، وشرح القيمة العرفية لدلالة الكلمة، وشرح طبيعة المعنى المعجمي في تعدده واحتماله، وشرح المقصود بالكلمة، وشرح الدلالات الاستعمالية ما بين الحقيقة والمجاز، ويتناول مباحث نظرية أخرى لاغناء للمعجم عنها؛ أما عملياً فيشرح لنا أفضل منهج لوضع المعجم، بذكر الغاية من وضع المعجم، ثم الصلة بين المعجم والصوتيات، والمعجم ونظام الإملاء، والمعجم وعلم الصرف، والصلة بين شواهد وعلم النحو، ثم يذكر أمثلة طرق لشرح الكلمة، وفيه الاستشهاد، ويلتحق إلى تطور البنية، (ويعني بذلك التأصيل Etymologie)، وتطور الدلالة بالنسبة إلى بعض الكلمات. وغير خفي ما في هذه الأسس النظرية والتطبيقية من خلط وتداخل، فإن مما عدّه نظرياً هو في جوهره «عملي» ومما عدّه عملياً هو في حقيقته نظري، وقد غلب عليه أيضاً حصر الأسس في الجوانب «المعنوية» للمفردات نتيجة ربطه علم المعجم بعلم البيان.

(61) تمام حسن : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 317.

وبصرياً)، وخاصية الكلمة الإفراد، وأما خاصية اللفظ فالانتظام في السياق. «ففرق ما بين الكلمة واللفظ هو فرق ما بين اللغة والكلام. فاللغة (والكلمة وحدة من وحداتها) صامتة، والكلام (واللفظ جزء من نسقه) محسوس» (62)، وإذن فإن مكونات المعجم - وهي الكلمات - صور صامتة مفردة. وصمتها يقطع عنها بدون شك الصلة بتنظيم اللغة الأخرى، وخاصة بالصوت اللغوي إذ لا يتصور لها - وهي صامتة - تأليف صوتي وظيفي، وبالنسبة الصرفية إذ لا تتصور لها - وهي في صمتها - بنية صرفية ذات شكل صبغي مرتبط بدلالة ما.

والتحديد الذي قدم للكلمة ليس في نظرنا بمستقيم، فلو كانت الكلمة مجرد «صورة صامتة» لما كان بين مختلف «مركبات حروف المعجم» (63) في العربية مثلاً، حسب النظرية الخليلية - وهي «المركبات الصوتية» التي يُنهي إليها نظام التقلب الصوتي - فرق، إلا في عدد الصوامت المكونة لها، فإن كل «المركبات الصوتية» التي يُظهرها نظام التقلب صور مجردة صامتة متمثلة بالذهن. إلا أنها حسب النظرية الخليلية مصنفة صنفين متميزين: الأول هو «المستعمل»، وهو صنف «المركبات» التي تخرج من حيز الصور المجردة الصامتة الصّرف إلى اللغة إذ إنها ذات امتداد في استعمال الناس اللغوي، فهي إذن من اللغة، والثاني هو «المهمّل»، وهو صنف «المركبات» التي تبقى «صامتة» لأنها تبقى خارج اللغة إذ لا يكون لها امتداد في الاستعمال. وتكون «مركبات» هذا الصنف مهملة إما لأن قانون التأليف الصوتي في اللغة لا يجيز اختلافها لعلّة ما، وخاصة للتقارب في مخارج الأصوات المكونة لها، ومن ذلك عدم ائتلاف «العين والحاء» و «الهاء والحاء»، و «الهاء والحاء» و «القاف والحاء»، و «القاف والكاف»، و «القاف والغين» ... إلخ، فلا تدخل اللغة مركبات مثل [-ع ح ب] و [-ح خ ت] و [-ه ح ث] و [-ق خ ج] و [-ق ك ح] و [-ق غ خ]؛ وإما لأنها بما يجوز ائتلافها لكنها لم تدخل اللغة ولم يكن لها فيها امتداد. وهذا شأن «وجوه» كثيرة من التقلبات، أي من «المركبات

(62) المرجع نفسه، ص 317.

(63) المصطلح لابن خلدون، فقد استعمله في المقدمة (ص 1059) أثناء حديثه عن طريقة الخليل بن أحمد في حصر «موضوعات اللغة» العربية.

الصوتية للفروع» الناشئة عن تقليب «المركبات الأصول»، فإن مركباً أصلياً مثل «القاف والتاء والميم» (64) لا يدخل صنف «المستعمل» منه إلا مركبان هما [+ ق ت م] و [- م ق ت] وتهمل من مركباته أربعة هي [- ق م ت] و [- ت ق م]، و [- ت م ق] و [- م ت ق].

ومركبات الصنف الثاني - أي المهمة - هي «الصامتة» بحق لأنها معطلة عن الإنتاج. أمّا مركبات الصنف الأول فهي «جنود» لغوية. والجذر في العربية «دليل أول» أو هو «دليل رئيسي» متكوّن من «وحدة شكلية دُنيا» هي الصوامت التي تكوّن بعدها وسماتها، و«وحدة دلالية عليا» أو رئيسية هي الدلالة العامة التي تقرن به. وهذا الدليل الرئيسي بوجهيه الشكلي والدلالي يمتد في اللغة وتفرّع منه فيها جذوع إمّا بإضافة الحركات إليه فيتولد عندئذ ما نسميه «الجذع» الرئيسي، وإمّا بالاشتقاق من هذا الجذع الرئيسي المولد. وإذن فإنّ الجذر تضاف إليه الحركات فيتولد عنه الجذع الرئيسي، وهذا الجذع نفسه يكون أصلاً للجذع آخر أو أكثر، وكلّ جذع يولد يكون متضمّناً للوحدة الشكلية الدنيا التي كوّن الجذر وبعض من الوحدة الدلالية العليا التي اقترنت به. وهكذا فإنّ الجذع يتولد بعملية تحويل داخلي (Transformation interne) يتقلّب بها من مرحلة «المركب الصوتي الصامت» إلى مرحلة «الجذر» ثم إلى مرحلة «الجذع»، والجذوع هي «الكلمات» أو «الوحدات المعجمية»، أي المفردات. وهذه الوحدات المعجمية لا تتحقّق إلا إذا توفّرت فيها خصائص تمييزية ضرورية واجبة الوجود تحقّق لها «ماهيتها» التي تمكّنها من اكتساب خاصية التفرد. وتلك الخصائص أربع هي (1) الانتماء المقولي؛ (2) التأليف الصوتي؛ (3) البنية الصرفية؛ (4) الدلالة. وسنرجع إلى الحديث عن هذه الخصائص في موضع آخر من هذا البحث، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنّ الوحدة المعجمية لو لم تكن لها هذه الخصائص لما وُجدَ فرق بين المركبات الصوتية غير الدالة والمركبات الصوتية الدالة لأن الصنفين صُور صامتة أو أشكال صوتية صامتة؛ ثم إن هذه الخصائص هي التي تُتيح للوحدات المعجمية أن تميز فيما بينها حسب أنساق معينة من العلاقات الاختلافية، وهذه العلاقات - كما سنبيّن في فصل آخر - تكوّن مقولية (Catégorielle) وقُسيمة (Phonémique) وصرفية (Morphologique) ودلالية (Sémantique) (65).

(64) الخليل بن أحمد : كتاب العين، 5/ 132.

(65) ويُنظر عن هذه الخصائص : إبراهيم بن مراد : المصطلحية وعلم المعجم، ص ص 11 12.

وأما الاعتراض الثاني - وهو عدم صلاحية المعجم للجدولة - فإن الرد عليه ينطلق من نتائج الرد على الاعتراض الأول. فإن القول بعدم صلاحية المعجم للجدولة أي عدم صلاحية مكوناته - وهي الوحدات المعجمية - لأن تصنف في إطار ما حسب علاقات جدولية أو استبدالية، قول قائم على تصور انعدام خاصية النظام في المعجم لخلوه من العلاقات العضوية والقيم الخلافية بين مكوناته التي نظر إليها تمام حسان على أنها مجرد صور صوتية صامتة، وقد رأينا أن الوحدات المعجمية ليست مجرد صور صامتة بل هي أفراد لغوية لها خصائصها التمييزية التي تكسبها ماهيات تمكنها من الانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافية. ولا يمكن لها أن تنظم في تلك الأنساق إلا إذا انتمت إلى بنية أو هياكل (Structures) تكونها شبكات من العلاقات تربط المفردات فيما بينها داخل نظام عام، ويمكن أن نتصور للمعجم ثلاث بنى تتكون كل منها من شبكات علاقات : هي البنية الذهنية (Structure mentale) والبنية الدلالية (Structure sémantique) والبنية الشكلية (Structure formelle)، وهذه تقوم على الأبنية الصرفية خاصة، أي على صيغ الوحدات المعجمية الشكلية التي تستمد قواعدها من علم الفنولوجيا وعلم الصرف (Morphologie dérivationnelle). وسنرجع إلى هذه البنى الثلاث وإلى العلاقات الجدولية التي تنظمها بالتحليل في فصل آخر.

وأما الاعتراض الثالث - وهو قبول المعجم للاقتراض بخلاف أنظمة الأصوات والصرف والنحو - فليس مما يؤخذ به لأن حقيقة الاتصال بين اللغات تدل على خطئه. فإن الاقتراض في اللغة اقتراض لغوي عام وليس اقتراضاً معجمياً فحسب، فليس الاقتراض المعجمي إلا مظهراً من مظاهر الاقتراض اللغوي عامة، وقد بين اللسانيون للحدثون ذلك (66)، ونزيله فيما يلي تأكيداً وتوضيحاً (67) :

(66) يُنظر مثلاً : Sapir (E.) : Le Langage, pp. 195-199، وقد اهتم بالاقتراض في الأصوات والصرف والنحو ؛ Deroy (L.) : L'Emprunt linguistique, pp. 72-110، وقد اهتم بالاقتراض في الأصوات والصرف والنحو ؛ Garmadi (J.) : La Sociolinguistique, pp. 156-163، وقد اهتم بالاقتراض في الأصوات والنحو.

(67) النماذج التي ستوردها مأخوذة من مقلعة بحث لنا عنوانه «الاقتراض المعجمي»، وهو درس عام قدمناه خلال السنتين الجامعتين 1993-1994 و 1994-1995، أمام طلبة شهادة علوم اللغة بكنية الآداب بمنوبة وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

فإنّ النظام الصوتي في كلّ اللّغات هو أشدّ الأنظمة محافظة، وقد نبّه اللّغويون العرب منذ القديم إلى أنّ إبدال ما لا يوجد في اللّغة من الأصوات لازم حتى لا تُدخل الجماعة اللّغوية في لغتها ما ليس منها. فقد قال أبو منصور الجواليقي في ذلك : «أعلم أنّهم كثيراً ما يَجْتَرُونَ على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً، وربما أبدلوا ما بعد مخرجه أيضاً، والإبدال لازم، لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم» (68).

لكن هذا اللزوم ليس له من الثبات في كلّ اللّغات ما يمنع دخول بعض الأصوات فيها من لغات أخرى، واستقرارها فيها واتخاذها أحياناً في نظامها الصوتي. ومن أمثلة ذلك : (1) دخول الصائت (Y) والصامت (Z) اللّغة اللاتينية من اليونانية في أواخر القرن الأوّل قبل الميلاد في المقترضات اللاتينية من اليونانية، ليُعبّر بالأوّل عن الصائت اليوناني (U) أي [y]، وليُعبّر بالثاني عن الصامت المزجي اليوناني (Z) أي [z d] ؛ (2) دخول ثمانية أصوات الفارسية في مرحلتها الحديثة - وهي المرحلة الإسلامية - من اللّغة العربيّة، وهي «الشاء»، وتنطق نطقاً قريباً من السين، و«الحاء»، وتنطق كما تنطق الهاء، و«الصّاد»، وتنطق مرققة، كالسين ؛ و«الضاد»، وهي تشبه الزاي ؛ و«الطاء»، وتنطق مرققة، كالتاء ؛ و«الظاء»، ونطقها قريب من نطق الزاي ؛ و«العين»، وتنطق همزة ؛ و«القاف»، ونطقها قريب من نطق الغين. وقد غلبت هذه الأصوات في المقترضات الفارسية من العربيّة، ثم أصبحت من حروف الهجاء الفارسية بعد أن اتخذ الفُرس الحروف العربيّة رموزاً خطيّة لأصوات لغتهم ؛ (3) دخول (W) الفرنسيّة في القرون الوسطى من اللّغات الجرمانية ليُعبّر به في أوائل المقترضات الفرنسيّة من اللّغات الانكليزيّة والألمانيّة وبعض اللّغات السلافية عن الصامت الشفويّ الأسنانّي [v] أحياناً في مثل (wagon) وعن شبه الصامت الشفويّ [w] أحياناً أخرى في مثل (Watt)، فهو إذن صوتٌ قد استقرّ رمزه الخطّي في الفرنسيّة ولم يستقرّ التصويت به فيها.

وأما الأبنية الصرفيّة فإنّها أقلّ من نظام الأصوات محافظة، وهي في اللّغات الهنديّة الأوروبيّة أقلّ محافظة ممّا هي عليه في اللّغات السامية، بحكم طبيعة البنية الصرفية في

(68) الجواليقي : المعرّب من الكلام الأعجمي، ص 54.

العابلتين اللغويتين، فهي في الأولى غير مقيدة لقبولها الزيادة في أوائل الجدوع وفي آخرها قبولاً غير مقيد بحدود صارمة، فإن البنية فيها بنية سلسلية لأن الكلمة فيها تتكوّن من حلقة نواة تزداد إليها حلقات أخرى هي السوابق في الأوائل واللواحق في الأواخر فتتكوّن السلسلة. وأما اللغات السامية فذات بنية مقيدة لا تقبل السلسلية إلا بعسر لأن نظام الزيادة فيها مقيد بقوانين صارمة، فإن الاشتقاق فيها عملية تحويل داخلي، بخلاف اللغات الهندية الأوروبية التي يكون الاشتقاق فيها عملية تحويل خارجي لأنه نوع من «التركيب» (Composition). ورغم محافظة البنية الصرفية في العربية فإن العربية القديمة قد عرّفت فيها ظاهرة اقتراض اللواحق الأعجمية، ومثالها اللاحقة «*û*» من الأرامية «*ûtho*» للدلالة على المبالغة في مثل «طاعُوت» (طاع + اوت) وهو الطاغى المعتدي، و «جبرُوت» (جبر + اوت) وهو القهر، و «ملكُوت» (ملك + اوت) وهو العظمة والسلطان. وأما العربية الحديثة فقد اقترضت فيها لواحق أعجمية كثيرة في المصطلحات العلمية والفنية خاصة. ومن أمثلتها :

ine : نوَاتين (نواة + ine) = Nucléine.

بَقْلين (بقل + ine) = Légumine.

oïde : قَلَويد (قلي + oïde) = Alcaloïde.

نشويد (نشا + oïde) = Amyloïde.

yle : فَحْميل (فحم + yle) = Carbonyle.

حمضيل (حمض + yle) = Acyle.

ème : صرْفم (صرف + ème) = Morphème.

صوتم (صوت + ème) = Phonème.

وظاهرة اقتراض السوابق واللواحق في اللغات الهندية الأوروبية - وخاصة في العصر الحديث - أقوى بكثير مما هي عليه في اللغة العربية.

وشبيه بالنظام الصوتي في قبول الاقتراض نظام التراكيب النحوية أيضا. على أن التراكيب لا تُقترَض فيها العناصر الأجنبية الصرف بأشكالها الأصول بل تقترض الهياكل والأبنية. وقد أثرت اللغة اليونانية قديما في اللغة اللاتينية تأثيرا عميقا فدخلها منها الكثير مما

يُسمّى «خصوصيات تركيبية يونانية» (Hellénismes syntaxiques) (69). ولا شك أن العربية في القديم قد تأثرت هي أيضا باللغات للجاورة لها مثل الفارسية واليونانية. ونحن نجد فيها بعض التراكيب الآتية التي لا تنفك والقواعد المتبعة فيها، ولم يذكر علماء اللغة أنها كانت مما يسمونه «لغات»، أي استعمالات تختص بها بعض القبائل، ومن أمثلة تلك التراكيب إضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد، أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الإضافة هو أيضا، وقد أشار إليه سيويه في الكتاب (70) وأورد منه نموذجا في بيت من شعر الأعشى ونموذجا آخر في بيت من شعر الفرزدق، وقد عدّ النموذجين مما يجوز للشاعر في الضرورة. وما يجوز للشعراء من الاستعمالات الشاذة هو من باب التوسيع عليهم وليس من باب القاعدة التي يقاس عليها. وقد وجدنا من هذا التركيب كثيرا من النماذج في النصوص العلمية المترجمة من اليونانية أو المؤلفة في العلوم الأعجمية التي كانت الثقافة العلمية اليونانية مصدرا لها. ومن أشهر الكتب المترجمة التي كان لها في المؤلفات العلمية العربية في الأدوية المفردة تأثير عميق كتاب «المقالات الخمس» لديوسقوريدس العين زربي، وقد بينت لنا مقارنة النص العربي بالأصل اليوناني أن ترجمته - حنين بن إسحاق واصطفي بن بسيل - قد نقلنا من هذا التركيب نماذج نقلا حرفيا من اليونانية إلى العربية (71).

على أن تتبع أثر «النسخ التركيبي» في العربية الحديثة أيسر من تتبعه في العربية القديمة لأن الأنماط التركيبية الأعجمية المؤثرة في النظام التركيبي العربي الحديث أنماط تنتمي إلى لغات

(69) بنظر : Deroy (L.) : L'Emprunt linguistique, pp. 103-106.

(70) سيويه : الكتاب، 1/ 179-130.

(71) من ذلك قولهما عن النبات المسمى «انثليس» : «ومنه صنف آخر له ورق وقضبان شبيهان بورق وقضبان النبات المسمى كما فيطوس» (المقالات الخمس، ص 299، الفقرة 3-130)، وقولهما عن النبات المسمى «طراغين» : «وله ورق وقضبان وثمر شبيه بورق وقضبان وثمر النبات الذي يقال له مخينس» (نفسه، ص 326، ف 4-42 في المطبوع، ووجه الورقة 86 في المخطوط)، وقولهما عن النبات المسمى «كرمة برية» : «وقوة ورق هذا الكرم وخيوطه وقضبانها شبيهة بقوة ورق وخيوط وقضبان الكرم الذي يعتصر منه الشراب» (نفسه، ص 374، ف 5-2 في المطبوع، وتنتظر 107 في المخطوط) - وتراجع هذه الشواهد تباعا في نص «المقالات» اليوناني : Dioscuridis : De Materia Medica, 2/145 (III, 136); 2/205 (IV, 49); 3/2 (V, 2).

حية قريبة معلومة، ومن النماذج التركيبية اللائحة الحديثة نموذج قد اشتهر وأقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو استعمال «مادام» متصلة جملة وتربطها مع جملة ترتيب أداة الشرط مع جملة الشرط والجواب (72)، وهذا مخالف للاستعمال الفصح الذي تنفد فيه «مادام» بجملة تسبقها وتكون مصدرية ظرفية دالة على المدة، ومثالها الفصحح الآية القرآنية «وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً» (مريم، 31)، فإن «مادام» فيها ظرفية تحدد طول مدة ما قبلها بطول مدة ما بعدها، فهي إذن لا تدل على الجزاء، لكن المتحدثين يستعملون اليوم بكثرة «مادام» متصلة جملتين تعاملان معاملة جملة الشرط وجملة جواب الشرط، ولذلك ترد الجملة الثانية مقترنة بالفاء، ومن أمثلة هذا الاستعمال الحديث قولهم «مادام القاضي عادلاً فإن حكمه مقبول»، وقولهم «مادام الطقس جميلاً، فإن النزهة تروق». وهذا التركيب مولد بالترجمة الحرفية من الفرنسية. فلئنا نجد له نظيراً في الجملة الفرنسية المبدوءة بـ «Puisque». فإن «مادام» في التراكييب العربية اللائحة تقوم مقام «Puisque» للدلالة على ارتباط الحدث في الجملتين اللتين تصدرهما ارتباطاً سببياً، حتى كأن حدوث الثاني مشروط بحدوث الأول، أي إن الحدث في الجملة الأولى شرط للحدث في الجملة الثانية. ومثاله في الفرنسية الجملة التالية : «Puisque vous désirez vous entretenir avec moi, nous serons mieux dans mon cabinet de travail». وهذا مخالف للاستعمال الفصحح القديم الذي تربط فيه الجملة التي تسبق «مادام» والجملة التي ترد بعدها ارتباطاً ظرفياً زمانياً (74).

(72) ينظر مجمع اللغة العربية بالقاهرة : في أصول اللغة، 3/ 138-143.

(73) ترجمة هذه الجملة الحرفية هي : «مادمت تريد أن تتحدث معي، فإئنا نكون أفضل في مكتب عملي».

(74) ومن أمثلة التراكييب اللائحة أيضاً الجملة الظرفية التي تتكرر مع جملة جوابها الأداة «كلما»، فيقال : «كلما ... كلما ...» ترجمة للفرنسية «Plus ... plus ...»، وتراكييب التي يُعدى فيها الفعل بحرف جرّ بينما هو متعدي بنفسه، مثل تعدية «أكد» بحرف الجرّ «على» ترجمة للفرنسية «Insister sur»، أو تعدية الفعل بنفسه بينما هو متعدي بالحرف، مثل تعدية «صرّح» في مثل «صرّح أن» ترجمة للفرنسية «Déclarer que»، أو تعدية الفعل المتعدي بالحرف بغير الحرف الذي يتعدى به، مثل تعدية «أثر» بحرف الجرّ «على» عوض «في»، ترجمة للفرنسية «Influer sur» ... إلخ.

وما نستخلصه إذن من نقدنا للاعتراض الثالث على الانتظام في المعجم هو أن الاقتراض في اللغة ليس مقصوداً على مفردات المعجم، بل هو ظاهرة لغوية عامة تشمل أنظمة الأصوات والصرف والنحو أيضاً. ولا شك أن العربية الفصحى القديمة لا توفر لنا يَسيراً النماذج الدالة على أن الاقتراض فيها ظاهرة لغوية عامة، وخاصة إذا بحثنا عن تلك الظاهرة في النصوص الأدبية المشهورة التي كان كتابها في الغالب يتقيدون بالعربية المعيارية وقواعدها الدقيقة. وإنما توفر لنا تلك النماذج النصوص العلمية والنصوص الحضارية. على أن ضعف الظاهرة في العربية القديمة ليس دليلاً على ضعفها في اللغات الأخرى، كما إن ظهورها واستقرار البعض من عناصرها في العربية الحديثة رغم صفوية أهلها دليل على أهميتها في مختلف اللغات الحية.

وما يستخلص من مناقشة اعتراضات تمام حسن الثلاثة على نظامية المعجم هو أن القول بانتفاء خاصية النظام في المعجم للأسباب التي ذكرت قولاً ضعيفاً لأن قوام المعجم - كما رأينا - هي المفردات الدالة، وهذه قابلة للانتظام سواء ضمن شبكات من العلاقات الاختلافية التي تظهر المفردة مكتسبة لخصائص تمييزية تجعلها فرداً بذاتها ذات سمة أو أكثر تخالف بها غيرها من الأفراد، أو ضمن جداول، وانتظامها ضمن الجداول إنما يتحقق لوجود العلاقات الاختلافية بينها.

2 - 6. ونستج من آراء اللغويين المحدثين التي قدمنا ثلاثة مفاهيم أساسية للمعجم : (1) أنه «قائمة» ؛ (2) أنه «سجن» ؛ (3) أنه «ذيل للنحو». ولكل من هذه المفاهيم الثلاثة مفهوم فرعي يصله إما بمحتوى المعجم وإما بوظيفته وإما بهما معاً : (أ) فالمعجم «القائمة» هو «المعجم المدون». والقائمة التي تكون المعجم المدون هي قائمة من «الكلمات الصامتة» أو «الامتعمالات الخاصة» أو «الشواذ» أو «اللسائم» (Listemes) ؛ (ب) والمعجم «السجن» هو مأوى «الخارجين عن القانون» الذين لا تربط بينهم إلا «الفوضى» و«الاضطراب» أو «انعدام النظام»، وهذا مرتبط بالمفهوم الفرعي السابق لأن خاصيتي «الشذوذ» و«خصوصية الاستعمال» تعنيان مخالفة «مكونات المعجم» لمكونات بقية أنظمة اللغة، فإن لهذه قواعد متينة تبني عليها وقوانين محكمة تنظمها، أما تلك فلا قواعد لها تبني عليها ولا قوانين لها تنظمها، وليس غريباً إذن أن تكون النتيجة الحتمية لما

يسود هذا الجزء «البدائي التوحش» من «عالم اللغة»، خلوة المعجم من «البنية» و «النظام»؛ (ج) والمعجم «الذليل للنحو» هو «التابع للفظ» الذي يحاول النحو - «سيد» أنظمة اللغة - السيطرة على ما فيه من «فوضوية» و «تمرد».

وقد رأينا أن الدافع الأساسي إلى ظهور هذه المفاهيم الأصول والفروع كان نظرية بلومفلد في المعجم، وهي نظرية تتماشى ونظريته العامة في اللغة، أي «النظرية التوزيعية» (Distributionalism) التي تقوم على تحليل المظاهر القياسية المنظمة في مدونة من «القرارات» (Enoncés) المجمعة من استعمالات متكلمي اللغة في فترة ما. والأسس الذي يقوم عليه التحليل هو ما يسمى بـ «المكونات المباشرة» (Immediate constituents)، أي مكونات القرارات باعتبارها «تراكيب» (Constructions). وتحليل المكونات المباشرة لا يشمل من مكونات «الرسالة» إلا الشكل، أما المحتوى فلا أهمية له ولا اعتبار. ولذلك غلبت في التحليل الشكلية المحض وأهملت الدلالة لما يعنيه قبول «المعنى» (Meaning) في التحليل الشكلي من خروج عن الخطاب العلمي (Scientific discourse) في التحليل (75). فالمفردات إذن متكونة من مكونات مباشرة أصغر منها، وهي ذاتها مكونات مباشرة لوحداث شكلية أكبر منها في التراكيب، ومن هنا كان منشأ «ذيلية» المعجم للنحو باعتبار المعجم «قائمة» من المفردات التي تصلح من حيث هي وحدات شكلية لانتظام في وحدات أكبر منها هي الجمل، ولكنها لا تصلح من حيث هي وحدات دالة من أهم خاصياتها الشذوذ وخصوصية الاستعمال، للشكلية.

ولم تخرج «النظرية التوليدية» - وخاصة في مرحلتها الأولى، أي حتى أوائل السنوات الستين - عن الأسس النظرية التوزيعية اللذين ذكرنا، أي مظهر اللغة الشكلي، وإهمال الدلالة. وقد أدى تغليب مظهر اللغة الشكلي في هذه النظرية أيضاً إلى تنزيل الحملة ضمن الوحدات اللغوية المنزلة الأولى في النظام اللغوي، فعُدَّت الوحدة الأساسية، حتى إن القواعد الأساسية التي قامت عليها النظرية العامة هي قواعد تهم توليد «الجمل». أما المفردات فلا تصلح إلا للاستعمال في توليد تلك الوحدات الأساسية. ومن هنا أيضاً نشأت تبعية المعجم للنحو. وحتى عندما طُوِّرت النظرية التوليدية فتوسعت

(75) ينظر : Bloomfield : Language, p. 266.

تشمل المكوّن الدلالي ثم المعجم، لم تتخلص من تغليب الجملة على المفردة، وتغليب التركيب النحوي (Syntaxe) على المعجم.

فإن من أهم مظاهر التطور في النظرية اللسانية التشومسكية أن عدّ صاحبها سنة 1981 (76) «النحو العالمي» (Universal Grammar) نظاماً من القواعد مشتملاً على «نظّمات» هي قوامُ مكوّناته الفرعية. ومكوّنات النظام الفرعية أربعة، هي : (1) المعجم ؛ (2) التركيب، ويشمل (أ) مكوّنًا مقولياً، و(ب) مكوّنًا تحويلياً؛ (3) التأليف الصوتي؛ (4) الصيغة المنطقية. وقد أسند إلى المعجم في هذا التصريح دور إعطاء كل بندٍ معجمي (Lexical item) بنيت الصرفية الفنولوجية المجردة، وسماته التركيبية، ومنها السمات المقولية والسمات السياقية.

ثم أدخل على هذا النموذج بعض التعديل سنة 1982 (77) فأصبح نظام القواعد يتألف من ثلاثة أجزاء رئيسية هي : (أ) المعجم؛ (ب) التركيب، ويشمل (1) المكوّن الأساسي، و(2) المكوّن التحويلي؛ (ج) المكوّنين التأويليين، وهما (1) مكوّن التأليفات الصوتية، و(2) مكوّن الصيغ المنطقية. وقد أسند إلى المعجم دور تحديد خصائص البنود المعجمية الذاتية، وخاصة تحديد خصائص «الوسم المحوري» (Marquage thématique) التي تكون لها إذا كانت رؤوساً في جمل، أي وحدات معجمية رئيسية مركزية في اجمل التي تشتمل عليها؛ كما يحدّد المعجم الخصائص الصوتية والخصائص الدلالية التي لا تتبع قاعدة خاصة.

وآخر ما نعرفه من تطور في النموذج التشومسكي قد ظهر سنة 1991 (78)، وفيه

(76) Chomsky (N.) : Théorie du Gouvernement et du Liage, p. 23، وقد عدّ «المعجم» والمكوّن المقولي من التركيب - أي (1) و (2.أ) - مؤلفين للمكوّن الأساسي (Base component)، وهذا المكوّن هو الذي يولد الأنماط الأساسية لجمل لغة من اللغات - ينظر المرجع نفسه، ص ص 166-179.

(77) Chomsky (N.) : Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding, the MIT Press, 1982، وللكتاب ترجمة فرنسية هي التي اعتمداها - ينظر : Chomsky (N.) : La Nouvelle Syntaxe, p. 80، وتنتظر فيه أيضاً : ص 84، وتنتظر في مقدمة المعنى على الكتاب ص ص 43-45.

(78) Chomsky (N.) : Linguistics and Cognitive Science : Problems and Mysteries, p. 28.

يفرّ تشومسكي إقراراً واضحاً بأن للمعجم بنية، لكنه لا يفصلها عن نظام التركيب النحوي: «إن المفاهيم المستندة إلى العلامات أثناء اكتساب [مفردات] المعجم لا تكون مجرد قائمة، بل هي تكون نظاماً مُبَيَّنّاً (Structured system) مؤسساً على خصائص مثل العلاقات المحورية المحلية (Locational thematic relations) والمصدر (Source) والمفعول المنقول (Object moved) ... إلخ، المؤوكة أحياناً بطرق تجريدية محض، وعلى فكرٍ مثل العامل (Agent) والمعمول فيه (Patient) والوسيلة (Instrument)، أو مثل السبب (Cause) والقصد (Intention) والحدث (Event)، وهلمّ جراً. وهذه البنية المعجمية تقتضي روابط أو علاقات دلالية (Semantic connections) بين العبارات المعجمية والجمل التي تظهر فيها؛ وهي علاقات تحددها الملكة اللغوية ذاتها (...). فإذا كان ذلك فإن العلاقات الدلالية التي تصاحب البنية المعجمية ينبغي أن تكون لها أوضاع شبيهة بالأوضاع التي تعكسها العلاقات الصوتية في بنية السمات [الفنولوجية]. ومن العلاقات الدلالية ما يصاحب الخصائص التركيبية، ومن المعقول أن تسبب هي أيضاً إلى ملكة اللغة ذاتها».

ويلاحظ إذن يُسر أن النظرية التوليدية - كما تصوّرها منشئها - لم تخرج رغم التطور الكبير الحاصل فيها عن الأسس النظرية الأولى التي انطلقت منها العلاقة بين المعجم والنحو، وأهمّها اعتبار المعجم جزءاً من النحو، واعتبار المفردة مجرد مكون من مكونات الجملة، واعتبار الجملة الوحدة اللغوية الأساسية، بل إن «البنية المعجمية» نفسها المدخلة في النموذج إنما هي بنية متصورة بحسب ما يتصور للمعجم من وظيفة نحوية. ويلاحظ ذلك من نوع المقولات التي تشترك في تأليف بنية المعجم، فإن مقولات الهدف والمصدر والمفعول المنقول والعامل والمعمول فيه والوسيلة والسبب والقصد والحدث وما شابهها، كلّها مقولات تركيبية نحوية، وليست هي مقولات دلالية معجمية صرفاً.

ولا شك أن هذا الربط بين بنية المعجم والنظام النحوي إنما يرجع إلى اعتبار المعجم إذا استقل عن النحو غير قابل للمعالجة اللسانية الشكلية، وإلى الرغبة في إدراج المعجم في النموذج النظري الأساسي، لأن إسقاطه منه يعد نقصاً كبيراً فيه. على أن نتائج القول بتبعية المعجم للنحو وبعدم قبليّة المعجم للشكلية لغلبة الشفوذ عليه، كانت المفاهيم الثلاثة التي قدّمناها في أول هذه الفقرة للمعجم: أي (1) المعجم «قائمة»، و (2) المعجم

«سجن»، و (3) المعجم «ذيل للنحو». وهذه النتائج شديدة الإضرار في نظرنا بالدرس اللساني الحديث لأنها دالة على عدم خلوه من «الانطباعات» - ومن أهمها تشبيه المعجم بالسجن - وعلى ميل البعض إلى الافتراضات المجردة الرغبة في الافتراض، مع ما يتج عن ذلك من منطقات افتراضية ما قبلية، قد تكون أسسها مغلوطة تماما، ولكن الرغبة في التفرّد تؤدي إلى الإيمان بصحتها النظرية والاختبارية.

وقد رأينا أنّ من أهم الأسس الافتراضية المغلوطة التي أدت إلى ظهور مفاهيم المعجم (1) و (2) و (3) الاعتقاد بأن ليس للمفردة أو الوحدة المعجمية إلا صنف واحد من الخصائص، هو صنف الخصائص العلاقية (Propriétés relationnelles)، وأنها لا تستمد قيمتها في اللغة إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، أي من خلال علاقاتها بغيرها من المفردات التي ترد معها في التركيب، أو في ما يسمى بالمحيط السياقي. وهذا ما يؤهل الجملة لتكون الوحدة اللغوية الأساسية، ويجعل المفردة تابعة لها لأنها مجرد مكون من مكوناتها. وقد نبهنا في الصفحات السابقة إلى ضعف هذا الافتراض وتهاافت نظرية تبعية المفردة للجملة وتبعية المعجم للنحو. وسنرجع في الصفحات التالية إلى هذه المسألة بالنقاش انطلاقا من افتراض آخر هو اكتساب الوحدة المعجمية لخصيصة التفرّد التي تؤهلها لتكون فردا لغويا مستقلا، تتأسس عليه نظرية المعجم وبنية ونظامه. وسنحاول التمهيد لذلك في الفصل التالي الذي خصصناه لمكونات النظرية المعجمية من خلال صلات المعجم بغيره من أنظمة اللغة، وستوسّع فيه في الفصل الرابع المخصص لأسس المعجم النظرية.

3 - المكونات المباشرة لنظرية المعجم :

3 - 1. من الحقائق المسلّم بها لدى اللسانيين المحدثين جميعا هو أن قوام المعجم المفردات، سواء كان معجما مدونا أو كان رصيذا عاما مشتركا من المفردات التي تستعملها جماعة لغوية ما. ومن أهم ما يترتب على هذه المسألة هو أن نظرية المعجم هي نظرية المفردات، ليس باعتبارها «لسانم» في «قائمة» أو «كلمات صامتة» دفينة في ذاكرة جماعة لغوية أو بين دفتي كتاب، بل باعتبارها «أفرادا» لغوية. ثم إن من الحقائق التي يسلم بها اللسانيون جميعا أيضا قيام اللغة على ثنائية المبنى والمعنى، أو الشكل (Forme) والمحتوى

(Contenu)، وهذه الثنائية تظهر في المفردة كما تظهر في الجملة، لكنّ ظهورها في الجملة مشروط بظهورها في المفردة إذ لولا المفردات لما تكوّنت الجمل. لكن عناصر الثنائية في الجملة غير عناصرها في المفردة، فإن عناصر الجملة المفردات، ومن خلال اجتماع هذه اجتماعاً مخصوصاً يستقيم شكل الجملة ومحتواها، أما المفردة فلدليل لغويّ تتكوّن ثنائيتها من وجهيّة: الدالّ الذي يمثل الشكل والمندلول الذي يمثل المحتوى، والدالّ يتكوّن من تأليف صوتي عناصره الأصوات ومن بنية صرفيّة عناصرها الوحدات الصرفيّة أو الصّرافم، والمندلول متكوّن من «المعنى» أو «المفهوم» الذي يربط الدالّ - من خلال علاقة ما، مباشرة أو غير مباشرة - بمرجع ما خارج اللغة. وهذه المكونات الثلاثة - الصوتي والصرفي والدلالي - أساسيّة في اكتساب المفردة أو الوحدة المعجميّة ما نسميه «فرديتها» في نظام اللغة، لتصبح «فرداً لغوياً».

وإذ إنّ نظريّة المعجم هي نظريّة المفردات، فإنّ مكونات المفردات تصبح من عناصر النظريّة المعجميّة. وإذ إنّ المفردة أو الوحدة المعجميّة في جوهرها أصوات مع بنية صرفيّة مع دلالة، فإن علم الأصوات وعلم الصرف وعلم الدلالة تصبح من مكونات النظريّة المعجميّة.

3 - 2. فإذا نظرنا إلى علم الأصوات من حيث هو علم لغويّ صرف - أي باعتباره بحثاً في الخصائص المميّزة للأصوات الإنسانيّة وبحثاً في وظائفها التمييزيّة - وجدناه وثيق الصلة بالمعجم، وخاصة من ثلاثة أوجه:

(1) البحث في الكيفيات المطردة في إنجاز الأصوات باعتبارها مكوناتاً أساسياً من مكونات «الدالّ اللغوي»؛ فإن الدليل اللغويّ كما ذكرنا قبل وحدة معقدة التكوين يتكوّن وجهها «الدلالي» - أي شكلها - من تأليف صوتي قوامه الوحدات الصوتيّة المتميّزة وبنية صرفيّة قوامها وحدة صرفيّة أو أكثر، ويتكوّن وجهها «المندلولي» - أي محتواها - من معنى أو من مفهوم. وإذن فإن الوحدة الصوتيّة متكوّن واجب الوجود في الوحدة المعجميّة، على أن الوحدة المعجميّة تعدّ أساسيّة لإنجاز الوحدات الصوتيّة، وذلك لأنّ هذه الوحدات لا تنجز في اللغة لذاتها بل تنجز لتؤلّف الوحدات الدلّية، فإن الوحدة المعجميّة «أسد» قد وُجدت في اللغة لأن التأليف الصوتي / أسدُن / قد اشترك في تكوينها، على أن التأليف

الصوتي / أسدُنْ / قد وُجد في اللغة أيضاً لأن الجماعة اللغوية قد ألقت بين وحداته الصوتية لتستعمل في الوحدة المعجمية «أسد» الدالة على حيوان مفترس، من نوع السباع وجنس النور والفصيلة السنورية ورتبة آكلات اللحوم وطائفة الثدييات، ذو لبنة كثيفة وثوب يميل إلى الصهبة، ولون يعلوه موجٌ ينحرف نحو الصفرة، ولو عوضت الجماعة اللغوية الوحدة الصوتية /ء/ بوحدة أخرى مثل /م/ لكان التأليف الصوتي غير التأليف والوحدة المعجمية غير الوحدة المعجمية والدلالة غير الدلالة. وإذن فإن الوحدات الصوتية إنما تنجز لتستعمل في تأليف الوحدات الدالة، والبحث في كيفيات إنجازها ذو صلة وثيقة بالنظرية المعجمية لصلته الوثيقة بنظرية الوحدات المعجمية.

(2) البحث في القوانين المطردة في التأليف بين الوحدات الصوتية لتكوين الوحدات الدالة، سواء كانت قوانين تحدّد نظام تابعها من حيث الجواز والامتناع، أو كانت قوانين في توليد الوحدات المعجمية الجديدة اعتماداً على التغيرات الصوتية التي يحدثها التعامل بين الوحدات الصوتية في الوحدات المعجمية. فإن من قواعد تولد الوحدات المعجمية الجديدة قواعد صوتية محضاً، مثل الإبدال (Mutation) والقلب المكاني (Métathèse) والتماثل (Assimilation) والتباين (Dissimilation) والاقحام (Intrusion)، وهو إدخال صوت غير أصلي في تأليف الوحدة المعجمية الصوتي، سواء في أولها فيكون الإقحام بدنياً (Prothèse) أو في وسطها فيكون الإقحام وسطياً (Epenthèse)، أو في آخرها فيكون الإقحام آخرياً (Paragoge) (1). على أن الوحدات المعجمية المولدة بالابدال والقلب المكاني والتماثل والتباين غالباً ما تسع في الدلالة الوحدات المعجمية الأصول التي تولدت عنها، وأما الوحدات المعجمية المولدة بالإقحام فغالباً ما تكون ذات دلالات جديدة، وذلك ما يلاحظ في النماذج التي تقدّمها العربية على الأقل.

والصنفان اللذان ذكرنا من القوانين - أي القوانين المحددة لنظام تابع الوحدات الصوتية، وقوانين تولد الوحدات المعجمية الصوتية - يعدّان من مكونات النظرية المعجمية، وليست قوانين الصنف الثاني بالقليلة الأهمية أو بالضعيفة الأثر في النظرية المعجمية العامة، لأنها ليست مجرد تغيرات صوتية لا صلة لها بالنظرية المعجمية كما قد

(1) تنظر أمثلة تطبيقية لهذه القواعد في : ابن مراد : المصطلحية وعلم المعجم، ص ص 13-14.

يُظَنّ من يتشبّه ببعض النظريات اللسانية التقليدية، بل هي من القوانين المهمة التي عُنيَ بها اللسانيون المحدثون (2)، بل إنها مهتدة في السنوات العشر الماضية لظهور نظرية جديدة في المعجم تربط النظرية الفونولوجية بالنظرية المعجمية، هي «الفونولوجيا المعجمية» (Lexical phonology)، وليست هي بالنظرية البسيطة (3).

(3) البحث في سمات الوحدات الصوتية التمييزية بالنظر في العلاقات التبادلية بينها ودورها في التفريق أو التمييز بين الوحدات المعجمية. فإنّ من أهم ما قامت عليه النظرية العامة الفونولوجية الحديثة (4) هو التمييز بين الوحدات المعجمية. وإن السمة الفونولوجية التمييزية، مهما يكن نوعها، تكون إفادتها دائماً واحدة : فهي تفيد أن المقردة التي تنتمي إليها ليست نفس المقردة التي تشتمل على سمة أخرى في المكان الموافق لها منها (5). وهذه الخاصية الفونولوجية كما يلاحظ خاصية معجمية، لأن نتيجتها الأساسية هي إكتساب الوحدة المعجمية في تأليفها الصوتي خصيصاً تميّز بها عن غيرها من الوحدات المعجمية. ويستتج إذن من الأوجه الثلاثة التي قدّمنا أهمية علم الأصوات من حيث هو علم لساني مخفّض في تكوين النظرية المعجمية، وليس هو مكوناً من مكونات النحو، وليس هو بذني صلة بعلم التركيب، فهو مكون من مكونات الوحدة المعجمية التي تدخل - بعد أن تتحقّق فيها خصائص معينة، منها الخصيصة الصوتية - في تكوين الجملة.

3 - 3. فإذا نظرنا فسي علم الصرف وجدناه وثيق الصلة هو أيضاً بعلم المعجم.

(2) ينظر مثلاً : Hjelmslev (L.) : Le Langage, pp. 72-77; Jakobson (R.) : Essais de linguistique générale, 1/172-173; Guilbert (L.) : La Créativité lexicale, pp. 63-64; Kiparsky (P.) : Phonological change, pp. 376-389; Lien (C.) : Lexical Diffusion, pp. 2141-2142.

(3) منشؤها هو بول كيارسكي - ينظر له المرجع المذكور في التعليق السابق : ص 396-404، وقائمة مراجعه، ص 405-415.

(4) ينظر مثلاً : Troubetzkoy (N.S.) : Principes de phonologie, p. 33; Jakobson (R.) : Essais de linguistique générale, 1/164-175, 2/137-166; Jakobson et Halle : Phonologie et phonétique, 1/103-149; Cantineau (J.) : Etudes de linguistique arabe, pp. 150-164, 165-204.

(5) ينظر : Jakobson et Halle : Phonologie et phonétique, p. 111 وينظر : Milner (J.-C.) : Introduction à une science du langage, pp. 329-330.

على أن هذه الصلة لا تظهر إلا إذا فصلنا بين مفهومين مختلفين للصرف، لكنهما متداخلان تداخلاً كبيراً في أذهان كثيرين من الناس، ونعني بهما (1) الصرف من حيث هو علم الوحدات الصرفية المعجمية (Morphèmes lexicaux)، وهذا هو المسمى علم الصرف الاشتقائي (Morphologie dérivationnelle) أو علم الصرف المعجمي (Morphologie lexicale)، وهو علم الصرف على الحقيقة؛ و(2) الصرف من حيث هو علم تصريف الوحدات الصرفية المعجمية، وهذا هو علم التصريف (Morphologie flexionnelle).

والأول من مكونات النظرية المعجمية لأن قوامه الوحدات الصرفية المعجمية باعتبارها وحدات معجمية سواء كانت تامة، وهي المتسمية إلى المقولات المعجمية الأساسية، أي الاسم والفعل والصفة والظرف، أو كانت غير تامة، وهي المتسمية إلى مقولة الأداة، فهي إذن الوحدات الصرفية النحوية. فعلم الصرف إذن يبحث :

(أ) في بنية الوحدة المعجمية من حيث هي بنية صرف، أي باعتبارها وحدة بسيطة قد تكونت من جذر فجذع قد تنفرع منه جذوع : سواء بحسب نظام التحويل الخارجي (Transformation externe) كما يحدث في اللغات ذات البنية الصرفية السلسلية (Structure concaténative) مثل اللغات الهندية الأوروبية، أو بحسب نظام التحويل الداخلي (Transformation interne) كما يحدث في اللغات ذات البنية الصرفية غير السلسلية (Structure non-concaténative)، مثل اللغات السامية، ومنها العربية؛ أو باعتبارها وحدة مركبة متكونة من وحدتين صرفيتين معجمتين ذاتي بنيتين مستقلتين؛ أو باعتبارها وحدة معقدة، أي تتكون من أكثر من وحدتين صرفيتين معجميتين.

(ب) في بنية الوحدة المعجمية من حيث هي وحدة شكلية تمييزية، وسنرجع إلى هذه المسألة بالتحليل عند حديثنا عن خصائص الوحدة المعجمية التمييزية في الفصل الرابع من هذا البحث، ونكتفي الآن بالإشارة إلى أن الوحدات المعجمية في اللغة العربية - باعتبارها لغة سامية - تنظم في جداول صيغة تولفها أنماط متميزة، وهي غير التأليفات الصوتية وإن كان التأليف الصوتي الواحد يتطابق والبنية الصرفية التي تكون للوحدة المعجمية، فإن الصوامت والصوائت التي تكون التأليف الصوتي هي التي تتحكم في

إلحاق الوحدة المعجمية بوزن مامن الأوزان الصرفية أي بنمط صيغي معين. وإذا كان لكل وحدة معجمية تأليف صوتي يجعلها مختلفة عن غيرها من الوحدات، فليس لكل وحدة معجمية بنية صرفية تختلف بها عن غيرها من الوحدات، لأن البنية الصرفية الواحدة لا تستقل بذاتها بل تنتمي إلى جدول يمثل نمطها الصيغي. ولذلك فإن / كاتين / و / كاذبن / تختلفان من حيث التأليف الصوتي لأن / ب / في الأولى تختلف عن / ذ / في الثانية، لكن «كاتب» و «كاذب» لا تختلفان من حيث البنية الصرفية لأنهما تنميان إلى النمط الصيغي «فاعل»، وهما تختلفان عن «كاتب» و «كاذب» لأن هاتين تنميان إلى نمط صيغي آخر هو «فَاعِل».

(ج) في قواعد توليد الوحدة المعجمية الجديدة توليداً صرفياً (6). وأهم قواعد هذا الصنف من التوليد ثلاث : (1) الاشتقاق : أي صوغ وحدة معجمية جديدة ذات بنية صرفية مستقلة، بسيطة، دالة بنفسها، من أصل ما، والتوليد بالاشتقاق ضروب كثيرة منها اشتقاق فعل من فعل، واسم من فعل، وصفة من فعل، واسم من اسم، وفعل من اسم، وصفة من اسم، وصفة من صفة ... الخ؛ (2) النحت : وهو صوغ وحدة معجمية جديدة بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين؛ (3) التركيب : ويكون بالجمع أو المزج بين وحدتين أو أكثر لتوليد وحدة معجمية مركبة إما تركيباً إضافياً، وإما تركيباً مزجياً وإما تركيباً إسنادياً، على أن التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي قد تولد بهما وحدات معجمية معقدة.

وإذن فإن قوام مباحث الصرف الثلاثة الوحدة المعجمية باعتبارها وحدة صرفية معجمية ذات بنية داخلية، وصيغة شكلية ذات قيمة تمييزية، ودالاً يتولد بحسب قواعد تحويلية صرفية، ولذلك كله كان علم الصرف مكوناً من مكونات النظرية المعجمية. وأما علم التصريف فمن مكونات النظرية النحوية لأنه من توابع علم التركيب

(6) ينظر خاصة : Anderson (S.) : A - Morphous Morphology, pp. 180-197. وينظر أيضاً : Guilbert (L.) : La Créativité lexicale, pp. 105-274. على أن من الخطأ في نظرنا إرجاع المفردة إلى الجملة في جل حالات تولدها، كما يذهب إلى ذلك أصحاب «الافتراض المعجمي» (L'Hypothèse Lexicaliste)، ومنهم غليار (Guilbert) في المرجع السابق، وعبد القادر الفاسي الفهري في البناء الموازي، ص ص 38-92.

النحويّ، فهو يتناول الوحدة المعجميّة في حال تصريفها وهي مستعملة في الجملة، وتزاد إليها في حال تصريفها زوائد تختلف عن الزوائد التي تزداد إليها إذا عُولجت صرفياً، فإن الزيادة في الصرف تقوم على الزوائد الاشتقاقية (Affixes dérivationnels) التي تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع، وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى مشتقة من الأولى. وما يتولد عن هذا الصنف من الزيادة إذن إنما هي المقولات المعجميّة (Catégories lexicales) التامة، أي الأسماء والأفعال والصفات والظروف، فهي إذن زيادة ذات وظيفة معجميّة. ومن أمثلة الزوائد الاشتقاقية في العربية [أ] في «أكرم» و [م] في «مكتب»، و [سان] في «رحمان»، و [ية] في «كميّة»؛ ومن أمثلتها في الفرنسية [re-] في «refaire»، و [-able] في «capable»، و [-ment] في «lentement»، و [-isme] في «dirigisme».

وأما الزيادة في التصريف فتقوم على الزوائد التصريفية (Affixes flexionnels) التي تُضاف إلى الجذوع القائمة في الاستعمال اللغوي للدلالة على المقولات التصريفية (Catégories flexionnelles)، وهي في حقيقتها مقولات نحوية، مثل مقولة الجنس وتشمل المذكر والمؤنث والمحايد (Neutre)، ومقولة العدد، وتشمل المفرد والمثنى والجمع. ومقولة «الشخص» وتشمل التكلم والخطاب والغيبة، ومقولة الزمن وتشمل الماضي والمضارع والمستقبل، والحالة الإعرابية وتشمل الرفع والنصب والجرح... إلخ، وقد تستعمل الزائدة التصريفية الواحدة - في العربية مثلاً - للتعبير عن مقولة واحدة أو اثنتين أو أكثر، وقد تستعمل الزائدة الواحدة في تصريف الأفعال وفي تصريف الأسماء. وإذا نظرنا في تصريف الأفعال في العربية وجدنا السابقة [ي] تدلّ على الغيبة من مقولة الشخص، والسابقة [ن] تدلّ على الجمع من مقولة العدد، وعلى التكلم من مقولة الشخص، على أن السابقتين تدلان على المضارع من مقولة الزمن؛ وإذا نظرنا في تصريف الأسماء وجدنا اللاحقة [ات] تدلّ على المؤنث من مقولة الجنس، وعلى الجمع من مقولة العدد، واللاحقة [ون] تدلّ على المذكر من مقولة الجنس، والجمع من مقولة العدد، والرفع من مقولة الحالة الإعرابية، على أن هذه اللاحقة مشتركة في دلالتها على التذكير والجمع والرفع بين تصريف الأسماء وتصريف الأفعال.

ويلاحظ إذن أنّ وظيفة الزيادة التصريفية وظيفة نحوية، والصيغ المصروفة المنتجة في

الكلام باستعمالها صيغ قابلة للتحليل التركيبي، وهي لذلك خارجة في نظرنا عن المعجم لأن الوحدة المعجمية لا تقبل في حد ذاتها التحليل التركيبي. فكل ما يقبل التحليل التركيبي خارج عن المعجم ومندرج في النحو. ولذلك وجب ألا تقبل الوحدة المعجمية المتفردة التحليل التركيبي. ويدعو أن هذا الخلط بين هذين المستويين من التحليل - أي عدم التفريق الدقيق بين ما هو صرفي في مقابل ما هو صرفي، وما هو معجمي في مقابل ما هو تركيبي نحوي - قد أوقع البعض في الخطأ والتعسف. فإن من التعسف مثلاً أن تُعدّ العناصر المتوالية في «سِضْرُونَه» أو في «فَسِيكَفِيكُهُمْ» مكونة لـ «كلمة سليمة» من «وجهة نظر الصرف» (7). فإن كلا من ضربي العناصر المتتالية يكون جملة تامة قد تألفت من عناصر صرفية وعناصر صرفية. والعناصر الصرفية وحدات صرفية معجمية قد استعملت في التركيب واكتسبت من خلاله خصائص علاقية (Propriétés relationnelles). والعناصر التصريفية هي زوائد صرفية قد أدخلت في التركيب لتدل على مقولات صرفية. فإذا نظرنا في «سِضْرُونَه» وجدناها مكونة من خمسة عناصر هي كما يلي :

(1) [س] ؛ (2) [ي] ؛ (3) [ضرب] ؛ (4) [سُون] ؛ (5) [هـ].

فإن (1) و (5) أداتان، والأداة وحدة صرفية معجمية غير تامة ؛ و (2) و (4) زائدتان صرفيتان، وليستا هما زائدتين صرفيتين ؛ و (3) فعل.

وشبه بهذه العناصر المكونة للجملة الثانية، أي «فَسِيكَفِيكُهُمْ»، فهي ستة عناصر موزعة كما يلي :

(1) [ف] ؛ (2) [س] ؛ (3) [ي] ؛ (4) [كفياً] ؛ (5) [كـ] ؛ (6) [هم].

فإن (1) و (2) و (3) و (4) و (5) و (6) تنتمي إلى المقولة المعجمية المسماة «أداة»، فهي «أدوات» قد اكتسبت من خلال التركيب خصائص علاقية، و (3) زائدة صرفية، و (4) فعل. وليست العناصر (1) و (5) في الجملة الأولى و (1) و (2) و (5) و (6) في الجملة الثانية «زوائد صرفية» (Affixes dérivationnels) لأن للزوائد الصرفية كما ذكرنا قبل

(7) ينظر : عبد القادر الفاسي الفهري : البناء الموازي، ص 43، وغير بعيد عنه غليسن (ينظر :

Gleason : Introduction à la linguistique, p. 51) الذي عدّ حرف الجرّ «ب» في الجارّ

والجور في شبه الجملة العبري «بَيْت» سابقة (Préfixe) أي زائدة (Affixe)، بينما هي أداة.

وظيفة معجمية لأنها تدخل في توليد المقولات المعجمية. أما العناصر التي ذكرنا فهي ذاتها وحدات معجمية.

3 - 4. وأما الدلالة فتربط وحدها بأحد وجهي الدليل اللغوي، أي بالمحتوى أو بالمضمون : فإن الغاية الأساسية من استعمال اللغة هي الإيلاج، ولا يتم الإيلاج إلا إذا حمل الدليل اللغوي للمستعمل دلالة ما، ومن هذه الخاصية الإيلاجية تولدت في الدليل اللغوي ثنائية لا يتفصل مكوناتها : وهما (1) الشكل الذي تحصره اللسانيات الغربية في «الصوت» (Son) - لأن «البنية» الصرفية في مادة درسها غير ظاهرة ظهورها في العربية مثلا - و(2) المحتوى الذي يوافقه عادة «المعنى» (Sens). فالصوت والمعنى هما المكونان لوجهي الدليل : أي الدال والمدلول اللذين كانا منطلق اللسانيات الحديثة الأساسي.

والبحث في مدلول الدليل اللغوي إذن هو البحث في المعنى. والدليل اللغوي فيما نرى هو الوحدة الصرفية المعجمية الدالة، أي المفردة، أو الوحدة المعجمية، وهي التي نعتبرها الوحدة اللغوية الأساسية. والمعنى الذي يرتبط بهذا الدليل هو الأساس الذي يقوم عليه علم الدلالة. على أن علم الدلالة عند المحدثين يتفرع فرعين، (1) «الدلالة المعجمية» ومجال بحثها معاني الأدلة اللغوية بالمفهوم الذي قلنا، أي الوحدات المعجمية ؛ و(2) «الدلالة النحوية» (Sémantique syntaxique)، ومجال بحثها معاني التراكيب النحوية، أي الجمل، سواء بالنظر في معانيها القائمة التي تحصل من العلاقات بين الوحدات المعجمية فيها، أو بالنظر في معانيها النحوية التي تستفاد من الوظائف النحوية للوحدات المعجمية فيها. وقد تطور هذا البحث الثاني في نطاق النظرية النحوية التوليدية التي اتخذت من الجملة أساسا لها. على أن عدّة المعاني العامة التي تحصل من العلاقات بين الوحدات المعجمية في الجمل من مبحث الدلالة النحوية لا يخلو في نظرنا من التعسف. فإن المعاني العامة معانٍ سياقية تستفاد من خصائص الوحدات المعجمية العلاقية، باعتبارها وحدات في المعجم، أي أدلة لغوية ذات مدانيل مرتبطة بمراجع من خارج اللغة، ولذلك فإن المعاني السياقية ليست معاني نحوية بل هي معانٍ معجمية. وأما المعاني النحوية الحقيقية فهي المعاني التي تؤدّيها الوحدات المعجمية في الجملة إذا كانت «ذرات تركيبية» (Atomes syntaxiques) فيها، ذات وظائف نحوية مرتبطة بمفاهيم من داخل اللغة. ومن أمثلة هذه

المعاني النحوية التعديّة واللزوم والفاعليّة والمفعوليّة والابتداء والخبريّة والشرطيّة والظرفيّة، ومنها أيضاً الهدف والمصدر والمفعول المنقول والعامل والمعمول فيه والوسيلة والسبب والقصد والحدث... إلخ، وقد ذكرناها من قبل في (2-6) وعدّدناها مقولات تركيبية. ونعتقد أنّ التفرّق بين الصنفين من المعاني المنسوبة إلى «الدلالة النحوية» أمرٌ ضروريّ حتى لا ينسب إلى النحو ما هو من المعجم، ولا ينسب إلى المعجم ما هو من النحو.

وإذن فإن الدلالة المعجميّة (Sémantique lexicale) هي مبحث المعاني المعجميّة التي تستفاد من الوحدات المعجميّة في حالة تفرّدّها وفي حالة انتظامها في السياق، أي إذا كانت مفردة، وإذا كانت مرتبطة بوحدة معجميّة أخرى، أو أكثر، بعلاقة معجميّة ما. ويمكن أن تصوّر - انطلاقاً من التحديد الذي قدّمنا - ثلاثة مستويات للدلالة المعجميّة :

(1) دلالة المفردة بذاتها، خارج السياق ؛

(2) دلالة المفردة في الجملة، أي من خلال السياق ؛

(3) دلالة الجملة كلّها، أي السياق كلّهُ.

ونمثّل للمستويات الثلاثة بالنماذج التالية :

(أ) قتل ؛

(ب) أسد ؛

(ج) عليّ أسد ؛

(د) قتل أسد عليّاً ؛

(هـ) قتل عليّ أسداً.

وهذه النماذج - كما يلاحظ - مشتملة على ثلاث وحدات معجميّة هي «قتل» و«أسد» و«عليّ»، ولكلّ منها المستوى (1) من الدلالة : أي إن كلّاً منها فرد لغوي يستغل بدلالة معجميّة يختصّ بها، فإن «قتل» تعني «أمات»، و«أسد» تدلّ على ما ذكرناه لها من دلالة في (2-3). أي على «حيوان مفترس من نوع السباع وجنس السنور والفصيلة السنورية ورتبة آكلات اللحوم وطائفة الثدييات، ذو لبنة كثيفة وثوب عليل إلى الصُّهبة ولونٍ يعلوه مواجٍ يتحرّف نحو الصُّفرة» ؛ و«عليّ» اسم عَلَم من أعلام

الأشخاص، أي إنه دالّ على فرد من مقولة «الإنسان» المنتمية إلى الطائفة الثدية من رتبة المقدمات وفصيلة البشريات وحسب البشر. فـ «أسد» و «علي» إذن ترجعان إلى نوعين من الحيوان، لكن «أسد» ذات مرجعية مباشرة غير معينة، و «علي» ذات مرجعية مباشرة معينة (8). والمعاني التي حملتها الوحدات الثلاث وأمكن لها أن تستقلّ بها عن السياق تعدّ «معان» (Sémèmes)، وكلّ معنم يحمل حزمة من «المعينات» (Sèmes) التي تطابق ما يسمّى بـ «السمات الدلالية» (Traits sémantiques). على أن «المعينات» - وكذا «السمات الدلالية» - ليست فيما نرى الوحدات الدلالية الدنيا التي لا تقبل التجزئة، بل هي تقبل التجزئة حتّى تنتهي إلى ما يمكن أن يسمّى «الذرة الدلالية» (Atome sémantique)، ولذلك يجوز أن تعدّ أي وحدة معجمية تامّة «معنماً رئيساً» (Archisémème) (9).

والمستوى (2) يقلّعه لنا النموذج الثالث (ج)، فإنّ مكوثه مجتمعين (أي عليّ + أسد) يؤدّيان معاً ما لا يؤدّيه كلّ منهما منفرداً. ذلك أنّ اجتماعهما يحول «أسد» من مقولة الاسم إلى مقولة الصفة ويجعلها صفة لعلّيّ حاملة لجملة من معانها ومعيناتها التي لها في المستوى (1) لتكون معنّى جديداً يوصف به عليّ هو «الشجاعة». وهذا المعنى نفسه يكون معنماً رئيساً قابلاً للتجزئة إلى معان ومعينات تتألف مما يشارك فيه عليّ الأسد ونما يختص به «الحيوان» المسمّى عليّاً - وهو «عاقل» و «مفكر» مثلاً - عن «الحيوان» المسمّى أسداً. وهذا المعنى كما يلاحظ غير المعنى المستفاد من المستوى (1). فإنّ هذا

(8) بنظر حوكه اسم العكّم ومشاكله الدلالية : De la pensée : Issacharoff (M.) et Madrid (L.) : au langage, pp. 25-43.

(9) لو أخذنا «قتل» مثلاً لوجدناها قابلة للتجزئة إلى معانم فرعية هي «ذبح» و «اغتيال» و «شنق» و «أعدم» و «أباد»... وكلّ معنم قابل بدوره للتجزئة إلى ما يقبل بدوره التجزئة. وينبغي ألا يخلط هنا بين معاني «قتل» المجازية (التي يظهرها المستوى (2) من الدلالة) ومعانها. فإنّ لكل معنى من معانيها المجازية معانمه مثل «قتل جوعه» بمعنى أزاله، و «قتل غليله» بمعنى شفاه، و «قتل الخمر» بمعنى كسر حدّتها بخلطها بالماء، فمعاني «قتل» هذه معان تأليفية، وهي غير «ذبح» و «اغتيال» مثلاً. وهذا المستوى من التحليل يودّي إلى التساؤل عن «قيمة السمات الدلالية الذرية» (Valeur atomique des traits sémantiques). فإن سمات مثل «حيّ» و «+ جامد» و «+ بشري» و «+ معدود» و «+ ماديّ» و «+ مجرد»... الخ قابلة للتجزئة وليست معينات دنياً.

«مُفرد» لأنه معنى حقيقي حاصل من تحديد المفهوم من الوحدة المعجمية وهي مفردة، أي بالنظر إلى علاقتها بالمرجع الذي ترتبط به وليس إلى علاقاتها بغيرها من الوحدات التي ترتبط بها في السياقات المختلفة. وأما المعنى المستفاد من المستوى (2) فنسميه معنى تأليفياً (Compositionnel) لأنه حاصلٌ من تحويل المفهوم المعطى للوحدة المعجمية «أسد» تحويلاً جزئياً إلى الوحدة المعجمية «عليّ»، وفي هذا التحويل تجوّز، لذلك يسمّى هذا المعنى التألفي معنى مجازياً لأنّ وصف عليّ بالأسد من باب المجاز.

والمستوى (3) يقدّمه لنا النموذجان (د) و (هـ)، وهما قابلان للتحليل حسب منحيتين : الأول باعتبار مكونات التركيب فيهما وحدات معجمية أو جزئيات معجمية (Molécules lexicales) لكل منها خصائصها الذاتية التي تفرّد بها، وهي خصائص مطلقة وخصائص علاقية يظهرها ارتباطها بالوحدتين الأخريتين لكن باعتبار الوحدات الثلاث وحدات معجمية، أي بالنظر إلى ما هي فيه من «محيط معجمي» (Lexical environment) حسب اصطلاح غروبر (Gruber) (10) أو بالنظر إلى ما لها في التركيب من «بعد معجمي» (Dimension lexicale) حسب اصطلاح ملنار (Milner) (11)، وهذه الخصائص بصفتها هي المكوّنة لما يسمّى «طبيعة» (Nature) الوحدة المعجمية في التركيب. ويتّج عن هذا المنحى من التحليل أن مكونات النموذجين (د) و (هـ) قابلة للتحليل حسب المستوى (1)، وأن العلاقات بينها في النموذج (د) غير العلاقات بينها في النموذج (هـ)، رغم أن المكوّنات في النموذجين هي هي لم تتغيّر. فإن العلاقات ونتائجها بين مكوّنات (د) كما يبرزها الجدول التالي هي :

د (1) قتل + أسد ← الأسد قاتل.

د (2) قتل + عليّ ← عليّ مقتول.

د (3) أسد + عليّ ← القاتل (قوي) والمقتول (ضعيف).

والعلاقات ونتائجها بين مكوّنات (هـ) كما يبرزها الجدول التالي هي :

هـ (1) قتل + عليّ ← عليّ قاتل.

هـ (2) قتل + أسد ← الأسد مقتول.

. Gruber (J.S.) : Lexical structures in syntax and semantics, p. 213 (10)

. Milner (J.-C.) : Introduction à une science du langage, p. 288 (11)

هـ (3) علي + أسد ← القاتل (ضعيف) والمقتول (قوي).

والناتج عن «طبيعة» التركيب في النموذج (د) «قتل الأسد علياً»، أي «موت علي»،
والناتج عن «طبيعة» التركيب في النموذج (هـ) هو «قتل علي الأسد»، أي «موت
الأسد»، وليس المعنيان الناتجان من النموذجين (د) و (هـ) بالمعنيين النحويين، بل هما
معنيان حاصلان من «المحيط المعجمي» الذي وجدت فيه المكونات، أو «البعد المعجمي»
الذي لها في التركيب. وهذه كما يلاحظ دلالة معجمية خالصة، لكن المعنى الذي أفاده كل
من النموذجين في هذا المستوى الثالث ليس المعنى الذي أفاده كل من النموذجين (أ)
و(ب) المثلين للمستوى (1)، والمعنى الذي أفاده النموذج (ج) للمثل للمستوى (2).
فإن المعنى الذي أفاده المستوى (1) معنى مُفرد، والمعنى الذي أفاده المستوى (2) معنى
تأليفي، أما المعنى الذي أفاده المستوى (3) فنسميه «معنى مُعَقَّدًا».

والمعنى الثاني من تحليل النموذجين (د) و (هـ) نعتبر فيه المكونات فيهما «ذرات
تركيبية» (Atomes syntaxiques) تشغل محلات (Positions) إعرابية. والمحلات في
النموذجين خصائص تركيبية مستقلة عن المقدرات التي تشغلها باعتبارها وحدات معجمية.
وإذن فإن هذه المحلات لا صلة لها بطبيعة المكونات، بل هي متصلة بوظائفها النحوية،
لأن الوظائف (Fonctions) هي العلاقات بين المكونات - باعتبارها ذرات تركيبية -
ومحلاتها الإعرابية، ويلاحظ أن العلاقات المحلية (Relations positionnelles) التي
تختص بها الذرات التركيبية في (د) لا تختلف عن العلاقات المحلية التي تختص بها
الذرات التركيبية في (هـ)، وذلك رغم الاختلاف الواضح بين موقعي (12) المكونين [أسد]
و[علي] في النموذج (د) وموقعيهما في النموذج (هـ)، من حيث هما وحدتان
معجميتان. فقد اختلفت العلاقات الشغلية (Relations d'occupation) بين المكونات

(12) نعني بالموقع «Site»، وقد أخذنا مصطلحي «Position» و «Site» من ملنار (Milner)، لكننا
خالفنا بعض المخالفة في التطبيق، فإن المحلّ (Position) عنده مرادف لـ «Site»، وقد
استعملنا «Site» في معنى المكان الذي تشغله الوحدة المعجمية، فالوحدة المعجمية إذن تشغل
«موقعا معجميا»، واستعملنا «Position» في معنى الدور الوظيفي الذي يسند إلى الذرة
التركيبية وتقوم به في الجملة، باعتبار ما لها من «رتبة» في فضاءها، وما لها من صلة بـ «العمل»
فيها. ومتطقتنا هذا يدخل بعض الاختلاف عن استعمال ملنار للعلاقات المحلية والعلاقات
الشغلية.

ومواقعها في النموذجين، ولم تختلف العلاقات المحلية. والعلاقات بين الذرات التركيبية ومحلّاتها، ونتائجها، في النموذج (د)، يبرزها الجدول التالي :

د (1) [قتل] ← فعل ← الفعلية.

د (2) [أسد] ← فاعل ← الفاعلية.

د (3) [عليًا] ← مفعول به ← المفعولية.

والعلاقات بين الذرات التركيبية ومحلّاتها، ونتائجها، في النموذج (هـ)، يبرزها الجدول التالي :

هـ (1) [قتل] ← فعل ← الفعلية

هـ (2) [علي] ← فاعل ← الفاعلية.

هـ (3) [أسدًا] ← مفعول به ← المفعولية.

والجدولان يظهران النتائج للمقارنة التالية :

د (1) = هـ (1)

د (2) = هـ (2)

د (3) = هـ (3)

ويلاحظ إذن أنّ النتائج التي أدّى إليها المنحى الثاني من تحليل المستوى الثالث غير النتائج التي أنهى إليها المنحى الأول من تحليله : فقد رأينا الاختلاف الواضح بين دلالات د (1) وهـ (1)، ود (2) وهـ (2)، ود (3) وهـ (3)، لأن المنحى الأول قد نُظر فيه إلى العلاقات بين المكونات في النموذجين (د) و (هـ) باعتبارها علاقات بين وحدات معجمية محض، تشغل مواقع معجمية، أمّا المنحى الثاني فقد نظر فيه إلى العلاقات بين مكونات (د) و (هـ) ومحلّاتها باعتبار المكونات ذرات تركيبية محضاً تشغل محلّات إعرابية، ولذلك لم تختلف دلالة د (1) عن دلالة هـ (1)، ودلالة د (2) عن دلالة هـ (2)، ودلالة د (3) عن دلالة هـ (3)، فكانت الفعلية للزوج الأول، والفاعلية للزوج الثاني، والمفعولية للزوج الثالث.

والمعاني الحاصلة من المنحى الثاني في تحليل المستوى الثالث تختلف إذن اختلافاً جوهرياً عن المعنيين الحاصلين من التحليل بحسب المنحى الأول. فإنّ ما أنهى إليه المنحى

الأول معنيان يتميان الى الدلالة المعجمية، والمعاني التي أتى إليها التحليل بحسب المنحى الثاني معان تركيبيّة صرف، أي إنها معان نحويّة تولدت عن العلاقات المحليّة بين الذرات التركيبيّة في النموذجين (د) و (هـ). وهذا الفرق الجوهرى بين دلالة المنحى الأول ودلالة المنحى الثاني هو الفرق الأساسى بين ما نسميه دلالة التركيب المعجمية، ودلالته النحوية. فإن العلاقات بين الوحدات المعجمية تتجّ دلالة معجمية صرفا، والعلاقات بين الذرات التركيبيّة تتجّ دلالة نحويّة صرفا، وينبغي ألا يخلط بين الصنفين.

ويستتجّ مما تقدّم من قول في مستويات الدلالة الثلاثة أن المعاني أربعة أصناف أساسية : الأول أنتجه المستوى (1) وقد سمّيناه «معنى مُفرداً»، لكن لا بدّ من التّية إلى أن تحليلنا قد قام على الوحدات المعجمية العامة دون الوحدات المعجمية المخصصة أي المصطلحات، فإن للمصطلحات «مفاهيم مُفردة» تستفاد من الوحدات المعجمية البسيطة والمركبة والمعقدة ؛ والصنف الثاني أنتجه المستوى (2)، وقد سمّيناه «معنى تأليفياً»، وارتباط هذا الصنف بالمجاز وبخاصية الإيحائية في الوحدات المعجمية العامة يجعله باللغة العامة الصّحّ ؛ والصنف الثالث قد أنتجه المنحى الأول من تحليل المستوى (3)، ونسميه «معنى معقّداً» لتداخل أكثر من مكونين فيه ؛ والصنف الرابع قد أنتجه المنحى الثاني من تحليل المستوى (3)، وهو المسمّى «معنى نحويّاً» على الحقيقة. والأصناف الثلاثة الأولى تنتمي جميعاً إلى «الدلالة المعجمية»، والصنف الرابع وحده يمثل ما يسمّى بـ«الدلالة النحوية». ونعتقد نتيجة لهذا أن من الحيف والتعسف فصل علم الدلالة عن المعجم، أو جعل المعجم جزءاً من علم الدلالة كما يحلو للبعض أن يفعل، أو عدّ الدلالة كلّها جزءاً من النحو، فليست الدلالة المعجمية من مكونات النحو، وليس المعجم جزءاً من الدلالة، وليست الدلالة بمستقلة عن المعجم، بل هي مكون أساسي من مكونات النظرية المعجمية.

3 - 5. نعتقد أنّه قد أصبح من اليسر الآن تبين الصلة الحقيقية بين المعجم والنحو. وهي صلة لا تخلو بدون شك من التعقيد والغموض، الناتجين عمّا نسميه «نزعة نحويّة» (Tendance grammaticaliste) قد غلبت على كتابات اللسانيين المحدثين الذين كادوا يحشرون علوم اللسان كلّها تحت اسم «النحو». ويوجد لهذا المترع إلى التعميم

في اللسانيات الغربية مبرزان : الأول تاريخي يرجع إلى مفهوم النحو في التراث اليوناني، فإن مصطلح «Grammatikê» في اليونانية يعني «علم القراءة والكتابة، وفنهما»، فكأن كل ما يقرأ وكل ما يكتب مندرج في علم النحو، وقد تطور هذا المفهوم في الأدبيات اللغوية الغربية عبر القرون حتى عمت دلالة دراسة اللغة كلها، ولذلك فإن «تاريخ النظرية اللسانية الغربية إلى وقت قريب هو في جوهره تاريخ ما كان المرثون في مختلف العصور يعتبرونه من مجال النحو بمفهومه الواسع» (13).

وقد دعم هذا الميل إلى توسيع دلالة النحو لتشمل دراسة اللغة كلها غياب الاهتمام بالمعجم؛ علماً وتالياً. فإن القدماء من اليونانيين واللاتينيين لم يؤلفوا معاجم لغوية، ولم يظهر الاهتمام بالتأليف المعجمي في الثقافات الأوروبية إلا في القرن السابع عشر، فألفت معاجم لغوية عامة في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا (14). فليس الاهتمام بالمعجم إذن - نظرية وتطبيقاً - بذي محل في التفكير اللغوي الغربي، إلى وقت قريب. وهذا يعني أن الاهتمام بـ «نظرية المفردات» - وهي نظرية المعجم - كان ضعيفاً، بينما الاهتمام بنظرية التركيب - وخاصة في جوانبه المعيارية والقواعدية - كان قوياً. وقد تطورت نظرة الغربيين إلى «التركيب» فتخلص من آثار المعيارية والقواعدية وغلب فيه الاستقراء والوصف والتحليل النظري، أما النظرة إلى المعجم فلم تزد إلا تخلفاً، ومن دلائل ذلك ما رأيناه من مواقف تكاد لا تخرج عن التصور الذي كان للمعجم في أوروبا في القرن السابع عشر، أي إنه قائمة من مفردات اللغة، توضع بين دفتي كتاب، بحسب منهج ما في الترتيب، وفي التعريف.

وثاني المبرزين يقدمه نموذج «النحو التوليدي»، وخاصة في مراحله «الانتقالية». فإن النموذج كما تصوّره منشئه تشومسكي كان في منطلقاته الأولى نحويّاً شكليّاً قائماً على التركيب النحوي (Syntaxe) ومستقلاً استقلالاً كلياً عن الدلالة، لأن الاعتماد على الدلالة في وصف بنية اللغة موقع في الخطأ : «من الواضح وجود مطابقات لا تتكرر - على ما فيها من نقص - بين سمات اللغة الشكلية وسماتها الدلالية. إلا أن عدم الدقة في

(13) Lyons (J.) : Linguistique générale, p. 103

(14) Rey (A.) : La lexicologie, p. 20-21 ينظر

هذه المطابقات يُتَبَيَّنُ بأنَّ المعنى لا يمكن أن يتَّخَذَ قاعدة للوصف النحوي، وهذا ما يؤيِّده التحليل الدقيق لأيّ نظرية تقترح الاعتماد على الدلالة، فإنه يثبت أن اتباع مؤشرات دلالية غامضة يؤدّي إلى إهمال إجماليات (Aperçus) وتعميمات (Généralisations) مهمة تتعلق ببنية اللغة» (15)، ولذلك فإنَّ «أيّ بحث عن تعريف للنحوية (Grammaticalité) قائم على الدلالة، بحثٌ غير مُجْدٍ» (16)، و «أحسن تعريف للنحو هو : الدراسة المستقلة بذاتها عن الدلالة» (17).

فقد كان النموذج التوليدي في منطلقاته النظرية الأصلية تركيبياً صرفاً، وقد عُدَّ التركيب أساس علم النحو. فقد سُمِّيَ النموذج «نحواً توليدياً» (Grammaire générative) لكن الأمثلة التحليلية المعتمدة فيه أمثلة تركيبيّة (18). وهذا ما قوى الصلة بين علم النحو وعلم التركيب حتى أصبحا مترادفين. وهذا المنطلق النظري كان منطقياً جداً لأنّه أرجع النحو إلى مفهومه الحقيقي وهو العلم الذي يتَّخَذُ من الجملة وحدته الأساسية وموضوع بحثه؛ ثم إنَّ التزوع إلى شكلة النحو ومعالجة قضاياها معالجة مستقلة عن الدلالة كان منطقاً نظرياً منطقياً أيضاً، وإن كان المبرر النظري المعتمد - وهو غموض المؤشرات الدلالية والأجلوى من الدلالة في وصف بنية اللغة - ليس منطقياً.

لكن النقود التي أثّرها النموذج جعلته يتوسّع ويمرّ بمراحل من التطور أهمها مرحلة «النظرية النموذجية» (Standard Theory) ومرحلة «النظرية النموذجية الموسّعة» (Extended Standard theory) ومرحلة «النظرية النموذجية الموسّعة المعدلة» (Revised Extended Standard Theory). وقد نتج عن هذا التوسّع أن أصبح مصطلح «النحو» شاملاً لمختلف نظم اللغة، وقد رأينا أنّ المعجم نفسه وجد مكانه فيه، بل إنَّ مصطلح النحو استرجع شموليته التي كانت له في العصور القديمة، اليونانية واللاتينية، فكاد يصبح مرادفاً

(15) Chomsky (N.) : Structures Syntaxiques, p. 115

(16) المرجع نفسه، ص 18.

(17) المرجع نفسه، ص 121.

(18) وليس غريباً أن يكون كتاباً تشومسكي التامسيان في التركيب، وهما «Syntactic Structures» (Structures Syntaxiques) الصادر سن 1957، و«Aspects of the Theory of Syntax» (Aspects de la Théorie Syntaxique) الصادر سنة 1965.

لعلم اللغة. وقد انتقل هذا التعميم إلى أديبنا اللسانيّة العربيّة فأخذ به لغويّونا وأخضعوا العربيّة له ونظروا إليها من خلاله.

ولم نجد في المبرزين اللّذين ذكرنا ما يقنعنا بالأخذ بمبدأ التعميم. فلما نؤثر على التصوّر التعميميّ الغربيّ في التراث اللغويّ اليونانيّ اللاتينيّ التصوّر العربيّ الذي قام على مبدأ التفريق بين النحو والمعجم. فقد صاحبت عناية العرب بالنحو عنايتهم بالمعجم، وليس أدلّ على ذلك من عمل الخليل بن أحمد (ت. 175 هـ / 790م)، المؤسس الحقيقيّ للدرس اللسانيّ العربيّ. فقد كان الخليل ذا رؤية لسانية شاملة لنظم اللغة العربيّة : أصواتاً وصرفاً ونحواً ومُعْجَماً. وقد أخذ عنه تلميذه سيّويه (ت. 177 هـ / 792م) ما تعلق بالأصوات والصرف والنحو فأدرجه في «الكتاب». وخصّ هو المعجم بكتاب مستقلّ هو «كتاب العين». ويستفاد من مقدّمة كتاب العين ومن الكتاب لسيّويه أنّ الخليل كان يميّز بين المفردة إذا كانت مكوّنة معجمياً والمفردة إذا كانت مكوّنة نحويّاً، وهي إذا كانت مكوّنة معجمياً كان الصوتُ والبنية الصرفيّة والدلالة من نوابعها (19)، وإذا كانت مكوّنة نحويّاً كانت مكوّنة تركيبياً له محلّ ووظيفة وحالة إعرابيّة.

وقد نتج عن هذا الاهتمام المبكّر بالمعجم عند العرب إذن عدم خلطهم بين علوم اللسان : ففرقوا بين «علم اللغة» - وهو المعجم - وعلم النحو الذي اختصّ عندهم بمفهوم التركيب الذي يكونه علم الإعراب وعلم التصريف، أي تصريف الأفعال والأسماء (20)، ولم يختصّ بهذا التقسيم الثنائي - القائم على علم المعجم وقوامه المفردات وعلم النحو وقوامه الجُمْل - اللغويّون منهم، بل نجد عند فلاسفتهم أيضاً، وأوضّحهم في

(19) ينظر : ابن مراد : في النظرية المعجميّة العربيّة، ص ص 6-10.

(20) قد عني سيّويه في أبواب «الكتاب» بعلم الإعراب وموضوعه أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، وعلم التصريف وموضوعه علم الصرف بما فيه من تصريف واشتقاق، والتغيرات الصوتيّة التي تطرأ على المفردات. ويلاحظ أن من الأبواب ما يُعنى بالمفردة في حال تفرّدها، ومنها ما يعنى بها في حال انتظامها في الجملة. ويبدو لنا أن «الكتاب» امتداد لمشروع الخليل النظريّ في اللغة، ولهذا جمع بين علم الإعراب وعلم الصرف وعلم الأصوات. فهو ليس كتاباً في «النحو» بقدر ما هو كتاب في «علوم اللسان» مستقّى منها «علم اللغة» أي المعجم، وقد انفصل الصرف - ومعه علم الأصوات الذي عدّ جزءاً منه - في أعمال اللغويّين اللاحقين وأصبح النحو مقصوراً على علم التركيب وقوانينه.

ذلك أبو نصر الفارابي (ت. 339 هـ/ 950م) الذي قسّم في «إحصاء العلوم» علم اللسان إلى «سبعة أجزاء عظمى» نهمنا منها أربعة هي «علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عند ما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عند ما تركّب» (21). والعلمان الثاني والرابع، أي «علم الألفاظ المركبة» و«علم قوانين الألفاظ عند ما تركّب»، يكوّنان مادة النحو لأنهما يدرسان الألفاظ وهي في التراكيب، وخاصة «قوانين أطراف الأسماء والكلم (22) عند ما تركّب أو ترتّب» (23) و«قوانين أحوال التركيب والترتيب نفسه كيف هي» (24)؛ وأما العلمان الأول والثالث، أي «علم الألفاظ المفردة» و«علم قوانين الألفاظ عند ما تكون مفردة»، فيكوّنان مادة المعجم؛ فإن الأول «يحتوي على علم ما تدلّ عليه لفظة لفظة من الألفاظ المفردة الدالة على أجناس الأشياء وأنواعها، وحفظها وروايتها كلّها، الخاصّ بذلك اللسان والدخيل فيه والغريب عنه والمشهور عند جميعهم» (25)، وهذا العلم الأول إذن هو علم معرفة المفردات المكوّنة لمعجم الجماعة اللغوية، ومعرفة معانيها؛ والعلم الآخر - أي «قوانين الألفاظ المفردة» - فيشتمل على قوانين التأليف الصوتي في المفردات وقوانين البنية الصرفية وخاصة من حيث الاشتقاق (26)، وإذن فإن «قوانين الألفاظ المفردة» تبحث في «الأصوات» و«الصرف» من حيث هما مكوّنان من مكوّنات «علم الألفاظ المفردة»، أي علم المعجم (27). فليس المعجم في النظرية اللغوية العربية إذن جزءاً من النحو، وليس

(21) أبو نصر الفارابي: إحصاء العلوم، ص ص 46-47.

(22) «الكلم» في اصطلاح الفلاسفة هي «الأفعال».

(23) الفارابي: إحصاء العلوم، ص 49.

(24) المرجع نفسه، ص 49.

(25) المرجع نفسه، ص 47.

(26) المرجع نفسه، ص ص 47-48، ولم يفرّق الفارابي بين الصرف والتصريف.

(27) نجد هذا المنحى إلى التفريق بين «الألفاظ المفردة» و«الألفاظ المركبة» ظاهراً أيضاً عند علماء البيان، فإنهم في حديثهم عن «الفصاحة» قد ميّزوا بين «فصاحة اللفظ المفرد» و«فصاحة اللفظ المركّب»، والأولى تظهر في مكوّنات اللفظ المفرد الثلاثة: أي في تأليفه الصوتي فيخلو من تنافر الحروف، وفي بنته الصرفية فلا يشذ عن القياس الصرفي، وفي دلالة فلا يكون من الوحشي الغريب الذي لا يظهر معناه، وأما فصاحة اللفظ المركّب وتسمّى أيضاً «فصاحة الكلام» - فتكون بخلوص التركيب من ضعف التأليف وتنافر الكلمات، والتعقيد - ينظر: إبراهيم بن مراد: الفصاحة والتطور اللغوي، (الباب الأول).

النحو فيها العلم الشامل لعلوم اللسان، وهذان وجهان من وجوه الطرافة في النظرية اللغوية العربية لم يلقيا حظهما بعد من الدراسة والتحليل.

فإذا نظرنا بعد هذا في المبرر الثاني الذي تقدمته النظرية النحوية التوليدية لم نجد فيه ما يفي بأغراض بحثنا في المعجم، وقد بينا فيما سبق آراء بعض أعلام هذه النظرية فيه، وهي آراء تتراوح بين اعتباره «دليلاً للنحو» واعتباره «سجناً» يؤوي كل خارج عن القانون. ثم إن المنحى الذي نحت هذه النظرية في البحث ليس بالمنحى المعرفي اليقيني الذي لا يطرأ عليه الخطأ. ذلك أن من أهم ما قامت عليه جملة من «المبادئ الكلية» المستمدة من افتراضات دحوض (Hypothèses falsifiables) منها ما يخضع اللغة لعوامل وظواهر خارجة عنها. وقد بينت النقود التي وجهت إليها والتحويلات التي عرفت لها والنظريات الفرعية التي خرج بها اتباعها عنها، أوجه النقص فيها. ووجه النقص الأساسي الذي يعنينا هو إخراج المعجم - وقوامه المفردات، ونظريته نظريتها - في النموذج، وهو نموذج تركيبي قوامه الجملة، توليداً وبحثاً.

ومنطلقنا في هذا البحث إذن هو التفريق بين النظرية النحوية والنظرية المعجمية، واعتبار الأولى نظرية تركيبية قوامها الجمل التي تكونها المفردات من حيث هي ذرات تركيبية لها محلاتها ووظائفها وحالاتها الإعرابية، واعتبار الثانية نظرية المفردات من حيث هي وحدات معجمية ذات خصائص ذاتية وعلاقية مستقلة عن المحلات التي تشغلها في الجمل، فهي «أفراد لغوية» وليست «عناصر تركيبية». وليس منطلقنا هذا مما يتعارض واللغة (Langue) في المفهوم السوسيري في مقابل «الكلام» (Parole)، و«القدرة» (Compétence) في المفهوم التوليدي الشموسيكي في مقابل «الإنجاز» (Performance). فإن المفردات من حيث هي أفراد لغوية ممثلة لكيانات معقدة مجردة (Entités complexes et abstraites) لا يظهر الكلام المنجز خاصيتي التعقيد والتجريد فيها، لأنهما خاصيتان لغويتان، ولذلك فإن المعجم لا يتمي إلى «الكلام» بل يتمي إلى «اللغة».

ونعتقد أن من أهم ما تؤدي إليه مقاربتنا هو مراجعة العلاقة بين النحو والمعجم وخاصة من حيث أسبقية الأول للثاني وتقديمه عليه واعتبار النحو المنطلق إلى المعجم واعتبار الجملة الوحدة اللغوية الأساسية التي تكون منطلقاً إلى المفردة. فإذا قبلنا مبدأ «الكيان المعقد المجرد» الذي تشتمل عليه المفردة من حيث هي فرد لغوي قبلنا أيضاً مبدأ أسبقية

وجود المفردة في المعجم لوجودها في الجملة، أي في التركيب، ثم في النحو، لأنها لا تصلح لأن تكون عنصراً تاماً في التركيب، أي ذرة تركيبية أساسية، إلا إذا استقامت «كيانا معقداً مجرداً» خارج النحو، أي فرداً معجباً ذا خصائص ذاتية مستقلة عن النحو. وإذن فإن ما ينبغي الأخذ به هو اعتبار النحو «خزينة معجمية واسعة» (28) لأنه يأخذ عناصره التركيبية من المعجم بتحويل الوحدات المعجمية فيه إلى ذرات تركيبية ذات محلات (Positions) ووظائف وحالات إعرابية هي التي تكسبها خصائصها النحوية، ولا يجوز اعتبار المعجم «خزينة نحوية واسعة» لأن المعجم كما رأينا هو المنطلق إلى التركيب.

3 - 6. المعجم إذن قوامه المفردات، ونظريته هي نظرية المفردات، وهذه كما رأينا «كيانات معقدة مجردة»، فالمفردة إذن «جزء معجمي» (Molécule lexicale) لأنها دليل لغوي تشترك في تكوينه عناصر ضرورية الوجود مستمدة من الأصوات والبنية الصرفية والدلالة. ووجود هذه العناصر الضرورية يجعل المفردة تكتسب خصيصة الانتماء المقولي فتكون اسماً أو فعلاً أو صفة أو ظرفاً أو أداة، ولا يمكن أن تكون ذات انتماء مقولي إلا إذا تحققت ما سميناه «كيانا معقداً مجرداً» فيكون لها بذلك تأليفها الصوتي وبنيتها الصرفية ودلالاتها. وقد أدانا هذا المستوى من التحليل إلى اعتبار ما يهم نظرية المفردات في اللغة بهم نظرية المعجم، واعتبار الأصوات - من حيث هي علم لساني صرف - والصرف والدلالة المعجمية مكونات أساسية ضرورية من مكونات النظرية المعجمية. وهذا كله يعني أن للمفردة حالتين من الوجود لا ثالثة لهما : الأولى إذا كانت فرداً لغوياً، أي وحدة معجمية ذات موقع في معجم اللغة العام وحيز بين مداخل المعجم المدون، والثانية إذا كانت ذرة تركيبية صالحة للانتظام في التراكيب وحمل الخصائص النحوية، وهي في حالتها الأولى تسمى إلى المعجم، وفي حالتها الثانية تنتمي إلى النحو، فالمعجم والنحو إذن هما المكونان الأساسيان لعلم اللغة.

ابراهيم بن مراد
كلية الاداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

(28) «... a grammar as one vast lexical store» - ينظر : Harlow (S.) and Vincent (N.) : Generative linguistics : an overview, p. 6.

البنية النحوية العربية ودورها في التوليد اللغوي : مقاربة قديمة حديثة لأصولها

بقلم : محمد رشاد الحمزاوي

- 1 - 1 لم النظر من جديد في النحت وقد قتل بحثا واتخذ فيه مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً يعتبره وسيلة من وسائل الوضع القياسية (1) ؟ لأن النحت فضية قائمة لا تقتصر على اللغة فحسب، بل لها أبعاد ثقافية وحضارية مطروحة تشغل البال . فهي ما زالت تسترعي اهتمام الدارسين الذين ما انفكوا ينظرون إليها من زوايا مختلفة طمعاً في تأسيسها على مزيد من النصوص والمقاييس (2) . وعلى هذا الأساس رأينا من المفيد أن نسهم في إشكالية تعريب العلوم وحلولها الممكنة بالانطلاق من رؤية ابن فارس في النحت لأننا لم نعثر على دراسة تشفي الغليل وتحيط بأرائه كلها دون حكم مسبق، ونقدر ما خصصه للنحت من نصوص مكتملة لم تنصفها كثير من الدراسات العربية القديمة والحديثة (3)، التي وقفت منها مواقف ثلاثة متأثرة برؤية البصرة البنيوية السيوطية (4) القائلة
- (1) محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 329-335؛ 447-483 ومصطفى الشهامي : المصطلحات العلمية، ص 204 حيث يعرضان للقضية في المجمع.
- (2) شوقي ضيف : مجمع اللغة العربية في عيده الخمسين ص 128 ؛ وعدنان الخطيب : العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص 307؛ 342-344 حيث تعرضا للقرارين المتعلقين بالنحت (جوازه عند الضرورة وقياسيته).
- (3) وجيه السمان : النحت - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج 57 ص 97 و 348 - 364 . وهو بحث أحاط فيه - رحمه الله رحمة واسعة - بأهم جوانب القضية قديماً وحديثاً مطبقاً لها على العلوم المعاصرة.
- (4) محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي : «التراث العربي الإسلامي ... إسهام في تاريخ اللسنيات» . ص 179 - 199 حيث تعرض لرأي المستشرق الاسترالي G. Carter في هذا الشأن.

بأن الثلاثي متمكن في العربية (5).

فلقد تجاهلها الموقف الأول وغبتها (6)، وأجازها الموقف الثاني وقلل من شأنها واعتبرها شاذة ومتعسفة (7). أما الموقف الثالث منها فقد آزر مبادئها دون أن يستند إلى آرائها وحججها (8) التي تستحق أن نعود إليها لتحليلها واستقراء خصائصها بغية توظيفها توظيفاً جديداً لأن ابن فارس قد وفر لنا من النصوص والمعلومات والمناهج ما يؤهلنا لاعتماد آرائه لمقاربة مشاكلنا الحديثة ولتأييد ما قرره مجمع القاهرة في شأن قياسية النحت العربي.

1-2 فلقد تهيأ لنا أن ابن فارس كان وما زال اللغوي العربي الإسلامي الوحيد الذي سعى إلى أن يحيط بقضية النحت إحاطة شاملة وأن يركزها على حجج ثابتة وأن يسن لها قوانين لسانية عامة مبررة ومطردة استخرجناها من نصوصه. ويمكن أن نفيد منها بالقياس والمقارنة، وذلك بعد أن نكون قد بلغنا مبادئها تبليغاً شافياً، وأدركنا كيف جمعها وخرجها وفي أي قالب صاغها وقتها. ويظهر كل ذلك من عنايته المكثفة بالقضية التي لم يساوه في طرقها أحد. فلقد عالجها في كُتبه الثلاثة : مقاييس اللغة، والصاحبي في فقه اللغة، ومجمل اللغة، وقد أوردناها مرتبة ترتيباً تاريخياً لأنه أشار إلى النحت في الصاحبي قائلاً : «وقد أوردناه بوجوه في كتاب مقاييس اللغة» (9). أما المجمل فهو تلخيص للمقاييس. وقد قال في مقدمته : «أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب يقل لفظه وتكثر قوائمه ويبلغ بك طرفاً أنت ملتصق به وسميته مجمل اللغة لأنني أجملت فيه إجمالاً.

(5) سيويه : الكتاب ج 2/ 62.

(6) غيبة أصحاب المعاجم من أمثال الجوهري وابن منظور، والزبيدي - الذين لم يهتموا بمفهوم النحت وتعريفه بالرغم من أنهم اعتمدوا في مداخل معاجمهم ما أقره ابن فارس من المنعوتات.

(7) نزلها ابن جني، وابن يعيش، وابن عصفور منزلة الإضافة والنسب واعتبرت عندهم شاذة لا يقاس عليه. وحلوا حلوهم المحدثون من الدارسين - انظر : وجيه السمان السابق الذكر.

(8) رمسيس جرجس : النحت في العربية، مجلة مجمع القاهرة ج 13/ 61 - 78. وقد اعتمد في بحثه 12 مصدراً (انظر من 76) ليس فيها لابن فارس ذكر ولا لتصوصه الأساسية التي أخذتها عنه المصادر المعنية.

(9) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة، ص 227.

ولم أكثره بالشواهد والتصاريف إرادة الإيجاز» (10).

ويهمنا من هذه الكتب الثلاثة مقاصدها الأساسية التي تقيد أن المقاييس يحتل المكانة الأولى ويكون النص الأساس المعوّل عليه في الموضوع المطروح وفي كلّ دراسة تروم النحت العربي وقضاياها ونظرية الدلالة بأصولها وفروعها التي يمكن ربطها لأكثر من سبب بالنظريات الدلالية الحديثة. ويعتبر النصان الآخران ملازمين له ومؤيدين لغايات نظرية وأدبية وتربوية. والمقصود من هذه الكتب جميعها التعبير عن تعلق ابن فارس بالقضية وعن مكانتها في ذهنه وتفكيره مما جعله يثلك الدعوة إليها، فضلا عما حشد لها من معلومات وحجج ومنهجيات لدعمها. فلقد خصص للنحت عن قصد أبوابا لاحقة بكلّ حرف من حروف المعجم المختلفة باستثناء الألف واللام والميم والواو . . . وعنون لها بعنوان عام موحد «باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله . . .» (11)، وأبداها مثلما أيد أبواب الثلاثي بأسانيد لغوية استمدتها من خمسة مصادر أمهات : معجمان عامان وهما كتاب العين للخليل والجمهرة لابن دريد، وثلاثة معاجم مختصة وهي إصلاح المنطق لابن السكيت، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد. ومراده منها دعم حجته في الموضوع وإقرار بنية النحت في العربية أساسا، واعتبار مقاييس اللغة وثيقة علمية تشملها وتحيط به في نطاق ما وصل إليه من اللغة وما كان ملونا أو مستعملا منها في زمانه. فلقد قال في هذا الشأن «فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استبطننا من مقاييس اللغة. وما بعد هذه الكتب محمول عليها وراجع إليها» (12). وتبدو هذه الجراة غريبة من رجل قال بالتوقيف في اللغة حسبما روي عنه. ولعل ذلك التوقيف كان اتقاء !

ولقد وفر لنا أكبر وأوسع مجموعة عربية من المتحولات التي روتها عنه المعاجم الكبرى من دون ذكر اسمه في غالب الأحيان وأخذتها عنه مغسولة من الصنعة. إن

(10) ابن فارس : مجمل اللغة، المقدمة، ج 1/75. والملاحظ : أن محقق المقاييس عبد السلام هارون، وحسين نصار في «المعجم العربي، نشأته وتطوره»، يقران أن مجمل اللغة سابق للمقاييس وفي ذلك نظر (انظر المقاييس - المقدمة 8/1)

(11) ابن فارس : مقاييس اللغة. ج 3/357.

(12) نفس المصدر.

إحصاءاً كنتا أفادتتا أنه زودنا بـ 620 مدخلا رباعيا وخماسيا (13) منها 402 مدخلا منحوتا أيدها ما أمكن بشواهد من أشعار الفحول من أمثال امرئ القيس، والأعشى وذو الرمة والمعراج، والكميت (14) الخ والملاحظ في هذا الشأن أن منحوتات ابن فارس قد تجاوزت كما وكيفاً وبصفة مطلقة الأمثلة المنحوتة الخليلية التقليدية القليلة مثل «عشمي، وعبدري وحيعل» التي ظلت مهيمنة على جل الدارسين وبالأخص المحدثين منهم رغم تطور القضية مصطلحاً ومفهوماً وممارسة. ويندو لنا أنه استمد أمثله من دراسة وصفية لنصوصه بمراجعته الخمسة المذكورة سابقاً. فكيف عالج النحت والمنحوتات؟ وبعبارة أخرى كيف قدم لرؤيته وكيف بنى نظريته التي لم تخلقها إلى اليوم نظرية عربية صريحة مكتملة ومنافسة؟

1 - 3 لا يمكن أن نقطع بتميزه بمقاربة تخضع لتنظمة معينة بل يكفي أن نشير إلى أنه طرح القضية انطلاقاً من نظرة وصفية متدرجة معتمدة على التجربة والممارسة، لا تخلص من نفحة لسانية حديثة. فلقد عرض لجميع وجوه النحت من وجهة نظره وذلك في تسعة حروف من حروف المعجم وهي الباء والميم والحاء والخاء والذال والراء والسين والصاد والطاء. فهو أول من تنبه بعد الخليل إلى النحت والمنحوتات باعتماد الوصف والملاحظة والاطراد. فقال «اعلم أن للرباعي والخماسي منهجاً في القياس يستنبطه النظر الدقيق وذلك أن أكثر ما تراه منحوت» (15). وتخلص إلى النحت مصطلحاً ومفهوماً وتعريفياً فقال: «ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ. والأصل فيما ذكره الخليل» (16).

وعرف النحت ثانية بالمقابلة وذلك بتمييزه عن شبيهه «الموضوع» في الرباعيات والخماسيات فيعلق «فتقول إن ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذي ذكرناه» (17).

(13) محمد رشاد الحمزاوي: النحت في مقاييس ابن فارس والمعاجم العربية ص 13. انظر الملحق رقم 1 حيث تعرض الكلمات «المنحوتة» و«الموضوعة» التي سيأتي ذكرها.

(14) نفس المصدر ص 17. ولقد اعتمدتهم في مداخل «خرعب» و«حرزق» و«عبر» و«حضولة» و«حفاويت» و«حلبس» . . . الخ.

(15) ابن فارس: المقاييس ج 1/ 323.

(16) نفس المصدر ص 328-329.

(17) نفس المصدر ص 329.

والملاحظ أن الخليل وأغلب الدارسين اللاحقين به من القدماء والمحدثين لم يفرقوا بين «المنحوت» و «الموضوع» ولم يسيروا إلى العملية النحتية باعتبار ما يبقى من المنحوتين وما يسقط منهما من حروف. وبعبارة أخرى لم يوصخوا لنا صورة المنحوت الجليد الكمية والكيفية. وقرروا أنها بنية سماعية اعتباطية لا تخضع لقياس كما عبر عن ذلك ابن يعيش في شرح المفصل نيابة عن الدارسين العرب للنحت باستثناء ابن فارس، فقال «وذلك ليس بقياس، وإنما يُسمع ولا يقاس عليه» (18) ولقد خرج عن هذا الرأي ابن مالك في تسهيل المقاصد والسيوطي في الزهر اعتماداً على ابن مالك.

أما ابن فارس فلقد أشار إلى أن الكلمة المنحوتة «تأخذ بحظه» من الكلمتين المنحوت منها. وأفادنا من خلال المداخل المستعملة المطبقة للأخوذة من كلام العرب أن المنحوت نوعان :

أ - منحوت من كلمتين لم يعين مقولتيهما الغالبتين. وقد تبين لنا من خلال الأمثلة المضروبة أنهما تعتمدان على فعلين أو اسمين أو فعل واسم مثل بحتر من بتروحتر، ويرجد من ألبجاد والبرد، ويحتر من بحث والبشر.

ب - منحوت بزيادة حرف في الأول أو الوسط أو الآخر على الثلاثي. والحرف المزيد كثيراً ما يفيد المبالغة. وأمثلة ذلك : بردس بزيادة الباء في الأول وزلعب بزيادة اللام في الوسط، وزرقم بزيادة الميم في الآخر. ويقول في هذا الشأن «وذلك على أضرب، فمتى ما نحت من كلمتين صحيحتي المعني مطردتي القياس، ومنه ما أصله كلمة واحدة. وقد ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله، ومنه ما يوضع كذا وضعاً» (19).

وهو يورد النوعين من النحت متداخلين في نصوصه المعجمية إلا أنه يُردُّهُمَا بانتظام بما يسميه «الموضوع» الذي يفسر معناه من دون تبرير بنّيه فيقول فيه : «يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضوعه، والله أعلم» (20). ولقد زاد في التوضيح والتعريف فسمى المنحوت من كلمتين فأكثر بالنحت القياسي، وسمى المنحوت بالزيادة في الأول أو

(18) السيوطي : الزهر، ج 1/ 485.

(19) ابن فارس : المقاييس، 1/ 505.

(20) نفس المصدر، ج 2/ 146.

الوسط أو الآخر بالنحت المشتق، ويتكون الأول من 137 منحوتا مدخلا من مجموع 402 منحوتا في المقاييس ويتكون الثاني من 265 منحوتا حسبما جاء في إحصاءاتنا. فقال «وسبيل ما مضى ذكره فبعضه مشتق ظاهر الاشتقاق، وبعضه منحوت بادي النحت وبعضه موضوع وضعا على عادة العرب» (21)، فمن المشتق «الدلص والدملص : البراق. فالميم زائدة. وهو من الشيء الدليص وهو البراق. وقد مضى» (22).

ولا شك في أن ابن فارس لم يتحدث عن أنواع النحت الأخرى لأنها أنواع محدودة غير مطردة. وهي تنسب إلى الاختصار (23)، وفيه نظر. ولقد ربط المعجم الوسيط النحت بهذا النوع الأخير فضرب له أمثلة من مثال بسملة وحوقل (24)، ولم يتعرض للمفهومين السابقين الواردين عند ابن فارس. ولنا أن نعتبر التعريفين السابقين قانونين لسائين عامين لانهما واردان عموما في أسرتين لغويتين هامتين : الأسرة السامية والأسرة الهند وأروية من اللغات القديمة والحديثة مع الفارق.

1-4 ولقد اقتصر في «الصاحبي في فقه اللغة» على تعريف النحت وربطه بالاختصار عموما. وعرف النحت لغويا وأهمله مصطلحا لغويا في «مجلد اللغة» حيث قال : «نحت : النحت : نحت النجار الخشب، والنحات ما يسقط من المنحوت . . .» (25). وأعرض عن تحليل المداخل إلى منحوت ومنحوت منه وحذف الشواهد الشعرية والشريفة واقتصر على تفسير المداخل التي ألحقت، كما هو الشأن في المقاييس، بأبواب خاصة بعد أبواب الثلاثي. والملاحظ أن هذه المفاهيم والتعريفات النظرية تشير إلى محطات رؤية ابن فارس الأساسية التي تقر بصريح عبارتها ومصطلحها أن النحت :

(21) نفس المصدر، ج 2/ 237.

(22) نفس المصدر. وتعمل الكلمة في الجمع «دلامص» في اللهجة التونسية للظلمة الخالكة تفاولا كما يقال للصحراء مفازة وللضير بصيرا.

(23) إن هذه الجمل المختصرة أو «المنحوتة» القليلة العدد تحتاج إلى دراسة وصفية وإحصائية تحليلية للإفادة منها. وهي من نوع الاختصار الإرادي المقصود للمعبر عنه بـ Abbreviation، وواردة كثيرا في اللغات الأوربية ويمكن أن تعتمد في العربية إن خضعت لنظام مدرّوس موحد. وهي تختلف عن الاسقاط الإرادي للمعبر عنه بـ Haplogie

(24) المعجم الوسيط : مدخل نحت.

(25) ابن فارس : مجمل اللغة، ج 3/ 160.

1 - جزء من العربية، موجود في الفاظها وفي كلام العرب الفصح.

2 - ينقسم إلى قسمين رئيسيين غالين :

أ- النحت المشتق ويولد بزيادة حرف في الأول أو الوسط أو الآخر على الثلاثي.

ب- النحت القياسي ويولد من كلمتين صحيحتي المعنى مطردتي القياس.

3 - نوع من الاختصار.

4 - يختلف عن «الموضوع» الذي يمكن أن يخرج تخريجاً يتسبب إلى النحت

ونحن نعتقد أن ابن فارس لم يوفق إلى التعبير عن كل خصائص رؤيته التي عرضنا لها بالتفصيل في مكان آخر (26)، والواردة في طيات النصوص والأمثلة والاستعمالات المعتمدة في مداخل معجم المقاييس وتعريفاتها الدلالية بالخصوص. وذلك مادعنا إلى دعمها بقراءة مساندة للإجابة أولاً عن قضايا أهمها ابن فارس وتعتبر من بعض هوائه وسلياته (27)، ولا متكامل عناصر تلك الرؤية وبنائها على نظام منظم ومبرر. فكيف كان ذلك ؟

2-1 اعتمدنا تحليل الوحدات الأساسية من مداخل المعجم المتكونة من المنحوتات

المشتقة والمنحوتات القياسية الواردة في المقاييس وقربانها إحصائياً وبنوياً ورسمتها في لوحات بيانية (*) زودتنا بمعلومات أثرت أسس رؤية ابن فارس السابقة الذكر ودعمتها بأبعاد جديدة. فلقد لاحظنا أن صاحبنا قد جاهد وثابر للاحاطة بأكثر عدد ممكن من العناصر ليرسم لنا سمات النحت ويقر قواعده وقوانينه، لكنه سكت عن معالجة مسائل أساسية لا بد منها، وإلا فقدت رؤيته مصداقيتها، وأصبحت سماعية لا يقاس عليها. ومن تلك المسائل نذكر :

(26) محمد رشاد الحمزاوي : النحت في مقاييس ابن فارس، ص 32-50.

(27) نفس المصدر.

(*) اطلبها في ملاحق هذا البحث لأنها تساعد على معرفة دقة رؤية ابن فارس وانتظامها لأن صاحبها لم يستعمل تحليلنا البيوي لابرار اطراد آرائه وقيامها على قوانين تستحق الإشارة إليها والتأكيد عليها (انظر بالخصوص الملحق رقم 1).

1 - الحرف الزائد على الثلاثي : ماهو نوعه ورتبته وتداخله في المنحوت المدعو بالمشق ؟ (28).

2 - المنحوت من كلمتين فأكثر : ماهي المقولات اللغوية التي يتكون منها ؟ وما هي العناصر التي تسقط والتي تبقى في هذا النوع من النحت المدعو بالقياسي ؟

3 - ماهي الصيغة الغالبة في المنحوت الجديد من الصنفين ؟

4 - ما الداعي إلى اعتبار «الموضوع» غير قابل للتحليل ، خاليا من القياس ؟

ولقد اقتصرنا للإجابة عن كل ما سبق على تقديم لمحة موجزة عما توصلنا إليه من نتائج تفصيلها في دراستنا المطولة للموضوع. ومفاد ذلك أن استقراءنا بينت أن النحت المشتق يعتمد على قوانين عامة منها أن :

1 - حرف الزيادة - يلحق 24 حرفا من حروف المعجم التي تستثنى منها الألف والنال والظاء، والميم، والواو (29).

2 - الزيادة بحرف واحد على الثلاثي ثابتة وغالبة بنسبة 99 في المائة وذلك ما تدل عليه عينات من مدخل العين (30).

3 - الزيادة بحرف في الوسط غالبة بمعدل 174 زيادة شملت 22 حرفا من حروف المعجم وتليها الزيادة في الآخر بمعدل 65 زيادة شملت 15 حرفا من حروف المعجم.

4 - الحروف المزيده الغالبة هي الحروف الشفوية والذوقية (فر من لب). وهي عند التحليل في كتاب العين حروف تميز في مستوى الالفاظ الرباعية والخماسية الكلمات العبرية الفصيحة من الكلمات الأعجمية، والفصاحة من العجمة. ومعنى هذا أن منحوتات ابن فارس عربية فصيحة، وأنها منحوتة نحتا عربيا بحتا وأنها أساس الاشتقاق

(28) لم تعرض هنا إلى حرف الزيادة ومعناه الدلالي. وهو عند ابن فارس يفيد المبالغة مثل الميم في زرقم. انظر شأنه في دراستنا المعصلة ص 42-43.

(29) انظر الملحق رقم 2 للتأكد من ذلك .

(30) انظر الملحق رقم 3، ولقد استأثر حرف العين النموذج هنا بأكبر عدد من المداخل المنحوتة في المفاتيح، وعددها 58 زيادة. ولا بد من ملاحظة الدقة والانتظام اللذين اعتمدهما ابن فارس للاحاطة بموقع كل حرف دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار. وذلك ما يشهده ووضحته لوحتنا التحليلية المتعلقة بحرف العين وغيره من الحروف.

(31) التحليل بن أحمد : كتاب العين، ص 61.

ومنبه. فالصيغة الصرفية العربية الفعلية منها والاسمية التي يعتمد عليها الاشتقاق الصغير من قبيل هذا النمط من النحت. فالأفعال المشتقة والمزيدة مثلاً تنهل من هذا المعين (افعلّ، فاعل، أفعل... الخ). ولقد قال ابن جني في هذا الصدد: «الصغير في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه للجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه وذلك كتركيب (س. ل. م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم، وسلم وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم... وعلى ذلك بقية الباب» (32) والملاحظ أن لاصلة للنحت بالاشتقاق الكبار مثلما أشار إلى ذلك بعضهم.

5 - الصيغة الغالبة التي وردت على وزنها مداخل معجم المقاييس المدروسة هي صيغة فعلل ومزیدها تفعّل ويمكن أن تلحق بها صيغ أخرى قليلة (33).

فهل نحن في حاجة إلى مزيد من المبررات لتأييد عروية هذا النحت وقياسيته؟

2 - 2 أما فيما يتعلق بالنحت «القياسي» فهو كذلك متمكن في العربية. وهو عنصر أصل من عناصرها الكثيرة لأن الاشتقاق الصغير غير مستبد بها. وذلك ما أيده ابن جني حيث قال: «واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة» (34). وذلك ما دعا ابن فارس إلى طرح قضية النحت القياسي الذي اعتبره العنصر الثاني من البنية العربية الأساسية. وهو قياسي حقا وفعلا باعتبار ما وفرته لنا مقارنتا البنيوية الاحصائية التي مكنتنا من استخلاص القوائم التالية:

1 - النحت القياسي يؤكدُ باطراد من كلمتين ثلاثيتين مجردتين متكوّنتين من فعدين مثل بَحَثَ من بَروَحَر أو من اسمين مثل البرجد من البجاد والبرد، أو من اسم وفعل مثل بحر من بحث والبشر.

2 - المنحوت من هذا الصنف يأتي في الغالب على وزن فَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وعلى أوزان أخرى مثل افَعَّلَ (ابلندج) وافَعَّلَ (اصمقر) وعلى أوزان عديدة أخرى مثل محلرج، وهبلع، وخيتعور... الخ.

(32) ابن جني: الخصائص، ج 2/ 134.

(33) من ذلك ما جاء على: بلذم، برقم، برعم، بلقم، الخ.

(34) ابن جني: الخصائص، ج 2/ 138.

3 - التلاحم بين البينيتين المنحوت منهما يخضع لقانون مطرد صارم مفاده أن الفعلين المنحوتين مثلاً يحتفظان بالعنصرين المختلفين منهما ويسقطان عنصراً من العنصرين المشتركين فيهما. فإن أخذنا بَحَرَّ منحوت «بتر» و «حتر» نلاحظ أنه متكوّن من /بـ/ و /حـ/ المختلفين في الفعلين ومن /تر/ المكرّر منهما. فتكون البنية المنحوتة من مقطع طويل مغلق / بَحـ/ ومن مقطعين مفتوحين قصيرين / تَر/. وبالتالي نحصل على الوحدة الدلالية الجديدة :

/بَحتر/

وهذا المثال مطرد غالب كما تدلّ على ذلك الاحصاءات وبني كلّ الأفعال والأسماء المستقرّة من المقاييس لأبن فارس (35) في لوحاتنا التحليلية.

4 - العبرة من هذا النحت لا تكمن في كثرة التوليد بل في نوعيّة التوليد الدلالي باعتبار أنه توسّع ينشئ خارج السياق وحدة دلالية جديدة إرادية من اللغة نفسها من دون اللجوء إلى خلق وحدة خارجية اعتباطية متولدة من صورة ذهنية والواقع المعيش المعبر عنه. ولذلك تبدو لأول وهلة شاذة غير مستساغة لأنها لم تنطلق من شاهد على غائب معروف إشارة أو ثقافة.

2 - 3 والجدير بالذكر أن ابن فارس لم يعرض لأنواع النحت الأخرى المعروفة علماً منه بأنها لا تعتمد على قوتين مطردة مثل الصنفين من النحتين السابقين. فلم يعالج أمثلة من نوع طليق (أطال الله بقاءك) ودمعز (أدام الله عزك) وإن كان قد أشار إلى أن النحت يهدف عموماً إلى الاختصار في جميع أنواعه.

أمّا «الموضوع» من الألفاظ الرباعية والخماسية فهو يمثل 218 مدخلاً من مجموع 620 مدخلاً بالمقاييس. فما الداعي إلى عدم معالجتها وإلحاقها بالنحت ؟ يبدو أن ذلك يعود إلى عنصر رئيسي يتمثل في أن كثيراً منها معربات دخيلات خشي أن يبت في أمرها. فلقد اعترف بأعجمية البعض منها مثل الخندريس التي قال فيها «فيقال إنها بالرومية ولذلك لم نعرض لاشتقاقها» (36) وكذلك التبهرج التي عالجها منحوتة ودخيلة في آن واحد. وغاب

(35) انظر الملحق رقم 4 حيث يظهر اطراد هذا القانون الذي يكاد يكون رياضياً من حيث دقته وانتظامه، مما تشهد به حروف السين والشين والصاد والصاد والطاء والعين.

(36) نفس المصدر ج 2/252.

عنه الآخر مثل هركولة وطرموسة (37) وغيرها. والطريف في موقفه هذا هو أنه أقر، عند حديثه عن «الموضوع»، قاتونا لغويا أساسيا ضمينا مفاده أن التوليد اللغوي لا ينشأ من الثلاثي أو من أنواع النحت السابقة بل من الارتجال الذي غلقت بابه الدراسات المعيارية العربية واعتبرته مرحلة بدائية من اللغة مثلما أشار إلى ذلك الشيخ أحمد الاسكندري وإبراهيم أنيس (38). فالأمثلة الحية التي قلعها ابن فارس والتي تولدها يوميا العربية العصرية على صفحات الجرائد وإعلاناتها، وتنشأ اللهجات العربية الحديثة، دليل على ذلك، ونستوجب دراسة تحيط بها، ومعجما مختصا يجمعها، عسانا نضيف نصيبا متواضعا إلى رؤية ابن فارس التي يمكن حصرها في مبادئ أساسية محددة وفي مُشَجَر (*) يوضحها، ويحيط بأصول النحت العربي عموما. فمن ذلك أن :

- 1 - النحت أصل من أصول اللغة العربية تربطه صلة وثيقة بالاشتقاق الصغير.
- 2 - النحت صنفان : نحت مشتق بزيادة حرف في الأول أو الوسط أو الآخر ؛ ونحت قياسي من كلمتين ثلاثيتين قياسيتين صحيحتي المعنى.
- 3 - المنحوت من كلمتين ينشأ غالبا من المقطعين المختلفين في الكلمتين الأصليتين ومن أحد الاثنين من المقطعين التشابهيين المكررين من نفس الكلمتين. ولا تخضع الكلمة المنحوتة الجديدة لقاعدة ثابتة عند تلاحم ما تبقى منها من الحروف. وتمثل الكلمتان المنحوت منهما الأصل أو البنية العميقة. أما الكلمة المنحوتة الجديدة فهي تمثل الفرع أو البنية السطحية.
- 4 - النحت بالزيادة يكون بحرف من حروف المعجم على الثلاثي مع غلبة الحروف الشفوية والذوقية (فر من لب).
- 5 - الزيادة تكون غالبا في الوسط، وتدخله كل حروف المعجم مع غلبة الحروف الشفوية والذوقية.

(37) وهي من هركول (Hercules) البطل الاسطوري اليوناني وطرموس Thermos الحرارة. ولقد غاب عنه كذلك معربات أخرى مثل الزعرور والدمقس والسفسير والعمروس الواردة في المقاييس. وهي معربات في «المعرب» للجو اليفي.

(38) محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع القاهرة، ص 168-176. وتلك دعوة إلى نوع من التوقيف اللغوي.

(*) انظر الملحق رقم 5.

6 - النحت بالزيادة يفيد المبالغة وغيرها ويشمل حقولا دلالية متنوعة (الإنسان، الحيوان، الطبيعة، والمصنوعات).

7 - النحت من الصنفين يولد أفعالا وأسماء كثيرا ما تكون رباعية على وزن فعلل وخماسية على وزن تفعلل كما يأتي على أوزان اشتقاقية متنوعة.

8- النحت العربي «الداخلي» (39) مثله مثل النحت الأوربي «الخارجي» (40) يقوم، في المشتق منه، على الصدور والأحشاء واللواحق (الابتداء والحشو والوقف عند التحليل) وعلى تمازج (41) بنيتي العميقتين لتوليد بنية سطحية جديدة المراد منها التوسع (42) في الدلالة والسهولة والاقتصاد في النطق والاستعمال.

9 - النحت العربي الداخلي قياسي يمكن الاعتداد به والقياس عليه بالمؤالفة والتوظيف المرن لوضع المصطلحات العلمية والتقنية المنحوتة في اللغات الرائدة. فكيف السبيل إلى ذلك ؟

2- 4 السبيل تبدو صعبة لأن غايتنا الرئيسية من هذا البحث تهدف إلى تأصيل النحت في العربية، والتأسيس له نظريا في ألفاظها وتراكيبها من خلال مقاييس ابن فارس، يقطع النظر عن ملائمة نحتنا العربي الداخلي للنحت الأوربي الخارجي وعن التوفيق في نقله إلى العربية باعتبار أن ذلك هو شغلنا الشاغل اليوم. وتزداد الصعوبة عندما يعترض علينا بأننا قبلنا فرضية ابن فارس بأن الرباعي والخماسي منحوتان بزيادة أو بمزج ثلاثين افتراضهما افتراضا، ويمكن لغيره أن يفترض غير ذلك من الأفعال ومعانيها. فكيف يحق أن نطبق ذلك على المنحوتات الأوربية الحديثة والقضية مازالت موضوع أخذ ورد في العربية ؟

(39) سميناه بالداخلي لأنه نابع من نصوص العربية بالمقاييس ولنا في حاجة إلى الاحتجاج له بمقابلته بالنحت الهند وأوربي.

(40) سميناه «خارجي» باعتبار سعينا إلى إدراجه في قالب عربي. والنتائج على النحت الأوربي الخارجي التركيب الإضافي لاستقلال مكوناته بمعانيها سواء مفردة أو ملحقة مثل para/chute أي المظلة وهي تتركب من para التي تعني «الحلعي من» و chute التي تعني «السقوط» وذلك مالا تعبر عنه «المظلة» العربية ومن هنا القيل - philosophie.

(41) المراد من النحت التوسع الدلالي في المعنى وتوليد معنى جديد لا الاختصار.

(42) من مبادئ علم اللسان الحديث أن المتكلم يميل غالبا إلى الجهد الأدنى في الكلام. وهذا هو معنى الاختصار العربي.

إن الإجابة عن هذه القضايا كلها ممكنة لأسباب عدة منها أن :

أ - دراستنا الإحصائية والبنوية الاشتقاقية ولوحاتنا التحليلية قد أيدت بالمثال والرقم رؤية ابن فارس فيما يتعلق بالنحت المشتق. وهي تؤيد افتراض ابن فارس المتعلق بالنحت القياسي، في انتظار نظرية أخرى تخالف ذلك، شريطة أن تعتمد على نصوص حجة، وعلى نظام منظم دقيق وكلي مثل نظامه الذي فسر الظاهرة تفسيراً يحيط بالمطرود منها. فلا يكفي استكار رأي ابن فارس بل يجب اقتراح نظام بديل له يقنع أهل الذكر. وفي انتظار ذلك فإن رؤيته سليمة قائمة.

ب - المقصود من الاعتماد على نظرية ابن فارس ليس التعويل على صحتها المطلقة لأن فيها سلبيات وهنات أشرنا إليها وإنما في نوعية المنهج، وعلمية المنحى ودقة النصوص، مما وفر لنا معلومات ونتائج تعتبر دليلاً على مصداقيتها التي يمكن الاعتماد بها في العصور الحديثة، دون الارتباط بضرورة بتفاصيلها.

ج - التوظيف لها بالقياس والمؤالفة باعتماد مبادئها العامة، ولا شك في أن ذلك صعب لأن الأمر يحتاج إلى دراسة ميدانية، انطلاقاً من أكثر من 750 صدراً ولا حقة يونانية لا تينية أوروبية (43)، ومما وضع لها الدارسون العرب من أيام النهضة إلى يومنا هذا من مقابلات تستحق التصنيف والتحليل والمقارنة، مما يستدعي وضع مقاييس لغة عربية حديثة. وفي انتظار ذلك يمكن أن نلمح إلى بعض المقاربات التي تدل على أن توظيف رؤية ابن فارس ممكنة الاستعمال، مثلما تدل عليه بعض العينات الغالبة في أعمال العلميين والمصطلحيين العرب المحدثين (44). فلقد لاحظنا أنهم نحتوا نحتاً قياسياً من كلمتين بأخذ الحرفين الأولين منهما ومثال ذلك: حرارى نووي - حر نووي : Thermonuclear،

(43) محمد رشاد الحمزاوي : المنهجية العلمية لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها حيث يعرض لتلك الصدور ولواحقها وترجمتها إلى العربية. ولقد وضع مجمع القاهرة ما يقرب من 17 قراراً في شأنها.

(44) وجه الشان السابق الذكر، ص 364.

أوبأخذ الحروف الثلاثة الأولى منهما. ومثال ذلك كهربية راكدة -- كهراكدة Electrostatic أو بصياغة اسمين ومزجهما. ومثال كذلك صياغة تحليل بالتيار الكهربائي ← تحليل كهربائي ← حل كهربية Electrolyse. أما فيما يتعلق بالنحت المشتق فأمثلته كثيرة نقتصر منها على نوع جاء على مثال زرقم وضيفن عند ابن فارس فنقول

تَحْلُونُ ← Glycémie

نَصْفَهْرُنْ ← Cholémie

تَحْمَضُنْ ← Acidose

إن هذه الأمثلة تدعونا إلى توظيف رؤية ابن فارس ومؤلفتها، وذلك من عمل المترجم والمصطلحي والإصطلاحي والمقيس⁽⁴⁵⁾، مع اعتماد الاختصار لنقل المصطلحات التكنولوجية الطويلة وأسماء المؤسسات والهيئات والمنظمات مثل Unesco و Isesco . . . الخ. ولا شك في أن هذه المسائل تمثل موضوعاً آخر خارجاً عن نطاق بحثنا هذا (46). فهل أصبنا في مغامرتنا هذه؟ نرجو ذلك، ولا لوم على من اجتهد على كل حال وأخطأ. فله أجر واحد مضمون. وذلك جزاء عادل آملين أننا بلغنا رؤية ابن فارس ونزلناها حق قدرها ولو جزئياً، لأننا مازلنا نطمع في التعمق فيها والاستفادة منها في العصور الحديثة حسب الإمكان.

(45) المصطلحية الحديثة أصبحت من اختصاص من يعرف بـ Terminologue و Normalist و Terminography، فضلاً عن المترجم واللغوي واللساني.

(46) وجه السمان، السابق الذكر، حيث يعرض لأهم وجوهها التي تحتاج إلى دراسة تاريخية وصحية شاملة، طمعا في وضع قوانين موحدة لها. وذلك يمكن الآن باعتبار ما توفر لنا من نصوص كافية للقيام بدراسة مجدية وواعدة.

الملحق رقم 1

«المنحوتات» و «الموضوعات» (47) حسب حروف المعجم في الأجزاء الستة من المقاييس (48) رتب حسب كل حرف .

عدد الألفاظ المدخل	الحرف المدخل	عدد الألفاظ المدخل	الحرف المدخل
21	الطاء	0	الألف
0	الضياء	42	الباء
76	العين	9	التاء
14	الغين	4	الثاء
19	الفاء	50	الجيم
31	القاف	45	الحاء
20	الكاف	44	الخاء
2	اللام	48	الدال
0	الميم	1	الذال
2	النون	3	الراء
36	الهاء	28	الزاء
0	الواو	55	السين
5	الياء	16	الشين
		27	الصاد
620	المجموع	19	الضاد

(47) تعني «المنحوتات» والموضوعات ما جاء منها منحوتاً من كلمتين، أو بزيادة حرف في الأول أو الوسط أو الآخر، أو موضوعاً وضعاً لا يمكن تمييزه. وسفصل فيها جميعها.

(48) المقاييس حيث المنحوتات تحت كل حرف موزعة على كل أجزاء المقاييس الستة : الباء ج1/328-336 ؛ التاء : ج 1/364-365 ؛ الثاء : 1/403-404 ؛ الجيم : 1/505-513 ؛ الحاء : ج 2/148-148 ؛ الخاء : ج 2/248-254 ؛ الدال : ج 2/337-342 ؛ الذال : ج 2/371 ؛ الراء : 2/509-510 ؛ الزاء : ج 3/55-56 ؛ السين : ج 3/157-163 ؛ الشين : ج 3/272-274 ؛ الصاد : ج 3/349-353 ؛ الضاد : ج 3/401-403 ؛ الطاء : ج 3/457-459 ؛ الظاء : ج 3/476 ؛ العين : ج 4/357-373 ؛ الغين : ج 3/432-432 ؛ الفاء : ج 4/513-515 ؛ القاف : ج 5/116-119 ؛ الكاف : ج 5/193-195 ؛ اللام : ج 5/265 ؛ الميم : ج 5/352 ؛ النون : ج 5/483-484 ؛ الهاء : ج 6/71-73 ؛ الياء : ج 6/160.

الملحق رقم 2

التحست المشتق

عدد المدخل الثلاثية المزیلة بحرف أو أكثر	الحرف المعجم المدخل	عدد المدخل الثلاثية المزیلة بحرف أو أكثر	الحرف المعجم المدخل
10	الطاء	0	الألف
0	الظاء	15	الباء
58	العين	3	التاء
4	الغین	1	الثاء
5	الفاء	17	الجیم
17	القاف	12	الحاء
6	الكاف	15	الخاء
2	اللام	23	الدال
0	المیم	0	الذال
2	النون	2	الراء
10	الهاء	11	الزاء
0	الواو	12	السين
5	الياء	12	الشین
		16	الصاد
		10	الضاد

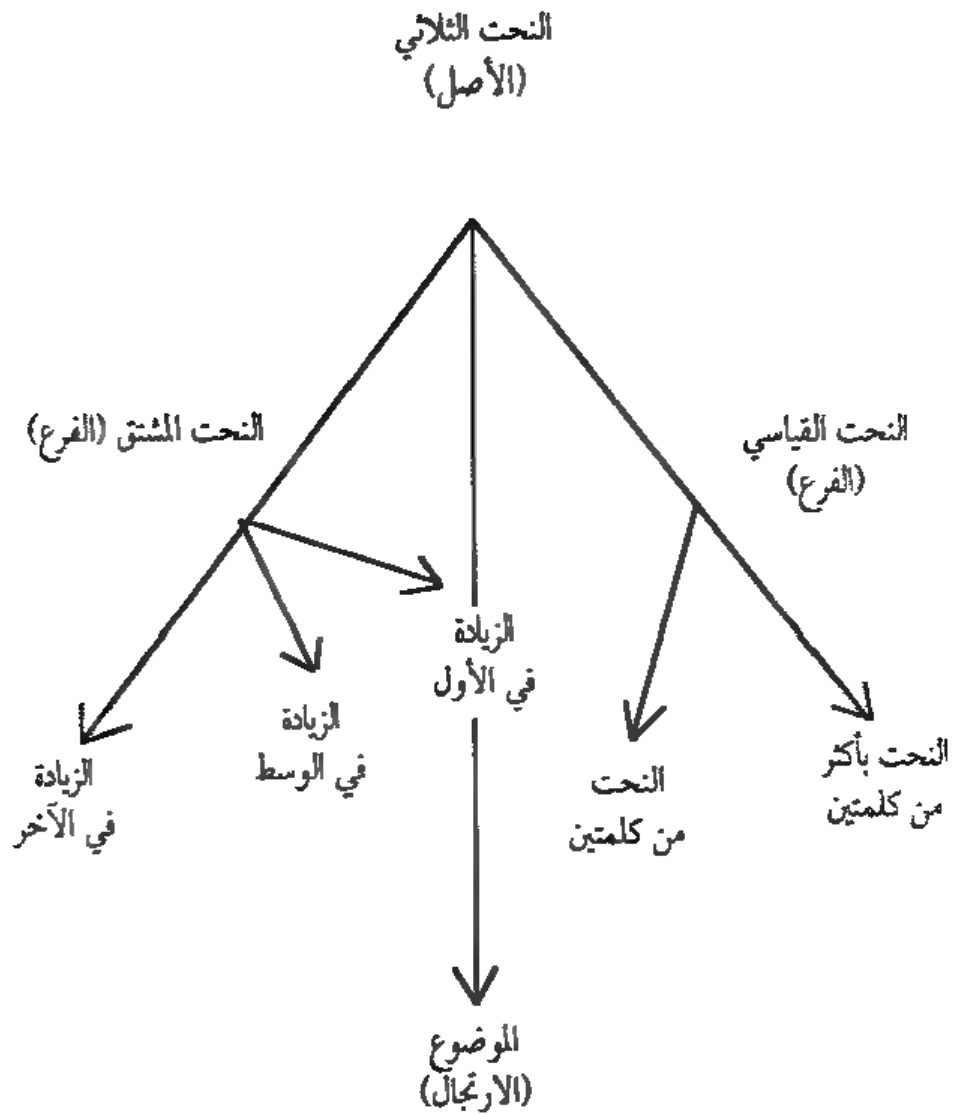
الملحق رقم 3

حرف العين - النحت المشتق

المدخل	الزيادة	في الأول	في الوسط	في الآخر
علجوم	م			X
عطبول	ط		X	
عمرس	ع	X		
عتريس	ت		X	
عتر	ن		X	
عنيس	ن		X	
عملس	ل		X	
عروم	م		X	
عريس	ب		X	
عبورة	س		X	
عمروس	م		X	
عملص	ع	X		
عصفور	ع	X		
عرصاف	ع	X		
عرصم	م			X
عنصر	ن		X	
عنقص	ن		X	
عميثل	م		X	
عرتدد	ن		X	
يعفور	ي	X		
عمرط	م		X	
عقناة	ن/و/ة		X	X
عنقير	ف/ي/ل		X	X

الملحق رقم 5

هيكل البنية النحوية العربية في المقاييس



محمد رشاد الحمزاوي
جامعة السلطان قابوس - عمان

المحرف ٤

الْبَيْتُ

[illegible]

المصادر المعتمدة باعتبار متابعتها في البحث

- 1 - محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً - دار الغرب الاسلامي - بيروت 1988 - 637 صفحة.
- 2 - مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث - ط. 2 دمشق 1965.
- 3 - شوقي ضيف : مجمع اللغة العربية في عيده الخمسين 1934-1984 القاهرة 1984- 211 صفحة.
- 4 - عدنان الخطيب : العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية - دار الفكر دمشق 1986 - 365 صفحة.
- 5 - محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً - بيروت - دار الغرب الاسلامي 1986 - 207 صفحة.
- 6 - سيويه - الكتاب - 5 أجزاء تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة.
- 7 - رمسيس جرجس : النحت في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - جزء 13 ص 61-78.
- 8 - ابن فارس (أحمد) : الصحاح في فقه اللغة ، المكتبة السلفية 1910.
- 9 - ابن فارس (أحمد) مجمل للغة - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ؛ مؤسسة الرسالة بيروت 1984- 3 أجزاء ..
- 10 - ابن فارس (أحمد) : مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون ؛ 6 أجزاء القاهرة 1979.
- 11 - محمد رشاد الحمزاوي : النحت في مقاييس ابن فارس والمعاجم العربية بحث مرقون يتظر الطبع ؛ 250 صفحة.
- 12 - جلال الدين السيوطي : المزهري في علوم اللغة وأنواعها تحقيق محمد جاد المولى وآخرين (د. ت) جزءان - القاهرة.

- 13 - مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط - القاهرة - جردان 1961.
- 14 - الخليل بن أحمد : كتاب العين - تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي - 8 أجزاء - بيروت 1988.
- 15 - ابن جنى : الخصائص تحقيق محمد علي النجار - 3 أجزاء - بيروت.
- 16 - محمد رشاد الحمزاوي : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتمييزها - بيروت، 1986 - دار الغرب الاسلامي ؛ 129 صفحة.

المعجم العربي

بين المدرسية والنظرياتيّة

بقلم : حلام الجيلالي

لقي المعجم العربي في العصر الحديث اهتماما كبيرا من الباحثين والدارسين. فظهرت عدّة مقاربات جادة تناولت قضاياها العامة محاولة للوقوف على جوانب غناء أو قصوره، لتسهيل في ظلّها إعادة بناء المعجم العربي المنشود. ويتّبع أهمّ الدراسات التي ظهرت ابتداء من الخمسينيات وحتى السبعينيات - كما سيّضح - وتحليل أبعادها المنهجية، تبدو وكأنّها انطلقت من زاوية أحادية النظرة مكرّرة؛ إذ إنّها غالبا ما اتخذت التقسيم المدرسي أساسا لها، فصنّفت المعاجم إلى مدارس، محاولة إيجاد صلة ربط بين مجموعة من المعاجم لادراجها في مدرسة واحدة. غير أنّه كثيرا ما كانت سمة المدرسة عند هؤلاء الدارسين لا تتجاوز الجانب الوصفي المتجسّد في الترتيب الشكلي لمداخل المعجم، ولم تكّد تصل إلى العمق النظري للمعجم وما ينجرّ عنه في المجال التطبيقي، وصلة ذلك بنظرة المعاجميّ إلى اللغة، وعلاقة ذلك بجمع المادة وترتيب المداخل وتعريفها وضبط دلالاتها (1).

ولعلّ هذا ما جعل دراساتهم - في أغلبها - تقليدية لا تستند إلى نظريات علم اللسان الحديث الذي يؤكد الربط بين النظرية والتطبيق، وصلة انبثاق النظرية المعجمية بالبعد الفكري والاجتماعي للمعاجميّ؛ لأنّ المفردات اللغوية - كما يقول جورج ماطوري (G. Matoré) - «ليست مجموعة من الكلمات فحسب. بل إنّها تؤدي أفكارا

(1) انظر : الجيلالي، حلام : المعجمية العربية الحديثة : دراسة في المعجم الوسيط. رسالة ماجستير مخطوطة، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة وهران، ص 8.

وعواطف، وتعبّر عن وجود أحداث ملموسة وعن أشياء⁽²⁾، وهذا يؤكد أن لكل معاجمي خلفيات فكرية واتجاهات منهجية ومعارفية تشكل لديه بعدا نظريا يكون له الأثر المباشر في بنية معجمه من حيث الجمع والترتيب والتعريف والدلالة.

أولا - التقسيم المدرسي :

وهو تقسيم وصفي قديم في الدراسات العربية، يتخذ ترتيب المداخل المعجمية أساسا له، وقد أخذ به جلّ الدارسين في العصر الحديث، فذهب حسين نصار في إطاره إلى تقسيم المعاجم العربية إلى أربع مدارس هي (3) :

أ - مدرسة الترتيب المخرجي : ويضع فيها : كتاب العين للخليل ابن أحمد (175 هـ)، والبارع لأبي علي القالي (356 هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (370 هـ)، والمحيط للمصاحب ابن عباد (385 هـ)، والمحكم لابن سيده (458 هـ).

ب - مدرسة الترتيب الألفبائي على أول الكلمة، ويخرج تحتها كلا من : جمهرة اللغة لأن دريد (321 هـ)، وكتابي مقاييس اللغة والمجمل لأحمد بن فارس (395 هـ).

ج - مدرسة الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة، ويخرج ضمنها : الصحاح للجوهري (حوالي 400 هـ)، والعياب للصغاني (650 هـ)، ولسان العرب لابن منظور (711 هـ)، والقاموس المحيط للفيروز أبادي (817 هـ)، وتاج العروس للزبيدي (1205 هـ).

د - مدرسة الترتيب الألفبائي بدون تقليد، ويخرج تحتها كلا من : أساس البلاغة للزمخشري (538 هـ)، ومعاجم اليسوعيين كالتجدد في اللغة والاعلام للأب لويس معلوف (1946 م)، وأقرب الموارد للشرطوني (1919 م) وغيرهما، ومعاجم المجمع اللغوي في القاهرة كالمعجم الوسيط والمعجم الكبير.

(2) محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1986، ص 52.

(3) انظر : حسين نصار : المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة ط 2، 1968، 2/762.

ويثبت عدنان الخطيب التقسيم المدرسي السابق نفسه تقريبا مع إضافة كتاب الحروف للشيباني (206 هـ)، والمصباح المنير للفيومي (770 هـ) إلى زمرة معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي بدون قلب. كما أضاف ديوان الأدب للفارابي (350 هـ) إلى مدرسة الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة (4).

ويضع أحمد مختار عمر المعاجم العربية ضمن ثلاث مدارس فقط، وهي (5) :
أ - مدرسة الترتيب المخرجي، ويترج فيها كلا من : العين، والبارع، وتهذيب اللغة، والمحيط، ومختصر العين للزبيدي (379 هـ).

ب - مدرسة الترتيب الألفبائي على أول الكلمة، ويعدّ ضمنها كلا من :
الجمهرة، ومقاييس اللغة، وأساس البلاغة.

ج - مدرسة الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة، ويضع فيها : الصحاح والعياب، ولسان العرب، وتاج العروس.

والملاحظ أنّ هذا التقسيم أقرب إلى ما اتبعه أحمد عبد الغفور العطار (6)، كما يشاركه فيه كلّ من عز الدين اسماعيل (7) مع إضافة المحكم إلى المدرسة الأولى، والمجمل إلى المدرسة الثانية، والقاموس المحيط إلى المدرسة الثالثة. وكذلك عبد اللطيف الصوفي (8) مع إضافة المحكم إلى المدرسة الأولى والقاموس المحيط إلى المدرسة الثالثة، وفصل المعاجم الحديثة عن المعاجم القديمة. (انظر : جدول 1).

ويتضح من التقسيم المدرسي عند الباحثين في الجدول المرفق، أنّه يقوم على أساس شكلي لا يتجاوز النظر إلى ترتيب مداخل المعجم، ولا يستند إلى أية نظرية علمية

(4) انظر : عدنان الخطيب : المعجم العربي، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، 1/40، (1965)، ص 208.

(5) انظر : أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لفضية التأثير والتأثر، القاهرة، عالم الكتب، ط 4، 1982، ص 160.

(6) أحمد عبد الغفور العطار : مقدمة الصحاح، دار الكتاب العربي بمصر، 1956، ص 95.

(7) انظر : عز الدين اسماعيل : المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، بيروت، دار النهضة العربية، 1976، ص 299 وما بعدها.

(8) عبد اللطيف الصوفي : اللغة ومعاجمها، المكتبة العربية، دمشق، دار طلاس 1986، ص 20

أو اتجاه فكري يتصل بنظرة المعجمي إلى اللغة من حيث الجمع أو التعريف أو الدلالة. فحسين نصّار يضع (تهذيب اللغة) ضمن مدرسة العين، ويضع (مقاييس اللغة) إلى جانب (الجمهرة)، و(أساس البلاغة) مع المعجم الوسيط. وباستقراء نطق الاشتراك يرى كلّ ثنائية من هذه المعاجم، نكاد لا نتيّن الأسس النظرية بل وحتى التطبيقية التي يمكن أن تجمع بين معاجم المدرسة الواحدة، فنظرة الخليل بن أحمد إلى اللغة، المنبثقة عن المحاكاة - كما سنرى -، ونظريته في جمع المادة، وهي تقوم على أساس حصر ما يمكن تأليفه من الحروف العربية من كلمات وألفاظ (9)، لا تتفق مع نظرة الأزهرى التوقيفية التي تعتمد تأكيد الصحيح من اللغة، كما جاء في مقدمة تهذيبه : «ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذي معرفة ثابتة، اقترنت إليها معرفتي . . .» (10). كما إنّ منهج صاحب جمهرة اللغة الداعي إلى جمع الشائع الموسوم بجمهور اللغة (11) والاكتفاء به، لا يتفق مع منهج صاحب مقاييس اللغة الذي يهدف إلى تطبيق نظرية التأصيل وتحقيق المعجم الاشتقاقي (12).

وأما الصلة النظرية التي تجمع بين أساس البلاغة والمعجم الوسيط وغيره من المعاجم الحديثة في مدرسة واحدة فتكاد تكون متعذرة؛ لأنّ الأول معجم دلالي يترصد المجاز اللغوي ولا يهدف إلى جمع مفردات اللغة عامة؛ فالهدف الأول عند الزمخشري دلالي، بينما يهدف المعجم الوسيط إلى جمع الرصيد اللغوي الوظيفي عامة، فسعى الأول إلى تخيّر العبارات البلاغية وإفراد الحقيقة عن المجاز (13)، وذهب الثاني إلى إثبات ما وضع المولّدون والمحدثون، وإهمال ما هجره الاستعمال (14).

(9) الخليل بن أحمد : كتاب العين (الجزء الأول)، تحقيق : عبد الله درويش، بغداد، مطبعة العاني، 1967، ص 52.

(10) الأزهرى : تهذيب اللغة، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964، 40/1.

(11) ابن دريد : جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت 4/1.

(12) أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، 1969، 3/1.

(13) الزمخشري : أساس البلاغة، دار بيروت للطباعة والنشر، 1965، ص 6.

(14) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، مطابع دار المعارف بمصر، ط 2، 72 1973، (المقدمة) ص 11-12.

وإذن فليس هناك أي رباط فكري أو نظري يربط بين المعاجم التي ينسبها حسين نصار إلى مدرسة واحدة؛ لأن الترتيب الشكلي للمداخل يظل تابعاً للتأسيس النظري للمعجم وليس العكس، وهذا يجعل الترتيب الشكلي ذاته في حاجة إلى تبرير في بعض المعاجم التي وضعها في مدرسة واحدة كالجمهرة ومقاييس اللغة مثلاً.

والملاحظة نفسها تقال على تقسيمات كل من : عدنان الخطيب وأحمد مختار عمر وعبد الغفور العطار، وعزالدين اسماعيل، وعبد اللطيف الصوفي. والمقياس (انظر : جدول 1) الوحيد الذي اعتمد عليه هؤلاء الدارسون، ونوا عليه تقسيماتهم للمعاجم إلى مدارس هو طريقة ترتيب المداخل. ولا شك في أن ذلك لا يرقى - من حيث التأسيس النظري - إلى أن يكون مدرسة حقيقية، لأن المدرسة في تعريفها تطلق : «على جماعة من الباحثين تعتق مذهباً، أو تأخذ على الأقل بقدر من الآراء المشتركة بين أصحابها، كمدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة» (15)، فالمدرسة - حسب هذا التعريف - تعتبر مذهباً، والمذهب في تعريفه : «مجموعة مبادئ وآراء متصلة ومنسقة لمفكر أو مدرسة» (16)، وبذلك تكون المدرسة وليدة فكرة متصلة تنمو وتشعب وتؤثر وتتأثر إلى أن تصبح رأياً مشتركاً يقول به عدد من الأشخاص في زمن معين أو أزمته متلاحقة، ومن هنا عرف روبر (Robert) المدرسة بأنها : «مجموعة أو أتباع من الباحثين أو الفنانين يتمون إلى العلم نفسه ويعتقون المذهب نفسه» (17).

وعلى هذا يبدو أن التأسيس العلمي للمدرسة في مجال المعجمية أقرب إلى النظرية التي هي : «فرض علمي يربط عدة قوانين بعضها ببعض ويردّها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتماً أحكاماً وقواعد» (18)، وذلك على اعتبار أن المعجم كل متكامل من العناصر التي ترتبط بالأحكام والقواعد.

(15) مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983، ص 173.

(16) نفسه، ص 174.

P. Robert : Dictionnaire Alphanbétique et Analytique de la Langue Française, (17) Paris, Le Robert, 1986, p. 599.

(18) مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي، ص 202.

جدول 1
التقسيم المدرسي للمعاجم (1)

الباحث المدرّس	نصار حسين	عدنان الخطيب	مختار عمر	عزالدين اسماعيل	عبد الملطيف الصوفي
الترتيب المخرجي (الصوتي)	العين البارع التهذيب المحيط المحكم	العين البارع التهذيب المحيط المحكم	العين مختصر العين البارع التهذيب المحيط	العين البارع التهذيب المحيط المحكم	العين البارع التهذيب المحيط المحكم
الترتيب الألفبائي على أول الكلمة مع التقلب	الجمهرة المقاييس المجمل	الجمهرة المقاييس المجمل	الجمهرة مقاييس اللغة أسس البلاغة	الجمهرة مقاييس اللغة المجمل	الجمهرة مقاييس اللغة أسس البلاغة
الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة دون تقلب الصحاح العباب اللسان القاموس التاج	ديوان الألب الصحاح العباب لسان العرب القاموس تاج العروس	الصحاح لسان العرب تاج العروس	الصحاح لسان العرب القاموس تاج العروس	الصحاح لسان العرب القاموس تاج العروس
الترتيب الألفبائي على أول الكلمة دون تقلب الأساس المنجد (2) الوسيط الكبير	الحروف أسس البلاغة		 المنجد (2) الوسيط الكبير

- 1 - تتبعنا التقسيم المدرسي الخاص بمعاجم الألفاظ دون معاجم المعاني، لأنها واحدة عند الجميع
- 2 - يدرج كل من نصار والصوفي مع معجم المنجد : محيط المحيط، وأقرب الموارد، وبلستان، ومثّل اللغة.

ونستنتج من هذه التعاريف، أن المدرسة تشكل نتيجة عدة عوامل من أهمها :
أ - اتجاه فكري أو مذهبي في علم واحد يؤمن به أصحاب هذه المدرسة أو تلك.
ب - عمق نظري يتباين مع نظريات أخرى مغايرة، ويؤدي إلى استنباط أحكام وقواعد.

ج - مواكبة زمانية ومكانية، تطول أو تقصر، تتسع أو تضيق، حسب عمر هذه الأفكار، وحسب الضرورة الاجتماعية الداعية الى تلبية حاجات الناس.
وإذن، فإن التقسيم المدرسي المذكور، ليس في وسعه أن يقدم للمعجمية العربية خدمة، سواء من حيث التأسيس النظري، أو من حيث البناء التطبيقي، لأنه - على ما اعتقد - يفتر إلى تفسير التأسيس النظري للمعجم من زاويتين :

1 - إغفال نظرة المعجمي إلى اللغة وإلى أهم عناصر المعجم كالجمع ومستويات الرصيد اللغوي، والتعريف والدلالة، والشواهد المقيدة، وصلة المعجم بالنظام اللساني عامة.

2 - عدم تأكيد الهدف من تأليف المعجم، والعلاقة النظرية الموجودة بين الجمع والترتيب، كنظرية (العين) الصوتية للمخليل بن أحمد، أو نظرية جمهرة اللغة عند ابن دريد، والصحاح عند الجوهري والتأصيل عند ابن فارس. ومثل هذه الأبعاد النظرية والتطبيقية في المعجمية تجعل التقسيم السابق لا يكاد يرقى إلى المفهوم الحقيقي للمدرسة، ناهيك عن النظرية المعجمية المتكاملة، وبالتالي يصبح العمل على إعادة تشكيل المعاجم العربية تشكيلا جديدا مستندا إلى معطيات علم اللسان الحديث، ويعتمد التأسيس النظري لعناصر المعجم مطلبا ضروريا.

ثانيا : التقسيم النظرياتي :

إن محاولة استكناه العمق النظري للمعجمية العربية والتمييز بين أهم المعاجم وفق النظريات الموظفة عبر المسار التطوري للمعجم، تجعلنا نهتم بأهم مرحلة من مراحل المعجمية العربية، وهي «مرحلة المعاجم الابتكارية». وتعدّ معاجم هذه المرحلة المرجع الأساسي للسان العربي الفصيح، حتى قبيل نهاية القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي).

وقد سار الرصيد اللغوي لهذه المرحلة سيرا طبيعيا، وخضع لستة التطور والنمو منذ العصر الجاهلي، إذ استجاب لأكثر مستجدات العصر الإسلامي في الألفاظ والدلالات المولدة غالبا (19). كما تميزت هذه المرحلة باكتمال أهم النظريات المعجمية المبكرة. ويظهر من خلال التحليل ومتابعة التأسيس النظري لمعاجم هذه المرحلة، أن هناك نظريات معجمية طريفة وجليلة الشأن تتبناها فيما يلي :

1 - نظرية العين الصوتية : وهي نظرية شمولية ترصد الظاهرة اللغوية، وتحاول حصر الطاقة التوليدية للغة، وذلك برصد ما يمكن تشكيله من ألفاظ وكلمات في حدود الحروف الهجائية العربية رياضيا، ثم تميز المستعمل من المهمل والفصح من الدخيل عن طريق الصوت قبل السماع أو الرواية في الغالب. ولعلّ الخليل بن أحمد يعتبر أول مبتدع لهذه النظرية المعجمية. ويظهر أن هناك عدة عوامل عملية أدت بالخليل إلى استنباط هذه النظرية. ونرى أن من أهم هذه العوامل اعتقاده بنظرية المحاكاة في نشأة اللغة، وهي نظرية تكاد تتفق وميوله العلمية. وعلى الرغم من أننا لم نعثر على نص صريح للخليل في هذا الشأن، فإنّ تعليقاته وتعليقاته على كثير من الألفاظ في العين، تؤكد ذلك. ومن ذلك قوله في مقدمة "العين" : «صَرَ الْجُنْدُبُ، وَصَرَ الْأَخْطَبُ صَرْصَرَةً، فكأنهم تومموا في صوت الجندب مداً وفي صوت الأخطب ترجيعاً» (20)؛ ومن ذلك اهتمام الخليل بفكرة الحصر والإحصاء؛ فهو «أول من جمع حروف المعجم في بيت واحد هو :

صِفْ خَلَقَ هُوْدٌ كَمِثْلِ الشَّمْسِ إِذْ بَرَعَتْ

يَحْظِي الضَّجِيعُ بِهَا نَجْلَاءُ مَعَطَارُ (21)

كما إنه «زَمَ أصناف النغم وحصر أنواع اللحن في الموسيقى» (22)، وقد تجسّد اهتمامه هذا

(19) انظر : أحمد بن فارس : الصحابي في فقه اللغة ومن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشوملي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1963، ص 57.

(20) الخليل بن أحمد : العين، ص 63.

(21) السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت، دار المعرفة، (بدون تاريخ)، ص 244.

(22) حسين نصّار : المعجم العربي، 218/1.

في علم العروض ؛ حيث «استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها» (23). ولا شك في أن مثل هذا التفكير كان يلزمه ليرشده أخيرا إلى فكرة حصر ما يمكن أن يأتلف من الحروف الهجائية وما لا يأتلف منها في ألفاظ أو كلمات. ومثل هذا العمل لا يمكن أن يتم إلا بتكامل عدد من العلوم والمعارف : صوتية، ولفوية، ورياضية (24)، ويدل لنا أن هذه النظرية تتكون في جوهرها من عنصرين أساسيين، أحدهما رياضي والآخر صوتي.

(1) - **العنصر الرياضي** : وهو عنصر يرتبط - بدون شك - بذهن رياضي مبتكر، أدى بصاحبه إلى استبطان فكرة التحليل التوفيقي في الرياضيات، لحساب ما يمكن أن يتشكل من ألفاظ مستعملة أو مهملة في حدود الحروف الهجائية العربية، وتوصل في ضوءها إلى أن مبلغ «عدد أبية كلام العرب المستعمل والمهملة على مراتبها الأربع من الثنائي والثلاثي والرابعي والخماسي من غير تكرير : اثنا عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة عشر (25) ألفا وأربع مائة واثنان عشر» (26).

وقد تمّ للخليل حصر هذا العدد من الجذور وفق نظرية التحليل التوفيقي في الرياضيات، حسب مفهومي (العالمي) و(الترتية) وهي كالتالي :

$$\begin{array}{ccccccccc} 5- & & 4- & & 3- & & 2- & & 1- \\ \text{ر} & + & \text{ر} & + & \text{ر} & + & \text{ر} & + & \text{ر} \\ 28 & & 28 & & 28 & & 28 & & 28 \end{array} = \text{ع}$$

[حيث (ع) هو العدد المطلوب و (ر) هو رتبة الجذر المتناقص توفيقيا : 1-، ثم 2-، ثم 3-... وهكذا]. وبذلك يتم إحصاء جذور الألفاظ الثنائية والثلاثية والرابعة والخماسية التي يمكن تشكيلها في حدود الحروف الهجائية العربية من دون تكرير نظريا كما يلي :

(23) السيوطي : بغية الرعاة، ص 243.

(24) هناك أكثر من دليل على أن الخليل بن أحمد كان ذا فكر رياضي، منها أنه حاول أن يتكر : «نوعا من الحساب تمضي به الجارية إلى (الفامي) فلا يمكنه أن يظلمها...» انظر : السيوطي :

في المرجع السابق، ص 245.

(25) في العدد المذكور خطأ، سنشير إليه بعد قليل.

(26) السيوطي : بغية الرعاة، ص 245.

- أ - عدد الجذور الثنائية : $28 \times 27 = 756$ جذرا
 ب - عدد الجذور الثلاثية : $28 \times 27 \times 26 = 19656$ جذرا.
 ج - عدد الجذور الرباعية : $28 \times 27 \times 26 \times 25 = 491400$ جذر.
 د - عدد الجذور الخماسية : $28 \times 27 \times 26 \times 25 \times 24 = 11793600$ جذر.
 وبذلك يكون العدد الاجمالي لما يمكن تأليفه من أبنية كلام العرب، المستعمل منها والمهملة :
 12 305 412 جذرا.

ويظهر من هذه النتيجة أن العدد الذي ذكره السيوطي في البغية يمكن تصحيحه بذكر (وخمسة الاف) عوضا عن (وخمسة عشر ألفا)، وذلك ليوافق ما أسفرت عنه نتيجة التعداد وما ذكره السيوطي نفسه في الزهر على لسان حمزة الأصفهاني وهو : «اثنان عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنان عشر» (27).

ويتضح من نتائج أعداد الجذور أن أكثر الجذور أبنية هي الرباعية والخماسية، ومع ذلك فإن أبنية الكلام العربي تكاد تنحصر في بناء الأصل الثلاثي؛ لأن الاسم كما يقول الخليل بن أحمد : «لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يتبدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه» (28)، ولعل هذا ما جعل بعضهم يعتبر الجذور الثنائية في العربية «لم تشكل سوى مرحلة تاريخية من مراحل تطور اللغة العربية» (29)، وفي المقابل اعتبر ابن فارس أغلب ما جاوز الثلاثي منحوتا (30).

والملاحظ أن الكلمة الثنائية «تصرف على وجهين نحو: قد، دق، وشد، دش» (31) فقط، ولذلك كان أكثر الثنائيات في الحروف وأسماء الأصوات، وغالبا ما أضاف اللغويون إلى الأسماء منها حرفا ثالثا عن طريق التضعيف ليسهل التعامل معها كما في : «لو، نقول : هذه (لو) مكتوبة» (32)، أو باعادة ما حذف منها كما في «يد،

(27) السيوطي : الزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار احياء الكتب العربية (بدون تاريخ)، 74/1.

(28) الخليل : العين، ص 55.

(29) ريمون طحان : الأكنية العربية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1972، 78/1.

(30) ابن فارس : المقاييس، 505/1.

(31) الخليل : العين، ص 66.

(32) نفسه، ص 55.

و«دم» (33). بينما تنصرف الكلمة الثلاثية على : «سته أوجه، وتسمى : مسدوسة وهي نحو : ضرب، ضبر، برض، بضر، ررض، رضب» (34). أما الأصول الرباعية فتصرف إلى أربعة وعشرين وجهاً أكثرها مهملة. وأقل الجذور استعمالاً الخماسية على الرغم من أنها تنصرف إلى مائة وعشرين وجهاً.

وبالرجوع إلى إحصاءات جذور المعاجم العربية، نجد نسبة الجذور الثلاثية تمثل أعلى نسبة، فهي في الصحاح تقدر بـ 85,37% من مجموع جذور المعجم البالغة 5639 جذراً، في حين أن نسبة الجذور الرباعية لا تمثل سوى 13,58% ولا تزيد نسبة الجذور الخماسية على 0,67%، ونسبة الجذور الثائية 0,37% (35).

(2) - **العنصر الصوتي** : إن إحصاء جذور كلام العرب لا يمكن أن يحقق وحده نظرية العين الصوتية التي قصد الخليل من ورائها إلى تمييز المستعمل من المهملة. ومن هنا عمد إلى الجانب الصوتي، ولتحقيق الغرض من هذا العنصر وجد نفسه مضطراً إلى استنباط ترتيب جديد للحروف الهجائية يخدم غرضه ويتفق مع طريقة الحصر، لأن الترتيب العادي للحروف الهجائية غير منطقي ولا يتدرج وفق نظام معين، سواء في ذلك الترتيب الأبجائي (أ، ب، ت، ث، ج... الخ)، أو الترتيب الأبجدي (أ، ب، ج، د... الخ)، فانهى به التفكير إلى إبداع الترتيب المخرجي مبتدئاً بالأبعد مخرجاً في أقصى الخلق كالعين، ومتتبعاً بالأدنى مخرجاً من الشفتين كالفاء والميم، فاستقام له الترتيب التالي :

«ع. ح. هـ. خ. غ. ق. ك. ج. ش. ض. ص. س. ز. ط. ت. د. ظ. ذ. ث. ر. ل. ن. ف. ب. م + و. ي. ا. ء» (36).

ويسدو إن الخليل قد وجد مشكلة قبل الوصول إلى هذا الترتيب؛ إذ يقول ابن كيسان (299 هـ) أنه سمع من يذكر أن الخليل قال : «لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النفس

(33) نفسه، ص 56.

(34) نفسه، ص 66.

(35) انظر : محمد صالح بن عمر : دراسة احصائية بالحاسب الإلكتروني للجذور الواردة في (الصحاح) و (اللسان) و (التاج)، مجلة المجمع، 1 (1985)، ص 120.

(36) الخليل : العين، ص 65.

والتغيير والحذف؛ ولا بالالف، لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة؛ ولا بالهاء، لأنها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيز الثاني وفيه العين والحاء، فوجدت العين أنصع الحرفين، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف، وليس العلم بتقدم شيء على شيء لأنه كله مما يُحتاجُ إلى معرفته؛ فبأيّ بدأت كان حسناً، وأولاهما بالتقديم أكثرها تصرفاً» (37). ويدل هذا التعليل معقولاً إذا علمنا أن توارد حرف العين في الكلمات العربية يحتلّ الرتبة السادسة بعد كلٍّ من (الراء واللام والميم والباء والتون)، بينما تأتي الهمزة في الرتبة العشرين (38)، كما إن هذا الترتيب في حد ذاته أكثر ارتباطاً بنظرية العين الصوتية، لأنه يسهل مهمة تتبع تدرج الأصوات في الجهاز الصوتي، لمعرفة ما يأتلف منها وما لا يأتلف، وبذلك يمكن تمييز المستعمل من المهمل والفصيح من الدخيل في أبنية كلام العرب.

ولتحقيق هذا الغرض استعان الخليل بعدة قواعد صوتية لعلّ من أهمّها :

(أ) - أكثر كلام العرب ثلاثي الجذور، وهو محصور بين الثاني والخماسي وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل واسم، فاعلم أنها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة، مثل (قرعلانة)، إنما أصل بنائها (قرعل)، ومثل : (عنكبوت)، إنما أصل بنائها (عنكب)» (39).

(ب) - كلمات أبنية الرباعي والخماسي العربية يجب أن يكون فيها حرف من حروف الذلاقة أو الشفوية أو أكثر من حرف، «فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرأة من حروف الذلق، أو الشفوية (40)، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من

(37) السيوطي : المزهر، 1/ 90.

(38) أنظر : محمد صالح بن عمر : دراسة إقصائية...، ص 128.

(39) الخليل : العين، ص 55.

(40) أحرف الذلاقة هي : (الراء واللام والتون والفاء والياء والميم)، الثلاثة الأولى تخرج من ذلق اللسان؛ أي طرفه، والثلاثة الأخرى مخرجهما من بين الشفتين.

كلام العرب» (41). وهذا باستثناء بعض الكلمات كـ «العسجد والقسطوس والقداحس والدعشوقة والدمهدة والزهزقة» (42).

(ج) - ائتلاف الحروف أو عدم ائتلافها، من ذلك : «أن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة، لقرب مخرجيهما إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل : (حي على) كقول الشاعر :

ألا رُبَّ طَيْفٍ باتَ منك مُعَانِقِي إلى أن دَعَا دَاعِي الفَلَّاحِ فَحَيَّعَلَا

يريد (قال : حي على الفلاح) (43).

(د) - عدم اجتماع بعض الحروف في أبنية كلام العرب، فـ «ليس في كلام العرب : دعشوقة، ولا جَلاهق، ولا كلمة صدرها (نر)، وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية، ولا من لسان الأتور فيه تور» (44).

فالخليل بهذه المبادئ الصوتية - وغيرها - يؤكد أبعاد نظريته، بحيث يمكن أن يتم في ضوءها حصر ما تكلمت به العرب ولو بعيدا عن السماع والرواية، سواء فيما يمكن التكلم به أو ما تكلمت به العرب فعلا. ويقول في هذا الشأن : «فانظر ما هو من تأليف العرب، وما ليس من تأليفهم، نحو : قعنج، ونعنج، ودعنج، لا ينسب إلى العربية، ولو جاء عن ثقة لم ينكر، ولم نسمع به ولكن ألفناه، ليعرف صحيح كلام العرب من الدخيل» (45).

ونستج تمًا سبق أن الخليل هدف في معجمه إلى إرساء قواعد نظرية مبتكرة كانت الغاية الأولى منها هي حصر الرصيد اللغوي الموجود بالقوة؛ أي الطاقة التوليدية للغة في حدود ما يمكن تأليفه من الحروف الهجائية العربية من ألفاظ، وبذلك ميز بين الأرصدية اللغوية الآتية :

1 - رصيد لغوي مستعمل، قد تكلمت به العرب فعلا، وهو الرصيد العربي

(41) الخليل : العين، ص 58.

(42) نفسه، ص 59.

(43) نفسه، ص 68.

(44) نفسه، ص 59.

(45) نفسه، ص 60.

الفصح.

2 - رصيد لغوي (لفظي) مهمل، وهو ما يصعب على العربي النطق به لعدم اتلاف أصوات ألفاظه.

3 - رصيد لغوي (معلق)، وهو ما يمكن أن يتكلم به العربي مستقبلاً، أو تكلمت به العرب فعلاً ولم يحفظه السماع أو لم تسجله الرواية.

ويبدو أنّ كثيراً ممن جاء بعد الخليل من اللغويين والمعجميين لم يدرك الهدف الذي أراد إليه كما يفهم ذلك من حوار ابن جني مع أستاذه أبي عليّ الفارسي، يقول: «وذاكرت به يوماً أبا عليّ - رحمه الله - فرأيت منكرًا له (للعين). فقلت له: إنّ تصنيفه منساق ومتوجّه، وليس فيه التعسف الذي في كتاب الجُمهرة، فقال: الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيّداً يؤخذ به في العربية! أو كلاماً هذا نحوه» (46)؛ فيفهم من ردّ أبي عليّ الفارسي، أنّه أنكر على الخليل ذكر تقلّيات الجنز كلّها، بما في ذلك المهمل الذي يشبه ألسن الأقوام الأخرى كالتركية وغيرها. كما يفهم أنّ الخليل ذكر كلّ تقلّيات الجنز المحتملة، فنص على المستعمل وعرفه مدعماً بالشواهد، ممّا جعله «يعنى باللغات (اللهجات) عناية كبيرة، حتى أنّه أشار إليها في نيف وخمسة وثلاثين موضعاً من الجزء المطبوع،... بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له في أقليمه العراق أو بلدته البصرة خاصة» (47)، كما نصّ على المهمل المتروك لعلّة صوتية، ونصّ على المهمل المؤتلف أو المعلق الذي يمكن أن تتكلم به العرب مستقبلاً، أو تكلمت به ولم يحفظه السماع.

وعلى الرغم من أنّ الضجّة التي أحدثها كتاب العين بين اللغويين والمعجميين كانت كبيرة - بما كتب حوله من استدراقات ومختصرات وانتقادات (48) - فإنّ نظريته لم تجد امتداداً بعده، فلم يقف خطأ أحد من المعجميين، وذلك بالنظر إلى خصوصيات العين النظرية والتطبيقية وليس إلى الترتيب الشكلي لمداخل المعجم. ولعلّ أبا بكر الزبيدي (379 هـ) يعتبر الوحيد الذي حاول أن يستثير ببعض معطيات نظرية العين الصوتية في معجمه

(46) ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي، 1957، 288/3.

(47) حسين نصار: المعجم العربي، 256/1.

(48) نفسه، 296/1.

(مختصر العين)، وإن كان يهدف بالدرجة الأولى إلى اختصار الكتاب وتنظيمه وتقويم ما لحقه من خلل (49)، يقول في مقدمته : «هذا كتاب أمر يجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله، وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي بأن تؤخذ عيونه، ويلخص لفظه ويحذف حشوه، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه، لتقرب بذلك فائدته، ويسهل حفظه» (50)، ومع ذلك حاول فيه أن يحصر أبنية كلام العرب المستعمل منها والمهملة فكانت كالتالي :

جدول 2

الأبنية الجزور	الأبنية المقترضة	المستعمل منها	المهملة
الثاني	750	489	261
الثلاثي	19,650	4,269	15,381
الرباعي	303,400	820	302,580
الخماسي	6,375,600	42	6,375,558
المجموع	6,659,400	5,620	6,693,780

وبمقارنة ما جاء في (الجدول 2) بما أحصاه الخليل نجد العدد الكلي للأبنية ضعف ما أحصاه الزبيدي، وذلك يرجع إلى أن الزبيدي قد اكتفى حين إحصاء الجزور الرباعية والخماسية بخمسة وعشرين حرفاً فقط بعد إهمال حروف العلة، كما قام بحذف ستة أبنية من كل من الثاني والثلاثي. ومن المقارنات الطريفة في هذا الصدد أن عدد الأبنية المستعملة التي أثبتتها الزبيدي في هذا الإحصاء وهي : 5,620 جذراً، تقارب إلى قدر كبير عدد جذور معجم الصحاح للجوهري (400 هـ)، كما أحصاها حلمي موسى، وهي تقدر بـ 5,639 جذراً (51)؛ بحيث لا يساوي الفرق سوى تسعة عشر جذراً. وهذا يؤكد

(49) انظر : صلاح مهدي الفرطوسي : علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين، مجلة

المجمع العلمي العراقي، 1/ 1988، ص 234.

(50) حسين نصار : للعجم العربي، 1/ 307-308.

(51) يراجع التعليق (35).

أن صحاح العربية كان شبه محدود حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

2 - نظرية جمهرة اللغة : وهي نظرية تقوم على أساس إثبات الشائع من اللغة، أو ما يعبر عنه بالآتي المستقر أو السنكروني (Synchronique)، مع إبعاد المهجور والحوشي والمستكر والغريب.

ويبدو أن ظهور هذه النظرية كان على يد اللغوي أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (321 هـ) في كتابه (جمهرة اللغة)، حيث يقول في مقدمة معجمه : «وإنما أعرناه هذا الاسم لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي والمستكر» (52). وهذا يعني أن ابن دريد كان ينظر إلى اللغة على أنها كائن حي تنمو وتتطور، ولذلك نجده حين حاول تحليل أسباب تأليفه للمعجم ومخالفته للخليل، يقول : «فأتعب - يعني الخليل - من تصدئ لغايته وعنى من سما إلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف والمعاندة متكلف، وكل من بعده له نبع، أقر بذلك أم جحد، ولكنه - رحمه الله - ألف كتابه مشكلاً لشقوب فهمه وذكاء فطته وحدة أذهان أهل دهره» (53). فابن دريد يعترف صراحة هنا بصعوبة منهج الخليل، ومصدر هذه الصعوبة لا يتأتى من نظام التقاليد والأبنية، لأن ابن دريد نفسه وظف ذلك في معجمه، بل يرجع إلى التأسيس النظري الذي اعتمده الخليل. وباستقراء منهج ابن دريد في جمهرة اللغة من حيث الجمع والترتيب والتعريف نجده يؤسس نظريته المعجمية على المبادئ التالية :

(أ) - تسجيل الرصيد اللغوي الشائع، فهو لا يحاول حصر كل ما تكلمت به العرب كما فعل الخليل، بل يسجل المشهور منه ولو كان غير صحيح. فقد أثبت الخليل المهجور والغريب وأدخله «في صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح، وأفرده ابن دريد ببعض الفصول الملحقه بالكتاب» (54). ومن ذلك أيضا اعتناؤه بالمولد والمعرّب من الألفاظ، وإباحته للاشتقاق منها، ولذلك اتهم بالوضع. يقول الأزهري : «ومن ألف في عصرنا الكتب، فوسم بافتعال العربية، وتوليد الألفاظ التي ليست لها أصول، وإدخال ما ليس من

(52) ابن دريد : الجمهرة، 4/1.

(53) نفسه، 3/1.

(54) حسين نصار : المعجم العربي، 2/405.

كلام العرب في كلامهم، أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجمهرة» (55). ونستج من هذا أن ابن دريد كان يعتمد في جمع الرصيد اللغوي على الأبنية ليسجل ما يُقره الواقع الاستعمالي من الكلمات الشائعة الاستعمال، سواء كانت من الفصح أو من المولّد. وهذا الاتجاه في جمع المادة اللغوية يختلف عما عناه الخليل في نظرية العين الصوتية، كما يختلف عما عناه أصحاب المعاجم الأخرى التي اعتمدت الصحيح من الكلمات وحدها دون المحدث والمولدة وإن كانت شائعة في الواقع الاستعمالي، كما سنرى ذلك بعد.

(ب) - اتّخاذ الترتيب الألفبائي عوض الترتيب الصوتي، وذلك ليس لصعوبته بل لشهرة الترتيب الألفبائي وشيوعه؛ لأنّه كما يقول: «كان علم العامة بها كعلم الخاصة، وطالبها من هذه الجهة بعيداً عن الحيرة ومشقياً على المراد» (56). والملاحظ أن اتباع ابن دريد لنظام التقليب وأبواب الأبنية في جمهرة اللغة، يعتبر تقليداً لا مبرر له؛ لأنّ «نظام التقليب لا يحقق هدفه إلا مقترناً بالترتيب الصوتي الذي يكشف عن خصائص النسيج الصوتي لكلمات العربية، ويميّز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة» (57).

(ج) - عدم تعريفه لأكثر مداخل المعجم المشهورة في عصره، والاكتفاء بالإشارة إليها بكلمة (معروف)، من ذلك: «الفرع معروف» (58)، و«الغزال والغزالة معروفان» (59)، و«غزل يغزل غزلاً، والمغزل والمغزل لغتان فصيحتان» (60)، ومثل هذا يؤكد أن قضية (جمهرة اللغة) كانت الهدف الأول لديه.

وفي ضوء هذه المبادئ يبدو لي أن ابن دريد قد جاء بنظرية معجمية في الجمع، ترصد الرصيد اللغوي الوظيفي، ومن الملاحظ أن نظرية (جمهرة اللغة) لم تجد لها أنصاراً في ذلك العصر، فلم يعمل أحد من المعجميين على تطويرها لأسباب لغوية واجتماعية كانت سائدة في عصره، لعل من أهمها اعتقاد أكثرهم بنظرية التوقيف، وإغلاق باب الاجتهاد، ورسم الحدود الاحتجاجية زمانياً ومكانياً (61).

(55) الأزهري: تهذيب اللغة، 31/1.

(56) ابن دريد: الجمهرة، 3/1.

(57) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي، ص 264.

(58) و(59) و(60) ابن دريد: الجمهرة، 5/3.

(61) انظر: السيوطي: المزهرة، 212/1.

ويبدو أن نظرية جمهرة اللغة قد وجدت لها تطبيقات في ضوء علم اللغة الحديث الذي يعتبر اللغة كائناً حياً ينمو ويتطور، وبذلك تجسدت أسس هذه النظرية من جديد في المعجمية العربية الحديثة وبخاصة في معاجم النصف الثاني من القرن العشرين.

3 - نظرية صحاح اللغة : وهي نظرية معجمية تقوم فكرتها على أساس أن اللسان العربي قد اكتمل في نموه وتطوره (62)، فيجب الالتزام بالصحيح من ألفاظه، وإغلاق باب الوضع والتوليد والاجتهاد. وبذلك رسموا الحدود الاحتجاجية لانتهاء رواية اللغة، فجعلوا «الحدود المكانية شبه جزيرة العرب، والحدود الزمانية آخر المائة الثانية من الهجرة لعرب الأمصار، وآخر المائة الرابعة لعرب البوادي» (63). وقد بدأت بوادر هذه النظرية تظهر مع أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (370هـ) في كتابه تهذيب اللغة، حيث أفصح عن اتجاهه هذا في مقدمة المعجم حين علل تسميته بهذا الاسم فقال : «وقد سميت كتابي هذا تهذيب اللغة، لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزلتها الأغنياء عن صيغتها وغيروا الغتم عن ستمها، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالخشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب» (64). فبينهم من هذه العبارات أن الأزهرى رمى إلى هدفين :

1 - تصحيح اللغة من التصحيف والخطأ.

2 - تنقية اللغة مما دخلها من الألفاظ غير الصحيحة.

وقد أكد ما هدف إليه صراحة في قوله : «ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة، اقترنت إليها معرفتي، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فبنيت شكّي فيها وأرتباني بها» (65)؛ فالأزهرى بهذا يخالف الخليل بن أحمد ، لأنه لم يحاول حصر

(62) انظر : عبد الحميد الشلقاني : رواية اللغة، دار المعارف بمصر، 1971، ص 313.

(63) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، المقدمة، ص 11.

(64) الأزهرى : تهذيب اللغة، 1/ 54.

(65) نفسه، 1/ 40.

مفردات اللغة مستعملها ومهجورها ومولدها، كما يخالف ابن دريد في نظرية جمهرة اللغة أو الشائع منها وإن لم يصحّ عن العرب، وبذلك اقتصر على الصحيح منها، ولم يسجل غيره ولو كان شائعاً في الاستعمال اليومي في عصره.

ويظهر من خلال مقارنة مادة (عق) في المعاجم الثلاثة، أن تعريفها لا يتجاوز ثلاث صفحات في العين ولا يذكر لها غير أربعة عشر شاهداً، ولا يحاول الاستشهاد عليها بآراء (66) غيره، كما نجد تعريفها عند ابن دريد لا يعجاوز الصفحة الواحدة، وعدد الشواهد لا يتجاوز الثلاثة (67)، في حين يستغرق تعريفها عند الأزهري عدة صفحات مدعمة بعشرات الشواهد ومعززة بآراء اللغويين (68) مع حرص شديد على استقصاء الآراء وفحص الألفاظ للتأكد من صحتها قبل إثباتها، كما أظهر عناية كبيرة «بالشواهد القرآنية والحديثية». . فاق فيها غيره من اللغويين (69)، وكأنه بذلك يجعل الشاهد مؤكداً لصحة الكلمة لا مساعداً على تعريفها وضبط دلالتها. ولا شك في أن مثل هذا الحرص يتلاءم مع الهدف الذي رمي إليه وهو إثبات الصحيح من اللغة فحسب.

وإذا كانت نظرية الصحاح قد ظهرت بواندها مع الأزهري، فقد اكتملت دعائمها مع الجوهري في أواخر القرن الرابع الهجري (400 هـ) في كتابه (تاج اللغة وصحاح العربية)، الذي هدف فيه قبل كل شيء إلى الاكتفاء بآثبات الصحيح من مفردات اللغة، حيث صرح في مقدمته قائلاً: «أما بعد، فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة التي شرف الله مترلتها» (70)، ويذكر السيوطي أن «أول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه، الإمام أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، ولهذا سمي كتابه الصحاح» (71). وهذا يعني أنه أهمل ما ولد في لغة العرب في عصره، وإن كان من الألفاظ الحضارية الشائعة.

ويبدو أن هناك عدة معطيات فكرية ولغوية أدت إلى ظهور هذه النظرية في ذلك

(66) الخليل : العين، ص 70 وما بعدها.

(67) انظر : ابن دريد : الجمهرة، 1/ 112.

(68) انظر : الأزهري : تهذيب اللغة، 1/ 40.

(69) حسين نصار : للمعجم العربي، 1/ 352.

(70) السيوطي : الزهر : 1/ 49.

(71) نفسه : 1/ 49.

العصر، كما قد أشرنا إلى بعضها منذ قليل، لعل من أهمها الاقتصار على الصحيح من مفردات اللغة على أساس أن اللغة قد اكتملت ولا يجوز الوضع أو القياس أو التوليد أو الإضافة إلى ما سبق أن تكلمت به العرب قبل القرن الرابع الهجري على أكبر تقدير، وقد عبر عن ذلك أحمد بن فارس قائلا : «ليس لنا أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان بقائها، ونكته الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن» (72) ؛ فنظرية الصحاح في إطار هذه المبادئ تكون قد فوّتت على اللسان العربي كثيرا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية المولدة والمقترضة، مما جعل المعجمية العربية القديمة في ظلها تقف باللغة زمانيا ومكانيا وتؤدي إلى جمودها. وقد أدرك الفيروز أبادي (817 هـ) هذا القصور في صحاح الجوهري حين صرح بأنه قد «فاته نصف اللغة أو أكثر، إما بإهمال المادة، أو بترك المعاني الغريبة النادرة» (73). ونستجيب مما سبق أن المعاجم التي سارت في هذا الاتجاه، قد استطاعت أن تجسّد نظرية معجمية متميزة، هي (نظرية صحاح اللغة)، وهي نظرية وجدت أنصارا كثيرين خلال مرحلة المعاجم الابتكارية - قبل القرن الخامس الهجري - ووظّفت في معاجم عديدة كالبارع للقاللي (356هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (370 هـ)، والمجمل لابن فارس (395هـ)، والصحاح للجوهري (400 هـ) وغيرها. كما امتدت جذور هذه النظرية إلى ما بعد القرن الرابع الهجري، فلم يستطع أن يتخلص منها أكثر أصحاب المعاجم التقليدية كابن سيده الأندلسي (458 هـ) في المحكم، وابن منظور (711 هـ) في لسان العرب وغيرهما (74). وقد أدّى بهم التمسك بهذه النظرية إلى أن «أهملوا ألفاظ المظاهر الحياتية ومصطلحات العلوم التي ابتكرت وسرت على يد علماء كبار في الطب والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية» (75)، وكان هذا كافيا لدفع بعض علماء ذلك العصر إلى تأليف معاجم خاصة، كالحوارزمي الكاتب (387 هـ) صاحب (مفاتيح العلوم)

(72) ابن فارس : الصحاح، ص 67.

(73) الفيروز آبادي : القاموس المحيط، نشرة : نصر الهوريتي، بيروت، دار الفكر، 1983، 3/1.

(74) تمثل المعاجم المؤلفة بعد القرن الرابع الهجري وحتى نهاية القرن الثاني عشر مرحلة المعاجم التقليدية.

(75) عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1985، ص 18.

الذي أشار في مقدمته إلى خطو المعاجم اللغوية المعاصرة له من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية، ونبه على الثغرة المعجمية في هذا المجال قائلا : «حتى أن اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمل كتابا من الكتب التي صُنِّت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شذًا صَدْرًا من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه وكان كالآمي الأعتم عند نظره فيه» (76).

ولا شك في أن هذا الاتجاه يتعارض مع معطيات علم اللسان الحديث الذي يترك معايير الاستعمال في اللغة للمتكلم ذاته في فترة زمنية بعينها، لـ «أن اللغة وعاء التجارب ودليل النشاط الانساني ومظهر السلوك اليومي الذي تقوم به الجماعة» (77)، ولكل عصر مستحدثات فكرية وتقنية تستوجب رصيذا لغويا جديدا ومتطورا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية.

4 - نظرية التأصيل : وهي نظرية اشتقاقية تقوم فكرتها على أساس البحث في الأصول المعنوية للكلمات. وقد سبقت الإشارة إلى أن المعجم الاشتقاقي (Etymologique) يعالج اللفظ من زاويتين : زاوية تأيلية وأخرى تأصيلية، أو هو في ذلك نوعان :

(أ) - معجم تأيلي : ويبحث في أصول أشكال الألفاظ ليردّها إلى اللسان الذي انبثقت عنه أول مرة.

(ب) معجم تأصيلي : ويبحث في أصول معاني الكلمات من حيث تشعب معاني الجذر الواحد وامكان ردّها إلى المعنى الأصلي.

ويكاد أحمد بن فارس (395 هـ)، يتفرد بهذه النظرية في معجمه مقاييس اللغة، إذ «لم يسبقه أحد ولم يخلفه أحد» (78) من المعجميين القدماء، فهو بهذا يعتبر أول مؤسس للمعجم الاشتقاقي في العربية، وإن كان مسبقا بفكرة الاشفاق (79). ويبدو أن ابن فارس قد اكتفى في معجمه بالجانب التأصيلي للمعاني المشتركة التي تدور حولها مشتقات الجذر

(76) الخوارزمي الكاتب : مفاتيح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، (دون تاريخ)، ص 2.

(77) غام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1980، ص 7.

(78) عبد السلام هارون : مقدمة مقاييس اللغة ، 1/ 23.

(79) انظر أبو حاتم الرازي : كتاب الزينة في الكلمات الاسلامية العربية، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة، دار الكتب العربي بمصر، ط 2، 1957، 1/ 132.

الواحد، ولم يتجاوزه الى معالجة الجانب التأثيلي ليرد الكلمات غير العربية الى أصولها الأجنبية.

وقد أطلق ابن فارس على التأصيل الاشتقاقي مصطلح (المقاييس)، وعبر عن ذلك في مقدمة معجمه قائلا : «ان للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تفرع منها فروع» (80). فهو يرى أن مشتقات أي جذر عربي صحيح مهما تشعبت أو تفرعت معانيه، يمكن إرجاعها إلى أصل معنوي واحد أو عدد من الأصول المعنوية المشتركة. مثال ذلك ما جاء في تأصيل الجذر (أكل) : «الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمة واحدة، ومعناها التقص» (81)، وفي جذر (أيم) : «الهمزة والياء والميم : ثلاثة أصول متباينة : الذخان، والحية، والمرأة لا زَوْجَ لها . . .» (82).

وعلى الرغم من أن ابن فارس حاول أن يتتبع أصول أكثر الكلمات العربية وما تفرعت إليه من فروع دلالية، فإن القياس لم يطرده في جميع مواد اللغة، ولذلك اقتصر على الأصول العربية القابلة للتأصيل وأبعد غيرها، وبخاصة الكلمات التي هي في حاجة الى تأثيل أو ترسيخ في أصلها غير العربي ؛ فهو «لا يستبطن أصوله الا من المواد العربية الصحيحة الكثيرة الصيغ المشتقة. ولذلك لا يعد من الأصناف النائية من المواد المشتركة فيها . . . والمواد المبدلة والمواد المقلوبة والمواد التي تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدّها من الابدال أو القلب. وحكاية الأصوات وأسماء النبات والأماكن والأعلام والألقاب والاتباع والمواد المنحوتة والبهيمات» (83)، ومن أمثلة تعليقاته للكلمات التي لم تخضع للمقاييس، قوله في الجذر : (أكف) : «الهمزة والكاف والفاء، ليس أصلا ؛ لأنّ الهمزة مبدلة من واو، يقال : وكاف وأكاف» (84). وفي (أمع) : «الهمزة والميم والعين، ليس بأصل . . . والأصل (مع) والأنف زائدة» (85). وفي : (جرثومة) : «فهذا من كلمتين :

(80) ابن فارس : المقاييس، 3/1.

(81) نفسه، 122/1.

(82) نفسه، 165/1.

(83) عمر رضا كحالة : اللغة العربية وعلومها، مكتبة النشر بدمشق، دار العلم العربي، 1971، ص 63.

(84) ابن فارس : المقاييس، 126/1.

(85) نفسه، 139/1.

من (جرم) و (جثم)، كأنه اقتطع من الأرض قطعة فجثم فيها» (86). وفي (جه) : «الجيم والهاء ليس أصلا ؛ لأنه صوت» (87)، وفي (اجص) : «الهمزة والجيم والصاد، ليس أصلا ؛ لأنه لم يجرى عليها الا الأجاص، ويقال أنه ليس عربيا» (88). فقد اقتصر في نظريته التأصيلية على الجنود العربية الأصلية القابلة للاشتقاق، وأما عنائته بالألفاظ المنحوتة والدخيلة وغيرها، فجاءت عرضا حتى يبين أنها تقع خارج دائرة ما هدف إليه.

ومن هنا يتضح أن ابن فارس لم يكن يهدف في معجمه (مقاييس اللغة) إلى وضع معجم يجمع فيه مفردات اللغة مرتبة ومعركة كما فعل في معجمه المجلد - وان فعلها فقد كرر نفسه، وهذا غير وارد - وإنما كان همه محاولة الربط بين معاني مشتقات الأصل الواحد بواسطة أصول عامة تنفرع عنها فروع مستعينة بفكرة الاشتقاق.

والملاحظ أن نظرية التأصيل هذه لم تجد أتباعا من المعجميين القدماء فظلت راکدة زمنا طويلا حتى جاء العصر الحديث، ليتجسد جانب منها في مشروع (المعجم الكبير) لمجمع اللغة العربية في القاهرة ؛ حيث نصّ على استخلاص المعاني العامة المشتركة التي تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة (89).

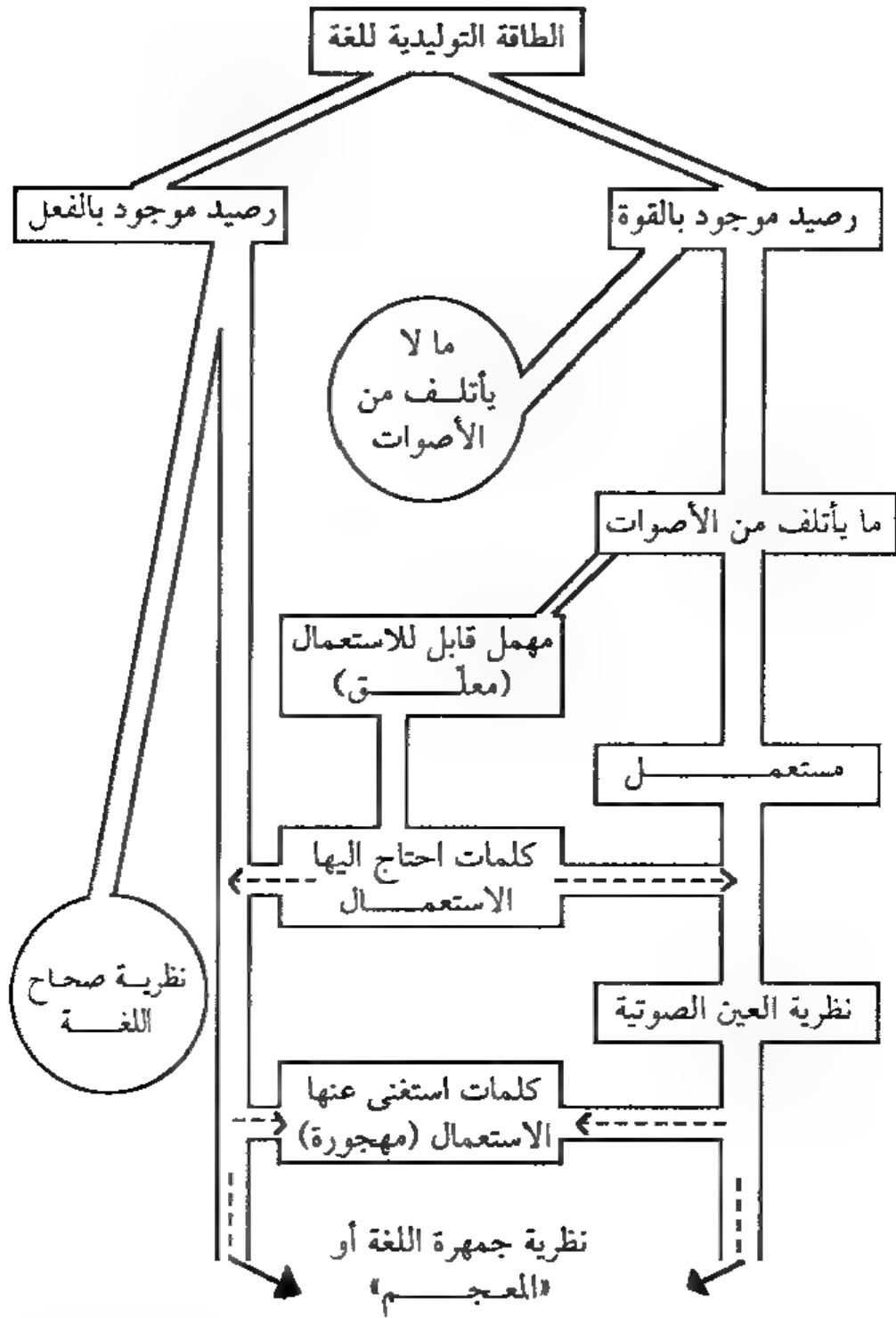
وبعد تبّعنا لمعاجم هذه المرحلة من حيث التأسيس النظري، وبخاصة جمع المادة اللغوية وما يترتب على ذلك من ترتيب وتعريف وضبط للدلالة، نجدها قد أفرزت نظريات معجمية طريقة تتجاوز التقسيم المدرسي المعتاد، وتمايز من حيث نظرتها إلى اللغة، بحيث يمكن في ظلها تصنيف الطاقة التوليدية للغة إلى عدة أرصدة، يمثل كل رصيد نظرية معجمية مستقلة بذاتها. وتلخيصا لذلك نقدّم الرسم التخطيطي التالي :

(86) نفسه، 1/ 506.

(87) نفسه، 1/ 422.

(88) نفسه، 1/ 64.

(89) انظر : حسين نصار : المعجم العربي، 2/ 738.



حلام الجيلالي
جامعة وهران - الجزائر

التواصل المعنوي في القرآن

بعض آيات الأحكام نموذجاً (*)

بقلم : ألفة يوسف

إنّ التواصل اللغويّ - شأنه في ذلك شأن كثير من المصطلحات الأخرى - يحمل في ذاته ثنائية معنوية. فهو من جهة يدلّ على حدث (1) التواصل، ومن جهة أخرى يدلّ على أثر (2) التواصل. فأما حدث التواصل فهو توجيه خطاب لغوي من باث إلى متقبّل. وأما أثر التواصل فهو تمثّل صورة النص عند الباث وصورته عند المتقبّل. وللتواصل حدثاً مرحلتان ذهنيّتان : مرحلة تقبّل الدوال أو التواصل الشكليّ ومرحلة تقبّل المداليل أو التواصل المعنويّ. والتواصل الشكليّ يخصّ خارج النصّ ولا يقوم على مفهوم الدلالة، لذلك لن نهتمّ به في بحث نريدّه مركّزاً على النصّ وحدة لغوية دالة. أمّا التواصل المعنويّ فموضوعه وغرضه المعنى ولذلك اخترنا أن يكون مجال اهتمامنا.

وحدث التواصل المعنويّ عملية وصفية لا تطرح إشكالا على حين يطرح أثر هذا التواصل إشكالا مدى تحقّقه، وهذا منطلق درسنا. فبديهي أن التواصل المعنوي هو المستحيل عيّن. ذلك أن اللغة وإن كانت موضوعة جماعية من حيث نظامها الداخلي وتناسق عناصرها، تظلّ تجربة للذات فيها نصيبٌ وافر من حيث تحديد معانيها، إذ لا يمكن

(*) شاركنا بهذا العمل في ندوة "صناعة المعنى وتأويل النص"، وقد نظمها قسم العربية بكلية الآداب بمتوىة بين يومي 24 و 27 أفريل 1991.

(1) Le fait.

(2) L'effet.

أن تماثل عند فردين الدلالات الحاقة (3) للملافيظ أو مفاعيلها الإيجابية (4).
ولذلك فإن اللغة لا يمكن أن تنشئ سوى نوع وحيد من التواصل المعنوي نسمه
بالتواصل المفيد يكون حين تحقق المعنى المفيد من الرسالة. وهو معنى يختلف باختلاف
هدف الرسالة ووظيفتها. ولئن كان تحديد هذا المعنى المفيد عسيراً في الرسالة الإنشائية إذ
يصعب حدّ غرض الجمال، فإنه أيسرُ في الرسالة الإفهامية. ذلك أن غرض هذه الرسالة
تحويلُ سلوك المستقبل. والمعنى المفيد حيثن هو ما يحقق هذا التحويل.

وبعد نصّ آيات الأحكام في القرآن الكريم من أبرز النصوص الإفهامية إذ حظيت
الأحكام باهتمام كبير من قبل المفسرين والفقهاء ومن قبل العامة أيضاً، فقام الدين قانون
اجتماعياً انطلاقاً من فهم معاني النص المذكور. وقد حملنا الاهتمام الكبير بنصّ الأحكام
على التساؤل عن مدى إمكان تحقيق التواصل المعنوي في هذا النص الإفهامي.

إن تحقق التواصل المعنوي رهين عنصرين أساسيين هما تأويل الرمز اللغوي في ذاته
من جهة وتأويله في علاقته بالمقام من جهة أخرى. وسنقتصر في هذا الدرس على بحث
العنصر الأول مرجئين البحث في العنصر الثاني الشديد الأهمية إلى سياق آخر. أمّا إمكان
التشويش (5) في التواصل، فرّمين عنصر واحد هو تعدّد معاني الرمز اللغوي، ذلك أن
إمكانات اختيار المعنى أو المعاني المقصودة لحصول التواصل تزيد بتعدّد معاني النص.
ومعلوم أنه إذا كثرت الإمكانات (6) قلت الاحتمالات (7).

لذلك ننتهي إلى أن وحدة قياس التواصل المعنوي هي مدى تعدّد المعنى. وسننظر
في هذا التعدّد في نصّ أحكام القرآن من خلال استقراء جزئي لبعض الآيات تكون مجرد
أمثلة على مقولات عامة. إذ غرضنا ليس إثبات تعدّد المعنى بقدر ما هو بيان كيفية تعدّده
وأسسه. فقد شاع التسليم بهذا التعدّد ووصفه من خلال ملاحظات عملية دون السعي
إلى تفسيره وفق أنساق نظرية.

(3) Connotation

(4) Effets par évocation

(5) Bruit

(6) Possibilités

(7) Probabilités

ولقد تبيننا من خلال نظرنا في بعض آيات الأحكام أن تعدد المعنى فيها منطلقه المفردة والتركيب.

فأما تعدد معنى المفردة، فهو نوعان : تعدد بالقوة وتعدد بالفعل . التعدد بالقوة هو تعدد بطبيعة معنى بعض المفردات التي لا يمكن حداثا حداً جامعاً مانعاً لسبين : أوكهما تدخل المقام في ضبطها مما يجعل معناها نسبياً متحولاً. وهذه المفردات لاسمات (8) مفيدة مغلقة لها وإنما يحدد سماتها مستعمل اللغة. وهذا شأن مفردة "زينة" الواردة في سورة النور : "... ولا يبدلين زينتهن إلا ما ظهر منها..." (9)، فقد عرفت في "لسان العرب" بـ "ما يتزين به" أو "ما يحصل به الزين". ومفهوم الزين غير قابل للضبط الدقيق باعتباره مختلفاً وفق العصور والأشخاص، وتؤكد ذلك تعاريفه في المعاجم فهي نسبة تحوم حول نفسها : "الزين ضد الشين". ولذلك يظل معنى مفردة "زينة" غير مدقق سواء من حيث الجنس أو من حيث النوع.

ولفعل "أذى" في آية "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما" (10) نفس الميزة المعنوية. ذلك أن حدة في اللسان يلحق الضرر اليسير لا يمثل ضماناً له دون تعدد المعنى. فمقياس الضرر مختلف من فرد إلى آخر ومن مقام إلى غيره. وتنضاف إلى المفردتين المذكورتين مفردة "أسرف" الواردة في آية "يا بني آدم خلوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" (11) إذ أن هذه المفردة قائمة على السمات المعنوية النسبية نفسها.

وواضح أن هذه النسبية غالباً ما تلحق العلامات اللغوية التي تصور ما ينعكس في العالم المادي دون أن يكون منه شأن الأحاسيس والمشاعر والمعايير والتمثيلات، والتأمل في هذه العلامات المفردات يتبين ضرورة إعادة النظر في مفهوم المرجع عنصراً من عناصر عملية الدلالة إذ ليس المرجع في مثل هذه المفردات سوى نظير المدلول، ولا يقوم هوية متميزة بذاته.

(8) Sèmes.

(9) النور، 31.

(10) النساء، 16.

(11) الأعراف، 31.

ولغياب المرجع دور في السبب الثاني لتعدد معنى المفردة بالقوة، إلا أن هذا الغياب هنا ليس غياباً مطلقاً لجنس المرجع الخارجي وإنما هو غياب نسبي لمرجع بعض المفردات في النص، ذلك أنها مفتقرة إلى السياق الداخلي للنص، وفي غياب التحديد السياقي يظل معناها مبهماً. وهذا شأن العلامات المرجعية وأهمها الموصولات والضمائر. ففي الآية المذكورة سابقاً: "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما" (12) لم يحدد السياق مرجع اسم الموصول فظل مبهماً قابلاً لمعان كثيرة (13). ويبدو مثل هذا الإيهام نتيجة لغياب مرجع الضمائر في الآية الكريمة "واللذان يأتيان الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم، فإن شهدوا فأمسكوهن في السيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً" (14)، فأخطاب قد يكون موجّهاً إلى الأزواج أو إلى عموم المسلمين أو إلى ولاية الأمر منهم (15). وقد يذكر النص أحياناً مرجعين للعلامة المرجعية الواحدة دون أن تكون إحداها أحق من الأخرى بالدلالة على المعنى المراد. فمرجع اسم الإشارة "ذلك" في آية: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك..." (16) قد يكون عدم المضارة وقد يكون الرزق والكسوة. وهذه الثنائية تعدد لمعنى الآية.

وتعدد معنى العلامة المرجعية هنا يحيلنا على النوع الثاني من تعدد معاني المفردات بعد تعددها بالقوة، ونعني تعددها بالفعل. ونقصد به تلك المفردات التي لها أكثر من معنى في المعجم فعلاً، أي المشترك. ومنه الكثير في نص الأحكام القرآنية. ففعل "عال" مثلاً له في "لسان العرب" معنى العول أي الميل في الحكم إلى الجور، ومعنى كثرة العيال؛ والسياق لا يثبت أحدهما في الآية الكريمة "وإن خفتن ألا تُنْقِطُوا فِي الْبُيُوتِ فَأَنْتَكُنَّ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ" (12) النساء، 16.

(13) محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر 1984، مج 3، ج 4، ص 270 (ونشير إليه بالتحرير والتنوير).

(14) النساء، 15.

(15) التحرير والتنوير مج 3، ج 4، ص 272-273.

(16) البقرة، 233.

ذلك أدنى ألا تقولوا" (17)، وكل واحد من هذين العنيتين يفيد حكماً مخالفاً للآخر أي معنى مفيداً مختلفاً للآية. فمعنى الجور يجعل عدم القدرة على العدل داعياً إلى تجنب تعدد الزوجات، أما معنى الإعالة فيجعل عدم القدرة على الاتفاق داعياً إلى هذا التجنب. ومعلوم أن لعل الحكم أهمية كبيرة إذ قيامها يثبت الحكم وغيابها قد يطله.

ومن المشترك المفيد في نص الأحكام نذكر مفردة "نكح"، إذ لها في لسان العرب معنيّ الزواج والوطء، وكلا المعنيتين جائز في آية: "الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين" (18). فأما المعنى الأول أي الزواج فيقيم الخطاب إنشائياً طلياً أي حكماً، وأما المعنى الثاني أي الجماع فيقيم الخطاب خبرياً لا طلب فيه ولا حكم بل موقف وتقييم (19).

ولعل قضية الاشتراك تحيل على كيفية صناعة المعنى وفهمه. فالشائع عند التعريف بهذه الخاصية اللغوية اعتبار الاشتراك أن يكون لدال ما أكثر من مدلول (20). وهذا غير متصور منطقياً إذ ما أن يغدو الدال دالاً على مدلولين حتى يصبح دالين مختلفين يتفقان في الصواتم لكن يختلفان في نوعية العلاقة بالمدلول. وإفادة هذا الموقف تتمثل في تأكيد أن المداليل يجب أن تكون العنصر المحدد في التصنيفات اللسانية، مما يفرض الانطلاق منها لتحديد نظام اللغة.

هكذا إذن عرضنا كيفية تعدد معنى بعض المفردات في نص الأحكام. ولا شك في أن البحث في تعدد معاني التركيب أعسر إذ معنى المفردة بسيط أما معنى التركيب فمركب باعتباره عندنا عملية جمع بين معاني المفردات المعجمية والمعاني النحوية الرابطة بينها. وبذلك فهذا المعنى يقوم على نوعين من العلاقات: علاقات المعاني النحوية بين المفردات وعلاقات معانيها المعجمية بعضها ببعض. وهوية المعنى تظهر في نوعي العلاقات هذين.

(17) النساء، 3.

(18) التور، 3.

(19) التحرير والتوير، مج 9، ج 18، ص 153.

Irène Tamba-Mecz : La sémantique. Col. Que sais-je. Ed. PUF, Paris, 1988, (20) p. 80.

ففي باب العلاقات النحوية نجد بعض التراكيب التي تخفي بيئتها السطحية الواحدة أكثر من بنية عميقة. وهذا شأن جملة 'لا يحلّ لكم أن ترثوا النساء كُرّها' (21)، فعلاقة 'ورث' بـ 'النساء' هي علاقة فعل بمفعول به، إلا أن معنى المفعولية قد يكون مطلقاً أي 'إن النساء هن الموروث'، وقد يكون جزئياً قائماً على تعدية ضمنية بحرف الجر 'عن' فيغدو المعنى تحريماً للوراثة عن النساء كُرّها. وتتجلى هذه الثنائية المعنوية أيضاً في آية 'والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون' (22)، فلا شك في أن عبارة 'لتركبوها' مفعول لأجله يعبر عن السبب إلا أن هذا السبب قد يكون ملزماً للوجود فتغدو العبارة محرمة أكل الخيل والبغال والحمير، وقد يكون سبباً ممكناً للوجود مما يبيح أكل الحيوانات المذكورة.

وفي باب العلاقات المعجمية بين المفردات في التركيب نجد تعدداً للمعنى أيضاً مرده العدول المعنوي أي الخروج عن التشكل العادي للمعنى، وهو عندنا كل تشكّل معنوي يقبله منطق اللغة القلدة أو منطق الكلام الإنجاز.

ومعنى التركيب صنعة عملية جمع بين معنمين (23) على الأقل يكون كل واحد منهما مجموعة عناصرها السمات. وبذلك فإن هذا المعنى هو جمع بين مجموعات مما ينتج منطقياً ورياضياً مجموعة واحدة تمثل معنماً نواة تتضاف إلى سماته الأصلية سمات المعانم الأخرى. فمعنى التركيب حيث لا يسوى تحوير لسمات مفردة نواة وفق علاقتها بسمات المفردات الأخرى.

وانطلاقاً من هذا التصور، فإن العدول أو الخروج عن التشكل العادي للمعنى مرده عدم إمكان انتماء إحدى سمات المفردات في التركيب إلى المعنم النواة، سواء بمقتضى منطق اللغة أو بمقتضى منطق الكلام.

فأما الخروج عن منطق الإنجاز فواضح في النص القرآني، مثلاً في آية 'وأتوا اليتامى أموالهم ولا تبدّلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً

(21) النساء، 19.

(22) النحل، 8.

(23) Sémèmes.

كبيراً" (24). فوق ما أسلفنا يكون معنى تركيب "وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ" توسيعاً لمعنى "اليتيم" الذي تنضاف إلى سماته الأصلية المكونة له سمات أخرى لمعاني "أَتُوا" و"أَمْوَالَهُمْ". ولا تنافر لغوياً بين هذه السمات. فهي ممكنة الانتماء إلى كلمة "يتيم"، غير أنها تنافر في الكلام إذ معني "يتيم" في إنجاز معناه عند المفسرين خاص بمن لم يبلغ، وهو حيثنذ غير صالح للتصرف في ماله (25) قبل البلوغ إذ ورد في القرآن: "وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ" (26). ولا يمكن أن تسمى إلى "اليتيم" سمات إيتاء المال اعتبارياً وإن وجد هذا الانتماء عملياً في الكلام.

وإذا خالف الاعتباري العملي، وجب منطقاً تحوير الثاني ليجانس الأول، لذلك تُجيزُ اللغة تحويلاً معنوياً لمجموع السمات غير المجانسة لمعنى نواة ما إلى سمات أخرى مجانسة له بشرط إيجاد علاقة بين المحور والمحور إليه. فقد تحوّل السمة المنافرة للمعنى إلى سمة سمة أو سمة سمة سمة (27) مجانسة له، فيغدو الكل دالاً على الجزء. وفي مقامنا قد يكون إيتاء الشيء وهو في اللسان سوقه وإعطاؤه دالاً على إحدى سماته المجانسة للمعنى النواة كالمحافظة على أموال اليتيم (28)، أو قد يكون المال وهو في لسان العرب ما ملكه من جميع الأشياء، دالاً على بعضه أي على مجموعة من الأشياء التي قد يحتاج إليها اليتيم في صغره قبل البلوغ فيمكن منها. وقد تحوّل السمة المنافرة إلى بعض معانيها المجانسة، فيغدو الجزء دالاً على الكل ويكون الإيتاء دالاً على التوريث مثلاً (29) والمال دالاً على الحقوق التي يجب أن تعين لليتيم أو دالاً على الإرث (30). غير أنه لا

(24) النساء، 2.

(25) التحرير والتنوير، مج 3، ج 4، ص 219.

(26) النساء، 6.

(27) إن السمة عند اللسانين هي الوحدة المعنوية الدنيا إلا أنها خلافاً للصورت ليست دنيا في ذاتها بل فحسب في علاقتها بالمعنى. فهي ليست في المنطق نوعاً أدنى *espèce inférieure* وإنما هي نوع عالٍ أو جنس بعيد، لذلك يمكن أن تحمّل من حيث هي معنى أنواعاً أخرى أي سمات سمة، فتكون علاقة التضمّن *inclusion* في المعنى مفتوحة.

(28) التحرير والتنوير، مج 3، ج 4، ص 220.

(29) نفسه، ص 221.

(30) نفسه، ص 220.

مقياس محدّد للتحويل المعنوي المذكور سوى مجانسة السمة المحوكة للمعنى النواة. وهذه المجانسة قد تتحققها سمات متعدّدة كما ورد في مثالنا وليست إحداها بأوّل من الأخرى لتحديد هي معنى التركيب. ومن هنا ننتين أن العدول عن منطق الإنجاز المعنوي ينشئ تعدّدا للمعنى.

ويتضافر عليه في النص القرآني عدول معنوي عام هو خروج عن منطق تشكّل المعنى في اللغة. ففي آية: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" (31) يحوي الخبر في الجملة الأولى مفردة من المشترك وهي "قطع" التي تدلّ على الجز وهو معنى ماديّ وعلى الإبطال وهو مفهوم معنوي. والتركيب بمعنى المفردة الأوّل ليس من باب العدول، غير أنّه بمعناها الثاني عدول معنوي إذ سمة "يد" لا يمكن أن تنتمي إلى معنم الإبطال باعتبارها غير مجانسة له. وهذا ما يفرض تحويلها فتكون إما دالة على سمة السمة أي القائم بالفعل أو الدافع إليه، أو دالة على أحد معانم "يد" أي الذات مثلا شأنها في آية: "وَاتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ" (32). وتعدّد سمات "يد" المجانسة للإبطال دون إمكان تفضيل إحداها على الأخرى هو مظهر واضح من مظاهر تعدّد معنى التركيب في نص الأحكام. والحقيقة أن نظرنا في صناعة المعنى في التركيب وفي كيفية تعدّده ليس غايّة الوحيدة، فما العدول وأنواعه كالمجاز والاستعارة وغيرهما سوى مفاهيم قد فطن إليها البلاغيون القدماء، وإنما غايّة شكلت هذه المسائل والتفاد إلى آلية تكون المعنى عسانا نتجاوز الإقرار بالظاهرة إلى تفسيرها بل قياسها. وهذا ممكن في باب العدول المذكور إذا ما ضبطنا عدد سمات السمة غير المجانسة للمعنى النواة أو عدد معانمها، ثم حسبنا بنظرية الاحتمالات تلك التي يمكن أن تجانس المعنى في التركيب. وبذلك نحصل على توكيفات (33) تحدّد لنا درجة العدول. وهذا ما نشد القيام به في مقام آخر.

ومهما يكن من أمر، فإن تعدّد المعنى التركيبي المفيد في خطابنا الإنشائي المثال -

(31) المائدة، 38.

(32) البقرة، 195.

(33) Combinaisons.

سواء أكان مرده عدولا معنويا عن تشكّل المعنى في اللغة أم عدولا معنويا عن تشكّل المعنى في الكلام - يظلّ في الحالتين عدولا فَرَضَ النصّ أي إنّه نتيجة اختيار الباث لتراكيب معيّنة في النصّ، وهو بذلك عدول بالفعل.

يبد أن إجازة اللغة فَضَمْنَا العلاقة الأصلية بين الدالّ والمدلول في التركيب قد تنشأ عدولا تفرضه طبيعة اللغة ذاتها أي عدولا بالقوة. ذلك أن بعض المفردات في التركيب يجوز أن تدلّ على بعض سماتها فحسب أو على المعانم التي تشمّي إليها وإن جازت السياق. وحيث، فإن مفردتي "تجارة" و "بيع" في آية: "رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار" (34) قد تدلّان على العمل والنشاط عموما أي إن سماتهما قد تحوّر رغم إمكان مجانسة السمات الأصلية للتركيب. وكذا شأن مفردتي "الأعمى" و "الأعرج" في الآية الكريمة: "ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم..." (35)، فهما قد تحملان سمات معتميهما أي "المعوق" مثلاً رغم إمكان مجانسة سماتهما الأصلية للمقام، وبذلك لا مانع - معنويا ومنطقيا - من أن يضاف إلى "الأعمى" و "الأعرج" الأخرس أو الأطرش مثلاً، ومن هنا فإن الطهارة قد تكون دالة على الطهارة النفسية لا على طقوس مادية يقوم بها المرء. وهذه الأمثلة كثيرة تبين جميعها أن المداليل اللغوية بقطع النظر عن نسيئة بعضها بالفعل قد تكون نسيئة بطبيعتها قابلة لتأويل مختلفة (36). وهذه النسبية بدورها يمكن قياسها إذ هي

(34) التور، 37.

(35) التور، 61.

(36) فإن قيل إنّه لا وجود لعدول بالقوة في اللغة، إذ كلّ عدول يفرضه السياق. أشرنا إلى اعتقاد بعض الصحابة أن كلمة خيط في الآية 187 من سورة البقرة: "كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود"، دالة على معناها المادّي، فقد عمد أحدهم إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض جعلهما تحت الرصادة ساعيا إلى أن يتبين له الأبيض من الأسود، وعمد آخر إلى خيط أبيض وخيط أسود ربطهما في رجله ولم يركّ يأكّل حتى تتبين له رؤيتهما. ومن هنا يبدو لنا أن المعنى الأصلي لكلمة "خيط" مقبول في السياق إذ سماتها متماثلة والمعانم المجاورة لها، غير أن هذا المعنى لم يكن المقصود فكان التركيب قائما على عدول بالقوة لم يتحوّل إلى عدول بالفعل إلا حين أنزلت بعد ذلك بقية الآية أي عبارة "من الفجر". انظر التحرير والتوير، مع 2، ج 2، ص 184.

متفاوتة من مداليل إلى أخرى. ولعله يمكننا - مبدئياً - أن نلاحظ أن أكثر أنواع المداليل قابليةً للتعدد بالقوة هي أولاً المتضمنات (37) لتعدد متضمناتها (38) ومن ثم كبر احتمال عجانسة بعضها للسياق شأن كلمة "الطهارة" مثلاً، ثم نجد المتضمنات التي لها خاصيتان، إما أن يعدد بعضها في السياق دون تخصيص فتصبح دالة على المتضمن شأن مثال الأعمى والأعرج وإما أن يحتمل السياق دلالتها على المتضمن شأن مثال التجارة الدالة على متضمنها العمل الذي قد يدل على متضمنه النشاط مثلاً.

أما أقل أنواع المداليل قابليةً للتعدد فهي تلك التي يغيب متضمنها باعتبارها صنفًا لسانيا ويصبح لها - إن جاز التعبير - متضمن مرجعي لا لغوي هو نوع مادي للجنس اللغوي. شأن كلمة "امراة" أو "رجل" في قوله تعالى: "... واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان" (39)، ففي هذا المقام، يكاد التعدد المعنوي بالقوة يغيب. ولا شك في أن هذه الأقسام في حاجة إلى ضبط وتدقيق نسعى إلى القيام به في مقام آخر.

هكذا إذن تبين لنا أن تعدد المعنى في التركيب قائم على نوعين من العدول: أولهما عدول بالفعل يفرضه التركيب وتحتمله اللغة، وثانيهما عدول بالقوة يحتمله التركيب وتفرضه اللغة. غير أن كليهما يشتركان في إثبات إمكان غياب التواصل المعنوي المفيد في النص. وهذا ما سعينا إلى إبرازه في هذا الدرس محاولين تلمس بعض تفسير لهذا الغياب. واستأدنا إلى موضوع درسنا وإلى منهجه انتهينا إلى نتيجتين:

أولاهما ذات بعد حضاري لها قيمة تفسيرية للماضي، وأخرى إجرائية للمستقبل. فإمكان غياب التواصل الناتج عن تعدد المعنى في نص الأحكام قد يفسر نشأة المذاهب الفقهية بعوامل لغوية إضافة إلى العوامل التاريخية والحضارية المعروفة. فقد اختلف الفقهاء والمفسرون وعلماء القرآن في قراءة بعض آيات الأحكام، غير أن اختلافهم لم يكن مناسباً لخصائص النص اللغوية إذ ضيق وقلصت العوامل الحضارية التاريخية.

ونظراً إلى نسبة هذه العوامل في مقابل إطلاق واقع النص اللغوي، فمن

.Hyperonymes (37)

.Hyponymes (38)

(39) البقرة، 282.

الضروريّ - على المستوى الإجرائيّ - إعادة فتح باب الاجتهاد وقراءة نصّ الأحكام بما يغيب كلّ سلطة مرجعية في فهم نصّ حكمت عليه طبيعته اللغوية بالألا يكون معناه كمعنى كلّ النصّ سوى هوى يشكّلها المتقبل.

أما النتيجة الثانية الخاصة بالمنهج، فهي ذات بُعد لسانی عام ودلاليّ خاصّ. فقد حملنا التساؤل عن مدى التواصل المعنويّ إلى التساؤل عن كيفية تعدّد المعنى، بما يفرض التعرّض لأنواع المعنى وكيفية صنعته. ولا شكّ أنّ هذه البحوث تطرح قضايا نظرية دلالية هامة بل مشروعا عمليا ننشد التعمّق فيه في مقام آخر، فنسعى إلى حدّ المعنى حدّا جامعاً مانعاً يقوم على علاقة الإلزام (40) الضرورية بين خصائصه المفيدة وذاته مبینة في الآن نفسه درجاته المختلفة بما قد يميّز مدلوليّاً بين مصطلحات عدّة تداخلت وتشابكت شأن المعنى والدلالة والتأويل والمدلول. ولا ريب في أنّ تأسيس علم للمعنى يعسر إذ المعنى مشكّل في معانيه الخافة علم النفس والفلسفة والمقام وعلم الاجتماع ومشكّل في معناه المفيد معنى الكلام الذي لا يكون اعتباراً إلا إذا كان فعلاً.

ولعلّ اعتماد المفاهيم الرياضيّة بما تقوم عليه من تجريد يتماشى وخصائص المعنى قد يساعدنا في بحوث الدلالة، ونشير خاصة إلى علم الاحتمالات وبالحصوص إلى سلاسل ماركوف (Markov) التي لم تقرب المعنى إلا لما على حين كان يجب أن يؤكّد وجهها شطره عسانا ننفذ بسلطانها من حيرة التسليم بتعدّد قضايا المعنى إلى طمأننة التفسير والتشعّب.

ألفة يوسف
كلية الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

. Implication(40)

حول نظامية المعجم

بقلم : فريحت الدريسي

إنّ المدخل إلى هذا المبحث اللغوي جملة من الملاحظات المنهجية التي تردّ في الأصل إلى ملاحظة أساسية ومبدئية هي أنّ الكلام أصوات مسموعة في الإمكان تمثيلها بحروف مكتوبة لتستحيل ألفاظا مفردة من الأسماء والأفعال والأدوات، بوسعها أن تؤلّف جملا مفيدة وإبلاغية يسمح تسلسلها ببناء فقرة أو فقرات ينشأ عنها بدورها نصّ أو نصوص .

ولما كان منشأ تأليف الكلام وفق الملاحظة السابقة متدرّجا في الترابط أو التسلسل، ومنفتحا ومتاميا باطراد، من وحدات صوتية دنيا - تفتقر وحدها إلى معانٍ مخصوصة ونظرية - إلى ما يمكن من سلاسل الألفاظ وما يصحبها من المعاني المتظمة والمفهومة، وما لا يمكن من الكلام المضطرب وغير المفهوم أو اللغوي، وكان حلّ ذلك الكلام الناشئ جملة أو فقرة أو نصّا إلى مكوناته الدنيا أمرا ميسورا في الوقت نفسه، رقي ذلك التمييز الحاسم بين مكونات الكلام الإللاغي ومن طريق عملية التحليل والتركيب، إلى ملاحظة قاعدة ثابتة في الكلام هي حال الانتظام الدالّ على وجود عناصر انسجام بين كافة مستويات الكلام من جهة علاقاتها بعضها ببعض تبعا لتلازم اللفظ والمعنى ومطالب تحقيق الإيلاغ أو الإفادة (1).

(1) نلاحظ ثبات قاعدة شبيهة بها (قاعدة الكلام العادي) في تأليف فنّ القول المنظوم إذ يتكوّن من بنية عروضية نزاعة إلى التوازن بين الصدور والأعجاز، وبنية صوتية حاكمة في الإيقاع أو النغم، وبنية صرفية باتية للصنّح أو لمعجم القصيدة، وبنية نحوية موجهة لتنظيم التركيب والعبارة ووظائفها، وبنية معجمية مساعدة على إنجاز المعنى أو الدلالة.

وإنّ في الحديث عن عناصر الانسجام وعن درجات الانتظام في اللغة، وعمّا يمكن من القواعد وعمّا لا يمكن منها، وعن التعبير بين ما هو ضروري أو طبعى من وحدات النظام اللغوي، وما هو ممكن منطقياً أو صناعياً، وما هو مستحيل، حديثاً عن ضروب معينة من العلاقات اللغوية، وعن خواصّ بنائية محدّدة في تنظيم مستويات الظاهرة اللغوية أصواتاً وحروفاً وألفاظاً وجملًا، إذ كلّما كان الانتظام أثبت وكانت درجته أشمل في تثبيت الخصائص كان التنظيم أقدر على التفسير وكانت حدوده أوسع لاستيعاب العلاقات بجهاتها المختلفة والمتعدّدة، وكان النظام أجدى في الفهم وأشدّ إقناعية بعلميته.

فحيثّ ليس التنظيم والانتظام باعتبارهما انسجاماً في الخصائص وتوسّعاً في العلاقات الممكنة سوى مظاهر دالة على قوانين بانية لنظام ما. ولا قيمة لنظام إلا بمدى إحاطته بالظاهرة المرصودة وصفاً وتفسيراً؛ وإنّ جملة تلك الخصائص والوظائف التي يمكن أن يخبر عنها ذلك النظام هي التي تسمح لنا بالحديث عن أنّ المعجم حالة نظام محكوم بقوانين لغوية معينة ومختلفة تنجز معارف لغوية متحقّقة ويتحقّق منها في الوقت نفسه.

ولا يعني المعجم كذلك في هذا البحث مفهوم القائمة المرتبة من الألفاظ المفردة، على نحو ما، وإنّما نعني المفهوم الواسع لكلمة «معجم» باعتبار نظاماً عاماً وجامعاً (Un système global) لأنظمة صغرى أو دنيا (Des sous-systèmes) ومخبراً عن حالات وعلاقات لغوية ثابتة عموماً، وتوزّع على أكثر من نظام أصغر أو أدنى وعلى أكثر من مستوى لغويّ.

إنّ حدود مفهوم المعجم في معناه الواسع تشمل حيثّ الظاهرة اللغوية كلّها إذ متردّ إلى المعجم كافّة أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية من طريق معجم الأصوات ومعجم الحروف ومعجم الصرف ومعجم الأسماء ومعجم الأفعال ومعجم الأدوات ومعجم التراكيب ومعجم السياقات ومعجم الشواهد... ويعنى ذلك أنّنا ستحدّث عن نظرية للمعجم مفتوحة ومتامية تنظّم الظاهرة اللغوية وتتعدّد فيها طرق البناء تحليلاً وتركيباً. وليس ذلك سوى زيادة من فرص التفسير لبنية المعجم، وإضافة لبعض الآراء المتجدّدة، وكشف لمزيد الانتظام في العمل المعجمي، وبعض الإجابة عن كيفية تحكّم المعجم تحكّماً

ذاتياً في أنظمة اللغة من داخل مستوياتها اللغوية نفسها بإحالتها إلى معاجم من جهة أبنيتها، تحليلاً وتركيباً (2).

وإذا كان الأمر على نحو ما فهمنا جاز الحديث عن نظام عام وشامل (Un système global) أي عن نظام المعجم في معناه الواسع من جهة، وعن أنظمة معجمية البناء هي أنظمة دنيا أو صغرى (Des sous-système) من جهة ثانية، ونعني أنظمة معجم الحروف ومعجم الأصوات ومعجم الصرف ومعجم النحو أو معجم التراكيب ومعجم السياقات فضلاً عن معجم المعاني والمفاهيم. . باعتبارها معاجم فرعية ينحلّ إليها الكلام ومنها يتركّب، وباعتبار أنّ الظاهرة اللغوية معجم عام وشامل، وهو نظام مركزيّ (Un système Central) منه تلتئم المعاجم الصغرى أي الأنظمة الفرعية وإليه تردّ، من جهة فكرة المعجم التي تضمن تماسك تلك الأنظمة المتعددة، وفكّ ارتباطها به نظرياً ومنهجياً لا غير.

وإذا كان ذلك كذلك فمن الطبيعي أن نتساءل عن خصائص تلك الأنظمة الفرعية أو الدنيا أو الصغرى في حدّ ذاتها ثمّ في علاقاتها بما سواها عامة وبالنظام المركزيّ خاصة، وعن طبيعة تجانسها فيما بينها ثمّ فيما بينها وبين النظام العام أو المركزيّ؛ وعن الحدّ الذي يمكن معه الحديث عن فكرة التنظيم الذاتي (L'auto-organisation) الخاصّ بكلّ نظام على حدة فرعياً كان أو مركزيّاً، من جهة البناء المعجمي، وعن حدود اختصاصه (La spécialisation des systèmes et des sous-systèmes) وطبيعة نماذجه.

وإنّنا نتميّز منهجياً بين مفهومي النظام (Le système) والنموذج (Le modèle) على ما بينهما من تلازم، وإنّ لاحقاً غير مترابطين ظاهريّاً، لأنّ العلاقة بينهما علاقة تمثيل (Une représentation) وتمثيلية (Une représentativité) وهي علاقة تتحقّق ويتحقّق منها في الوقت نفسه إذ يسعى النموذج دوماً إلى تمثيل النظام وتجسيد خصائصه النظرية تطبيقياً كي يحقّق درجة قصوى من تمثيلية خصائص النظام الذي كثيراً ما يوسم، نظريّاً على الأقلّ، بالاستيفاء أو التمام أو الكمال، إن لم نقل إنّ النظام هو الذي ينشئ، في الأصل، (2) راجع محاولة أولى في منحى التفسير الأسلوبيّ لبنية النصّ المعجميّ وخصائصها الشكلية في : فرحات الدريسي : في بنية النصّ المعجميّ. مجلة المعجميّة 7 (1991) ص ص 43-55.

نموذجه أو نماذجه ويكسبها ما يكسبها من عناصر التكوين، ويضبط لها ما يضبط من حدود الاشتغال، دون أن نغفل عن أنه بومع النموذج أن يسهم، من جهة التمثيل، في تعديل النظام بعض التعديل دون أن تتراكم مواطن خرق النظام المرصود، من داخله أو من خارجه، أو أن تتكاثر الحالات الخاصة أو الحالات الشاذة لأنها تظلّ علامات دالة على عجز ذلك النظام عن التفسير، تُصنّفُ الثقة به، وتنشأ الحاجة إلى الاستعاضة عنه بنظام آخر ينشئ بدوره نماذجه الخاصة به (3).

وليس استخدامنا لمفاهيم التحليل والتركيب والنظام والنموذج، في هذا البحث اللغوي، سوى توجه منهجي، المقصد منه أن نفهم كيفية تنظيم الظاهرة اللغوية باعتبارها في خاتمة المطاف معجما موسعا أو شاملا، ومتظما، وهو حاصلة معاجم روافد مترابطة وفق أنظمة لغوية متساندة بدرجات متفاوتة، فضلا عن أن تلك الوسائل المنهجية تساعدنا، أكثر من غيرها، على أن نرصد الخصائص المنطقية والعلاقات الرياضية اللغوية التي يتأسس عليها مفهوم النظام في الظاهرة اللغوية عموما والمعجمية خصوصا.

وإن تلك العلاقات والخصائص الصوتية الحاكمة في تحليل أصوات اللفظ وتركيبها وفي تأليف الألفاظ وتوليد صيغها أشياء يدركها الحس ويرتبها العقل في علاقات وقواعد وقوانين هي في الأصل أسس نظرية لنظام صوتي يميز نظريا وتطبيقيا بين الفصحح وغير الفصحح والمعرب والدخيل أو المولد، بتعدد النماذج واختلاف طرق تكوينها ومكوناتها إذ إن اللغة نظام من الأصوات يتم بها البلاغ بين مجموعة ما، لتحقيق التفاهم. وهو نظام صوتي يجسد بالخط كتابة، فيخضع سمعا ويصرا للوصف والمعارية أو للتحقيق والتحقق في الوقت نفسه. وليست قواعد تأليف اللفظ تأليفا صوتيا سوى شكل من أشكال الفعل المعجمي الواسع والمحدود بحدود التعاملات الصوتية، وصفا وترتيا، حسب ما تسمح به خصائص الأصوات ذاتها، تحليلا وتركيبا. ويعني ذلك أن نظام الأصوات نسق معين من العلاقات اللغوية، له خواصه البنائية والمحددة؛ وأنه يكسب خواص أخرى من جهة

(3) بظر Bernard Walliser : Systèmes et Modèles (Introduction critique à l'analyse des systèmes) Ed. du Seuil, Paris 1979.

Alain Badiou : Le concept de modèle. Maspéro, Paris 1970, (Introduction à une épistémologie matérialiste des mathématiques)

التعاملات الصوتية، وأن بنية اللفظ الصوتية بنية قادرة على الإخبار عن تلك الخصائص، وعلى استيعاب العلاقات والتعامل مع الافتراضات اللفوية الصوتية الممكنة والجائزة، مثلما تدلّ التعاملات الصوتية على أنّ النظام الصوتي نظام يقبل شيئاً من التعديل بتعدد طرق البناء؛ وكذلك ترقى البنية الصوتية إلى مرتبة النظام الصوتي، وتصير منطلقاً لمباشرة الفعل المعجمي الصوتي، وهو فعل منظم بالانتقال من تأليف نموذج صوتي إلى تأليف نموذج صوتي آخر من طريق تحليل الأصوات وتركيبها وفق ما يسمح به ذلك النظام الصوتي.

ولا ننكر - في هذه الحال - أنّ تحليل النماذج الصوتية وتركيبها، يسبقه - أسبقية منطقية - علم بكيفية توزيع تلك الأصوات وتعاملاتها ويحدد انتظامها، وطرائق الانتقال من تأليف صوتي إلى تأليف صوتي آخر. وإنا نطلق على تقدمة معرفة نظام الأبنية الصوتية تلك مفهوم الصناعة المعجمية الصوتية، وهي صناعة نظرية وضرورية لتوليد نماذج الأبنية الصوتية المختلفة التي بها يشتغل النظام الصوتي في ممارسة الكلام أو الظاهرة اللفوية استعمالاً وبلاغاً، حسب ما يتوقّر به من عناصر التجانس والتماسك والمنطقية، وهي العناصر التي تحيّر - في حال التسليم بها - الحديث عن فكرة النظام العام أو الشامل أو المركزي وفكرة الأنظمة الدنيا أو الصغرى أو الفرعية، وعمّا بينها من درجات مجانسة أو مغايرة.

وتستوجب فكرة التلازم بين نظام المعجم واللغة النظر في علاقة المعجم بالأصوات وبالصرف وبالنحو مثلما يستدعي القول بتساند مفهومي النظام والنموذج رسم الحدود بينهما، وإن كان أحدهما يسلم إلى الآخر ويحيل عليه، وكما يستلزم الترابط بين نهجي التحليل والتركيب تحديد الوحدات اللفوية الصغرى في كلّ مستوى من مستويات اللغة، وضبط وظائفها التمييزية وقواعدها الدنيا، الثابتة والمتغيرة في الوقت نفسه، ومدى انتظامها معجمياً.

ولما كانت الظاهرة اللفوية - في فهمنا - ظاهرة معجمية المنشأ، عامة، ونظامية المنحى، خاصة، اعتبرنا بنية اللفظ الصوتية، على محدودية أبنيتها وقوانينها في العربية بمحدودية حروفها وتركيباتها المستعملة والمهملة، ضرباً من بنية معجمية، انطلاقاً من كيفية تنظيم الأصوات في العربية، تصنيفاً وتبويباً وترتيباً بالزيادة والتقصان في أول اللفظ أو في

وسطه أو في آخره، حسب ما بينها من تجانس وتنافر، وتجاور وتباعد، وما تقتضيه التعاملات الصوتية في حدود المستعمل والمهمّل من جهة أو الممكن والجائز والممتنع والمستحيل من جهة ثانية، لأنّ بنية اللفظ الصوتية تتغلّ في تحليل الأصوات وتركيبها من مبادئ محدودة إلى توليد صيغ محدّدة وفق قواعد وقوانين لغوية معلومة هي في الأصل من شروط الفصاحة ومن طريق التعاملات الصوتية كما حدّتها الكتب اللغوية الكلاسيكية (4).

وإنّا نعتبر أنّ دور مقدمة المعرفة الصوتية تلك، في بناء النظام الصوتي العربي، دور معجمي نظرياً وعملياً، أي أنّ البنية الصوتية ليست، في حال الانخراط في عملية التحليل والتركيب الصوتيين، بنية حيادية لأنّها في تلك الحال : حال التأليف الصوتي، بنية منتظمة أو على الأقلّ قابلة للانتظام، وتحمل بعض المعاني النظرية باعتبارها معقولة ومفهومة في حيز خبرة المتكلّم والسّامع في الوقت نفسه، وتخضع للتحقيق وللمعيار التحقّق منها أيضاً من جهة مقاييس الفصاحة ومعاييرها الصوتية؛ فنظم بنماذجها الصوتية معرفة لغوية، هي في الحقيفة معرفة معجمية صوتية، بسابق معرفة نظرية في التعاملات الصوتية عامة؛ وهي كذلك معرفة متعلّمة على غيرها من المعارف البانية لمستويات لغوية أخرى، بالذّهن والتقدير أو بالخبرة والاستعمال والدّق، أو بشيء من هذا وذاك؛ فضلاً عن أنّ تلك النماذج ساعية إلى تمثيل واقع النظام الصوتي تمثيلاً أوّقي وأتم، إذ إنّ مقدمة المعرفة بخصائص الأصوات منفردة أو معزولة هي معرفة تقديرية ومجردة وأكثر تعميماً ممّا هي عليه من تخصيص في حال التعاملات الصوتية التي ترقى بالبنية الصوتية إلى حدّ البنية المراقبة على منوال نموذج البنية الصوتية الذي يرقى بالأصوات من حال التثنت الحيادي (L'état de dispersion neutralisé) إلى حال التشكّل اللفظي المحسوس والمنفتح على

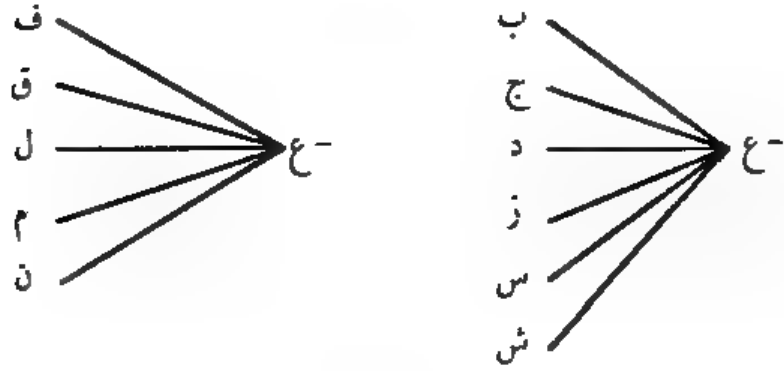
(4) انظر خاصّة : الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب «العين» (الجزء الأول) تحقيق عبد الله درويش، بغداد 1386هـ / 1967م (المقدمة) ص 53-66؛ ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة، 1952م - 1956 (3 أجزاء)، انظر الأبواب الآتية : باب في مقاييس العربية، 1/ 109-114؛ وباب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، 1/ 357-369؛ وباب في الحرفين المتقارنين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، 2/ 82-88؛ وباب في زيادة الحروف وحذفها، 2/ 273-284؛ وباب في الجوار. 3/ 218-227.

النظام الصرفي من جهة، والمحكوم، من طريق التحليل والتركيب الصوتين بتقدمة نظرية في المعارف الصوتية التي تدرك وتقاس أو تتحقق ويتحقق منها، من جهة ثانية.

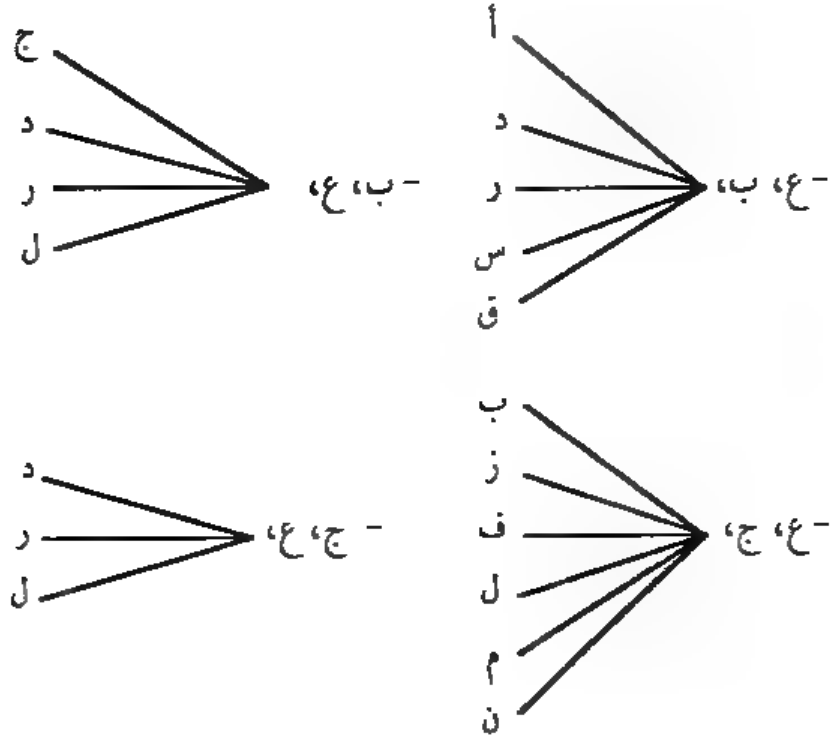
فيتأسس على ذلك النحو نظام صوتي ومبدئي، لغة، وهو نظام أولي، معجما، إذ يبدأ تسلسل الأنظمة اللغوية بداية من الوحدات الصوتية الدنيا التي تولد بالتحليل والتركيب نماذج أبنتها التي هي في الأصل، بداية في إنجاز معجمي لوحدات أو صيغ صرفية تولد نظامها انطلاقا من تنظيم الأصوات ليرقى إلى نظام الصيغ وفق نماذج في تقسيم الكلام وطرائق أخرى في توليد الألفاظ، بل يمكن أن ينجم عن تعديل النظام الصوتي نفسه لبنية لفظ من الألفاظ، تعديلا جزئيا من جهة نطق صوت من أصواتها، تغير آلي في تحديد المعنى على منوال : عَلم - عِلم - شِعْر - شِعَر - غَتم - غُتم - .. لأنّ للصوت وظيفة حاسمة في تحديد معنى الكلمة وفي إنشاء علاقة معجمية بين نظام اللفظة المفردة الصوتي ومدلولها المعجمي أو اللغوي؛ وإنّ ذلك راجع إلى أنّ النظام الصوتي في العربية مبني على تقدمه في المعارف الصوتية قدّ وجهت بدورها نماذج أبنته الصوتية توجيهها محصورا في البناء ومحكوما بقواعد التجانس والتأفر والتقارب والتباعد والإدغام وفكّه، والقلب، وغيرها، . وهي جملة من القواعد الصوتية التي يَسُرّ انخراط اللغة عموما بكافة مستوياتها في المنحى المعجمي لأنّها تضبط أحوال تعاقب الأصوات وتجاورها وتجانسها وتنافرها وانقلاب بعضها إلى بعض؛ وإنّ في ذلك دلالة على أنّ طبيعة البنية الصوتية - من حيث نظاميتها بالتحليل والتركيب، وقابلية أبنتها الثنائية والثلاثية والرابعة والخامسة للانتظام، وفق نظرية التقلب الخليلية بسماتها اللغوية والمنطقية والرياضية، طبيعة معجمية البناء والتكوين على غرار المثال الآتي :

ل.ح.ق. - ل.ح.ق. - ل.ق.ح. - ح.ل.ق. - ح.ق.ل. - ق.ل.ح. -
ق.ح.ل. إنّ للتكوينات الصوتية حيثذ وظائف تمييزية بين معاني الألفاظ لثانة الصلّة بين تجاور الأصوات المختلفة وبين المعنى الضمني إذ إنّ مواقع الحروف وكيفية توزيعها في بناء اللفظ بناء صوتيا يولدان عمليا أو صناعيا وحدات معجمية متعددة ومحددة بالمستعمل وبالمهمل ومختلفة المعاني على منوال طرق البناء الآتي :

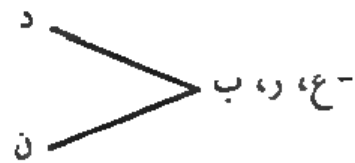
أ - تأليف أبنية صوتية انطلاقاً من قاعدة الصوت الواحد والمشارك:



ب - تأليف أبنية صوتية انطلاقاً من قاعدة الصوتين المشتركين :



ج - تأليف أبنية صوتية انطلاقاً من قاعدة الأصوات الثلاثة المشتركة:



يتضح حينئذ أن البناء الصوتي بناء معجمي في أصله وأنه بناء متقدم على غيره من الأبنية في تكوين النظام المعجمي وفي تحديد المعاني وتثبيتها لغوياً لأنه بناء على قدر لا بأس به من الوضوح والدقة في إنجاز المعاني إذ أکسبه مقدمة المعارف الصوتية التي سبق الحديث عنها، قدرة على الإخبار عن خصائص بنية اللفظ الصوتية، فکسب صفتي النظامية والنمذجة اللتين حددتا إلى درجة كبيرة جهات معاني تلك الأبنية الصوتية؛ مثلما نتبين من الأمثلة التطبيقية السابقة أن التوسع في البناء الصوتي مبني على قاعدة الصوت الأول الذي يبدأ به، وعلى مدى قابليته للتوسع في الجوار الصوتي وباختبار قدرته على توليد الأبنية الثنائية المفهومة والمعقولة وهي أبنية يستعمل أكثرها ويلغى أقلها في العربية (في حال اجتماع الفاف والكاف مثلاً أو العين والحاء بدرجة أقل إذ يجتمعان في حالة التحت "مثل لفظ حيعل") بل إن لبعض الحروف حظاً أوفر من غيرها في توليد تلك الأبنية إذ «لما ذلقت الحروف الستة ومثل بهن اللسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام...» (5)، كما أن بعض الحروف أقدر من غيرها على التعاملات الصوتية و"أشجع" إذ «العين والفاف لا تدخلان في بناء إلا حسّته لآتهما أطلق الحروف وأضخمها جرّساً فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حسن البناء لنصاعتهما» (6).

ويتضح أيضاً أن قاعدة ذلك التآليف الصوتي، المعجمي المنحى، قاعدة متحركة ومتامية باطراد قواعد التحليل والتركيب، وخاصة في توليد الأبنية الثلاثية التي تستعمل في العربية أكثر من غيرها من الأبنية وأن تحديد المعنى موصول، وبدرجات متفاوتة، بالصوتين الثاني "الذي يحشى به" والثالث "الذي يوقف عليه" في الغالب (وفي حال البنية الثلاثية المهيمنة على اللغة العربية) رغم أن «كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثاني والثلاثي والرباعي والخماسي... وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف. فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل واسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة» (7).

(5) الخليل: كتاب العين، (المقدمة) ص 58.

(6) المرجع السابق، ص 60.

(7) المرجع السابق، ص ص 53-55.

إنّ البناء الصوتي حيثُذ، بناء معجمي يساعد إلى حدّ لا بأس به على تحديد المعنى مثلما يضبط بدقّة خصائص بنية اللفظ المفرد، على قدر الاتساع في التكوينات والوجوه الصوتية أو ضيقها وتقيدها، ومدى استيعاب حروف التكوين الأصلية للعلاقات الصوتية المبنية بناء معجمياً وصفاً وترتياً (8). وهو أمر يجيز أولاً الحديث عن نظام صوتي معقول ومفهوم لأنّه قائم على نماذج صوتية متجانسة (Des modèles Homogènes) وبانية لمعجم صوتي ذي علاقة عضوية ببناء نظام المعجم المستعمل عامّة؛ ويجيز ثانياً الحديث عن معجم صوتي غير معقول وغير مفهوم لأنّه مبني على نماذج صوتية غير متجانسة (Des modèles hétérogènes) لامتناع اجتماع بعض الأصوات كالجيم والقاف أو الصاد والجيم وما كان شبيهاً بها من التكوين الصوتي. وإنّ قيمة قواعد التكوين الصوتي في القدرة على توليد النماذج المتعدّدة والمختلفة ما استعمل منها وما أهمل على حدّ السواء (9).

ويرقى النظام الصوتي عند ذلك الحدّ من البناء الصوتي المعجمي إلى درجة النظام الصرفي ونماذجه في الصوغ، انطلاقاً من تقسيم الألفاظ إلى أسماء وأفعال وأدوات، وتنظيم أنواع الصيغ بطرق لغوية شتى أهمّها الاشتقاق بوجوهه المختلفة، فيتحدّد البناء الصرفي انطلاقاً من البناء الصوتي، المتقدّم عليه، بالتمييز بين الحروف الأصلية والحروف الزوائد واللواحق، وتأسّس الوحدة المعجمية الدنيا والمفيدة والتكوّنة بدورها - حسب ما تقدّم - من وحدات صوتية دنيا ومتجانسة ومميّزة بإسهامها الأولي والمبدئي في تحديد المعنى المعجمي إذ يكفي التذكير، في هذا السياق، بأنّ من خواصّ بنية اللفظ العربي، الرباعي الأصل أو الخماسي صوتياً وصرفياً - استتباعاً واستنزاهاً - وجوب وجود حرف من حروف الذلاقة (ر - ل - ن) فضلاً عن تواتر بعض الحروف الشفوية خاصّة في بنية اللفظ الصوتية والصرفية معاً (ب - ف - م) لأنّها حروف غالبية على قواعد التكوين الصوتي في العربية «فإنّ وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرفة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك

(8) يحيى عبد الرؤوف جبر: الصّوت لفظاً ومعنى، مجلة اللسان العربي، العدد 37، سنة 1413هـ/1993م، ص ص 34-48.

(9) ابن جني: الخصائص - ينظر فيه: باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب 357/1؛ وباب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس 391-400.

فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب لأنك لست واجدا من يسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذوق والشفوية واحد أو إثنان أو أكثر⁽¹⁰⁾.

فليس النظام الصرفي بهذا المعنى سوى تدرج في تطبيق معجمي لنظام الأصوات والحروف على بنية اللفظ المفرد تطبيقا أكثر تمامية واستيفاء لأنه يظل محكوما ببنات أبنية اللفظ في العربية : الأبنية الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية الخاضعة بدورها لقواعد النظام الصوتي السابقة، وإن عدّ نموذج البنية الثلاثية نموذجا بنوياً مركزياً في النظام الصرفي العربي بالمقارنة إلى ما سواه من النماذج. ويمكن أن يستدل على أن النظام الصرفي في العربية نظام معجمي في صميمه من مداخل متعددة، منها أن تصريف الأفعال في حد ذاته مبني على ثوابت معجمية من داخل مجموعات نموذجية من الضمائر كما يلي : ضمائر المتكلم (أنا - نحن) وضمائر المخاطب (أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن) وضمائر الغائب (هو - هي - هما - هما - هم - هن)؛ فهي مجموعات موجهة من الدأخل بمعايير توزيع ثابت ثباتا معجمياً بالانتقال من المفرد إلى المثنى إلى الجمع، ومن المفرد المذكر إلى المفرد المؤنث، ومن المثنى المذكر إلى المثنى المؤنث، ومن الجمع المذكر إلى الجمع المؤنث.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى تنظيم الأفعال انطلاقاً من المجرد إلى المزيد بحرف ثم بحرفين ثم بثلاثة حروف، فضلاً عن التمييز بين الفعل الثلاثي الصحيح السالم والفعل الثلاثي المعتل، وتفرع الفعل الثلاثي المجرد إلى صحيح سالم وإلى فعل ثلاثي مهموز بأنواعه الثلاثة : مهموز الفاء ومهموز العين ومهموز اللام، وفعل مضعّف، وتفرع الفعل الثلاثي المعتل إلى مثال واوي ومثال يائي وأجوف واوي وأجوف يائي وأجوف مشترك وناقص واوي وناقص يائي ولفيف مفروق ولفيف مقرون... فكونت تلك المعايير أساساً لتنظيم صرفي عربي وجملة من قواعد نهج التصريف العربي العامة أي نظامه الخارجي الذي ضمن نظامية معجم الصرف العربي وانتظام نماذجه.

وإذا ما نظرنا في تنظيم ذلك النظام الصرفي من داخله لاحظنا أن نماذج الصيغ الصرفية، في الماضي أو المضارع بأنواعه أو في الأمر، نماذج نظامية البناء ومعجمية التوجه

(10) التحليل : العين (المقدمة)، ص 58.

ومطابقة لقواعد النظام الخارجي السابقة، وهي في الوقت نفسه نماذج قادرة على الإخبار عن الجنس والعدد والزمان على الأقل، وتضمن ما تضمن من البلاغ أو التواصل إذ تحمل قرائن شكلية كافية - على الأقل - للتمييز بين معان عديدة ومختلفة.

وتزيد قواعد صيغ الفعل المزيد في العربية النظام الصرفي تمكنا في الفعل المعجمي لأن طرق الزيادة محدّدة بقواعد وطرق وحروف معلومة بل هي في الحقيقة إثراء للمعجم وتوسّع في مادته باستبطاء صيغ مزبلة وثابتة ومحدودة لكنها نماذج تخصب ما تخصب من المادة اللغوية من كلّ جذر لغوي ثلاثي يقبل وجها من وجوه الزيادة لتأدية معنى من المعاني لمئات العلاقة بين المباني الزبلة والمعاني المتجدّدة.

ويمكن القول إنّ الشأن نفسه بالنسبة إلى الفعل الرباعي المجرد أو الخماسي في حال الزيادة، وإن كانت النماذج محدودة وكانت المادة اللغوية المنجزة معجمياً قليلة الوجوه كذلك من جهة الاستعمال. والثابت عندنا أنّ تلك النماذج الصرفية والتنميطية نماذج قادرة - على محدوديتها - على إنجاز معجم صرفي قياسي أو معياري، يتحقّق في واقع الظاهرة اللغوية ويتحقّق منه بطرق بناء الزيادة المختلفة التي هي بدورها دالة على معجم من المعاني الأولية المضبوطة والمعروفة حتّى من خارج سياقات التركيب الذي يزيدها توسيعاً وتطويراً لأنّ العلاّق بين المباني الصرفية الزبلة والمعاني المصاحبة لها علاّق عرفية وتعاقدية في أصل المنشأ وهي أشدّ إقناعاً من غيرها من النماذج بمئات العلاقة بين اللفظ المفرد ومدلوله اللغوي أو معناه المعجمي لسابق تقدمة في المعارف الصوتية والصرفية، وبمعاني الزيادة.

وإنّ في بلوغ النظام الصرفي العربي هذه الدّرجة من التنظيم الخارجي والداخلي، ومن النظامية التعيدية، ومن الانتظام الصناعي بطرق التصريف المختلفة وفي معناه الواسع، ومن التمييز بين المباني والمعاني تواصلًا وتفاضلاً، لدلالة على ثبات قواعد ذلك النظام وعلى قدرة نماذجه على تأدية خصائصه الخارجية والداخلية في الوقت نفسه. وليس - في نظرنا - أدلّ على ذلك السعي من الحرص اللين على إخضاع نماذج الأبنية الصوتية والصرفية، في الوقت نفسه، الخارجية عن نظامي اللغة العربية: النظام الصوتي والنظام الصرفي، لمقاييس الفصاحة العربية ولأوزان صيغها في أحوال المغرب الصوتي؛ بل إذا ما استعصى الدّخيل، على القياس على كلام العرب فإنّ الحرص بين على تثبيت الخواصّ

المميزة للفظ العربي عن اللفظ الأعجمي (11).

وتتضح، أكثر، العلاقة بين اللفظ المفرد والاختصاص بالمعنى، في حال المصطلح العلمي الذي يرقى من المعنى المعجمي أو اللغوي إلى المعنى المتخصص بالمواضعة قبل أن ينقل إلى سياق التركيب، فيكون ذلك المصطلح بمفرده وحدة معجمية مستقلة بالمعنى المقيد في سياق علمي معين، فضلاً عن أن له ماله من القدرة على اختزان المعنى العلمي وعلى استرداده في الوقت نفسه. وإن في ذلك دلالة واضحة على أن المعجم العلمي المختص قائم بذاته ومتضمن مضامينه العلمية وخصائص علمه في ذاته ذهنًا وتقديرًا على الأقل، إن لم نقل إن الأصل في العلم معجمه أي أن المعجم العلمي الأتم والأوفى أدل على تمامية العلم وكما لبته في عصره الفكري.

ويكشف ما سبق أن تبيناه في هذه المحاولة الأولية أن قرائن المعنى متضافرة من أنظمة لغوية دنيا أو صغرى تتعامل نماذجها وتساند من طريقي النظام الصوتي والنظام الصرفي تحليلًا وتركيبًا لُتَرَدَّ في النهاية إلى نظام أعم منها وأشمل هو نظام المعجم الذي يكسبه النظام النحوي، بتنظيم الكلام في جملة بتطبيق نظام وظائف الإعراب على أبنية الأصوات والحروف والصيغ الصرفية، علائق تركيبية إضافية للإحاطة بالمعنى واستتمام دلالاته. ويعنى ذلك أن الكلمة في اللغة العربية لا يبنى معناها في التركيب وحده بل إنها تنخرط في التركيب أو في النظام النحوي وهي محافظة على أبنية أولية ومقيدة بخصائص صوتية معينة ومحددة بمبان صرفية معلومة ومحتملة بمعان معجمية أو لغوية يزيد بها تنظيم الكلام في الجملة تنظيمًا وظائفيًا دون أن يحوز ذلك التنظيم النحوي مرتبة النظام الأشمل أو الأعم أو المركزي، لأن بناء الكلمة العربية الأساسي يبدأ في الالتئام، في الأصل، من التكوين الصوتي فالتكوين الصرفي وفق نقلته في قواعد المعارف الصوتية والصرفية، وهي مقدمة معرفية استساغتها اللغة العربية فأنحكمت بها أنظمتها ونماذجها بضرب من الأسبقية المنطقية لا الأسبقية الزمنية، ونشأ عن ذلك الترابط وفي حدود النظامين الصوتي والصرفي أن بلغ اللفظ المفرد حدًا لا بأس به من الإخبار عن معان أولية صوتيًا وصرفيًا

(11) أبو منصور الجواليقي : المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1361هـ.

ومعجمياً.

وإذا ما كانت الظاهرة اللغوية ترابط أنظمة متلازمة ومتساندة في تأدية المعنى (دون أن يعني ذلك تفضيل نظام على نظام) فليس نظام المعجم الذي يضم تلك الأنظمة نظاماً صناعياً أو فنياً فحسب وإنما هو نظرية لغوية أعم وأشمل، تتوزع على أنظمة ونماذج صوتية وصرفية ونحوية، تسهم، بدرجات متفاوتة وفي مراحل متعاقبة منطقياً، في تحديد المعاني اللغوية المطلقة والمقيدة أو العامة والمتخصصة بتقدمة في المعارف الصوتية والصرفية وبمعارف لاحقة بها في سياقات تركيبية تكسبها في حال تنظيم العبارة أبعاداً ووظائف جديدة تزيد المعنى الثاماً وضبطاً أو تدقيقاً. فتكون تلك الأنظمة، مجتمعة تركيب نظام اللغة العام والشامل، وهو نظام أنظمة تقبل نظرياً تلك الارتباط بينها إلى حدٍ مثلما يرد مبدؤها ومتمهاها، بالتحليل والتركيب، إلى تنظيم معجمي المنحى في معناه الواسع وإن كانت في حد ذاتها أنظمة لها درجة دنيا من الاستقلالية، على الأقل، في تحديد مكونات المعنى المختلفة.

إنّ للوحدة المعجمية حيث تدعى قيمة أساسية في حد ذاتها، في تحديد المعنى، ومن طريق نظامين على الأقل: نظام صوتي ونظام صرفي، وهي قيمة تزداد بروزاً وتثبتاً بالتوسع في تحديد المعاني من جهة التوسع في تعدد السياقات ووظائفها في التركيب إذ إنّ العلاقة بين تلك الأنظمة اللغوية في تحديد المعنى علاقة تضاف وتضام بين أنظمة ونماذج تعدد فيها وجوه التنظيم الداخلي خاصة، لا علاقة تبعية أو أفضلية. ولئن ردت تلك الأنظمة إلى نظام اللغة عامة فإنّ نظام اللغة بدوره ليس سوى تنظيم لغوي معجمي متعدد العلاقات (Un système plurirelationnel) صوتياً وصرفياً خصوصاً ونحويّاً عمومياً.

فرحات الدريسي
كلية الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

المدقق الإملائي العربي : إنجاز قاعدة معلومات إملائية عربية لتوليد معجم مدقق إملائي للنصوص على الحاسوب

بقلم : عبد الرزاق بنور

مداخل:

0 - 1. يتزك هذا العمل في نطاق اللسانيات الإعلامية ويصفه أدق في الاختصاص المصطلح عليه بـ "الصناعات اللغوية" (les industries de la langue)، في ميدان المعالجة الآلية للغة المكتوبة.

0 - 1 - 1. ليس من الغريب أن يكون هذا النوع من البرامج نادرا في العربية إلى حد يقارب العدم مع أنه متوفر نوقرا ظاهرا في جلّ اللغات الأوروبية، فإن لغة الإعلامية ليست اللغة العربية، التي تعسر معالجتها الصورية (traitement formel) عسرا شديدا لكثرة طرق اشتقاق الكلمات فيها. وبالفعل فإن التعقيد الذي تسم به اللغة العربية في الصياغة الإملائية الكتابية (orthographique) والتصريفية (flexionnelle) يفسر بعض الشيء صعوبة بناء معجم إملائي بالمفهوم العام (ككتاب على الورق) أو بالمعنى الخاص (كمدقق إملائي، أي كبرنامج الكتروني).

0 - 1 - 2. فعلى مستوى اللغة العربية يتطلب البحث عن كلمة ما في المعجم حدا أدنى من المعرفة اللغوية وحتى اللسانية في بعض الأحيان (مثل قواعد الاشتقاق، ونوع التكوين، وما إذا كانت الكلمة التي يتم البحث عنها ذات جذر ثلاثي أو جذر رباعي ...)، فنحن لا نجد في أي من المعاجم العربية المرتبة بحسب الجذور كلمة "مرتجف" مثلا إلا بالرجوع إلى أصل تكوينها واشتقاقها، أي إلى جذرها "ر ج ف"، وهذا ليس

بالأمر الهين بالنسبة إلى المستعملين المبتدئين من الأطفال ومن غير الناطقين باللغة العربية الذين هم أكثر الناس حاجة إلى المراجع والمعاجم والثبّت الإملائي، وهنا تبدوا لنا أهمية المدقق الإملائي في اللغة العربية إذ يمكن لنا مثلاً بفضل هذه الوسيلة الثبّت آتياً من صحة كتابة كلمة ما دون الرجوع إلى أصلها وجنرها الخ..

0 - 1 - 3. وأما عملياً فإنّ جدوى هذا المعجم الإملائي - بقطع النظر عما له من فائدة في حدّ ذاته باعتباره معينا على الكتابة (على الأقل كرافد نفسي)، لأننا عندما نتأكد من صحة ما نكتب تقدّم ما كتبنا ليقرأ مطمئنين - تكمن في تغيير نظرة المستعمل إلى الحاسوب الذي لا يرى فيه في الغالب أكثر من آلة كتابة متطورة. ويمكن أن ينطبق ما سبق على المستعملين من ذوي اللغات التي لا تفتقر - افتقار العربية - إلى معاجم إملائية، فحريّ بلغة مثل لغتنا أن يُوقّر لها الحاسوب ما لم تتمكن منه بالطرق التقليدية. وبالإضافة إلى ما أسلفنا من الأدلة فإنّ المدقق الإملائي يعتبر لبنة أخرى تضاف إلى مشروع منظومة المعالجة الآلية الشاملة للغة العربية.

0 - 2. لقد كانت مهمّتنا تنحصر في إنجاز قاعدة معلومات معجمية يعتمدها المدقق الإملائي المتدعج (correcteur orthographique intégré) في "ويستكست" (Wintext) (برنامج منسّق نصوص من إنتاج وينسوفت (Winsoft))، وكانت مهمّتنا هي التّوبيع وما بعد التّوبيع والتصنيف والتّسيق مع كلّ الألوغوريتيمات (algorithmes) التي تتم إعادة كتابتها في لغة البرمجة المعدّة للغرض من قبل مؤسسة نويتيك سرفيس (الأمريكية Circle Noetic services) والتي تعتمد لتوليد القاعدة. وكانت مهمّتنا أيضاً تتمثل في امتحان مدى صلاحية المدقق الإملائي المنجز بالاعتماد على القاعدة المولدة، مع فحص تطابق الاقتراحات التي يقدّمها المدقق باعتماد التقارب الصّوتي وتلاؤمها.

أ - التّقييدات المرتبطة بالمدقق الإملائي بصفة عامّة :

إنّ بعض المعطيات التي تبدو بديهية فيقع تجاهلها في إنجاز المعاجم القياسية (dictionnaire analogique) وحتى الإملائية إن وجدت، لا يمكن بأيّ حال تجاهلها عند إنجاز مدقق إلكتروني. فمثلاً نجد أنّ الرّصيد الإملائي للغة الفرنسية لاروس (1) يكفي

(1). Le vocabulaire orthographique, Larousse, 1988.

بالتفصيل على الجمع بالنسبة إلى الكلمات التي يمكن أن تكون محل شك ولا يذكر أي شيء عن الصيغ أو الأسماء التي يعتبرها خاضعة للقاعدة أو ليست محل شك، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأفعال فيكفي بذكر النوال (le modèle de conjugaison) الذي يندرج الفعل تحته في التصريف ويبقى على المستعمل استخراج الصيغ لللائمة. ولكن خاصية المعجم المدقق، خلافا لما ذكر، هي أنه يحتوي بصفة صريحة على الصيغ والأشكال وحتى الصيغ الأكثر شيوعا واستعمالا وبداهة وإن أتى ذلك إلى التكرار الملل، ولهذا الخاصية تأثير مباشر في بعض اللغات التي تمثل لها هذه الضرورة العملية مشكل تضخم مرّضي (2).

وبنفس الحدة فإن بناء قاعدة معجمية مدقق إملائي يقابله سؤال فيثقشايين (Wittgenstein) (3) "إلى أي حد؟"، وتواجهه - خلافا للمعاجم العامة العادية - مشكلة إدخال الألفاظ البتلة أو الجوهرية أو الإقليمية في قاعدة المعلومات مع الكلمات التي ترفضها المذاهبات أو يمتنعها الحياء والقيود الاجتماعية العقلانية مهما يكن نوعها.

ويتلخص المأزق عمليا فيما يلي : كيف يمكننا تكوين قاعدة ذات حجم متناه وغير محظور مع وجوب تكوين قاعدة مستوفاة وأكثر شمولية مع مراعاة التزعة التكاثرية التي ميل إليها نظام الاشتقاق العربي؟

وقد أجبرنا بذلك على التخلص من شرط الاستقصاء لأسباب فنية مرتبطة بطبيعة اللغة العربية وتعقيداتها التصريفية (4). ولم يكن أملنا اختيار آخر غير التخلي عن هذا الشرط في الإصدار النموذجي وتمكين المستعمل من تكوين معاجم خاصة (بالمستعملين) بقدر ما تسمح به المساحة المتوفرة على قرص التخزين بالحاسوب.

أ - 1. لم يكن في نيتنا تمثيل العربية الفصحى القديمة بل تمثيل لغة المستعمل العادي في العالم العربي الحديث / المعاصر. ولكي لا نعيد المشي في طريق قد سلك اعتمدنا الصيغ الواردة في الأوساط المدرسية على اختلاف أشكالها. وكل صيغة لا يحتمل أن

(2) انظر أسفله وما يتبع من تضخم في حجم المعجم الالكتروني.

"Où s'arrêter?", v. L. Wittgenstein, Investigations philosophiques, Idées/ (3)

. Gallimard

(4) انظر أسفله مثلا على بعض هذه التعقيدات.

يعترضها متكلم باللغة العربية مثقف في الكتب المدرسية كالمصطلحات الفنية أو التقنية المتخصصة والعبارات المنبوبة أو المحرمة دينياً أو اجتماعياً تكون مسبقاً مغربة وتكون قاعدتنا بفعل ذلك مضبوطة ومقتنة. ولكننا لا نعتبر ذلك من الميزات أو الحسنات لأننا لا نجهل أن أحسن قاعدة معجمية (على الأقل القاعدة المكونة لهذا الغرض) هي التي تقترح أكبر عدد ممكن من الأشكال الواردة سواء أكانت من المستعمل أم من الممكن المهمل، وأن الاستيفاء هو معيار النجاح لمثل هذا العمل..

ومن هذا المنظور انطلقنا من الرصيد الاساسي (5) الذي كوَّنه فريق بحث مغربي من تونس والجزائر والمغرب انطلاقاً من دراسات وتحقيقات وتجارب ميدانية. وبما أن هذا الرصيد لا يتعدى 4000 كلمة بما فيها الأفعال فإن جرد الكتب المدرسية التونسية منها والعربية مكتناً من أن نقارب 50 ألف لفظة مدونة. ولو لم نسقط المهمل (أو الغريب المستعمل في يومنا هذا) من العربية الفصحى لتحصلنا على عدد كبير من الكلمات. وهذا العدد الكبير من الكلمات يختلف تصاريفها (نظراً إلى الخاصيات التصريفية العربية التي ذكرنا) سيستج حتماً قاعدة معجمية لها ما لها من الحجم بحيث تستعصي معالجتها إذا أدخلنا فيها كل ما نعرف من اللغة. ويكفي في هذا السياق أن نذكر صيغة اشتقاق 'النسبة': فإنها في العربية ذات قاعدة مفتوحة ولذلك فإنها تُعطي دون قيد: 'قرطبة' ← 'قرطبي' و'تونس' ← 'تونسي'، وبدون أي قيد أو تقييد 'الجاحظ' ← 'جاحظي' و'أرسطو' ← 'أرسطي' و'ف' ← 'فائي'، الخ... وليست هناك إذن حدود لتوليد النسب انطلاقاً من الأسماء والأعلام وحتى من الأدوات.

ويستفحل التكاثر برسم الكلمات المعربة التي ليست مقتنة بعد فنلاحظ وجود عدة رسوم واردة لكلمة مثل (electronic/ électronique) فترسم ألكتروني أو ألكترونيكي أو

(5) الرصيد اللغوي الوظيفي (1976)، قائمة في الكلمات أعدتها اللجنة الدائمة للعربية الوظيفية وهي تضم معهد الدراسات والبحوث للعرب، جامعة محمد الخامس ومعهد اللسانيات والصوتيات بالجزائر ومركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس (قسم اللسانيات). وتحتوي هذه القائمة على قرابة 4000 كلمة.

الكروني أو الكروني (6).

ومن البديهي - نظرا إلى كل هذه الحالات - أن يقترن مثل هذا العمل وجوباً بموقف لساني فيما يتعلق بحدود القاعدة المعجمية وباختيار الكلمات (وأقلها مشكل الألفاظ الإقليمية أو المحلية (7) التي يجب دراستها حالة حالة).

ب - معطيات نظرية تتعلق باللغة العربية (الخصائص التصريفية للغة العربية)

إن اللغة العربية معقدة أكثر من أي لغة أخرى إلى درجة أنها تكاد تستعصي معها أي معالجة آلية. فزيادة على ما فيها من تعقيدات نحوية لها خصائص صرفية (morphologique) وإملائية (orthographique) تجعلها صعبة الدراسة من الناحية الإعلامية الصورية (formelle) بصفة خاصة.

ب - 1. تصنيف نوعي :

تقع اللغة العربية في التصنيف النوعي التكويني (typologie généalogique) (genealogical typology) المبنية بصفة عامة على نظام التصريف (8) ضمن اللغات التآلفية (synthétique) (مقابلة باللغات التحليلية (analytique)، ومع ذلك فإنها من بعض النواحي

(6) يطرح مشكل الكلمات المقترضة نفسه بالفعل لأن الدول الناطقة بالعربية تنهل من مصادر لغوية مختلفة، فالبعض فرنكوفوني والآخر انجلوفوني وبعضهم له احتكاك بالإسبانية والآخر بالإيطالية... وبذلك فإن نفس الكلمة المقترضة تنطق بالأهجة الأصلية فتتقن وتكتب بحسب ذلك. فقد يقترح بلد عربي فرنكفوني كلمة بينما يقترح لها بلد فرنكوفوني آخر ترجمة فمثلا نجد "إطارات" تتنافس مع "كوادر" وهو مثال نموذجي للمعاملة غسيرة المقتنة أو المستقنة للتوليد المعجمي.

(7) إن المشكل المطروح في العربية اليوم هو أن اللغة "الحديثة" تحتوي على كلمات إقليمية يجب أخذها بعين الاعتبار. ولكن ما الذي يبرر الاحتفاظ بكلمة مثل "طليور" ورفض كلمة مثل "شنطة" والاعتناء بصريتان.

(8) مع أن ذلك لا يتطبق على بعض التصنيفات (مثل Tesnière, Éléments de syntaxe structurale (1959), Klincksieck الذي يتبع Schmidt (1926) وينطلق من "المعلم التأملي" (trait de structure/structure feature). انظر مثلاً لزيادة التفاصيل P.Ramat, Typologie linguistique. PUF. Paris (1985)

كانها لغة تحليلية. فمثلا تحدد بعض العلاقات النحوية بواسطة كلمات وظيفية مستقلة كـ "في" الظرفية و "ثم" الزمانية و "كـ" التشبيه. على أننا نلاحظ أنه لا تنتمي إلا فئة من اللغات إلى صنف واحد دون غيره. ولذلك فإننا نرى في كل لغة هيمنة مظهر من المظاهر مع وجود هيئات أخرى تجذبها إلى الأصناف المقابلة. ويمكننا القول بالنسبة إلى العربية إنها تظهر هيمنة تأليفية⁽⁹⁾. وتكون اللغة التأليفية إما لغة متصرفة وإما لغة لاصقة، ويكون الإلصاق أحد المظهرين اللذين يميزان اللغات التأليفية التي تبدو في اعتماد اللغة (في بناء كلماتها وعلاقاتها النحوية) على إضافة زوائد إلى الجذور.

وتكون الكلمات في هذا النوع من اللغات عبارة عن مجموعة من الوحدات لها معان واضحة ومستقلة وذات وظائف محددة (ومثال اللغات اللاصقة : اليابانية والتركية)، وتكون بعض اللغات أكثر إلصاقا من غيرها مما يجعل من الممكن تدرج اللغات حسب مدى إلصاقها. أما العربية فهي لغة تصريفية⁽¹⁰⁾، وهي تختلف عن اللغات الإلصاقية بكون مورفيمات التصريف (الزوائد) يمكنها أن تدلّ على أكثر من وظيفة نحوية في كلمة واحدة خلافا للغات اللاصقة حيث يوجد تطابق كامل بين الشكل والوظيفة.

ب - 1 - 1. تنقسم اللغات التصريفية بدورها إلى لغات جذرية ولغات جذعية (thématique/radicale) ولغات مختلطة (جذرية وجذعية). وتكون معالجة اللغات الجذرية أسهل من الناحية الصرفية لأن مورفيمات التصريف تضاف إلى الجذر فيسهل بذلك عزله، وأما في اللغات الجذعية التي تحتوي على تصريفات داخلية (تناوب الصوائت vocal gradation / ablaut أو الصوائت Alternance / alternation / umlaut) فإن التغيرات تصيب الجذر فتصعب بذلك المعالجة لأن تنوع أشكال التغير تفرض تعدد الصور والقواعد اللازمة لتوليد هذه الأشكال المختلفة.

إن العربية لغة مختلطة، يبدو مظهرها الجذري خاصة في جدول تصريف الأفعال الصحيحة وكذلك في تكوين المؤنث (والمثنى) والجمع السالم (المؤنث والمذكر) فمثلا

(9) اللغة التأليفية هي اللغة التي تحدد العلاقات النحوية بالتصريف أو بدمج زوائد وإلصاقها بالجذور.
(10) اللغة التصريفية هي لغة تحدد العلاقات النحوية بالتصريف وبالزوائد بالجذور وبال كلمات التي تحتوي على أكثر من مورفيم.

الفعل 'علم' ← 'علّمت' ← 'علّما' والاسم 'معلم' ← 'معلّمة' و'معلّمان' (مثنى مذكر) ومعلّمتان (مثنى مؤنث) و'معلّمون' (جمع مذكر سالم) و'معلّمات' (جمع مؤنث سالم)، وصيغة الملكية، مثلا 'مُعلّم' ← 'مُعلّمي'.

ويبدو مظهرها الجذعيّ في تكوين المؤنث انطلاقا من المذكر وكذلك جموع التكسير (مؤنثة ومذكّرة) واشتقاق الاسماء والصفات انطلاقا من الصّيغ الفعلية... فمثلا انطلاقا من فعل 'ضرب' نحصل على 'ضَرَبُ' و'ضارب' و'مضروب' وانطلاقا من 'قاض' ← 'قضاة' و'فارس' ← 'فرسان' و'رجل' ← 'رجال' و'فؤاد' ← 'أفئدة' و'قرد' ← 'قردة' وانطلاقا من 'أسود' ← 'سود' (المذكر والمؤنث) وسوداوات (المؤنث فقط)... وتعدّ الأفعال المهموزة واللفيفة الأكثر إشكالا وصعوبة في المعالجة.

ب-1-1-1. وإذا إنّ اللّغة العربيّة لغة تصريفية مختلطة فهي بطبيعة الأمور لغة جذرية، إلّا أنّنا إذا اعتبرنا هذه الخاصية فإنّه يجب علينا أن نتميز في مستوى اللّغات الجذرية بين ما هو لاحق (suffixante/suffixing) وبين ما هو سابق (préfixante/prefixing) ومن هذا المنطلق فإنّ اللّغة العربيّة لاحقية/سابقة في الآن نفسه. فهي لغة لاحقية مثلا في الدلالة على علاقة الملكية النحوية (مثلا "كلب" ← "كلبه") وهي سابقة في الدلالة على علاقات نحوية مثل المكان والتابع والمرافقة (مثلا "كلب" ← "بكلب").

ب-1-2. تكمن الفائدة من معرفة انتماء لغة معينة إلى تصنيف معين خاصة بالنسبة إلى بناء مدقّ إملائي في أنّ هذا المدقّ في اللّغة التاليفية - خلافا للمدقّ الذي يبنى في اللّغات التحليلية - لا يمكن أن يكون إملائيّا رسميا صرفا بل يكون بالضرورة نحويّا. ففي اللّغة الفرنسيّة مثلا (وهي لغة تحليلية) يجب اللّجوء إلى مدقّ نحويّ لإثبات أنّ السلسلة "Le mon chien" أو "le chien mon" ليست مقبولة ولا يمكن مع ذلك لأيّ مدقّ إملائيّ أن يرى فيها خلافا ولكن الأمور غير ذلك بالنسبة إلى اللّغات التاليفية مثل العربيّة حيث نجد أنّ الشكل المعادل ليس مقبولا في مدقّ إملائيّ (مثلا "الكَلْبُ").

ب-2. دراسة بنية الكلمة :

إذا استثنينا العلامات المميّزة كحركة التضعيف (الشدة) والهمزة فإنّ النظام التصرفيّ الرّسميّ العربيّ يعتمد بصفة تكاد تكون مطلقة على الصّوامت (28 صامتا). ولا تكون

الصَوَائِد (7 صَوَائِد) موسومة إلا إذا كانت تحمل نبر الذيمومة (= طويلة). ويمكن لكل صائت أن يضعف ويحمل الشدة باستثناء الحروف في أول الكلمة. وأما رسم الهمزة ونوعها وطبيعتها فأمور مفصلة.

إن العربية لغة دمجية (Holophrastique/holophrastic) : ولما كان مفهوم الكلمة البسيطة المجردة لا يوجد في العربية إلا نظرياً فإن مفهوم الكلمة المركبة (كلمة تحتوي على يياض\ فراغات (11) بين أجزائها) مثل الفرنسية "pomme de terre" ، أو على فاصلة عليا مثلاً "l'ami" ، أو على خط وصل مثلاً "vis-à-vis" لا يعني شيئاً. فالبياض الفاصل ، حدّ فيصل بدون منازع في جلّ اللغات الرومانيّة ، ليست له نفس الوظيفة في اللغة العربية فيمكن لبياضين أن يكونا حدّي جملة كاملة إن هي كتبت بلغة تحليليّة مثل الفرنسية (مثلاً : "فَضَرْتُهُ" يناسبها "alors, je l'ai frappé"). فالتجزئة في العربية لا تهّم الكلمة البسيطة والكلمة المركبة بل الكلمات بالعربية مركبة بالقوة أو قابلة نظرياً للتركيب ويحلّ هنا مفهوم الكلمة-الجملة مكان المفاهيم الأساسية في اللغات الرومانيّة. (12).

ب- 1-2 . الأسماء : تسلك أسماء (غير الأعلام) في العربية المسلك نفسه الذي نجد في اللغات التصريفية الأخرى وهي تصرف بغض النظر عن التاسق والانتظام بنفس الطريقة التي تصرف بها الأفعال (13)، وقد قسمناها إلى أنواع وأصناف (لها

(11) في هذا المدقّق كما في المدقّقات الإملائية لجلّ اللغات الرومانيّة (langues romanes/romance) يعتبر البرنامج "كلمة" كلّ سلسلة من الحروف تحدّها يياضات ، علامات ترقيم (، ؛ ؟ : !) ، علامات الجدول ، الخطوط الرّصليّة (-) ، بعض العلامات الخاصّة (@ & / \$ #) وكذلك الأشكال المختلفة للأقواس [] { } () والهلان المزدوجان « ».

(12) ويذهب بعض مؤرّخي التّحوّل العربيّ ودارسيه من القدماء والمحدثين في محاولة منهم لإنقاذ مفهوم "الكلمة" مذهب المبرّد، إذ يشهد به عبد القادر المهيري (حوليات الجامعة التونسية، 1984، ص 33-34)، فيقول «...» [الكلمة لا تحدّد بحجمها أو بعدد حروفها ولا تقبلتتها لانفصالها عن غيرها؛ فمن الكلمات ما يتكوّن من حرف واحد ومن حرفين اثنين كواو العطف وقائه وكاف الجرّ ولام الإضافة وما ومن ومن وإن... والكلمات التي لا تتجاوز الحرف الواحد يستحيل أن تفصل بنفسها [...] ، للنّقاش، انظر بقية التحليل.

(13) بالنّسبة إلى غير الناطقين بالعربية (وحتى بالنّسبة إلى المختصّين في الدّراسات اللّسانية للغات من غير هذا الصّنف) تبدو هذه التصرفات غريبة وتكون نوعاً من "التّغرّب اللّساني" ، فالفكرة القائلة بأنّ الأسماء تصرف (يمكن لأسماء غير العلم أن تتشكّل بمعدّل 100 شكل مختلف نظراً للتّابع الإلصاقّي والإلحاقّي للزوائد ذات الوظائف النحويّة المختلفة) حسب قواعد صرفيّة لا يمكن قبولها بسهولة.

خاصيات مشتركة) فأقمنا بذلك قواعد صورية للتوليد تطبق حسب الصنف الذي ينتمي اليه الاسم. ولكننا اعتمدنا لتوليد أشكال الجمع منوال تكوين الجموع المعروف في النحو. وقد أنتج ذلك 119 قاعدة تصريفية للأسماء (نما يعطينا انطلاقا من جذر معين لاسم خال من الشوائب نفس عدد الأشكال المولدة).

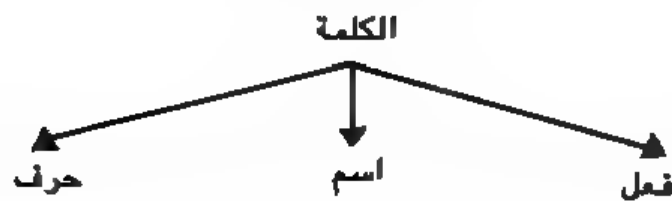
ب-2-2. الأدوات : لا نعتبر هذا الصنف إلا في حالة استقلاله معجميا (نعني بذلك أن يكون محددا بياضين # ... # فاعتبرنا الأدوات الأخرى سوابق أو لواحق حسب الحالة (فمثلا "لـ" و"كـ" اعتمدنا لتوليد أشكال نهائية انطلاقا من جذور اسمية أو فعلية).

وتخضع الأدوات بدورها للتصريف ويجب اعتبارها، بغض النظر عن تخمينات النحويين العقيمة، أسماء ناقصة أكثر من أي شيء آخر. فخاصية الأدوات هي أنها، من بين كل العناصر المكونة للغة، تتميز إحصائيا بقلّة عدد تصريفها، بل إن بعضها لا يصرف أبدا (لا يمكن إلصاق شيء به ولا إلصاقه بأي شيء، مثل "ثمّ" و "أو").

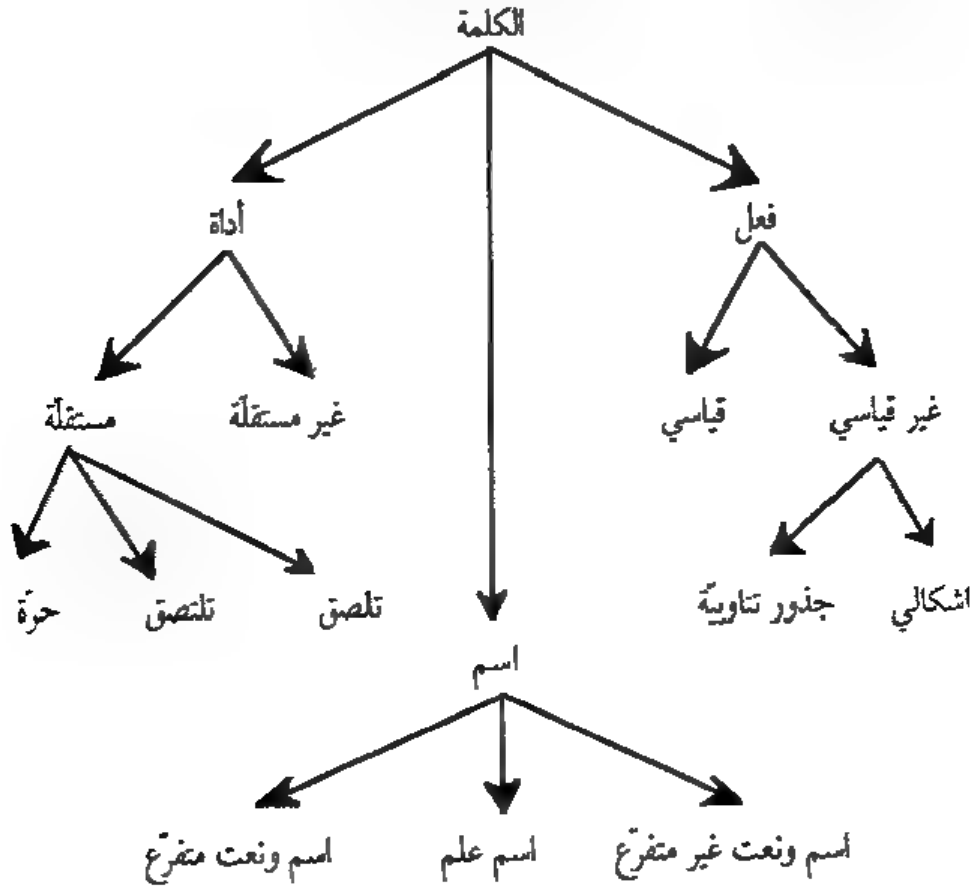
ب-2-3. الأفعال : إن أغلبية الأفعال في العربية ثلاثية، بمعنى أن جذورها مكونة من ثلاثة صوامت وبعضها -وهي أقلّ عددا- رباعية ولكن يمكن ردها بمراوغة نحوية إلى جذر ثلاثي. وبما أن هذه الاعتبارات ليست بذات فائدة فلنأنا وقفنا عند الصنغ المباشرة للأفعال دون اللجوء إلى هذه المراوغات. ولكن بعض الأفعال الأخرى تذهب إلى أبعد من هذا العدد ويعتبرها بعض النحاة أشكالا متفرعة من جذور ثلاثية أو رباعية وبما أن عددها قليل جدا خیرنا معالجتها كأشكال غير قياسية.

ج. معطيات عملية تتعلق باللغة العربية :

إن التّوبّيب المعتمد وهو نفس التّوبّيب الذي يقبله جلّ النحاة العرب لا يصلح إلا جزئيا، فهو معطى عملي أكثر مما هو ضرورة لسانية حقيقية.



يكتا القول، إذن، إن هذا التّوب ربّما كان ملائما نحويّا (تركيبيا ودلاليّا) ولكنّه غير ملائم من وجهة النّظر التصريفية، فبعض الأفعال المسمّاة -بحقّ- أفعالا "ناقصة" تنصرف من هذا المنطلق وكأنّها أدوات، وبعض الأدوات وكأنّها نعوت، وبعضها تبدو كأنّها أسماء عادية، وبعض النعوت كأنّها أدوات ولكّنا إذا اعتمدنا هذا التّوب مطلقا لقواعد التّوليد اضطررنا إلى أن ندخل عليها بعض التعقيدات اللازمة :



ج-1. الأفعال :

من جملة 12 000 فعل تقريبا تحتوي عليها نظريّا اللغة العربيّة عالجنا 7 000 فعل (نقصد بها الأفعال المستعملة في مختلف الكتب المدرسيّة التي وقع جردها (14)) مبنوّة حسب 138 صنفا و98 نوعا تحتوي على جملة توقيقات الأصناف وتركيباتها.

(14) لقد أبعدنا من قائمتنا الأشكال القليلة الاستعمال أو التي لها زوج فونولوجي أقرب إلى القبول وذلك اقتصادا في الحجم.

إن التمييز بين الأصناف والأنواع مفيد جداً، فقد يكون لفعلين يتسبان إلى نوعين مختلفين نفس القواعد ولكنهما يكونان مختلفين من وجهة نظر التكافؤ (valence) مثل التعدية، كما يمكّتنا هذا التقسيم من تخفيض عدد قواعد التوليد، فترسم بعض المعلومات الإضافية أمام كل فعل لتدلّ على الصنف ونوع القاعدة التي يجب تطبيقها وشروط تكافؤ الفعل. وقد تحصلنا بذلك في مرحلة أولى بعد إبعاد الأشكال غير المقبولة على ما يقارب 27,000 جذر قياسي (وقد لجأنا إلى تغيير بعض الجذور عمداً حتى يسهل التوليد الآلي للأشكال وما كان ذلك ليكون لو اعتمدنا الجذور الأصلية)، وبعد تطبيق بقية قواعد التوليد تحصلنا بعد الثبّت من صلاحيتها اللغوية على ما يقارب الثلاثة ملايين شكل.

وكان العدد الجملي للأفعال الإشكالية (التي تحتوي على تغييرات نتيجة التطور الزمني للغة لأسباب مختلفة مثل القياس والميول الفونولوجية)، أي التي وقع إدخالها بدوياً، ضئيلاً جداً يقارب 5334 شكلاً نهائياً أي أقل من نسبة 0,28 % من مجموع الأفعال المولدة. ويربط الفعل القياسي بـ 63 شكلاً تصريفياً بغض النظر عن الحركات (voyelles) والتعدية. فبعض الأشكال التصريفية لا تختلف إلا بوضع الحركات وتكون متشابهة إذا تجاهلناها.

وهذه الأشكال التصريفية الثلاثة والستون تحصل عليها بتصريف الأفعال في الأزمنة الأربعة (الماضي والمضارع المرفوع والمجزوم والمنصوب) مع الضمائر الثلاثة عشر (أنا، أنت، أنتما، أتم، ...). وفي الأمر مع ضمائر الخطاب الخمسة.

ج-2. الأسماء : هي الأسماء (غير الأعلام) والأسماء-الصفات وأسماء المرة والآلة والمكان والزمان الخ... وهي مقسّمة إلى ثلاثة أصناف (أسماء مشتقة وأسماء غير مشتقة وأسماء أعلام). وتحتوي قاعدتنا على 254 31 جذراً للأسماء. وقد كوّنا 119 قاعدة صورية لاشتقاق الأسماء أفضت إلى نفس العدد تقريباً من القواعد المكتوبة في نحو لغة برمجة المولد (langage de programmation du générateur). وقد جمعنا الأسماء حسب القواعد التي تطبق عليها وحسب ترتيب تطبيقها وقد تمكّنا من تمييز خمسة وثلاثين نوعاً من الأسماء فوضعنا أمام كل جذع اسمي علامة تشير إلى القاعدة الواجب تطبيقها على ذلك الجذع حسب عددها (من 1 إلى 35).

ج-3. الأدوات : يوجد في العربية ما يقارب 129 حرفا-أداة معروفة، بعضها يلتصق بالجذور (ك + كلب ← ككلب) وبعضها مستقل تماما بمعنى أن لا شيء يلتصق به ولا يلتصق بأي شيء (ثم)، والبعض الآخر يلصق به بعض الزوائد النحوية (ف+ في+ ه ← ففيه).

ج-4. كان العمل الذي قلدناه للمبرمجين لكتابته في لغة البرمجة يحتوي على ثلاث جذاذات : الأولى لقواعد التوليد الصورية (مع عددها الرتبي) بدون تمييز ما ينبغي أن تطبق عليه، والثانية لأصناف الأسماء والصفات والأدوات تحتوي على العدد وترتيب قواعد التوليد التي يجب تطبيقها، والثالثة لمجموعات الأفعال وأنواعها بقائمة الجذور إذ تتميز الأفعال بانتمائها إلى صنف مشار إليه بوجود رقم روماني كما يبينه المثال الآتي :

كلب (25)؛

أحمر (19)؛

ضرب (XII،45،T)؛

ثم (24)؛

قلم (1).

وهذا يعني أن المدخل "كلب" من صنف (25) الذي يشير إلى وجوب تطبيق القواعد التي تسمى إلى هذا الصنف كما يبين ذلك في جذاذة الأصناف (fiche des types) . وفيما يخص فعل "ضرب" (XII،45،T) فذلك يعني أن الفعل ينتمي إلى الصنف XII (من الأفعال القياسية) والنوع 45 (المناسب لطريقة تصريف الأمر) وهو متعد (وذلك يعني أنه يجب تطبيق قاعدة تصريف اللواحق الواردة مفعولا به وإضافتها مثل "ضرب"، "ضربه"، "ضربه الخ).

د. معطيات عملية تتعلق بالمدقق الإملائي : (استعمال المدقق وخصائصه الوظيفية)

قد سبق قاعدة المعلومات المعجمية تكوين نظام قواعد صوري في شكل نظام تصريف آلي للأفعال (7000 فعل) الواردة وللأسماء بنظام السوابق واللواحق ومختلف الزوائد التصريفية والزوائد النحوية وصيغ إلصاق الحروف للأسماء كما ذكرنا آنفا . . .

د- 1. يمثل المدقق في حد ذاته أداة استشارية وليس أداة تدقيق فحسب ويمكن أن يستعمل معجماً إملائياً (dictionnaire orthographique) على ركيزة إعلامية ويمكن استعماله قاعدة نستطيع مساءلتها فيما يخص رسم الكلمات المتجانسة (homonymiques) مثل الكلمات المنتمة على "ظ" و "ض" (ظل، ضل) أو المشتركة الجذور (polysémiques) (عين) أو مشكلة رسم الهمزة وبذلك يظهر لنا بعد آخر لهذا المدقق، نعني به قيمته اليداغوجية كأداة تعليمية.

إن هذا المدقق غير مشكول ويمكن للنص المعالج أن يحتوي على علامات شكل فإن المدقق يتجاهلها (دون أن يضيعها) عند عملية الإصلاح.

د- 2. هو أول مدقق (حسب علمنا) يعتبر الشدة أو لا يعتبرها حسب رغبة المستعمل من قائمة "اختيارات" في المدقق العربي. ويقبل هذا المدقق إضافة الى ذلك أشكال الـ "ي" المختلفة ("ي" "ى" أي ياء وألفا مقصورة) أو يرفض (حسب ما يريده المستعمل). وهذا الاختيار المهم مرتبط في الحقيقة بمشاكل التوليد، وبالفعل فإن النظام التصريفي العربي لا يوجد فيه أي فرق بين الياء والألف المقصورة، بيد أن برامج تنسيق النصوص تعتبرهما سجلين مختلفين فهما بذلك حرفان مختلفان ومتباينان تماماً. ويتبع ذلك مشاكل لا حل لها بالنسبة إلى المستعملين وكثير من الضجيج وكثير من الصمت (15) في مستوى قاعدة المعلومات.

د- 3. ويضبط المدقق مختلف مواقع الهمزة على الألف في أول الكلمة، وإذا إن المستعملين لا يحملون أنفسهم عبء كتابة الهمزة على الألف فإن البرنامج يقترح (اختياراً) أن يعيرها اهتماماً أو أن يتجاهلها.

ولا يحتوي البرنامج-المدقق المكوّن انطلاقاً من القاعدة على محلّ تصريفي. فقد سبق الوصف اللساني والنحو عمل توليد القاعدة، والحرك الوحيد الموجود في البرنامج هو عبارة عن جدلية مكوكية بين القاعدة المعجمية والأشكال المكتوبة في النص التي تعترض البرنامج المدقق.

(15) الضجيج والصمت مفهومان يخصّان قواعد المعلومات فكلمة أظهرت القاعدة كلمة غير مقبولة ولم يقصد إدخالها في القاعدة كان ذلك ضجيجاً وكلمة تجاهلت القاعدة كلمة وقع إدخالها كان ذلك صمتاً.

د- 4. ويبقى حجم القاعدة بعد توليد مختلف الأشكال وبعد إبعاد الأشكال المشبوهة أو الأشكال النظرية الصرف كبيراً جداً، وهو ما يجعل استعمالها مستحيلاً من قبل البرنامج ولذلك فإننا عملنا الى "ضغطه" بالتعاون مع كاتبي البرنامج المؤكد.

خاتمة :

إن ضرورات البرنامج المدقق النظرية والعملية التي تنتهي بنا في بعض الأحيان إلى إعادة النظر في بعض البديهيات أثبتت لنا أن الإعلامية من أحسن الطرق لتحسين أمثلة الوصف اللساني وأن التشكيل (formalisation) ليس محسناً بديعياً بقدر ما هو شرط عملي. ويبدو لنا أيضاً أننا نقف عند ميدان تعامل وتكامل ممتاز بين اللسانيات والمنطق والرياضيات والإعلامية.

عبد الرزاق بنّور
كلية الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

المراجع :

- عبد القادر المهييري : " مفهوم الكلمة في النحو العربي " حوليات الجامعة التونسية عدد 23، 1984، ص ص 31 - 43.
- نبيل علي : اللغة العربية والحاسوب، نشر دار تعريب، بيروت، 1988.
- Delas et Delac, "in Courtois B. et Silberstein M. "Les dictionnaires électroniques" *Linguistica Communicatio* n° 1, 1989.
- Degachi A., *A Morphosyntactic Processor of Modern Standard Arabic*, Ph D. University of Bath. 1991 (thèse non publiée).
- Dugas A. "Le verbe dans un dictionnaire électronique du français", in *Linguistica Communicatio* n° 1, 1990.
- Yoka G.T. "Le vérificateur d'orthographe : des analyses phonétiques et lexicales à l'analyse syntaxique", in : *Le Français Moderne*, Tome LX, n° 2, décembre 1992.

مراتب الاتساع في الدلالة المصمّية :

المشترك في العربية، مادة «مين» نموذجاً

بقلم : الأزهر الزناد

يعرّف الاشتراك بما يكون في «اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة بالحدّ والحقيقة إطلاقاً متساوياً كالعين تطلق على العين الباصرة وينبوع الماء وقرص الشمس، وهذه مختلفة الحدود والحقائق» (1). ويمكن ترجمة هذا التعريف إلى تعدّد المداليل لدالّ واحد، وهذا التعدّد مرتبط بطبيعة المداليل المتصل بعضها ببعض من جهة المفهوم، وهو ما أشار إليه الغزالي بالحدّ والحقيقة، وله اتصال كذلك بطبيعة الفكر البشري في تصنيفه للأشياء، لأنّ الاشتراك والترادف والتضاد وغيرها من العلاقات إنّما هي من اصطناع الفكر المدرك للأشياء والمرتب لها في عالم يصطنعه لنفسه يسيطر من خلاله عليها ويمسك بها.

وإذ يمثل الاشتراك ظاهرة عامّة في اللغات الطّبيعيّة وأساساً يكاد يكون ضرورة في اشتغالها كان مجالاً هاماً في اهتمامات اللّغويّين قديماً وحديثاً. فقد خاض فيه العرب من اللّغويّين والمناطقّة كثيراً ووصلتنا عن بعضهم إشارات متفرقة كالخليل بن أحمد وسيبويه والمبرد وابن جنّي وابن فارس وغيرهم كثير، ووصلتنا عن بعضهم مؤلّفات خصّوا بها هذه الظاهرة. ولا يكاد يخلو كتاب في علم الدلالة في اللسانيات الحديثة من قسم يخصّصه أصحابه لدرس الاشتراك بأنواعه ووجوه حدوثه وما يتصل به من قضايا.

ومن أهمّ القضايا التي تطرح في درس ظاهرة الاشتراك :

- أنواع المشترك : حيث يجري تقسيمه إلى مشترك معنويّ Polysémie و مشترك

(1) الغزالي: معيار العلم في فنّ المنطق ص 52.

لفظي homonymie وبيان الحدود بينهما في القاموس والاستعمال.

- حدوث الاشتراك : يكون ذلك ببيان الأسباب وطرق الحدوث في تاريخ اللغات، وهي في مجملها تعود إلى الاتساع عن طريق المجاز وإلى اختلاف اللهجات التي تجري اللفظ الواحد في معان مختلفة تجتمع في مرحلة الجمع وتأليف القواميس في مدخل معجمي واحد، وإلى تطور الدلالة نفسها خلال الأحوال اللغوية المختلفة.

وقد أجمل ابن السراج بعضاً من هذه الظواهر في قوله :

«... الذي يوجب النظر على واضع كل لغة أن يخص كل معنى بلفظ لأن الأسماء إنما جعلت لتدل على المعاني فحقها أن تختلف كاختلاف المعاني، ومحال أن يصطلح أهل اللغة على ما يلبس دون ما يوضح، وهذا ادعاء من ادعى أنه ليس في لغة العرب لفظتان متفقتان في الحروف إلا لمعنى واحد. لكنه أغفل أن الحي أو القبيلة ربما انفرد القوم منهم بلغة ليس سائر العرب عليها، فتوافق اللفظ في لغة قوم وهم يريدون معنى مع لفظ آخر من لغة قوم آخرين وهم يريدون معنى آخر، ثم ربما اختلطت اللغات فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء، وهؤلاء لغة هؤلاء. فأصل اللغة قد وضعت على بيان وإخلاص لكل معنى لفظاً ينفرد به، إلا أنه دخل اللبس من حيث لم يقصد» (2).

- خصائص المشترك : يكون ذلك بدرس عدد من المسائل أهمها متى يبدأ الاشتراك أي ماهو العدد الأدنى من المداليل التي يجب أن تتوفر للدال الواحد فيعتبر من المشترك أو يقصى منه. فاللغة في أساسها تقوم على اقتران أحادي بين الدال والمدلول، لكن المشترك يمثل كسراً لهذا الأساس بتعدد المدلولات لدال واحد، وهذا يستوجب النظر في طبيعة تلك المداليل من حيث علاقاتها بعضها ببعض وما تكونه من حقول دلالية ذاهبة في اتجاهات متعددة متباعدة ومتقاطعة. وهي في تعددها وتداخلها تطرح قضية مهمة في صناعة المعجم ودراسة نظامه من حيث تخليص الأصل من الفرع : فأينما الأصل وأينما الفرع ؟

كما أن هذا التعدد في المداليل للدال الواحد يجزّ تعدداً في العلاقات التي تكون له في المعجم من حيث مرادفاته، فكلمة «عين» ترادف في المعجم العربي كل الكلمات التي

(2) رسالة الاشتقاق ص 21.

تنبها المعاجم في بيان دلالتها، وفي الصرف من حيث صيغه فكلمة «عين» وفق ما تفيد من معان لا تقبل كل صيغ الجمع مثلا فهي إذا دلت على الجارحة أو منبع الماء أو الجاسوس جمعت على «عيون» ولكنها إن جمعت على «أعين» دلت على الجارحة دون غيرها وإن جمعت على «أعيان» دلت على الأشراف في قومهم فقط، وهي في صيغة المفرد تحتل الكثير من المعاني سيأتي درسها في ما يلي من العمل بل إنها لا تقبل الجمع مطلقا إن دلت على المال مثلا (3). كما تتعدّد علاقات المشترك في التركيب من حيث توزيعه ولهذا الأمر صلة وثيقة بالاستعمال حيث تطرح قضية أخرى تدور على ما به يمكن للسامع أن يهتدي إلى المدلول المراد والمعول في ذلك على السياق عموما.

لكن مجرد الإشارة إلى دور السياق (العلاقات النسقية) لا تكفي لبيان آليات التركيب عند التكلم ولا آليات التأويل عند السامع. فالمداليل المختلفة المقترنة بالمدال الواحد كامة في اللغة كمنونا بالقوة ولا تتمايز إلا عند حدوث الكلام حيث يترشح بعضها ويستفي سائرهما، وهذا الأمر يستوجب أن تضبط العناصر التي توصلنا إلى التبو بمدلول العنصر المعجمي المشترك أو بمداليه في سياق ما، وهو أمر يستدعي استقصاء مختلف السياقات التي تقبل ذلك العنصر المعجمي بما تشتمل عليه من أدوات نحوية وبما تقوم عليه من علاقات بين مختلف الوحدات المعجمية، ثم تجريد عدد من البنى التركيبية التي تتجاوز الثبت المعجمي المجرد لمختلف المداليل.

وعلى هذا يكون البحث في المشترك - تماما مثل الكثير من المباحث ذات الاتصال بالدلالة المعجمية - محاولة لرصد شبكة العلاقات التي تكون بين مختلف المداليل في اللغة حيث تكون نسيجا متداخلا، وهو كذلك محاولة لدرس طبيعة تلك العلاقات نفسها وسعي إلى ضبط القنوات التي تنفتح من خلالها المداليل الواحد منها على الآخر، وغاية البحث كاملا إقامة البنية التي تجتمع فيها مختلف المداليل.

(3) يمثل هذا المبحث الصرفي ركيزة هامة في قضية الاشتراك وإن أهمته الدراسات المهمة بهذه القضية في ما نعلم. ولكنه خارج عن اهتمامنا في هذا البحث.

مادة \ ع ي ن في المعجم :

نعتمد في هذا البحث مثال «عين» وهو من أوسع المداخل دلالة لاستقصاء مظاهر الاشتراك وآلياته.

تقترن في القاموس مادة [العين] بالمفاهيم التالية نورها كما هي، معتمدين «السان العرب» دون مالحقه من المعاجم إذ اعتمدت عليه في ما يبدو اعتمادا كلياً :

√ ع ي ن :

عين :

- عان الرجل يعينه عينا : أصابه بالعين
- عان لنا، عاتن لنا منزلا مكلنا : ارتاد، الاعتيان : الارتداد
- عان علينا : صار عينا أي رقيقا
- عان، أعان، أعين : حفر فبلغ العيون
- عان الماء، التمع : جرى وسال
- عانت البئر : كثر ماؤها

عين :

- عين الرجل، فهو أعين : كان ضخيم العين واسعها

عين :

- عين التاجر : أخذ بالعين أو أعطى بها، والعينة : السلف
 - عين فلانا : أخبر بمساويه في وجهه
 - المعين من الجراد : الذي يسلخ قتره أبيض وأحمر
 - عين : كتب العين
 - عين : خصص [من بين الجماعة] من عين الشيء نفسه وذاته
 - عين اللؤلؤة : ثقبها
 - عينت القرية : صببت فيها ماء لتفتح عيون الخرز فتسد
 - ثوب معين : في وشيه ترايع صغار تشبه عيون الوحش
- نعيّن :

- تعين الايل واعتاتها : استشرفها ليعينها
- تعين عليه الشيء : لزمه بعينه
- تعينت الشيء : أبصرته
- التعين : أن يكون في الجلد دوائر رقيقة

عابن :

- عابن : أبصر

عين :

- على عيني قصدت زيدا، يريدون الإشفاق
- العين : أن تصيب الإنسان بعين، عان الرجل يعينه عينا. فهو عائن والمصاب معين.

- العين والمعاينة : النظر \ رأيت فلانا عيانا أي مواجهة
- العين : عظم سواد العين وسعتها
- عيون البقر : ضرب من العنب بالشام ومنهم من لم يخص بالشام ولا بغيره، على التشبيه بعيون البقر من الحيوان.
- عين الرجل : منظره \ شاهده
- العين : الذي ينظر للقوم (يذكر ويؤث) وكأن نقله من الجزء إلى الكلّ هو الذي حملهم على تذكره \ الرقيب

- فلان عين الجيش بمعنى رئيسه
- بعثنا عينا أي طليعة يعتنا ويأتينا بالحبر \ الرائد
- العين : التديبان والجاسوس
- أعيان القوم أشراقهم وأفاضلهم على المثل بشرف العين الحاسة
- العين عين الماء، ينبوع الماء، عان وأعان وأعين : حفر حتى بلغ العيون
- عين القناة : مصب مائها
- العين والعين : الجليد (طائفة)، قرية عين : جديلة (طائفة)
- عين القبله : حقيقتها

- العين : اسم لما عن يمين قبلة أهل العراق،
- مطر العين : المطر من ناحية القبلة (عن ثعلب)
- العين : مطر أيام لا يلع، وقيل هو المطر يدوم خمسة أيام أو ستة أو أكثر لا يقلع.

- العين : الناحية
 - العين : عين الركبة، نقرة في مقدمتها ولكل ركبة عيان
 - العين : عين الشمس وعين الشمس شعاعها الذي لا تثبت عليه العين
 - العين : وقيل العين الشمس نفسها، طلعت العين وغابت العين (حكاه
- (اللحياني)

- العين : المال العتيد الحاضر الناص
- العين : النقد، يقال اشترت العبد بالدين أو بالعين.
- العين : الدينار
- العين : الذهب عامة
- العين في الميزان : الميل، هو أن ترجح إحدى كفتيه على الأخرى \ ميل في لسان الميزان، هذا دينار عين : إذا كان ميلاً أرجح بمقدار ما تميل به لسان الميزان.
- العين : حقيقة الشيء \ نفسه وحاضره وشاهده
- عين كل شيء : خياره والجمع أعيان \ اعتان الشيء : زخذ خياره
- ما بها عين \ عين : ما بها أحد
- العين : أهل الدار
- الأعيان : الإخوة يكونون لأب وأم ولهم إخوة لعلات (مأخوذ من عين الشيء وهو النفيس)

- عين القوس : التي يقع فيها البندق
- العين والعينة : الربا وعين التاجر : أخذ بالعينة أو أعطى بها \ العينة اشتقاقها من العين وهو النقد الحاضر ويحصل له من فوره
- صنع ذلك على عين وعلى عيني أي عمدا

- قبل كل عاتة وعين : قبل كل شيء
- العين : طائر أصفر البطن أخضر الظهر بعظم القمرى
- بلد قليل العين أي قليل الناس

1 - حدوث الاشتراك : الآنية والزمانية

يمثل المشترك، كما أسلفنا، ظاهرة حادثة في النظام اللغوي، والحدوث هنا يؤخذ في معنيين، حدوث في التصور يتصل بمحور الآنية وحدث في الزمان يتصل بمحور الزمانية :

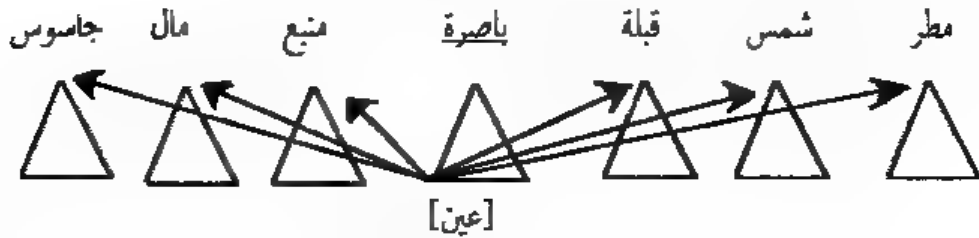
حيث تصور أن الاشتراك ظاهرة «سرطانية» في حياة اللغات يختل بحدوثها التوازن في اقتران الدال الواحد بمدلولة الواحد، وهي الصورة المثلى التي لا تكاد توجد في لغة طبيعية. ولعل أصفى مظاهر هذا الاقتران الأحادي يكون في الخطاب العلمي الدقيق. فاللغة في أصلها وضعت للدلالة على الأشياء دلالة لا تحمل تعددا ولا تداخلًا في اقتران الدال بالمدلولة لكن الزمن من خلال الاستعمال بتعدد الأحقاب والمستعملين أفرادا وجماعات (قبائل وعشائر وشعوب) متفرقة منبعثة عن أصل عرقي واحد يجعل الدال الواحد مقترنا بعدد من المداليل بينها اتصال وقرابة تكون جسورا يتشر بها الاقتران انتشارا دائريا تماما كما تنتشر بقعة الزيت على القماش أو غيره متوسلة بما بين المواطن المتجاورة من نسيج أو ألياف. ويتم هذا الاتساع في الدلالة على مراحل توافق كل واحدة منها حالا لغوية محددة إذا أخذنا اللغة الواحدة مجملة في فترة زمنية واحدة، وهذه تتضمن أحوالا جزئية أو محلية إذا أخذنا اللغة في حال انقسامها إلى لهجات متعددة تمثل مجتمعة اللغة الجامعة. ويصعب إثبات هذه الأحوال المختلفة خلال الزمان والمكان لغياب الوثائق بأنواعها. ويظهر حركة التوثيق وهي في ما يهمنا تأليف المعاجم، تصادف حالا لغوية قد اجتمعت فيها المداليل كلها اجتماعا واحدا فتسجلها تسجيلا واحدا، وإذا المعجم طبقات تماما مثل الطبقات الجيولوجية التي ترمب وتراكمت الواحدة فوق الأخرى خلال الأزمنة المتعاقبة، إلا أن الجيولوجيا بوسائل التأريخ المعروفة يمكنها أن تثبت إثباتا تقريبا عمر الطبقة الواحدة ومرتبها في السلم التكويني في حين يعسر ذلك في اللغة - إن لم نقل يستحيل - إذا

ما تعلق الأمر بعهود سحيقة في تاريخ اللغات.

وهذا الترسب يكون في المعجم الجماعي ولكنه لا يتخذ شكل الطبقات المتميزة والمتراصة وإنما يأخذ شكل الشبكة المتداخلة الألياف والأنسجة والذاهبة في جميع الاتجاهات. فالمعجم بوجهيه المتعاطلين اللذين تختصرهما العلامة اللغوية المفردة : الدال والمدلول، يمثل نظاما والنظام علاقات بها تتحدد قيمة العنصر الواحد، فإذا ما افترضنا أن [عين] تدل على الجارحة الباصرة أصلا كان لها عدد من العلاقات المحدودة حداً نسبياً ترتبط بمقتضاها كل ما يدخل في تسمية الأعضاء وتوسع هذه العلاقات شيئا فشيئا إلى أن تشمل سائر العلامات في المعجم، وإذا تعددت مداليل [عين] وقاضت عن مدلول واحد نشأت لها علاقات حادثة تضاف إلى تلك العلاقات الأصلية فتزداد الشبكة كثافة قد تصل درجة التضخم -إذا ما استعرنا هذا المفهوم من علوم الاقتصاد-.

و من أبرز المظاهر في هذا التضخم أن الصورة الصوتية الواحدة [عين] تفتقر بعدد كبير من المفاهيم التي وضعت لها اللغة صوراً صوتية مختلفة فتصبح هذه الصور المختلفة مرادفة لها. ولا يفيد استعراضها هنا شيئا وهي مثبتة في القاموس (4).

ويمكن اعتماد المثلث الدلالي في التمثيل لهذا المظهر :



ويستصحب هذا الترادف دخول هذه المفاهيم التسمية إلى حقول دلالية متباعدة حقلا واحداً بتوسط الاتحاد في الصورة الصوتية [عين] هذه التي تمثل المفتاح الجامع لحقل حادث عن طريق الاشتراك.

وتتعين الإشارة في هذا المستوى إلى أن الترادف الحادث بالاشتراك يقصر عن الترادف الموجود بالأصالة في المعجم فكلمة [عين] دالة على الشمس والجاسوس مثلاً في

(4) انظر ما أثبتناه قبل هذا حيث نجد أن القاموس يشبث عدداً من المرادفات على عدد المعاني للمدخل الواحد وهو نوع من الترجمة تجري في اللغة الواحدة : [عين] تفيد منبع الماء مثلاً فهي مرادفة لـ [منيع] إلخ.

السياقين التاليين :

- طلعت العين (شمس)

- أرسل الخليفة عيونه في البلاد (جاسوس)

لا ترادف تمام المرادفة كلمة [شمس] أو [جاسوس] الموضوعتين للدلالة على [شمس] و [جاسوس] في المعجم. فكلمة [عين] لا تتخلص من سماتها الدلالية التي تصحبها في سياقتها المختلفة وإن اكتسبت بعض السمات الجديدة من خلال اقتران المفهوم الجديد بها، وهي ترادف في حدود تلك السمات العلامة التي وضعتها اللغة للدلالة على ذلك المفهوم. فيكون بين العلامتين [عين] و [شمس] أو [جاسوس] تقاطع جزئي إذ يغطيان نسبة من مفهوم واحد يشتركان فيها، وهو ما تكتسبه [عين] عن طريق الاتساع الدلالي بتوسط علاقة هي المشابهة تسمية الكل بالجزء، وهذا القسم يطابق جزءاً مما يدلّ عليه [شمس] أو [جاسوس]. وما هو خارج عن مجال التقاطع يعود في جزء منه من جهة [عين] إل سماتها الأساسية، وفي جزء آخر إلى ما يتصل بسمات [شمس] أو جاسوس].

فالجاسوس مثلاً يدلّ على مفهومه دلالة كلية بما يتضمن من تعدّد الخواص في اقتناص المعلومات سمعاً ومعاينة وغيرها وما يتضمن أيضاً من ذاكرة تحفظ المعلومات وملكة تحليل ترتبها وتحللها، وليس من قبيل الصدفة أن تسمّى مواطن هذه الخواص «جواس» الإنسان» (بالجيم) في اللغة.

كما تمكن الإشارة في باب الترادف إلى ما يحدث من تعديل في بنية المرادفات بدخول عنصر جديد فيها بالاتساع الدلالي المولد للاشتراك. فإذا ما دلّت [شمس] و [غزالة] (5) على مفهوم [شمس] ودلّت [جاسوس] و [ديدبان] على مفهوم [جاسوس] واقترنت [عين] بواحد من هذين المفهومين انضافت قطعة جديدة إلى شبكة المرادفات ونشأت بمقتضى ذلك علاقات جديدة تتعدّد بمقتضاها مجالات التقاطع تعدّد العناصر المعجمية المكوّنة للمجموعة المترادفة. ومنها ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة وإليه ينضاف تقاطع آخر يكون لـ [عين] و [غزالة] في مجال شمس، ويكون لـ [عين] و [ديدبان] في

(5) الغزالة : الشمس عند ارتفاعها.

مجال جاسوس.

ومن مظاهر القصور في الترادف الحادث عن طريق الاشتراك عن الترادف بالأصالة أن [عين] مثلا دالة على الشمس أو الجاسوس تنحصر سياقات استعمالها مقارنة بسياقات [شمس] \ [غزالة] أو بسياقات [جاسوس] \ [ديلبان]. ففي مجال علمي يتعلق بدراسة الفضاء والكواكب لا تُستعمل [عين] للدلالة على الكوكب ولا [غزالة]، كذلك في مجال التجسس لا تُستعمل [عين] ولا ما يشتق منها من صيغ في الدلالة على ماله تعلق بهذا النشاط :

*- الغزالة/ العين، كوكب حيّ نشيط يمثل مركز النظام الشمسي!؟

*- تفكر الدولة في بعث هيئة لمكافحة العيون / التعيين ؟!

2- الاشتراك : الفوضى والانتظام

لقد أشرنا سالفًا إلى أن الاشتراك يمثل ظاهرة يختل بها التوازن في الاقتران الأحادي بين الدال والمدلول، ينجر عنه تغير جزئي أو كلي، على درجات في النظام المعجمي. فهل يمثل إذن نوعًا من الفوضى (6) chaos؟

والفوضى في العلوم الصحيحة كالفيزياء في ديناميّة السوائل مثلا، وعلم الرصد الجوي في حركة الأنواء، وعلم الطبّ في نبضات القلب ونشاط الدماغ مثلا وغيرها من العلوم، لا تعني تشويشا في النظام وإنما هي من طبيعة النظام، كلّ نظام.

فالقاعدة في كلّ نظام أن يشتغل وفق مبادئ وقوانين تمكّن من التنبؤ سلفا بما يكون له من حركة أو نشاط إلا أنه يكون له نشاط من طبيعة أخرى لا تنبئ بها تلك القوانين المسيرة له بل يعسر تفسيرها في ظاهر الأمر لأنها معقّدة وتقتضي سلسلة طويلة من العمليات الحسابية تراعي كلّ الإمكانيات، وهي تخضع للصدف من جهة وللحتمية من جهة أخرى. فالمنطلق يؤدّي إلى حال يكون عليها النظام في طور ما وفق مبادئ حتمية

(6) انظر لمزيد التفصيل :

Tarnowski, D. & Guillemot, H. & Pilorge, Th.: Le Chaos gouverne la pensée,
in : Science et Vie, 914, nov. 1993, 37-66.

Gleick, J., 1987 : Chaos, making a new science, Penguin Books, 352 p.

لكن الحال النهائية شيء آخر مغاير تماما لما كان يجب أن يكون. وبين الحالين تدخل عناصر جزئية تحيد بالجهاز المشتغل شيئا فشيئا عن مساره إلى أن يفلت من تحكم مبادئه الأصلية فيه فيحدث ما لم يكن متظرا.

والاشتراك قياسا على هذا هو ظاهرة وليدة الفوضى إذ اللغة نظام وكل نظام يستبطن درجة من الفوضى فهو وليد النظام اللغوي نفسه، وما العوامل التي تنسب إليها مختلف الدوامات ظاهرة الاشتراك إلا حوادث جزئية تفصل الواحدة منها عن الأخرى فتتأسى الحال الأصلية ويحيد النظام عن مجراه ويؤول الأمر إلى الاشتراك.

فإذا ما انطلقنا من حال أصلية نفترض أنها الاقتران الأحادي بين الدال ومدلوله في العلامة اللغوية الواحدة حيث تقترن [عين] بـ [عين] الباصرة دون غيرها، مثلت مختلف السياقات التي تجري فيها خلال العصور المتتابعة والمجموعات اللغوية المختلفة بتوسط العلاقات المجازية المختلفة (الشبه، الجزئية، الجوار إلخ) أسبابا أو حوادث جزئية منفصلة ومتباعدة تحيد بذلك الاقتران عن أحاديته وهو المتظر بل يتأسى بسببها تماما وتنتهي به إلى اقتران متعدد تكون الحصلة فيه دلالة الصورة الصوتية الواحدة على العديد من المدلولات أو المفاهيم. وترسب هذه المدلولات خلال الزمن وتسجل في المعجم فتصبح منه. لكن ذلك لا يربك الانتظام، إنها الفوضى المنتظمة يعني ذلك أنها فوضى في ظاهرها تستبطن انتظاما.

2 - 1 الانتظام في المشترك :

ليس من وظيفة القاموس أن يعلل الظواهر المعجمية، فعمله الأساسي جمع المعاني كما تتجلى في الاستعمال، وإن تضمنت بعض القواميس بعض الإشارات إلى هذه الناحية في غضون استعراضها للمعاني المتصلة بـ «عين» مثلما فعل صاحب لسان العرب. وتنفرد النظرية المعجمية المنطقية الدلالية (7) بإقامة فرضيات في أسرار التفاعلات التي

(7) يندرج هذا التهج في ما يسمى بالعلوم العرفانية sciences cognitives وهي تجمع بين اختصاصات عديدة مثل علم النفس وعلم الأعصاب واللغويات والمتنق والإعلامية وتدرس عمل الفكر في الذهن البشري في مختلف مظاهره، انظر على سبيل المثال : Andler, D. (ed) : 1992 : Introduction aux sciences cognitives, Gallimard, 509p.

تجري في المعجم الذهني في مستوى أول وفي الذهن البشري صاحب ذلك المعجم في درجة ثانية ولكنها الأولى في التصور والفعل . وتزداد القضية تعقدا عند تناول التفاعلات الجارية في المعجم عند الترجمة من لغة إلى أخرى بما يتصل بها من قضايا الاختلاف في تقطيع الواقع والتجربة والمحلات الشاعرة (8).

فالمعجم -من حيث هو جزء من اللغة- وسيلة الفكر في الإمساك بالوجود فاعل ومنفعل : فاعل بحكم ما يقدم إلى الفكر من أوعية لفظية تعبر عن الأشياء، تجعله يرى الوجود من خلال الوحدات المعجمية ومن ورائها اللغة، وهو في ذات الوقت منفعل بطبيعة ذلك الفكر المولد له بالأصالة فترسم فيه حدود رسمها الفكر خارج كل وعاء وإذا المعجم صورة من جملة الصور التي يمكن أن تكون للفكر في تشكيله ولعلها أشملها وأصفاها وأيسرها وألونها ولذلك كانت اللغة من أبدع ما ابتدع هذا الفكر في جموحه وآخر ما يملك أن يقوده جموحه إلى الثورة عليه . فالإنسان يوجد في اللغة التي أوجدها وتنعكس هذه فتوجد في الإنسان الذي أوجدها، وإذا اللغة موجدة للإنسان نفسه فكرا وثقافة لا نوعا وجنسا . وإذا لا فكاك بين الإثنين كان الإنسان الكائن الوحيد الناطق في الوجود المعلوم.

وليس من قبيل الصدفة أن تكون العين نموذجاً للإشتراك فهي أبرز حاسة جعلت من الإنسان إنساناً يبعده الفكري الثقافي الرمزي والحيواني، بل إن وجودها أضاف بعداً آخر تشكل فيه اللغة هو الخط المكتوب فثابت الباصرة عند الكتابة عن الأذن عند السماع . ويبدو أن مجموعة الألفاظ التي تسمى أهم الأعضاء البشرية كالعين واليد واللسان والوجه والرأس هي أكثر الألفاظ عرضة للإشتراك في اللغات الطبيعية (9).

2 - 2 البنية الدلالية في المشترك : حقل [عين] نموذجاً :

ولنأخذ في تصنيف هذه المعاني المختلفة وفق مداخل نصطنعها وسيلة لتبيين البنية

(8) انظر على سبيل المثال : صالح القرمادي : دراسة في الحقلين الدلاليين لكلمتي «عين» العربية و الفرنسية . أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، نوفمبر 1981 . مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1983 .

(9) انظر : 66، 1976، Palmer .

- الدّالّة في حقل «عين» :
- مداليل [عين] :
- مدخل بيولوجي :
- الجارحة : الباصرة
- وظيفة الجارحة : النّظر
- مدخل اجتماعي/ ثقافي :
- الهويّة : منظر الرّجل
- منزلة اجتماعيّة : السيّد، شريف قومه
- قيمة اجتماعيّة : العزّ
- عقيدة اجتماعيّة ثقافيّة : الإصاّبة بالعين
- الاشراف والمراقبة : الرّقيب، الّذي ينظر للقوم
- الطليعة : يبعثه القوم رائدا
- مؤسّسيّ
- العسكر
- رئيس الجيش
- طليعة الجيش
- سياسي / عسكري : الجاسوس
- مدخل اقتصادي :
- النّظام القيميّ : النّقيس
- النّظام التقنيّ
- مطلق الثروة : المال
- وحدات ماليّة
- عامّة : الذّهب المضروب
- محدّدة : الدّينار
- معاملات تجاريّة :

- تبادلية نقدية : التقد الحاضر
- تبادلية قياسية : الميل في الميزان
- فائض : الربا
- مداخل عامة
- كوكب :
- اسم كوكب : الشمس
- اسم لما يصدر منه : شعاع الشمس
- الماء :
- مصدر الماء : ينبوع الماء
- مصب الماء : عين القناة : مصب مائها
- المطر : مطر أيام لا ينقطع
- حيوان :
- اسم طائر : أصفر البطن أخضر الظهر (?)
- ضرب من العنب : عيون البقر
- شكل دائري :
- على الجلد : دوائر رقيقة
- في المصنوعات : عين الائمة / عين القوس
- في الأعضاء : عين الركبة
- مجال الإدراك : الحاضر من كل
- الجوهر :
- عين الشيء : ذات الشيء ونفسه (جوهره)
- طبيعة الصفاء : الخالص الواضح
- قيمة تفاضلية : خيار الشيء
- الأشخاص :
- أهل البلد

- الجماعة

- الشَّخْص : ما بالذَّكر عين أي أحد

- الاتِّجاه/ الجهة : - النَّاحِيَة

- القِبْلَة : عن يمين أهل العراق

وإذا ما انطلقنا فرضاً من معنى أصليّ في مادة «عين» هو ما يتّصل بالبصر : العضو المبصر، الايصار والنظر، واستخلصنا من كلّ ذلك السّمات الدلاليّة التي تكونه في جوهره وفي وظيفته، تكون السّمات الأساسيّة سمات نوويّة فيه وهي ما يمثل جوهره وتكون السّمات المتّصلة بوظيفة الايصار من حيث هو إدراك للمبصرات، وكون العين «باب النفس الشّارع» على حدّ عبارة ابن حزم، سمات ثانويّة أو عرضيّة :

السّمات النّويّة (الجوهر) :

العين

[+ جارحة]

[+ مستدير]

[+ بريق]

[+ يياض فيه سواد/ زرقة / ...]

السّمات الثّانويّة (العرض) :

[+ إدراك بصريّ]

[+ ترجمة عن باطن الشّخص]

[+ مصدر الدّموع]

وكلّ واحدة من هذه السّمات تمثّل مجالا تقاطع فيه [عين] الباصرة مع عدد آخر من المفاهيم بعضها حسّي وبعضها معنويّ مجرد، بتوسّط علاقات تعود أساساً إلى العلاقات التي تحكم المجاز في الكلام : الشّبه والتّجاور. فإذا تصوّرنا الحقل الذي ندرسه هنا على هيئة دائرة كبيرة فيها دوائر ثلثويّة متقاطعة ممثّلت «عين» مركزاً تفيض منه المعاني المختلفة المتفرّنة بها فيضاً اتّشارياً ذاهباً في كلّ الاتّجاهات. فإنّ أخذت تلك السّمات واحدة واحدة وجدتها منفلاً تخرج منه دلالة [عين] من الباصرة إلى مدلول آخر أو قل إلى

حقل دلالي آخر إذ ينجرّ عن اقتران [عين] بمذلول ما يتسمي إلى حقل دلالي ما اقترانه بمذليل أخرى تنتمي إلى ذلك الحقل. فيكون هذا الخروج على درجات - والأمر افتراض ولكنه افتراض قوي - تقترن فيه في بداية الأمر «عين» بمفهوم هو جزء من حقل دلالي كامل ثم تحدث ظاهرة انتشار قطرة الزيت فتلتحق بعض المفاهيم المجاورة إن لم تكن جلها أو كلها بالمفهوم الأول في اقترانه بـ «عين» وفي مايلي بيان ذلك :

[+ جارحة] :

هي السمة النووية التي تجعل [عين] صالحة لتسمية هذا العضو عند جميع الكائنات ذات العين. وهذا لا يمثل بابا للاشتراك بل هو من مظاهر الاقتصاد في اللغة عندما تجمع المتفرق من الذوات في الاسم الواحد تماما كما تجتمع الذوات المتعددة في الجنس (اسم الجنس).

[+ مستدير] :

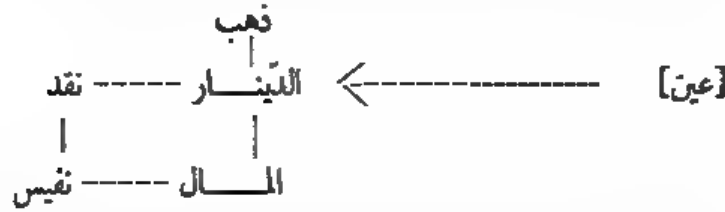
تمثل هذه السمة مدخلا لعدد من المدلولات المتشقة في الاستدارة سواء كانت على هيئة فتحة تخترق الجسم أو أشكالا مستديرة على سطحه. وتجتمع في ذلك سميات عديدة بعضها من المصنوعات كالإبرة والقوس وبعضها طبيعي كمنبع الماء واستدارة الشمس وبعضها خلقي كعين الركة وكالدوائر التي تكون في الجلد، والعنب الذي يشبه «عيون البقر». ولذلك تجتمع هذه السميات المختلفة في أجناسها في مجال واحد بجامع الاستدارة.

[+ بريق] :

لسمة البريق اتصال بالايصار وبمفهوم النور وهو العنصر الأساسي الذي يرسم على العدسة من العين فيكون الايصار منها، وهذه السمة تعمل متظافرة مع سمات أخرى لإحداث النقطة إلى حقل دلالي آخر. فالبريق متصل بالشمس من حيث هي مصدر النور المحدث للضوء ولذلك اقترنت [عين] بالشمس وبشعاعها.

ويتظافر البريق وسمة الاستدارة تقترن [عين] بحقل دلالي آخر هو حقل المال ويجمع عناصر مترابطة هي الذهب المضروب والدينار، وإذ يمثل المال نظاما كاملا يقوم على التبادل والقيمة التبادلية وطرق هذا التبادل، استدعى هذا المفهوم ما يتصل به من المعاني كالنقد الخاضر والتفيس والربا والميل في الميزان. ولعلّ هذا الحقل يمثل أحسن مجال تبرز

فيه ما أشرنا إليه بظاهرة قطرة الزيت. وليس من المفروض أن يتحدّد المثلول الأول، في المعنى الزماني، الذي يقترن بـ «عين» فقد يكون الدينار أو الذهب أو المال. فتحديد ذلك يبقى مستحيلا في غياب وثائق تشهد باستعمال «عين» في واحد من تلك المعاني في عصر محدّد ولكنّ المهمّ هو أن يقترن واحد منها أو لا ثمّ يتبعه سائرهما :



ويتضافر البريق مع سمة ثانوية هي كون العين الباصرة مصدرا للدمع -والدمع ماء- اقترنت [عين] بحقل دلالي آخر هو حقل الماء وما يتصل به. فلما الجاري من فتحة في الأرض ذات شكل دائري في العادة يشبه تماما صدور الدمع من العين ولذلك سمّي منبع الماء عينا. وهو إذ ينزل من السماء نزول الدمع من العين سمّي المطر عينا مع تخصيصه بالدوام. وإذ ينزل المطر من السحاب سمّي السحاب عينا ويتخصّص السحاب بكونه من القبة في اتصال مفهوم الاتجاه بالنظر الذي يكون من العين ولنا عودة إلى هذا.

+ إدراك بصري

يمثّل الإيصار الوظيفة الأساسية التي جعلتها الطبيعة للعين. وتقرن بهذه السمة معان عديدة منها حضور الجسم في مجال الإدراك البصري فكان أن اتسعت دلالة العين من الجارحة إلى معنى الحضور مطلقا في الحاضر من كلّ شيء وحضور المال وحضور الذات مطلقا في دلالتها على الشخص ومنه استعمالها لتوكيد الذات، وإذ يكون الشخص حاضرا من حيث هو جوهر اقترن هذا الحضور بالصفاء أو الخالص من كلّ شيء.

ويتضافر وظيفة الإيصار ومعنى الشخص مطلقا تخرج [عين] وهي الجزء من الشخص للدلالة على الشخص كاملا حيث تكون العين فيه أهمّ عنصر يحدّد وظيفته الاجتماعية أو العسكرية وهي تلقي المعلومات بواسطة النظر أساسا فتطلق لذلك على الرقيب والجاموس وعلى الحارس وعلى الرائد وعلى القائد.

ويتضافر وظيفة الإيصار مع معنى الرقابة الحسية والمعنوية هذه التي ترجع إلى رعاية وإشراف يكونان بالظهور وبالعقل الراجح وبالعلو في المترلة الاجتماعية اقتحمت [عين]

حقلا دلاليًا آخر مجاله العز والسيادة والشرف والرئاسة بما فيها من رفعة وتميز.
ولأن العين لا تدرك إلا ما كان مواجهها لها اقترنت بمفهوم الاتجاه متصلًا باتجاه
النظر الذي يذهب بعيدا من موقع الجسم، وأفادت الناحية واتجاه القبلة مقترنا بالمطر كما
رأينا.

نتبين من خلال ما سبق أن [عين] تمثل بما لها من معان متعددة حقلا منتظما يقبل
القسمة إلى حقول صغرى. فكلمة [عين] لا تساعها هذا لا تكاد تفيد شيئا خارج
السياق. وكل ما رأيناه من المعاني استعرضناه استعراضا زمانيا أي خلال أطوار مفترضة لا
يمكن تأريخها. وهذه المعاني المختلفة مسجلة في المعجم ولذلك تكون موجودة وجودا
واحدا إن تناولنا الأمر من زاوية زمانية. فهي كلها موجودة فيها وجودا بالقوة متساوية تمام
التساوي وإن لم يكن بعضها مستعملا في وقتنا الحاضر. ويرشح السياق بما ينشأ فيه من
علاقات توزيعية وتبادلية واحدا من تلك المعاني فيكون موجودا وجودا فعليًا وتتراخ
سائرهما. وينقسم في ضوء هذه الثنائية مدلول [عين] إلى مداليل بالقوة تساوى فيه كما
أسلفنا جميع المعاني المقترنة بهذه العلامة ومداليل بالفعل تحدّد بالسياق بل إن هذا التعدّد لا
يلغ متهاه فيكون السياق مجالا لحركة انتقاء تشد الدلالة الأحادية دون أن تبلغها :

- أصابتنا عين : أصابنا مطردام أياما، فتكون عين مرادفة لكلمة مطر في هذا
السياق.

- لا أطلب أثرا بعد عين : حيث ترادف عين كلمة مشاهدة أو معاينة في جوار
«أثر».

- ... اجتاز ببعض الفاويز فظهر له موضع آثار كثر، فجعل يحفر ويطلب فوق
على شيء من عين وورق (10) : حيث ترادف عين «ذهب» في جوار كلمات من قبيل
«كثر» وورق (الفضة).

- أرسل الحاكم فلانا عينا له في البلاد : حيث ترادف عين كلمة رقيب أو
جاسوس في سياق يشتمل على «حاكم» و«بلاد».

فلاستعمال - كما يقرّر ذلك قوستاف قيوم (11) - يمسك بالمعنى في نقطة ما بين

(10) ابن الفتح : كلبلة ودمنة (باب عرض الكتاب).

(11) انظر : Guillaume, 1973 و Camoun, 1992, p. 169 244

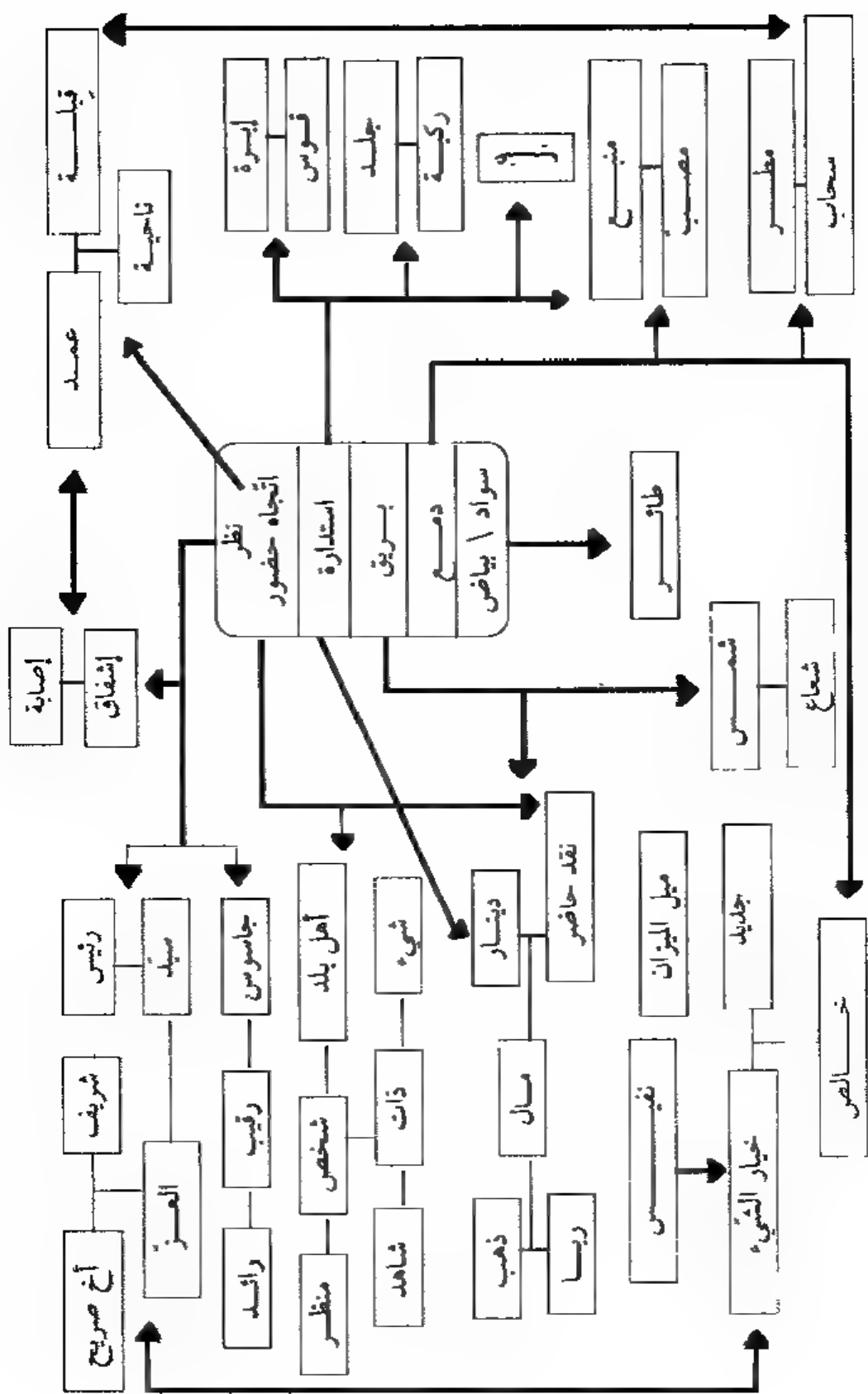
قطبي العموم من جهة والخصوص من جهة ثانية، فيمكن تصوّر مداليل [عين] في شكل استرسال متماسك الأجزاء متّصلها، يكون ذلك في المعجم، وعلى هذا الاسترسال تحدث مقاطع عديدة وتحدّد المعنى وفق موضع القطع من ذلك الاسترسال.

ويمكن تلخيص ما سبق تحليله في جدول ذي مدخلين : السّمات الدلالية المكوّنة لمفهوم [عين] من جهة ومختلف المفاهيم التي تدلّ عليها الصّورة الصّوتيّة [عين]، حيث تشير علامة الإيجاب (+) إلى توقّر السّمة المعنيّة وتشير علامة السلب (-) إلى غيابها وهو ما ستوسّل به لبيان ما أسميناه بمراتب الاتّساع في الدلالة.

الجدول (1)

سمات ثانويّة					سمات أساسية			
دمع	عزّة	اتّجاه	إيصار	إدراك حاضر	بياض/ سواد	بريق	استدارة	
+	+	+	+	+	+	+	+	الجارحة
-	-	-	+	+	-	+	+	الشمس
-	-	-	+	+	-	+	-	شعاع الشمس
-	-	+	+	+	-	-	-	الإصابة بالعين
-	-	+	-	-	-	-	-	العمد / القصد
-	+		-	-	-	-	-	الإشفاق
-	-	-	+	+	-	-	-	إنسان / شخص
-	-	+	+	+	-	-	-	النّظر
-	-	+	+	+	-	-	-	منظر الرّجل
-	-	-	-	-	-	-	-	أهل البلد/ جمع
-	+	-	-	-	-	-	-	التّقيس
-	+	-	-	-	-	-	-	الحديد
-	+	-	-	-	-	-	-	العزّة

-	+	-	-	-	-	-	-	خيار الشي
-	+	-	-	-	-	-	-	السيد الشريف
-	+	-	-	-	-	-	-	رئيس الجيش
-	-	-	+	+	-	-	-	الجاسوس
-	-	+	+	-	-	-	-	الطليعة \ رائد
+	-	-	-	-	-	+	+	منبع الماء
+	-	-	-	-	-	+	+	مصبة الماء
+	-	-	-	-	-	-	-	مطر لا يتقطع
+	-	-	-	-	-	-	-	السحاب
-	-	-	-	-	-	-	+	دوائر على الجلد
-	-	-	-	-	-	-	+	ثقب الركبة
-	-	-	-	-	-	-	+	عين الايرة
-	-	-	-	-	-	-	+	عين القوس
-	-	-	-	-	-	-	-	الربا
-	+	-	-	-	-	-/+	-	المال
-	+	-	-	-	-	+	+	الدينار
-	+	-	-	-	-	+	-	الذهب
-	+	-	-	+	-	+	-/+	التقد الحاضر
-	-	-	-	-	-	-	-	الميل في الميزان
+	-	-	-	-	-	-	-	الخالص الواضح
-	-	-	-	-	-	-	-	ذات الشيء
-	-	+	-	-	-	-	-	الناحية
-	-	+	-	-	-	-	-	القبلة
-	-	-	+	+	-	-	-	الشاهد \ الدكيل
-	-	-	-	-	+	-	-	طائر أصفر\ أخضر
-	-	-	-	-	-	-/+	+	عنب (عيون البقر)



2 - البنية الدلالية في حفل «العين»

وباعتماد ما جاء في الجدول (1) يمكن أن نمثل حقل [عين] كما يلي : (انظر ص 189) .

3 - مراتب الاتساع في الدلالة :

يفتضي النظر في مراتب الاتساع في الدلالة الانطلاق من الجدول (1) واعتماد نسبة كل سمة من السمات المكونة لمفهوم [عين] في كونها سمة تخرج بها [عين] من معناها الأول إلى معنى آخر، كما يفتضي النظر في نسب التقاطع بين كل مفهوم من المفاهيم المتعلقة بـ[عين] من جهة والمفهوم الأول [عين] الجارحة من جهة ثانية.

3 - 1 السمات الدلالية :

يلغ عدد المفاهيم التي يشتمل عليها حقل «عين» تسعة وثلاثين (39)(12) والسمات الثماني (8) تختلف في نسبة التقاطع نوردها حسب الترتيب :

- العزة	11	28,20 %
- الاستدارة	10	25,64 %
- البريق	9	23,07 %
- الإحراك الحاضر	9	23,07 %
- الإيصار	9	23,07 %
- الاتجاه	7	17,94 %
- الدمع	5	12,82 %
- السواد في البياض	1	2,56 %

فسمة «العزة» كما يظهر هي أكثر السمات تفاعلا إذ تمثل الجامع بين أكبر عدد من المفاهيم في حقل «عين» وإن كانت لا تدخل في السمات الذاتية لمفهوم [عين] الجارحة وإنما هي سمة ثقافية اجتماعية ذات صلة بالمعنى الخاف ارتبطت بالعين لمنزلتها في حياة الكائن من الإنسان خاصة والحيوان عموما، وهي في حقل «عين» ترتبط بالمفاهيم ذات المنزلة الرفيعة في المنظومة الثقافية والاجتماعية العربية (الرئيس، العزيز، الشريف، السيد،

(12) قد يبدو هذا العدد اعتباطيا، وفي لسان العرب من المعاني ما يفوق ذلك وقد اختصرنا ما أمكن اختصاره.

الأخ الصريح، وكلّ ما يتعلّق بالمال). وهي سمة ثانوية في اتّساع الدلالة رغم تواترها إذ هي تابعة لاتّساع يتوسّل بسمة الإيصار مأخوذاً في معناه المجازي بمعنى السهر والرعاية كما يأتي بيانه بعد هذا.

وتليها مباشرة سمة الاستدارة وهي سمة يولوجية أو خلقية، تمثّل في رأينا السمة الأساسية الفاعلة في اتّساع دلالة [عين] إذ هي أكثر السمات تواتراً أي اشتراكاً بين مختلف المفاهيم في حقل «عين». ويثبت هذا الأمر كون الشبه أوسع العلاقات في اتّساع الدلالة.

ثمّ تساوى ثلاث سمات للعين واحدة تمثّل الوظيفة البيولوجية الأساسية للجراحة (الإيصار) فتطلق على من وظيفته الاجتماعية تقتضي منه اعتماد البصر دون غيره كالجاسوس والرقيب والرائد. ثمّ تأخذ هذه الوظيفة بعداً تجريدياً يتمثّل في الرعاية والإشراف فتطلق على السيد والشريف وغيرهما. وثانيتهما ترتبط بطبيعة تلك الوظيفة من حيث حضور موضوع الإيصار، فتطلق على كلّ حاضر في مجال الإدراك البصري فتندلّ على الشخص بل على كلّ موجود حاضر وثالثتها متصلة بالنور شرط الإيصار (البريق) فتطلق على مصدر ذلك البريق بالأصالة كالشمس أو الانعكاس كالدينار والذهب وغيره. بل تتطافر ثلاثتها لتكوّن تقاطعاً واحداً من ثلاث طبقات فالدينار مثلاً مبصر حاضر براق ولذلك سميّ عينا. فتلاثتها متلازمة وليس من قبيل الصدفة أن تساوى في التواتر.

ويستلزم الإيصار اتّجاهاً يذهب إليه لذلك ورد في المرتبة الرابعة حيث يكون له بعد حسّي يفيد توجيه الباصرة إلى نقطة ما هي القبلة أو التّاحية كما يكون له بعد نفسيّ سلوكيّ يفيد العمد والقصد وهو اتّجاه ولكن في النية والعزم.

أمّا كون الجراحة مصدر الدّمع فليس من السمات الأساسية لذلك تأخّر في التواتر حيث يأخذ بعداً فيزيائياً فيُطلق على الماء من حيث هو جارٍ من منبع أو إلى مصبٍ ومن حيث هو مطر وسحاب وبعداً آخر فيزيائياً اجتماعياً فيُطلق على الخالص الصّافي من كلّ شيء ودمع العين كما هو معلوم من أصفى ما يكون.

أمّا سمة اليأض الذي يتوسّطه سواد (أو زرقه حسب الأجناس) فليست فاعلة في اتّساع الدلالة وورودها مرّة واحدة يدلّ على ذلك.

3 - 2 المفاهيم :

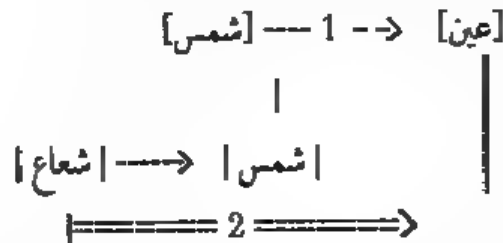
والمعني بالمفاهيم هنا تلك التي تتعلق بالصورة الصوتية [عين] في سياقاتها المختلفة، ومدخل النظر فيها نسبة الاتصال بينها وبين [عين] من جهة ما يتوفر بينهما من تقاطع في السمات عن طريق الشبه أو تسمية الكل بالجزء أو تسمية الأثر بالآلة المحدثه له إلخ ... ، وبين النظر في الجدول (1) عن ذلك :

فمن المفاهيم ما له اتصال بـ [عين] من جهات أربع فتوفر فيه أربع من السمات المكونة لـ [عين]، وهذه تمثل أقوى درجات الاتصال في الجدول كاملا في حين تتوزع درجات الاتصال في سائرهما بين ثلاثة وإثنين وواحد أما بعضها فلا صلة له بـ [عين] إذ لا تتوفر فيه أي سمة من سماتها. وهذا الأمر مثير لعدد من الأسئلة أساسها ما الصلة بين هذه المفاهيم ومفهوم [عين] ؟

ولعل أحسن مدخل لتناول هذه القضية توزيعها على الحقول الدلالية الفرعية المكونة لحقل [عين] الكبير (انظر البنية الدلالية لتبين ذلك). ونتناول في مايلي بعض الحقول الفرعية لتبين مراتب الاتساع دون استقصاء لها جميعا :

- الحقل أ : الشمس وشعاعها.

ترتبط [شمس] بـ [عين] بالاشتراك في أربع سمات : الاستدارة، البريق، الإدراك الحاضر، الإصدار، في حين ترتبط [شعاع] بـ [عين] بالاشتراك في ثلاث سمات فقط، وهي الأربع المذكورة قبل هذا ما عدا الاستدارة. ويمكن من خلال هذا التفسير أن نستخلص أن [شمس] تمثل درجة أولى في اتساع دلالة [عين] حيث يتصل هذا المفهوم بـ [عين] أول الأمر ثم يستتبع هذا الاقتران لحاق [شعاع] وهو من مستلزمات [شمس] بـ [عين]. وهذا وجه من وجوه الترتب في الاتساع :



الحقل ب : (دينار، ذهب، نقد حاضر، ميل في الميزان، نفيس، ربا، مال)

- يتصل كل عنصر من عناصر هذا الحقل بعين كمايلي :
- النقد الحاضر : +\ - استدارة، بريق، إدراك حاصر، عزة
 - الدينار : استدارة، بريق، عزة
 - المال : +\ - بريق، عزة
 - الذهب : بريق، عزة
 - الربا : 0
 - الميل في الميزان : 0
 - النفيس : 0

تبيّن من خلال ما يتوفّر من سمات عين في مختلف المفاهيم المتمية إلى هذا الحقل أنّها تتفاوت في درجات الاتصال فأقربها من عين هو النقد الحاضر إذ يتفقان في أربع من السمات مع ما يمكن إيدأؤه من تحفظ يتعلق بتوفر سمة الاستدارة في مفهوم النقد كما تشير إلى ذلك علامة +\ - في الجدول، يليه مفهوم الدينار ويتصل بمفهوم عين بتوفر ثلاث سمات تجمعها بها جمعا ثابتا لا يحتمل تحفظا. ثم يقترن مفهوم الذهب بمفهوم عين بتوسط سمتين. فيكون على هذا اتصال ثابت ووثيق بين عين من جهة وهذا الثالوث الأساسي في هذا الحقل من جهة ثانية.

أما المفاهيم الثلاثة المتبقية (الربا، الميل في الميزان، النفيس) فلا صلة لها بمفهوم عين يعني لا يوجد جامع لها به من خلال الاتفاق في سمة من السمات، فما مدخلها إذن ؟ إذا اعتبرنا أنّ الحقل الدلالي كلّ مرتّب على طبقات من العناصر بعضها رئيسي أساسي وبعضها ثانوي كان الدينار والذهب والنقد الحاضر أركاننا أساسية في هذا الحقل فالذهب معدن نفيس هو أساس العملة والقيمة التبادلية فيها ومثل الدينار وحدة نقدية يقوم به التبادل ومثل النقد الحاضر مفهومها جامعا للوحدات النقدية ولعملية التبادل نفسها :

- نقد : كلّ ما يمثل وحدة مالية

- حاضر : حضور عند التبادل

والتبادل بيع وشراء وإقراض واقتراض وفي الحالين تحدث الفائدة التي تزداد بها الثروة وهو أساس تنمية المال وركيزة الدورة المالية الاقتصادية. وفي هذا المستوى يكون الربا

والميل في الميزان من حيث هما مظهران من مظاهر السلوك التبادلي ويكون مفهوم النفيس من حيث هو قيمة تتصل بما يندر ويرتفع ثمنه كثيرا. وهي الطبقة الثانية في هذا الحقل. وما من شك في أن اتساع دلالة [عين] كان أولا يشمل الطبقة الأولى في هذا الحقل بجامع الاشتراك في سمة أو أكثر، فكان أن شمل الاشتراك مفاهيم إدينارا و إذهب | و إنقد حاضرا ثم ينجر عن هذا الاتساع من الدرجة الأولى اتساع آخر يكون من درجة ثانية وبلاستبعاد دون توفّر اشتراك في السمات تلتحق بمقتضاء العناصر الثانوية في الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه تلك المفاهيم الأولى فتدخل إربا | و إميل في الميزان | و أنفيس | وغيرها إن وجدت حقل [عين].

عين | حقل | ————— | ل المال

→ 1 — طبقة أولى (المفاهيم الأساسية)

| ذهب |

| دينار |

| نقد حاضر |

| → احتواء — طبقة ثانية (مفاهيم ثانوية)

| إربا |

| إميل في الميزان |

| أنفيس |

...

| ===== 2 =====>

فيكون على هذا الاتساع في الدلالة على مراتب :

- مرتبة أولى : يحدث الاتساع بتوفّر وسائط هي علاقات تمثل جسور الاتساع كالشبه وغيره، يكون فيها التحاق العناصر الأساسية من حقل دلاليّ ما بمفهوم آخر من حقل آخر المركز فيه هو مفهوم اللفظ موضوع الاشتراك (عين في مثالنا).
- مرتبة ثانية : يحدث فيها اتساع من درجة ثانية يستدعي فيه الاتساع الأول التحاق

مفاهيم ثانوية من الحقل الدلالي المعني (المال هنا) بالعناصر الأساسية منها، تلك التي سبق أن التحقت بالحقل الأول (عين الباصرة).

ومن مظاهر التراتب في الاتساع ما تبين عنه بنية «عين» الدلالية حيث تتسع الدلالة على حقول ثلاثة مثلا بينها اتصال أساسه التدرج من الحسي إلى المجرد. فسمه «+ دمع» مثلا تمثل جسرا تتسع به الدلالة المركزية إلى حقلين بينهما صلات :

- حقل الماء : يشمل مجالين اثنين :

- الماء الجاري : منبع الماء ومصبه (مصب القناة)

- الماء هباء : المطر والسحاب

وفي هذا الحقل تدرج بين الجسم الفيزيائي الواحد في شكله السائل والمشر في الهواء في شكل هباءات.

- حقل الاتجاه : القبلة، الناحية، العمد والقصد

وترتبط عناصر هذا الحقل باتجاه النظر من جهة، وهي ذات صلة أيضا بالمطر مصدر الماء وهي القبلة (سحاب القبلة)، وهو بين الحسي في ما سبق ذكره (القبلة والناحية) وبين المجرد عندما يتعلق الأمر بالعزم والقصد وهو اتجاه ولكن من قِبل العقل والنية.

- حقل قيمي : الخالص من كل شيء

ويمثل درجة أمضى في التجريد دون أن تفارق الحس فالماء، دمعاً وجارياً من منبع ونازلاً من السحاب، خالص التكوين لا يخالطه شيء ويتسع مفهوم الصفاء ليطلق على كل شيء.

3 - 3 في تضافر السمات في الاتساع الدلالي :

يتجلى تضافر السمات من خلال بنية «عين» الدلالية في مستويين :

- المستوى النووي :

نعني بذلك مستوى الدلالة المركزية حيث يجري الاقتران بين «عين الباصرة» بحقل أو حقول أخرى كأن تضافر سمتان بأن تلتقيا في عنصر ما من حقل دلالي ما فتقوياً الاتصال بين حقلين مختلفين من جهة وبين كل واحد منهما بـ «عين الباصرة» من جهة ثانية :

فإذا أخذنا + مستديرا وجدناها جامعة بين أربعة حقول :

- حقل : الأبرة والقوس والركبة ودوائر الجلد

- حقل : العنب

- حقل الماء الجاري : منيع ومصب

- حقل المال : الدينار

وإذا أخذت حقل المال وجدت فيه ثلاث سمات تلتقي كل منها بواحد من عناصره أو

بعدد منها فيكون اتصالها بالحقل كاملا :

- سمة الاستدارة : الدينار

- سمة الحضور : النقد الحاضر

- سمة اليريق : الدينار، النقد الحاضر، الذهب

- مستوى الأطراف :

ومن مظاهر الترتيب في الاتساع ما يكون بين الحقول المختلفة المتصلة بـ [عين] من وشائج يفتح بها الواحد على سائر الحقول. فإذا أخذت مثلا عنصر انفيسا من حقل المال وجدت له صلة بـ إختيار الشيء من حقل قيمي أوسع من المال، ولهذا العنصر الأخير صلة بحقل اجتماعي كامل يشمل «الرئيس والأخ الصريح والسيد الشريف والعز». وإذا أخذت عنصر الخالص من كل شيء وجدت له اتصالا بحقل الماء المشتمل على «المنيع والمصب والمطر والسحاب» وللسحاب صلة بحقل الاتجاه في ارتباطه بعنصر «القبلة»، وفي هذا الحقل تجد عنصر «العمد» وله اتصال بـ «الإصابة بالعين» و«الإشفاق». ويمكن أن تجد كذلك للإشفاق صلة ببعض العناصر في الحقل الاجتماعي كـ «الرئيس والسيد والشريف».

وإذا كل الحقول كما ترى مترابطة بينها شبكة كاملة من الاتصال تخرج من الواحد إلى الآخر مخرجا ما دون أن ينقطع بك الجسر إلى أن تعود من حيث انطلقت. وإذا الاشتراك ظاهرة طبيعية في اشتغال اللغات تستلزمها طبيعة المفاهيم التي يتصل بعضها ببعض في الذهن البشري. وما العلامة اللغوية إلا وعاء لتي متوسع فضفاض يتابع حركة الفكر محاولا الإمساك به.

ويمكن في الختام أن نجمل مراتب الانتساع، وهي متدرّجة من المركز إلى الأطراف ويناسب طرذا هذا التدرّج اتساع في الدائرة : (انظر الرّسم 3)

1 - مرتبة المركز :

يتمّ الانتشار بتوسّط العلاقات بين السمات المركزية المكوّنة للمفهوم الأوّل وبين سمات واحد أو أكثر من المفاهيم المتمية إلى حقل دلاليّ ما. والعلاقات هنا تقوم أساساً على الشبه والتجاور، وهي في اتّجاهها انتشاريّة centrifuge.

2 - مرتبة الوسط :

يتمّ فيها انتشار من درجة ثانية لاحقة على السّابقة بتوسّط علاقة الانتماء إلى حقل واحد. ولذلك يوجد من المفاهيم ما يلتحق بدلالة وحدة معجميّة ما دون توسّط علاقة من العلاقات الفاعلة في المرتبة المركز. فهذا الانتشار مجاله الحقل الدلاليّ الواحد.

3 - مرتبة الأطراف أو التخوم

يتمّ فيها انتشار دائريّ حيث ترابط عناصر متمية إلى حقول دلالية متباعدة، وهي درجة يبلغها الانتشار عند ما يصل درجة الشّبع saturation. هذا في الحقل الواحد ناشئاً في العلامة الواحدة.

ويمكن أن تتصوّر في الانتساع الدلاليّ عموماً درجة يبلغها الانتشار خلال الأحوال اللّغويّة المختلفة تمثّل أقصى ما يمكن أن يبلغه فتتكوّن شبكة من المداليل تمثّل فيفساء من المربعات الدّالة على المفاهيم المختلفة واحداً واحداً، ثمّ تأخذ بعضها في التآكل والنقص تدريجاً فيموت بعضها ويظلّ بعضها الآخر حيّاً.

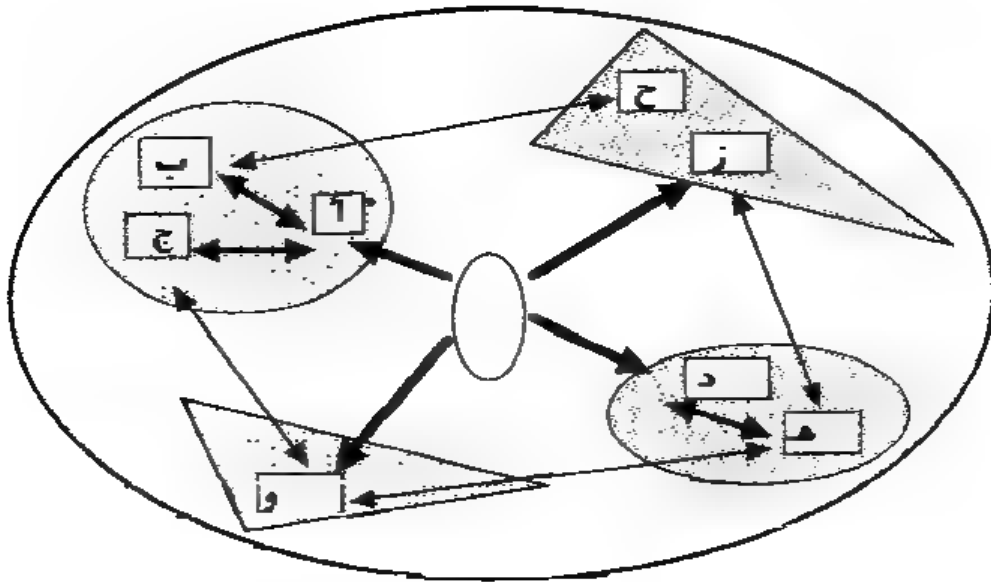
ومن أمثلة ذلك أنّ [عين] في العربيّة الفصحى المعاصرة - في أذهان المستعملين العاديين من غير ذوي الاختصاص - أي في المعجم الذّهنيّ فقدت الكثير من مدلولاتها المسجّلة في المعاجم القديمة، ولا يمكن استحضارها استحضاراً فورياً قائماً على الحدس اللّغويّ.

ولكنّ للأمر وجهها آخر يتمثّل في الازدواجيّة اللّغويّة diglossie إذ تنقسم

مستويات الاستعمال إلى مستويين كبيرين : الفصحى والعامية بما فيها من لهجات متعددة في الوطن العربي. وهذه اللهجات تحافظ دون شك على بعض مدلولات [عين] في القديم، وقد يأخذ الاتساع فيها مشارب شتى فتتفرن [عين] بمدلول في لهجة ما قد لا تقتن به في لهجة أخرى. وهو اتساع لا يقطع صلته بالاتساع القديم. ويستدعي هذا المظهر دراسة لاستقصاء خصائصه إن وجدت.

ويمكن ان نجمل مراتب الاتساع في الرسم التالي :

(3) مراتب الاتساع :



الأزهر الزنّاد
كلية الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

المعجمية : مَنَحٌ تقابلي

بحث : ر.ك. هارتمان (*)

ترجمة : محمد طه هليل

مقدمة

لا شك ان المعجمية مجال تخصص مثيرٌ واعدٌ قابلٌ لتطورات جديدة وجذرية. ولا يطمح أيّ عرض للمعجمية في الثمانيات أن ينقل صورةً وافية عن كل ما يدور في هذا العلم، لكنني سأحاول أن اختار بضعة اتجاهات وقضايا تُمثله أحسن التمثيل. ليس ثمة ما يمكننا أن نحتذي به من عروض في هذا المجال غير التَّزُّرِّيسير (منها مَنَح Quemada 1972 وهو أشمل وأوسع مدًى لكنه مركز على المعجمية التاريخية في غرب أوروبا حتى أواخر الستينات)، إلا أن بوسعي على الأقل أن أقوم بثلاثة أشياء :

1 - رَسْمُ تخطيطِ تَوْعَى (Typology) للجناس الموجودة في الفكر المعجمي (يرتكز هذا على خلفية من قاعدة بيانات بيلوغرافية لحوالي 1500 مرجع قمت بإعدادها مستعينا بالحاسب الآلي).

2 - تطوير نموذج لهيكل ثلاثي للمجال ساعدني في بعض الأحيان على التخفيف من تعقده.

3 - مراجعة عدد من المواضيع في ضوء وجهات النظر التي قُدِّمَتْ أثناء لقاء نُظِم في مكان عملي في السنة الماضية لجمع كبير مُثِّل فيه المعجميون أفضل تمثيل (مرجمي في ذلك مقالتي الافتتاحية في النشرة الدورية الثالثة والأخيرة لمؤتمر LEXeter 83؛ قارن أيضا

(*) صاحب هذا البحث هو رينهارد ر.ك. هارتمان (Reinhard R.K. Hartmann)، رئيس قسم اللسانيات التطبيقية ومدير مركز البحوث المعجمية في جامعة اكستر (Exeter) بانجلترا، ورئيس الرابطة المعجمية بأوروبا (Euralex).

(Hartmann, 1984).

وحتى انجذب مخاطر سوء التمثيل ساقطصر على التطورات الحادثة في العالم الناطق باللغتين الانجليزية والالمانية مبرزا أوجه التطابق والاختلاف بينهما مع أنني أدرك إدراكا تافها أنني انجاهل أعمالا ذات صلة بموضوعنا في مناطق أخرى من العالم (في فرنسا مثلا. قارن (Rey 1982).

1 - مجال المعجمية :

ما هي الافكار التي تؤثر في عمل المعجمي ؟ ما هي المبادئ التي يعتمد عليها ؟ ما هي العلاقة التي تربط بين التاج الفكري المعجمي واهتمامات علم اللسانيات التطبيقي ؟ حتى يتيسر لنا الاجابة عن هذه الاسئلة، ينبغي فحص التقاليد الفكرية والاجتماعية والتجارية التي تحفز الممارسين والنظرين. لم يحاول أحد على قدر علمي القيام بهذا العمل بشكل شمولي حتى الآن، إلا أن ثمة دراسات محدودة للمعجمية بمظاهرها التاريخية والاقليمية والمصطلحية (انظر أدناه).

قد يكون من المفيد أن أحاول وضع تصنيف لأنماط المطبوعات المتوقعة لإرشاد المعجمي في عمله اليوم. من أجل هذا نستشر "التصنيف النوعي" (typology) وهو أسلوب عريق في مجال يسأل نفسه دائما : ما المناسب من أنواع الانتاج لأنواع الاغراض ؟ (قارن على سبيل المثال التصنيف الشهير للمعاجم بحسب السمات المميزة لـ : (Malkiel 1962). إن خصوصية الهدف شيء تقاسمه المعجمية غيرها من فروع اللسانيات التطبيقية مثل الترجمة وتعليم اللغات.

إن النوع النصي المعروف بالمختارات "collection"، وهو شيء متوقع في مجال نشاط خلص لجمع الكلمات، غير بارز في الانتاج الفكري المعجمي. أما نشر بحوث المؤتمرات فقد تضاعف منذ الاجتماع الشهير في جامعة انديانا سنة 1960 (Householder and Saporta, 1962) كما نُشر عدد من وقائع المؤتمرات باللغتين الانجليزية (MacDavid and Duckert, 1973; Zgusta 1980; Snell 1983; Hartmann 1984 et al 1978; Henne and Mentrup 1983; Schildt and Viehweger 1983; Götz and (Herbst 1984).

وتشمل الأنواع الأخرى من المختارات أعداداً خاصة من المجلات (مثل Interna-
tional Journal of the Sociology of Language - Sager 1980; Applied Linguistics -
Cowie 1981; Germanistische Linguistik - Wiegand 1981; Linguistik and Didaktik
Hartmann 1983; Hess, مثل) ، والأعمال التي تم جمعها في كتب (مثل Hausmann 1982
Brustkern and Lenders 1983) أو كتب مهداة إلى بعض العلماء (Festschriften) (انظر
مثلاً : Strevens 1978 عن Hornby، و Felber, Lang and Wersig 1979 عن
Wüster)، والمختارات من الدراسات التي قام بها أفراد معروفون (مثل Partridge 1980;
Wahrig 1983) غدت أكثر انتشاراً من أي وقت مضى. ونظراً إلى الاهتمام المتزايد بتاريخ
الموضوع (قارن Abraham, 1980 ; Murray, 1977) - يمكن للمرء أن يتوقع رواجاً أكبر
للنوع المعروف "بالطباعات الجديدة للكلاسيكيات" (Reprints of the Classics).

أما النوع النصي المعروف بالرسالة العلمية المخصصة (monograph) المولفة في
شكل كتاب فيضم الكتاب المدخل (ويتسع مداه من كتاب Jungmann and Schmidt
1970 إلى Hausmann, 1977؛ ومن كتاب Bartholomew and Schoenhals, 1983 إلى
Kipfer, 1984)، كما يضم المقالة المتخصصة (Snell-Hornby, 1983; Kirkness, 1980).
أما الرسائل الجامعية فأصبحت تجذب جمهوراً أكبر من ذي قبل. إلا أنه ينبغي العمل على
توفير طباعة أكبر عدد منها.

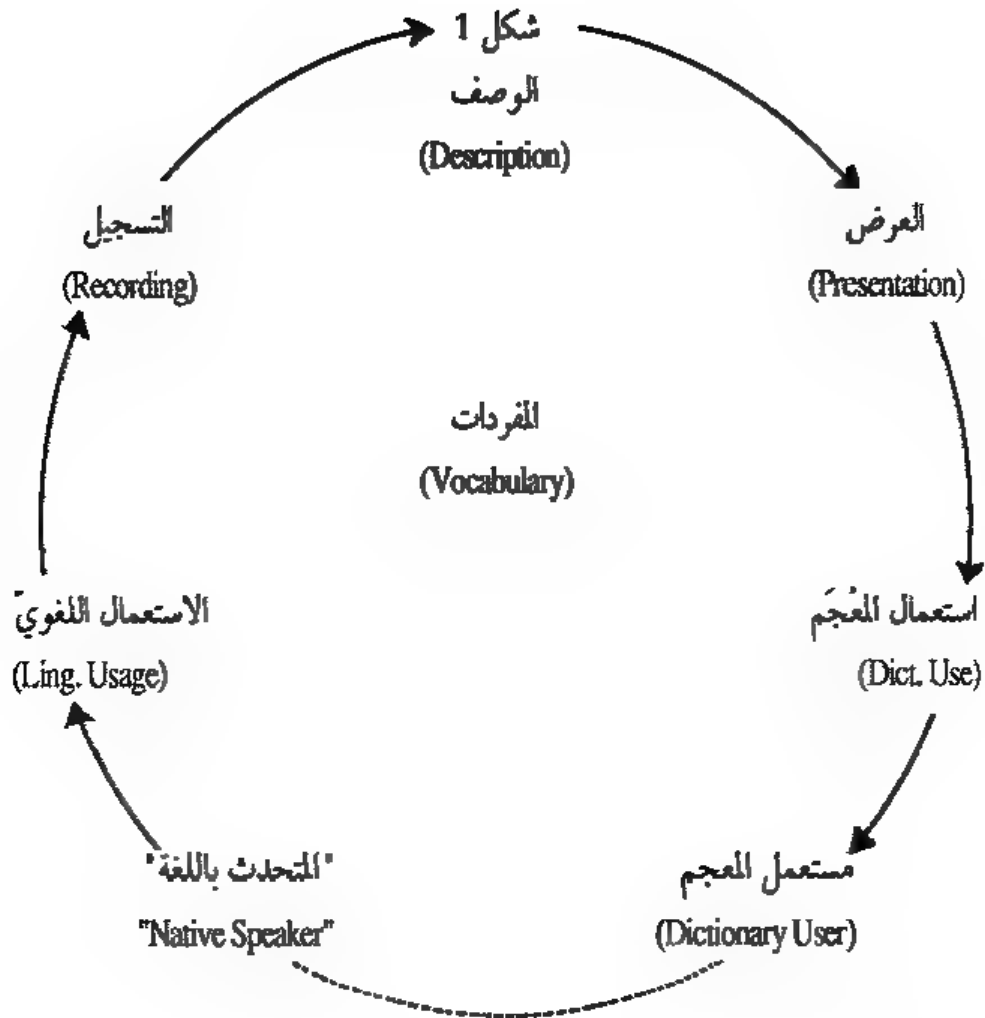
أما الأغلبية العظمى من الإصدارات في مجال المعجمية فتأخذ شكل المقالات
التي تنشر في الدوريات أو البحوث المجمعة، وهذه لا تزال أفضل الطرق لتمثيل نتاج
خبراء العالم في المجال، أمثال: Burchfield و Hausmann و Agricola و Zgusta
و Steiner و Read و Wiegand و Collison و Cowie و Henne. ونخص بالذكر
المدخل الموسوعي، ومنه عملاً (1974) Read و (1973/80) Henne. ويوجد نوع آخر
يستحق الذكر وهو المقالة النقدية التي تعرض عرضاً نقدياً اتجاهاً معيناً (Agricola, et al,
1983) أو معجماً أو أكثر (Mellor 1980-81).

أما الأجناس الثلاثة الأقل شيوعاً فهي الشريط المسموع (De :
Bhaldrath, 1983 وهو واحد من ثلاثة شرائط أعرفها) والوثيقة

documentary (Wolski, 1982) والموسوعة (Hausmann, et al, 1984).
وتنشر بعض المؤسسات المحلية والوطنية والعالمية دوريات خاصة بها - ومن أكثرها شهرة: (Dictionaries (Journal of the Dictionary Society of North America) و Multilingua (الجماعات الأوروبية) و ALLC Bulletin و Term Net News (الانقوترم).

وقد جاءنا العام الذي احتفلنا فيه بالذكرى السنوية لـ Grimm و Johnson ومعجم أكسفورد الانجليزي (O.E.D.) بنشرة دولية جديدة تعرف بـ EURALEX Bulletin وسلسلة مزدوجة ظهرت بفضل التعاون بين الجمعية الأوروبية للمعجمية (European Association for Lexicography) وجمعية امريكا الشمالية للمعاجم لـ (Dictionary Society of North America, DSNA) وتُعرف هذه النشرة بـ Lexicographica وهي دورية سنوية تصدر مشتملة على عروض نقدية وعلى سلسلة ملاحق من الرسائل العلمية المخصصة. وثمة أيضا مادة مهمة للغاية، "مكتونة" في ما يوضع للمعاجم والأدلة التي تصحب بعض المعاجم المؤلفة لغايات تجارية من مقدمات وافتتاحيات، وهذه تقع خارج حدود هذا المسح (انظر قوائم المراجع المختارة لـ Gaul لسنتي 1977 و 1978، وبيبلوغرافية 1978 (Kühn).

لم يظهر حتى الآن تخطيط مُنسَق يُفسّر شتى مظاهر المعجمية باعتبارها مجال تخصص معقدا. إن نظرة الجامع للمعاجم والمؤرخ لها مثلها مثل نظرة الناشر أو البائع نظرة قاصرة، ومعرفة المُحرّر المُصنّف للمعجم، إن لم تدعمها تقنية الحاسب الآلي الحديثة، معرفة ناقصة. أما احتياجات مستعمل المعجم فلم يتوَفَّر على بحثها انسان بعد. وأما اللساني الناقدا، المنطلق على الوضع، فيكفيه أن يرجع الجميع من وقت لآخر إلى ما يقوله عن الطريقة التي تعمل بها اللغة والطريقة التي يمكن بها معالجة المفردات من حيث وحداتها وسلوكها.



الاستعمال اللغوي والاستعمال المعجمي

إن التخطيط الدائري في الشكل (1) قد يساعدنا على فهم بعض التصورات المدرجة تحت العناوين الثلاثة التالية :

1 - "التسجيل" (recording) أو مجمل العمليات اللازمة لتجميع حصيلة مناسبة من البيانات اللغوية يتم بها توثيق نوع الاستعمال المقرر إدراجه في المعجم الذي نحن بصدد (وهذا قد يتطلب دراسة ميدانية أو جمع مدونة نصية (text corpus)).

2 - "الوصف" أو مُجمل العمليات اللازمة لتحليل المادة المعجمية المختارة وتمييزها (وهذا يتطلب تحديد المحرر لصفات هذه المعلومات مثل النطق والهجاء والنحو والمعنى والسياق).

3 - "العرض" (presentation) أو مُجمل العمليات المطلوبة لترتيب المعلومات في شكل يناسب فئة أو أكثر من فئات المستعملين (وقد يتطلب هذا قرار الناشر بالنسبة إلى الحجم والشكل الخارجي وسهولة الفهم (1)).

ويمكن تغطية بعض الموضوعات التي استقرت طويلا وبعض من الموضوعات الحديثة أو على الأقل مقاربتها عن طريق الخطة الثلاثية التي عرضناها هنا. فما قضية التصنيف النوعي المعجمي (dictionary typology) إلا قضية "عرض" المعلومات لفئات معينة من المستعملين. أما قضية إنشاء قاعدة بيانات مناسبة أو سجل للمادة الخام فترتبط بصعوبات في "تسجيل" الاستعمال سواء كان في شكل نصوص مكتوبة أو خطاب كلامي. أما قضية تأويل المادة بطريقة منظمة فتعتمد على الطرائق التي يستعملها المعجمي "لوصف" اللغة المعنية واحتياجات المستعمل. وتتوفر الآن التقنيات المستعينة بالحاسب الآلي للمراحل الثلاث أي تخزين البيانات واختيارها وإعادة ترتيبها ثم إعداد المخرَج للنشر (قارن: Goetschalckx and Rolling, 1982; Hess, Brustkern and Lenders, 1983)

2 - إطلالة على النشاط المعجمي :

في العقد الأخير تحقّق تقدم كبير في كل هذه المناحي. وحتى نُعطي صورة لهذا الشراء من النشاط مستنظر بإيجاز إلى بعض الموضوعات من زوايا مختلفة.

1 - المنظور التاريخي : يتفق كثير من الثقات في صناعة المعجم على أن تاريخ المعجم يعود إلى ما لا يقل عن 3000 عام. لذا فقد حان الوقت للقيام بفحص مفصل لنشأة المعجم ووظائفه الأولى وحتى نقضي على الإدعاء القائل بأن المعجم الشائني أقدم من المعجم الأحادي (انظر Hartmann, 1983). وقد يحقّ لنا أن نسأل هل يمكن أن نرسم خطوطا متواصلة من التطور التاريخي على شكل شجرة الأصل وتفرعاتها أم إن هذه

(1) قد تؤثر بعض العوامل مثل الهيئة العاملة والتمويل والتقنية في هذه المراحل الثلاث.

الخطوط ستظهر مختلفة اختلافاً بينا باختلاف الجماعات القومية واللغوية ؟ (قارن Collison, 1982).

والاعتبارات التاريخية لها أهمية خاصة في المعجمية حين يكون محور الاهتمام هو التسع التاريخي لمفردات لغة من اللغات حتى جذورها الأولى (قارن Bammesberger, 1983). وقد وُكِّد الفضول العلمي في مجالي التأصيل والتغير الدلالي نوعاً مشهوراً من المعاجم ارتبط بأسماء مثل Grimm و Murray. وفي كثير من الجماعات اللغوية يتمتع المعجم التاريخي بسُعة طيبة وخاصة حين يُنظرُ إلى إسهامه في خلق نموذج معياري قومي للغة. وحتى في هذه المعاجم فإن هناك مجالاً للنقد (قارن Schärer, 1980; Harris, 1982; Kirkness, 1980 في تقييمهم لمعجم أكسفورد الانجليزي Oxford English Dictionary، وكذلك Gimm's Deutsches Wörterbuch).

من الواضح أن ثمة تناقضاً بين المقاربة التاريخية (وتتصف دائماً بالمحافظة أو القُرْضية prescriptive) والموقف "الوصفي" البحث (لنقل الموضوعي ؟ المتحرر ؟) من صناعة المعجم. ولا بد من حسم هذا الصراع حتى نفهم حق الفهم العملية التي تتحكم في معايير الاستعمال (usage norms) في اللغة. في الحقيقة إن دور المعجم في تسهيل أو عَوِّق التغير اللغوي قد أصبح موضوعاً جديراً بالبحث. وفي السياقين الانجليزي والامريكي لم نصل بعد إلى حل هذه المشكلة اللسانية الاجتماعية الخاصة بتعريف الاستعمال. أما المفهوم الألماني للتنميط (Henne, 1973/1980) فيهدف على الأقل إلى ضبط وظيفة المعجمي التقييمية.

وإذ إن ثمة دليلاً على أن الأفكار نادرة حقاً وعلى أن صانعي المعاجم يميلون إلى النقل عن سبقوهم فمن الطبيعي أن نتوقع وجود تقاليد معجمية خاصة تؤثر في من يمارسون العمل المعجمي في إطار هذه التقاليد. ومن ناحية أخرى، ثمة أمثلة عديدة لواقعي معاجم كانوا مضطرين إلى العمل في عزلة تامة وذلك بسبب الجهل أو نقص الاتصال بالآخرين. وكثيراً ما أُعْتُبرت فروع التاريخ المعجمي، على تنوعها، تطورات مستقلة، مثل "اللغة القديمة" التي تقابلها "العاميات"، و "الغرب" الذي يقابله "الشرق"، أو "الدول الصناعية" التي تقابلها "دول العالم الثالث". إن المعجميين في

شَتَّى أنحاء العالم عليهم أن يكونوا على استعداد لأن يتعلّم الواحد منهم من الآخر. وبفضل الكتابات التي تبنّي جُسُوراً للتفاهم - مثل (1982) Wolski و Bartholomew and Schoenhals (1983) - سيُصبح هذا التعاون حقيقة واقعة.

(2) - المنظور الاقليمي : يمكن أن ينظر إلى المعجمية نظرة عالمية (قارن Zgusta, 1980). فقد ازداد التفاعل التعليمي والمهني إلى درجة أصبح معها التبادل الحر للمعلومات قادراً على اختصار المسافات بين المعجميين في شتى بقاع العالم. وفي دراسة استقصائية حديثة للمشاريع المعجمية التي قامت بها المؤسسة الأوروبية للعلوم (European Science Foundation) ثبت وجود ما لا يقل عن 120 مشروعاً في 17 دولة و20 لغة كلها تحصل على دعم رسمي من الاكاديميات ومؤسسات البحوث. أما شبكة اتصالاتي الشخصية وغير الرسمية فقد كشفت عن وجود 80 مركزاً فيما يزيد عن 30 دولة (ففي السويد وحدها ثمة تقرير من بضعة أفراد عن تسعة مشروعات). أما فرص التدريب والتسهيلات الأخرى فلا تزال تختلف اختلافاً بيناً بين دولة وأخرى.

ومن المحال الآن أن تُقرّر، بناء على حصيلتنا الراهنة من المعرفة، الطريقة التي تختلف بها المعاجم في الكم والكيف من إقليم لآخر. فالعالم الناطق بالانجليزية قد شهد بدون شك زيادة في عدد المعاجم وحجمها واتساع مداها وتخصّصها ونسبة شيوعها. وبالرغم من الاتجاهات السائدة لسوق العالمية فالصفات المميّزة للمعاجم تُقرّرها إلى حد بعيد البيئة المحلية لواضعي المعجم ومستعمليه. وحتى في اللغات ذات التقليد الطويل من التقييس اللغوي لا بد من الاعتراف بضروب لغوية عديدة (Varieties) قومية وإقليمية. ومن ثمّ شهدت السنوات القليلة الأخيرة إصدار الكثير من المعاجم الجديدة الانجليزية والالمانية والضروب القومية الخاصة بكل منهما (مثل الاسترالية والنمساوية).

يؤكد الاستقصاء المعجمي لعام 1981، المعروف "بديل الكتاب الجيد" (Good Book Guide) "أن مجال تأليف المعاجم واسع" ويضيف أن الخيار بينها يعتمد على مدى ملائمة المعاجم على اختلاف أنواعها للأهداف التي وُضعت من أجلها. ومن هذه المعاجم ذكرنا المعجم التاريخي أو الأكاديمي والمعجم العام أو معجم الاستعمال (usage dictionary)، وكلاهما حقق في الآونة الأخيرة مستويات جديدة من الاثقان في الانجليزية

والألمانية. وقد حقق سعة في الانتشار نوع آخر يُعرف بالمعجم التعليمي (pedagogical) أو معجم المتعلم (learner's dictionary) وقد جاء تلبيةً لاحتياجات الدارس الاجنبي للغة الانجليزية أو هو في الحقيقة تلبية لاحتياجات الدارس لأي لغة، قومية كانت أو أجنبية (قارن : Meara, 1980; Cowie, 1981). أما مساهمة الألمان في هذا المجال فأقل من مثلتها الانجليزية (انظر : Hausmann, 1982).

3) المنظور القطعي (segmental) : كل الأنواع المعجمية التي ذكرناها تشترك في أنها تحاول احتواء رصيد المفردات العامة كله للغة معينة أو على الأقل الأساسي منه. إلا أننا حتى الآن لا نعرف إلا التزّر اليسير عن طبيعة ذلك الرصيد وتكوينه وتطوّره. هل إنه، إذ يعكس إضافات الحقب التاريخية المتعاقبة، مثل نبات ذي جذور وساق وغصينات تقطع عديداً ؟ أم مثل خزانة متعددة الطبقات أو المستويات تُرفد الأساليب اللغوية المتنوعة بزيادة من الألفاظ ؟ أم مثل بصلة لفائف قشرها المحيط بها أكثر تمزّجاً وتخصّصاً من قلبها الذي يقال إن معظم مستعملي اللغة يتقاسمون؟ وما هي الشبكات الدلالية الملحوظة التي تربط بين المجالات والحقول التي تنتمي إليها مختلف الكلمات ؟

لا تزال فكرة بنية رصيد المفردات والتنوع اللغوي تُحير كثيراً من العلماء. فالمعجميون عليهم أن يواجهوا أموراً مثل المصطلحات التقنية في الحقول المتخصصة والاستعمالات المجازية في بعض الاجناس اللغوية أو الرطانة الخاصة (slang or jargon) ببعض الفئات مستعملين مزيجاً من الطرائق الحديثة والكمية لوصف الجزء الخاص الذي وقع عليه اختيارهم من اللغة. هذه المقاربة المكثمة التي تختلف كثيراً عن هدف واضعي المعاجم العامة، وهو هدف شامل جامع، يمكن ان نسميها (اعتماداً على Opitz في الفصل الخامس من Hartmann, 1983) بالقطعية (segmental).

ان اوضح نموذج أولي للمعجم القطعي (segmental dictionary) وهو ما يُعرف بالمعجم الفني (technical) أو المصطلحي (terminological) يختلف عن المعجم العام من ناحيتين هامتين. الأولى أن وصفه يتم من زاوية موضوع مُحدّد لمجال تخصص من التخصصات داخل حدود معرفية مُحدّدة. والثانية ان الاستعمال في هذا الحقل الموضوعي يتحكم فيه الاتفاق العمدي بين الخبراء على العلاقات التصورية

(conceptual relations) داخل المجال. والاول من هذين الاعتبارين يربط معرفة الكلمات بالمعرفة الحقيقية عن العالم ومن ثم يطمس الفروق بين المعلومات اللغوية المعجمية والفنية الموسوعية (قارن Rey, 1982). اما الاعتبار الثاني فيدخل فيه عنصر التقنين (prescription) او التقييس (standardization) الذي لا يفرضه بنفس القدر واضح المعجم العام.

ان المنظور القطعي في المعجمية يؤثر في أكثر المهام الحاسمة لصانع المعجم وهي مهمة تحديد المعنى. وليس هذا مجال نقاشها، ناهيك عن حل المشكلات المرتبطة بالمعنى (عن وجهة النظر الألمانية انظر : Agricola, et al, 1983؛ وعن وجهة النظر الانجليزية انظر الاسهامات العديدة لـ McDavide and Duckert, 1973)، لكن ينبغي لنا أن نشير على الأقل الى سبب من أسباب الكثير من سوء الفهم حول حدود مجال المعجمية. أشير هنا الى الخط الذي يمكن رسمه نظريا بل وعمليا أيضا بين معالجتي للمفردات : معالجة الدلالة (semasiological) وتبحث في المعنى ومعالجة التسمية (onomasiological) وتبحث في الكلمات. الاولى تُعزّز عمل صانع المعجم العام الذي يهدف الى مساعدة المستعمل وذلك بتعريف معاني الكلمات في نصوص، أما الثانية فتصف محاولة المصطلحي أو مُعدِّ المكتز (thesaurus) الذي يهدف الى تزويدنا بكل الكلمات المناسبة لتسمية تصور من التصورات او معنى من المعاني. ويقدر من التعظيم لهذه الشائبة المُبسّطة نقول ان المعجمي ينتقل من الكلمات الى المعاني اما المصطلحي فينتقل من التصورات (concepts) الى الكلمات. وهنا تكمن علاقة أخرى تكميلية تستوجب الاهتمام قبل ان تتسع الفجوة بينهما (قارن Felber, 1980; Lang and Wersig, 1979; Sager, 1980).

4) المنظور بين اللغوي (interlingual) : أَلَمَحْتُ من قَبْلُ الى تاريخ المعجم الثنائي للغة الطويل وإلى وظيفته الهامة في إزالة الحواجز اللغوية (ولا يهم كثيرا من الناحية العملية ما إذا كنا ننظر الى هذا المعجم باعتباره وسيلة من وسائل الاحتكاك اللغوي أو نتاجاً له). فالمعجم الثنائي هو خزّانة المقابلات بين لغة وأخرى (interlingual equivalents). وهي العناصر الضرورية للنجاح في الترجمة وتعليم اللغات الاجنبية. بيد أن قضية التكافؤ (Equivalence) في جوهرها أصبحت مرة أخرى موضوع فحص وتدقيق (قارن Snell-Hornby, 1983).

والمعجمية بين اللغوية (interlingual lexicography) تشمل الأبعاد التاريخية والاقليمية والتخصصية التي ذكرناها. فكل فترة تاريخية وكل إقليم جغرافي وكل تخصص معرفي تقريبا قد أثر في هذا أو ذاك من المعاجم الثنائية أو المتعددة اللغات. وفي بعض الأحيان يصعب أن نرسم الحدود الفاصلة بين ما هو معجم للأغراض العامة وما هو مسرد متخصص (specialized glossary)، وثمة بعض الثنائيات اللغوية التي أوليت جُلَّ معاجمها الثنائية والمتعددة اللغات أهمية أكثر من ثنائيات لغوية أخرى. ومن ثم فني حين نجد تقليدا طويلا عميق الجذور للانتاج المعجمي في اللغتين الألمانية والانجليزية نجد ثغرات كبيرة في أقاليم تفتقر إلى الاحتكاك اللغوي والموارد المالية.

وتنشأ مشكلات خاصة في الجماعات اللغوية التي لم تتم فيها بعد المجالات المتخصصة حتى تلبي احتياجات الأفراد في مجالات اختصاص بعينها (مثل الهندسة في اللغة العربية). في هذه الأحوال يواجه واضع المعجم مسؤوليات ثقالا أكبر من تلك التي كانت تواجه المجامع اللغوية الغربية منذ خمسة قرون. فمثل هذه الجهود للتحكم في عملية التقييس المعجمي (lexical standardization) والتخصص والتسيط (codification) تحتاج الى قدر من الاتفاق قلما يتحقق في مجالات التخطيط اللغوي العمدي التي جرت حتى الآن. إن امكانيات الافادة من المعاجم الثنائية اللغة ودورها كوسيط لغوي لا يمكن استغلالها الاستغلال الكامل إلا إذا زادت حصيلتنا المعرفية عن التعقيدات اللغوية النفسية واللغوية الاجتماعية الخاصة بتطور الالفاظ واكتسابها وابداء المقابلات لها وتبادلها.

لكن ثمة بشائر للتقدم. فالمعجمية الثنائية هي من أكثر مجالات الانتاج المعجمي حيوية. فقد تم الكشف عن العديد من الأساليب التي يمكن بها معالجة العدد الهائل من الاسئلة التي ظلت بلا إجابة انطلاقا من التحليل التقابلي للمجالات المعجمية (Contrastive lexical field-analysis) الى ملاحظة أخطاء الدارسين، ومن مقارنة طرق صوغ الكلمة (word-formation) في اللغات المختلفة الى تجميع قواعد بيانات حاسوبية متعددة اللغات، ومن مقارنة الكلمات التي تختص بها ثقافة معينة الى وصف الفروق النحوية، إلا أننا نجد في هذا المجال بالذات نقصا في النماذج النظرية أكبر مما نجد في أي مجال آخر من مجالات المعجمية. ولا شك أن الدراسة الاستقصائية لمجال المعجمية،

المعروفة بـ (ARAL - survey) متُحدّد ما إذا كان التوسع الراهن في المعجمية النظرية (قارن Wiegand, 1981; Anderson, 1983; Hartmann, 1984) قادراً على معالجة هذا النقص .
قد يكون من المناسب الآن أن نجيب عن هذا السؤال : ما الذي يربط بين المعجمية واللسانيات التطبيقية ؟ لقد كانت المشكلات اللغوية العملية دائماً أساس الحُدس اللغوي وبناء النماذج النظرية . بهذا المعنى تُعدّ اللسانيات التطبيقية منطقياً وتاريخياً سابقة على اللسانيات النظرية (قارن Robins, 1967) . وقد حفّزت مجالات مثل الترجمة وتعليم اللغات إلى دراسات لسانية واسعة مُعمّقة . وقد وُجّهت المعرفة التي اكتُسبت من هذا الدرس العلمي، بدورها، الى حل المشكلات حلاً عملياً . وينطبق نفس الشيء على عملية تأليف المعاجم . فإنّ أيّ فحص دقيق لمفردة من المفردات يفضي بسرعة الى قضايا المعايير اللغوية وتقنياتها، ومن ثمّ فإنّ الزيادة في الفهم اللغوي قد تعود بالفائدة على المعجميّ الممارس .

إذا فُسّرت اللسانيات التطبيقية في هذا الاطار الذي تضافر فيه العلوم لحل المشكلات، اتّضحت صلتها بالمعجمية، وأصبح المعجميّ في حقيقته عالماً لسانياً تطبيقياً . وإذا صَحَّ ذلك عند الجميع، أصبح جلياً أثرُ هذا العلم في النهوض بمهنة المعجميّ مستقبلاً .

رينهارد هارتمان
جامعة اكستر
ترجمة محمد حلمي هليل
كلية الآداب، جامعة الاسكندرية

مُعْجَمَات

بقلم : ابراهيم السامرائي

لقد كان لي وقفات في العربية المعاصرة، ومن هذه طائفة من مواد جنح بها الاستعمال إلى خصوصية سلبية لا تعرف إلا بها، ولم يكن لها شيء من هذه الخصوصية في العربية. على أن شيئاً آخر قد انصرف إلى خصوصية إيجابية خصت بها بعد أن كان لها من الدلالة عمومية مشهورة.

ومن المفيد أن أدرج طائفة أخرى اختصت بمعنى جديد، في حين لم يبق شيء من دلالتها القديمة لدى المعربين.

وسأعرض لطائفة من الكلم أدرجها على حروف المعجم تدخل في هذه الخصوصيات وهي :

1 - بؤرة :

أقول : كأن «بؤرة» لا ترد في كلام المعربين إلا مقرونة بالسلب، فهم يقولون في عربيتنا المعاصرة مثلاً : إن الطرف الجنوبي من المدينة بؤرة للاوشة، وقد يذهبون بها إلى شيء من مجاز فيقولون مثلاً في نبز من لا يرضون خلقه : إنه بؤرة للرديلة.

وأعود إلى شيء من أصلها فأجد «البؤرة» كالزينة في الأرض، وهي موقد النار، وكان يقول : بأر بؤرة ليطنخ فيها. وهي ذات رَحِم بكلمة «بئر»، تقول : بأرت بئراً أي حفرتها. والبؤرة والبيرة، على فعيلة : ماخبى وادخر.
فأين نحن اليوم مما كان لنا بالأمس ؟

2 - ابتزاز :

وهذه كلمة جديدة تتردد في لغة السياسة والخصومات السياسية ونحو ذلك ، فيقال مثلاً : إن الجماعة الفلانية، وهي طرف في نزاع، تحتفظ بأشياء كثيرة تخص الجماعة الأخرى التي تناصبها الخصومة. وإن هذه الجماعة تجعل ما تحتفظ به مادة «ابتزاز» لها.

ومن هنا اكتسبت هذه الكلمة خصوصية تتجاوز المعنى العام للكلمة، وهو «السلب» أي الأخذ بقوة والاستحواذ على الشيء بالعنف. وقد قيل : من عزب، وبزه يزه بزا بمعنى سلبه وغصبه، وكذلك «ابتزه». وكأن الأصل هو «البز» بمعنى الثياب، ومن هنا قيل «البزاز»، لبائع البز. وكان من هذا «البزة» الهيئة والشارة واللبسة.

3 - إحباط :

وهذه الكلمة قديمة ليست ثوباً جديداً كأنما قد من نسج جديد. نسمعها في (الأذاعات العربية) ونقرؤها في الصحف فنجد المعاصرين يقولون مثلاً : أصاب المجاهدين الأفغان ضرب من الإحباط، وهم يقصدون الخيبة والفشل والأذى ، وهذا من شأنه النيل من عزيمتهم ومضائهم. وقد يدفعهم هذا الإحباط الى القعود والتخاذل. أقول : إن في هذه الدلالة الجديدة خصوصية لم تكن للكلمة في استعمالها القديم، قال تعالى : «فأحبط أعمالهم» (19)، الاحزاب) أي أبطلها وأفسدها . وقال تعالى : «فقد حبط عمله» (5، المائدة)، أي بطل وقسّد. قال ابن الأثير في النهاية : هو في قولهم : حبطت الدابة حبطاً، إذا أصابت مرعى طيباً فأفرطت في الأكل حتى تتسخ وتموت. أقول : هذا هو شيء من رحلة الكلمة فكان من ذلك تطوّر في الدلالة.

4 - رجعي ورجعية :

الرجعيّ منسوب الى الرجّع، وهو مصدر كالرجوع والرجعى. وهو كلمة جديدة

لا تعني الرجوع المعروف. ثم إن الرجعية كلمة جديدة بنيت على طريقة المصدر الصناعي كالعبقرية والأريحية ونحوهما.

لقد صار المعاصرون إلى الرجعية ليقابلوا بها الكلمة الأعجمية Réaction، وهذه الكلمة الأعجمية تعني فيما وضعت له رد فعل، ولكن الأعاجم توسعوا في الدلالة فراحوا يطلقونها على الالتزام بما هو قديم مناهض للتقدم والثورة؛ وأصحاب الرجعية هم الأستعماريون والإقطاعيون، وهم الامبرياليون في اللغة المعاصرة، أصحاب التسلسل والهيمنة.

وعلى هذا يكون الرجعي الذي يدين بـ «الرجعية» فكراً وسلوكاً.

5 - زمرة :

والزمرة : الجماعة من الناس، والجمع زُمُرٌ.

أقول : ولكن المعربين في عصرنا أكثرنا من استعمال الزمرة والزمير في معرض الكلام عن أهل الشر والعدوان.

ومن الطريف أن أذكر أن شيئاً من هذا وقع في خطاب الشيخ عبد الحميد السائح في تعريضة بجماعة شايعوا الزعيم الفلسطيني أبا عمار. قال الشيخ : أبو عمار وزمرته، ثم استدرك معتذراً وغير القول فقال : أبو عمار وأصحابه.

أقول : كأن الشيخ السائح فطن للأمر وعلم أن الزمرة قد حملها الناس على الشر، فكان منه الاستدراك.

لم تكن زمرة ولا زمر الجمع بهذه الخصوصية، ولكنها أكتسبتها في استعمال المعربين الذين حرقوا الكلم عن مواضعه دون شعور منهم، فكثر هذا المولد الجديد حتى طمس على الصحيح الفصيح. قال تعالى : «وسيق الذين كفروا إلى جهنم زُمَرًا» (71)، الزمر؛

وقال تعالى : «وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زُمَرًا» (73، الزمر).

فأنت ترى أن الزمر أنصرفت إلى الذين كفروا في الآية الأولى، وإلى الذين آمنوا في الآية الثانية، فأني لهذه الكلمة أن تقرأ بالشر في عريتنا المعاصرة ؟!

6 - سوق :

السوق مصدر الفعل «ساق يسوق» وهو يوحى بالشدة ويدل على هذا قوله تعالى : «ونسوق المجرمين الى جهنم وردًا» (86، مريم) ؛
وقوله تعالى : «وسيق الذين كفروا الى جهنم زمًا» (71، الزمر) ؛
وقوله تعالى : «كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون» (6، الأنفال) ؛
وقوله تعالى : «وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد» (21، ق) .
على أننا نقرأ قوله تعالى : «وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة زمًا» (73، الزمر) .
وكأن السوق في هذه الآية الأخيرة يقع على الذين آمنوا، فلا يشعر بالشدة كما هو في الآيات التي أوردناها قبل هذه الآية .
ونقف على السوق في آيات أخرى، فنلمح دلالة العموم التي لا تشعر بغير الحركة، وذلك في قوله تعالى «حتى اذا أفلت سحابًا ثقلاً سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء» (57، الاعراف) .

ونقف على شيء من الحديث الشريف فنجد :
«لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه» .
أقول : وذكر العصا مع السوق يشير الى عسف السائق وخشونته .
وورد : «رويدك سوقك بالقوارير» وهذا يوميء بشيء من عسف السائق لما يسوق، والكثير في الايل، والقوارير كناية عن النساء، ومع ذلك كان السوق معها دالاً على العسف . ومن هذا جاء : «أساقت الايل، وتساوقت بمعنى تابعت فهي متساوقة» .
وفي حديث أم معبد : فجاء زوجها يسوق أعزاً متساوق، اي متتابع . والمتساوقة المتابعة، كأن بعضها يسوق بعضاً .
وقالوا : وساق إليها المهر والصداق سباقاً، وإن كان دراهم ودنانير، لأن أصل الصداق أو المهر عند العرب الايل، وهذه تساق، والسياق : المهر، لأنه في الغالب إبل تساق .

أقول : وما زال السياق بمعنى المهر للمرأة في عامية بعض القرويين في العراق .
وفي صفة مشبه - عليه السلام - : كان يسوق أصحابه، أي يتقدمهم ويمشي خلفهم تواضعاً، وساقه الجيش : مؤخرته .

والسوق : موضع البياعات، ويتعامل فيها، تذكر وتؤنث، وكان التجارة والبضاعة تساق إليها، والكثير من هذا الازل وسائر الدواب.

أقول : عرفنا الى هذا الحد معنى السوق مصدراً ودلالته وانصرافه الى العسف والشدة ثم الاتساع فيه الى غير مايراد به العسف، ثم صلة المصدر بـ «السوق» محل البياعات أي هو الموضع تساق هذه اليه.

وأبتعد قليلاً عن هذا لالمح الأصل الذي جاء منه المصدر ثم اسم المكان، وكأني أراه في الساق وهو ساق الانسان وكل دابة، ولعل من هنا ذهب إلى ساق الشجرة فدل عليها تشبيهاً بالأصل، وقد نلمح أصل السوق في الساق في قوله تعالى : «والتَّمَّتِ السَّاقُ بالسَّاقِ إلى ريك يومئذ المساق» (29-30، القيامة).

وقد انصرفت الساق من معناها الأصلي، وهو ساق الانسان وغيره الى الشدة في قوله تعالى : «يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ» (24، القلم).

ومثل هذا قولهم : قامت الحرب على ساق، وهذه الساق إنما أريد بها الشدة اتساعاً، لمحا للأصل وهو الساق التي تعلقو القدم. وقد يشير إلى هنا قول طرفة :

كشفت لهم عن ساقها ويدا من الشر الصرا

والناس يشمرون عن ساقهم وشمرون للهرب من شدة الأمر حتى قيل للأمر الشديد ساق لهذه الصلة.

ولصلة الساق بالشدة دلت على النفس التي تعرض لها الشدة، ويدل على هذا قول علي - عليه السلام - في حرب الشُّرَاة : لا بد من قتالهم ولو تَلَقَّتْ سَاقِي.

أقول : ويعد هذا الاستقراء للمصدر السُّوق والوصول الى ساق استطيع أن ألمح أن المصدر يومئ الى أصله، وهو الضرب على الساق، وفي هذا عسف وشدة.

7 - استلاب :

وهذه كلمة جديدة تكثر في استعمال أهل الأدب والنقد تشير الى خصوصية حديثة تتجاوز عموم السلب بمعنى النهب. وكأن الاستلاب لدى هؤلاء هو التجريد عن حقيقة النص المستلب. على أنني لا ألمح صفاء هذه الدلالة فيما يكتب هذا النقر من أهل الأدب

الجديد، وقد يكون فيما يقصدون البعد عن الأصل.
والاستلاب في استعمالهم لا يشعر بصفاء الكلمة وحقيقة وضعها، ذلك أن الأصل في الفعل هو معنى السلب، واستلبه مثل سلبه.
وقد يكون هذا أنهم يقرؤون في غير العربية شيئاً فلا يستطيعون أن يديروه في العربية فيكون منهم تعلق وتخط يعرض ما قر في أنفسهم.
وأنت ترى هؤلاء قد قذفوا إلى العربية كلمات صرفت إلى غير ما عرفت به، ومجازات أخرى ما كان لنا بها عهد. والصحف في عصرنا ميدان لهذا الجديد، وبعضه يشير الدهشة والغرابة ألا ترى مثلاً قولهم : إن الأدب المطروح في الساحة أو على الساحة يشير إلى تحول فكري، وتبتس لهذا «المطروح» الذي كان من دلالة المرفوض أو المجفوء الذي لا تقبل إليه النفوس.

8 - شردمة :

الشردمة : القليل من الناس، وقيل : شردمة بالدال، قال تعالى : «إن هؤلاء لشردمة قليلون» (54، الشعراء).

وليسط الكلام على هذه المفردة نقول : لعل هذه مما كان اللغويون الأقدمون يبحثون فيه من مسألة الرباعي ورده إلى أصلين ثلاثين. وكانوا في هذا السعي أهل علم ونظرو وتدقيق، فهم يستنبطون الأصلين الثلاثين بالنظر في الدلالة والمعنى.

وأقول : كأني في هذه الكلمة أنظر إلى الفعل شرم ودلالة الشرم معروفة، وأنظر إلى رذم. ورذم أنفه يرذم رذماً : قطر. وقصعة رذم : ملأى تصبب جوانبها حتى إن جوانبها لتتدى أو كأنها تسيل دسماً لامتلأها...

ثم يأتي بناء الرباعي، وهو منحوت من الأصلين كما قالوا في صلدم من الصلد والصدم.

فأما الدلالة فقد ذكرنا المعنى في فصيح العربية، ولكن المعاصرين جنحوا بالشردمة نحو السلب فلا يكادون يستعملونها إلا نبراً ولا سيما في حالة الجمع فهم يقولون مثلاً : إن شذاذ الآفاق وشراذم الصهاينة دمرت الحواضر وقلعت الشجر والنبات...

أقول : إن الذهاب بالكلمة الى هذه الخصوصية جنوح الى الجانب السلبي من الدلالة.

9 - المنشقون :

وصف جديد لرأي جماعة صغيرة أو كبيرة، تنفصل عن جماعة أكبر منها هي الجماعة الأم، أو الحزب الكبير، وهذا حاصل في الأحزاب السياسية، والجماعات الدينية ونحوها.

أقول : قد يقال : وأي شيء في هذا ؟ والجواب أن هذا يندرج في باب المولد الجديد، ولو فتمت عن هذه الفئات المنشقة لوجدت أنها لم تنعت هذا النعت إلا لأن أصحابها أخذوا الوصف مما هو معروف شائع في اللغات الأعجمية ولاسيما الغربية، وقد تجد نظير هذا وصفهم بالأنفصاليين.

وقد يكون لي، وأنا أبسط القول في هذا الجديد، أن أذكر جماعة المعتزلة في التراث الاسلامي، وأن أتذكر من أصحابهم الأول واصل بن عطاء الذي اعتزل في مجلس الحسن البصري فلهق به أصحابه، وكان من ذلك أن ظهر شيئاً فشيئاً مصطلح المعتزلة، ثم كان لهم رأيهم في مسائل معينة وصاروا أهل العدل والتوحيد.

10 - الطروحات :

لا بد لي أن أبسط الأمر في الفعل وهو طرح فأقول : طرح بالشيء وطرحه يطرحه طرحاً واطرحه : رمى به.

والطرح : الشيء المطروح لاجابة لأحد فيه.

وطرحه تطريحاً، إذا أكثر من طرحه. واطرحه أي أبعد.

وطرح عليه مسألة : ألقاها، قال ابن سيده : وأراه مولداً، والأطروحة : المسألة تطرحها.

أقول : والذي رآه ابن سيده مولداً قريب مما نحن فيه.

إن الطروحات مادة تدخل جمع الجمع، وقد عرفت هذا العربية المعاصرة، وقد لجأ إليها المعاصرون لفائدة فنية. فأنت تجد الدفوعات والحسومات والقبوضات في حيز

الصبرقة، كما وجدنا الفيوضات في الأدب الصوفي. وأنت تجد مثل هذا لدى العامة في قولهم : رسومات لمجموعة ما يرسم.

وكان الطروحات، وهي جمع بالآلف والتاء لطروح التي هي جمع طَرَحَ المفرد، من باب جمع الجمع وتنفيد جملة ما يطرح من آراء أو حلول في مسألة من المسائل، وكأنها تعني الأطاريح جمع أطروحة التي مر ذكرها.

وأما للطرح بمعنى الاطراح وهو الرمي بالشئ وإبعاده فلم يبق في استعمال المعربين في العربية المعاصرة.

11 - التطرف والتطرف :

وأبدأ بالطَّرَف بفتحتين، وهو الناحية من النواحي، والطائفة من الشئ. قال تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ» (114، سورة هود) يعني الصلوات الخمس، فأحد طرفي النهار صلاة الصبح والطرف الآخر فيه صلاتا العشي وهما الظهر والعصر، وقوله : وزلفًا من الليل، يعني صلاة المغرب والعشاء.

وأعود إلى التطرف والتطرف فأقول : إذا كان أغلب القوم على رأي معين أو طريقة معينة وتفرد طائفة منهم إلى رأي مخالف أو يضاد رأي عامة الجماعة، وصفت هذه الطائفة القليلة العدد بـ «التطرف» وهي «متطرفة».

لقد اهتمدى المعربون إلى هذا فكان معني جديد لبناء جديد من هذه المادة لم يعرف فيها. ولهذا كان لنا جماعات سياسية متطرفة، و فرق دينية متطرفة.

12 - طموح :

ولننظر إلى استعمال الكلمة في فصيح العربية، فنجد :

طَمَحَتِ المرأة طمَاحًا، وهي طامح : نشزت. والطماح مثل الجَمَاح.

وطمحت المرأة أي تَطْمَحُ إلى الرجال. وطَمَحَ بصرها إلى الرجل أي أمتد وعلا.

وطمحت بعينها، إذا رمت ببصرها إلى الرجل، وامرأة طمَاحة.

وطمح الرجل يبصره يطمح طمَحًا : شخص. وطمح بصره إلى الشئ :

ارتفع، ورجل طَمَاح : بعيد الطرف. وقيل الشرة.

وفرس طمح الطرف، طامح البصر، وطموحة: مرتفعة.

وطمح الفرس طماحاً وطموحاً : رفع يديه.

ويجر طموح الموج : مرتفعه، ويثر طموح الماء كذلك.

أقول : اكتفي بهذا القدر المفيد من دلالة هذه المادة وأبنيها لأخلص الى أن :

الطموح مصدر لم يكن إلا للفرس، ومعناه شيء من هيئة الفرس، وأما ما كان للعاقل فهو الطماح وهو مثل الجماح مبنى ومعنى، وهو أيضاً الكبير والفخر لارتفاع صاحبه. وأنت لا تجد الطموح بمعنى التوجه الى الأمور العالية وغيرها حسية ومعنوية، وغير العالية من المنافع والمصالح الخاصة، إلا في العربية المعاصرة. وجملة هذه الدلالات بخصوصياتها لا تلتقي بالدلالة القديمة إلا من طرف بعيد.

وقد يكون مثل الطموح في العربية المعاصرة استعمال المعربين في عصرنا لمصدر آخر هو التطلع فهم يقولون مثلاً : لدى فلان تطلعات بعيدة. وهم في قولهم قد صرغوا التطلع الى غير البصر.

والتطلع مصدر يصل الى مدخوله بالحرف إلى، فيقال : فلان يتطلع الى منصب الوزارة. وكأن المعربين ضمنوا الفعل والمصدر معنى الفعل شخص أو توجه غير أن الفعل في الاستعمال القديم يصل الى مدخوله من دون هذا الحرف، قالوا : تطلعه بمعنى علمه.

13 - التظاهر والمظاهرة :

من المفيد أن أعرض لهاتين الكلمتين في أصل معنهما فأجد أن المصدر الأول كالمصدر الثاني، ذلك أن التظاهر هو التعاون، والمظاهرة، هي المعاونة.

وجاء في لغة التتريل : «وإن تَظَاهَرَ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ» (4)، التحريم) ؛ «قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا» (48، القصص) ؛ «تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» (85، البقرة).

وفي العربية : ظهرتُ عليه: أعتته، وظهر علي : أعانني. واستظهر به أي استعان.

وفي حديث أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب : أنه برز يوم بدر وظاهره، أي نصر. والظهير : العون، يستوي فيه الواحد والجمع، قال تعالى : «والملائكة بعد ذلك ظهير»

(4، التحريم). أقول : وأتي الى التظاهر والمظاهرة في العربية المعاصرة فأجد قول القائل :
تظاهر الطلاب مطالبين بحقوقهم وحدثت تظاهرة أو مظاهرة، قام بها العمال مطالبين بزيادة
الأجور.

أقول : يشير الاستعمال الحديث الى الظهور مع إعلان شيء يريد المتظاهرون. إن
هذا قد صيرت إليه حاجة أهل هذا العصر إلى مادة جديدة تسم بهذه الدلالة وبهذه
الخصوصية لتكون مقابلة لما عند الغربيين وهو Démonstration أو Manifestation،
والغريون قد وصلوا إلى هذا التطور في فئاتهم الاجتماعية، وهم يخرجون لإظهار ما
يطالبون به مع قوة وعنف أو استنكار لحالة هم فيها.

أقول : لقد آن لنا أن ندخل هذا الجديد الوافد الى المعجم الحديث.
وقد هرعت الى المعجم العربي الأساسي، وهو معجم حديث صنعه لجنة في
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فلم أجد شيئاً من هذا. فقد اقتصر فيه على ماورد
من معاني هذه المادة في المعجمات القديمة.

14 - عصابة :

أقول : جاء في العربية : أن العصابة والعصابة جماعة ما بين العشرة الى الأربعين.
وفي التنزيل العزيز : «قالوا لئن أكله الذئب ونحن عُصبة إنا إذا لخاسرون» (14،
يوسف) ؛

«إن الذين جاءوا بالإفك عُصبة منكم» (11، النور)؛
«وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء بالعُصبة أولي القوة» (76، القصص)، وقد
قُرئت عُصبة في بعض شواذ القراءات (عصابة).
ودلالة العُصبة عامة غير مخصوصة بجماعة خير أو شر، فقد تكون لهذا أذاك،
وهي العصابة أيضاً.

ومن المفيد أن أشير إلى أن العصابة كانت ذات دلالة عامة لا تختص بخير أو شر،
ولعل من هذا ماكان من ورودها في بيت لحسان :

لله درُّ عصابة نادمهم يوماً بجِلَق في الزمان الأول

ويقول الجواهري :

لي في العراق عصابة لولا همُّ ما كان محبوباً إليَّ عراقٌ
غير أننا نجد أن العصابة قد صير في استعمالها إلى جماعة الشر كاللصوص
والمحتالين وغيرهم فلا تظفر بها في غير هؤلاء، فلا يقال مثلاً: عصابة أهل الخير أو نحو
ذلك.

إن هذا الانحياز قد غلب على الكلمة في الاستعمال الحديث، ومن حقنا أن نقف
عليه ولا نهرع إلى القول بالتجاوز والخطأ.

15 - عميل :

العمل مادة مهمة في عالمنا اليوم، وأصحاب العمل هم العاملون، وهم العمال
الذين يؤلفون طبقة من المجتمع، وهم غير العاملين في الزراعة من الفلاحين وغيرهم.
وانت ترى أحزاباً سياسية أطلق عليها أحزاب العمال، وقد كان لهم أن قبضوا على
زمام السلطة ودبروا الأمور وساموا مجتمعات. وللعامل قوايتهم وأنظمتهم وطرانقهم في
العيش والسلوك.

غير أننا لا نجد في المعجمات العربية التي بين أيدينا قديمها وحديثها إلا مواد قديمة لا
تصل بما يفهم من «العمل» في عصرنا، ولكننا نجد اشتتاً قد تكون مصدر فائدة تخص
المضطهين بهذا العلم الجديد، ومنها : العملة، والعمالة، والعمالة، كله أجر ما عمل.
وقالوا : عملت القوم إذا أعطيتهم إياها.

وفي حديث عمر - رضي الله عنه - قال لآلئ السعدي : خذ ما أعطيت فإني
عملت على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعملتني، أي أعطاني عملي أي
أجرة عملي، فالعمالة رزق العامل.

أقول : لنا من هذه «العملة» وهي النقد المتداول . و«العمالة» جملة من يعمل في
عمل، يقال مثلاً : تهيأ العمل في بلدان الخليج بسبب «العمالة» الوافدة.

وكان المعنيين بالعمل وشؤون الاقتصاد قد ولدوا «العميل» وهو الذي يتعامل وإياه
أهل العمل، وكأنه في بعض الشؤون الزبون الذي يتردد على صاحب العمل في متجره
وحاتوته.

غير أن أهل السياسة ومعهم أهل الصحف قد نحووا بـ «العميل» الى معنى يَنبِزُ بالشمر، وتحول لديهم إلى من يعمل جاسوساً أو مُخبراً للدولة أو غيرها من الدول الأجنبية. ونُبِزَ «العميل» و «العملاء»، وكأن هذه الدلالة قد ظهرت على الدلالة الأولى المتصلة بالعمل الشريف.

ولي أن أختتم هذا بشيء قديم عن «المعاملة» وهي في كلام أهل العراق «المساقاة» لدى أهل الحجاز، و «العَمَلَّةُ» : القوم يعملون بأيديهم ضرورياً من العمل في طين أو حفر أو غيره.

16 - استغزاز :

نرجع قليلاً الى الأصل الثلاثي المضعف (فَزَّ) فنجد أن (فَزَّه) فَزًّا وفَزَّه : أفرجه وأزعه وطير فؤاده، وكذلك (أفزته)، قال أبو ذؤيب :

والدهر لا يَقَى على حَدَثَانِهِ شَبَّ أَفَزَّتْهُ الْكِلَابُ مَرُوعٌ
واستغزه من الشيء : أخرجه.

واستغزه : ختله حتى ألقاه في مهلكة.

واستغزه الخوف، أي استخفه. وفي حديث صفية : «لا يفضبه شيء ولا يستغزه» أي لا يستخفه. ورجل فَزَّ أي خفيف.

وفي التنزيل العزيز : «واستغزِرْ من استَطَعَتْ منهم بِصَوْتِكَ» (64، الإسراء). قال الفراء في «معاني القرآن» : أي استخف بصوتك ودعائك.

وكذلك قوله عز وجل : «وإن كادوا ليستغزَونَكَ من الأرض» (76، الإسراء)، أي ليستخفونك. وقال أبو إسحاق الزجاج في قوله : «ليستغزَونَكَ» أي «ليقتلونك». وقال أهل اللغة : كادوا ليستخفونك إفزاعاً يحملك على خفة الهرب. وقال أبو عبيد : أفزَرتُ القوم وأفزعتهم سواء.

أقول هذا هو ملاك القول في «فَزَز» وما ينبي عليها. ولنا في هذا شيء في عامية أهل العراق فأتت تسمع فيها مثلاً : فَزَّ الولد، أي أنتفض مضطرباً مزعجاً. ثم أتى الى «استغزه» في العربية المعاصرة فلا أراه بعيداً عما هو فصيح العربية الذي بسطه مستهددا بما ورد في لغة التنزيل.

فأما «الاستفزاز» المصدر الذي يرد في عربة الصحافة وما يتبعها فإنه يشير إلى ما يصنعه طرف أو ما يدبره ويحرك خيوطه ليثير طرفاً آخر فيكون منه رد فعل وجواب، كأن يأتي الصهاينة إلى الحرم الإبراهيمي فيقومون بـ «تظاهرة» يغطونها بغطاء ديني فينشدون شيئاً يثير العرب أهل الأرض.

17 - انفعال :

قال أهل الصرف : فعلت الشيء فانفعل، كقولك : كسرتَه فانكسر.
أقول : لم يصل إلينا استعمال «انفعل» في نصّ فصيح قديم، ولو كان شيء من هذا لذكره أهل اللغة.

غير أن الصرفيين صاغوه وزناً ليقولوا : جاء وزنه انكسر، وهو الكسر من ذات الشيء ولم يكن من سبب عملٍ على الكسر.
وكان الذين ولدوا «الانفعال» لمحوا أنه يحدث الإرادة لفاعل فيه. وأطلقه علماء النفس على ما كان يدعي لدى الأوتل منهم «عاطفة» كالفرح والحزن والذهشة والخوف ونحو ذلك.

وكثر استعمال «الانفعال» حتى حمل المعربين على صوغ «مُفْعَلٍ» وأطلقوه على من يستشيط غضباً لأي سبب يدعو إلى ذلك. وقد اكتسب «المفعَل» خصوصية لا تتجاوز الغضب وما يتأتى منه من نتائج.
ولعل مثل هذا إلى حدٍّ ما قولُ : «متشنج» للذي يَسْتَثِيرُ الأمر، ولو كان طفيفاً فيغضب ويثور.

أقول : وأصل «التشنج» تَبْضُ الجلد والأصابع وغيرهما، قال الراجز :
قام إليها مشنج الأنامل أغشى خيىث الريح بالأصائل
وقد تشنج الجلد شنجاً فهو شنج، وكذلك أشنج و «تشنج».
أقول : وهكذا كان «الانفعال» و «المفعَل» و «التشنج» من مواد العربية المعاصرة لخصوصية دلالية فيها.

18 - اقرار :

ولنعد إلى استعمال الكلمة في فصيح الكلم العربية فنجد : قَرَفَ الذنب وغيره
يَقْرِفُهُ قَرْفًا، واقترفه : اكتسبه وفعله. وقارف الذنب وغيره : داناه ولاصقه، قال تعالى :
«وليتقروا ما هم مُقْتَرِفُونَ» (113، الأنعام).

وكأن دلالة «الكسب» في الفعل «اقترف» تجاوزت الذنوب وما يدنو منها إلى
«المال» فجاء : أقرَفَ المالَ، بمعنى أقتناه وكسبه.

والى هذا التوسع في «الاكتساب» غير المقيد بالذنوب ورد قوله تعالى : «ومن
يَشْتَرِ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حَسَنًا» (23، الشورى).

وأعود إلى العربية المعاصرة فأجد الفعل «اقترف» مخصوصاً بالذنوب والشر والجريمة
ولا يذهب إلى ما هو ضد هذه المعاني.

19 - الامتياز :

المِيزُ : التمييز بين الأشياء، تقول : ميزتُ بعضه من بعض فلنا أَمِيزُهُ مِيزًا وقد أَمَّازَ
بعضه من بعض، ومِيزْتُ الشيءَ أَمِيزُهُ مِيزًا : عَزَلْتُهُ وفرزته.
وفي التنزيل العزيز : «حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ» (179، آل عمران)، وقرئ:
(بُميزَ).

وقد تميزَ أَمَّازَ وأَمَّازَ كله بمعنى، إلا أنهم إذا قالوا : مِيزْتُهُ فلم يَمِيزْ لم يتكلموا بها
جميعاً إلا على هاتين الصيغتين، كما أنهم إذا قالوا : زلته فلم يَزَلْ لم يتكلموا بها إلا على
هاتين الصيغتين.

وتمييز القوم، وامتازوا : صاروا في ناحية، وفي التنزيل العزيز : «وامتازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا
الْمُجْرِمُونَ» (59، يس)، أي تميزوا، وقيل انفردوا عن المؤمنين.

وامتاز القوم إذا تنحى عصابة منهم، وكذلك استماز، قال الأخطل :

فإن لا تُغيِّرَها قريشٌ بملكها يكن عن قريشٍ مُستَمازٌ ومَرَحَلُ

وفي الحديث : «لا تهلك أمتي حتى يكون بينهم التمايلُ والتمايزُ» أي يتحزبون
أحزاباً ويتميز بعضهم من بعض ويقع بينهم التنازع.

و «تميز» من الغيظ : تقطع. وفي التزيل العزيز : «تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ» (8)،
الملك).

أقول : و«الامتياز» بمعنى أعلى مراتب الجودة، ومنه الوصف «ممتاز» كلاهما من
العربية المعاصرة، وكأن الشيء حين تميز عن غيره صرفوه الى إيجابية مفرطة فكان أعلى من
الجيد والحسن.

ومن أجل ذلك ذهبوا بـ «الامتياز» هذا المذهب، وكذلك بـ «الممتاز». فالبضاعة
«الممتازة» هي فوق الجيدة أو الحسنة، والصحة «الممتازة» كذلك فوق الجيدة أو الحسنة،
ولذلك كثر الوصف بـ «ممتاز» لكل ما صرفوه الى نهاية الجودة والحسن. ولم يكن لهذا
الوصف هذه الخصوصية المفرطة.

وأين هذا من قوله : «وَأَمَّا زَوْجُكُمُ الَّذِي يُدْعَىٰ بِالسُّمْنِ» (59، يس)؟
وأين «التمايز» من الغيظ، كما في الآية المذكورة، في عريتنا المعاصرة ؟
أقول : وشاع «الممتاز» صفة ونعتاً لما استحسنت استحسناتاً فائقة حتى حجب
«الجيد» أو «الحسن» في موصوفات كثيرة، فالطعام ممتاز، واللباس ممتاز وغير هذا.
وقد تشيع الصفة للموصوف فيختص بها دون غيرها، ألا ترى أننا نقول : عيد
الأضحى «المبارك» وقلما نقول : عيد الأضحى «السعيد»، ونقول : عيد الميلاد
«المجيد». وهو عيد ميلاد السيد المسيح، وكأن الوصف بـ «المجيد» ملازم لهذا العيد دون
غيره من الصفات.

20 - الانتفاضة :

لا بد لنا أن نورد أن «التفص» : أن تأخذ بيدك شيئاً «تفتضه» أي تزعزعه، وتترنزه
وتفص التراب عنه.

والنفاضة والنفاض : ما سقط من الشيء إذا نُفِضَ ، وكذلك هو ورق الشجر.
ومن أسماء الكتب «نفاضة الجراب».

والنفض : ما انتفض من الشيء كحمل الشجرة، وحمل النخل، وهو ما تساقط
في أصوله من التمر. وهكذا «ينفض» الثمر عن الشجرة حين «تنفض».

أقول : توسّع المعاصرون في الفعل ونقلوه بضرب من الشبه الي حركة الناس وهم ينطلقون علي مستعمر محتلّ لأرضهم ظالم عاتٍ عتواً كبيراً فكانت «الانتفاضة»، وحديثها مشهور.

ولابد أن تتدرج هذه من الناحية التاريخية في المعجم العربي الحديث كما أتدرجت في معجمات اللغات الاجنية.

21 - نفعي :

أقول : النفع ضد الضرر معروف ولا حاجة إلى أن نستشهد عليه بشيء من لغة التنزيل العزيز أو غير ذلك. ولكني سأقف على «نفعي» وهو صفة جديدة يُنَبَّر بها من يُؤثر نفسه بالنفع على غيره ويحتجج المنافع لنفسه. وهذه الصفة قد نسبت إليها هذه الخصوصية السلبية على طريقة النسب وشاعت في عريتنا المعاصرة.

22 - تنمية، إثماء، النامي :

«إثماء» : الزيادة، نَمَى يَنْمِي نَمْيَا وَنُمَاءً : زاد وكثر، وربما قالوا : ينمو غواً. قال أبو عبيد : قال الكسائي : ولم أسمع «ينمو» بالواو إلا من أخوين من بني سُلَيْم، قال : ثم سألت عنه جماعة بني سليم فلم يعرفوه بالواو. قال ابن سيده في (المحكم) : هذا قول أبي عبيد، وأما يعقوب فقال : ينمي وينمو فسوّى بينهما.

و«إثماء» الله إثمَاءً. قال ابن بري : ويقول نَمَاءُ فَيَعْلَى بغير همزة و«نمَاء»، فيعليه بالتضعيف. قال الأعور الشني وقيل ابن خذّاق :

لقد عَلِمْتُ عَمِيرَةً أَنْ جَارِي
إِذَا ضَنَّ النُّمَى مِنْ عِيَالِي
و«أثْمَيْتُ» الشَّيْءَ وَ«ثَمَيْتُهُ» : جعلته نامياً.

أقول : هذا هو النامي، غير أنه قد جدّ في عصرنا قولهم : «البلدان النامية» ويراد بذلك «البلدان المتخلفة»، وكأن النامي تحوكت إلى ضرب من أسماء الأضداد، وشاع هذا الوصف في «البلدان الغريبة» سعياً إلى إرضاءٍ ومجاملةٍ للبلدان المتخلفة.

أقول : وقد يكون مثل هذا :
«تحريك» الأسماء، والمراد من «التحريك» هو «الرفع»، و«التحريك» لا يشير
لشاعر والخواطر كما يشير ذلك «الرفع».
ومثل هذا قولهم : «تَحَفَّظُوا» على فلان، والمراد بـ «التحفظ» هو السجن أو نحوه
و «التحفظ» أقل إثارة من «السجن».
أقول أيضا إن «الإثراء» و«التمية» مادتان اقتصاديتان في عصرنا أريدُ بهما أن تكونا
مقابلتين لما يناظرهما في اللغات الغربية.

23 - انتهازي :

أقول لنا من هذه الكلمة الجديدة في فصح العربية :
«التهزّة» : اسم للشئ الذي هو لك مُعَرَّض كالغنيمة . و «التهزّة» : الفرصة تُجدها
من صاحبك .
ويقال : «فلان نُهَزّة المختلس» أي هو صيد لكلّ أحد، ومنه حديث أبي
الدرداء : «وانتهز الحقّ اذا الحقُّ وَضَحَ»، أي قبله وأسرع إليه .
هذا هو الأصل، ولكن المعاصرين ولدوا هذا الوصف عن طريق النسب وصرفوه
الي خصوصية سلبية . فالانتهازي : الذي يتهمز الفرص والظروف والمناسبات ليستحوذ
على منافع له .

ابراهيم السامرائي
كلية الآداب، جامعة
صنعاء - اليمن

منزلة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي الحديث : تطبيق على المعجم الوسيط (*)

بقلم : هلال بن حسين

تمهيد :

من أهم ما يعنى به المعجم عند إقدامه على تأليف معجم لغوي قضيتا الجمع والوضع (1). ويهتمان من القضيتين في هذا الفصل أولاها أي الجمع، لانتصاليته وثيق الاتصال بمنزلة اللفظ الأعجمي التي نريد أن نعنى بها في هذا الفصل. فإن اللفظ الأعجمي يمثل مستوى مستقلا من المستويات اللغوية في المعجم (2). وبحسب منزلة تلك المستويات تصغر المدونة في المعجم أو تكبر، وتقوى أو تضعف. ولذلك فإن قوة منزلة اللفظ

(*) هذا العمل جزء من بحث أنجز في نطاق شهادة الكفاءة في البحث العلمي في قسم العربية بكلية الآداب بمنوبة، وقد أشرف عليه الاستاذ ابراهيم بن مراد، ونوقش في شهر نوفمبر من سنة 1992.

(1) ذكر ابن منظور هذين المصطلحين في مقدمة اللسان بقوله : "ورأيت علماءها (كتب اللغات) بين رجلين : أما من أحسن جمعه فأنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه، فأنه لم يجد جمعه، فلم يقد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع"، لسان العرب، (المقدمة، ص 8)، وأضاف قوله : "حللت بوضعه ذروة الحفاظ، وحللت بجمعه عقدة الالتقاء"، نفسه (المقدمة، ص 9).

(2) المستويات اللغوية بحسب درجة الكلمة من الفصاحة أربعة أنواع متقسمة الى ضروب : "أول الأنواع الفصيح : وهو ينقسم الى قديم نادر ووحشي غريب وأدبي مستعمل وإسلامي محدث، وثاني الأنواع هو المولد وهو المحدث في الفصحى بعد عصر الاحتجاج، وثالث الأنواع هو العلمي وهو ينقسم الى شعبي ودارج ومبتذل وجهوي، ورابع الأنواع هو الأعجمي وهو ينقسم الى معرب ودخيل"، ابن مراد : المعجم العلمي المختص، ص 55.

الاعجمي أو ضعفها يؤثّران أيما تأثير في باب الجمع في المعجم، وفي تحديد حجم مدوّنته، وضبط مكانته بين المعاجم الأخرى.

منزلة اللفظ الاعجمي في المعجم الوسيط :

قد انتهى بنا استقراء المدونة التي اشتمل عليها المعجم الوسيط الى وجود 775 لفظا أعجميا قد صرّح مؤلفو المعجم بعجمته (3) من مدونة عامة قد اشتملت في طبعة الوسيط الثلاثة 31080 كلمة مفسّرة (4). وتظهر لنا نتيجة هذا الاستقراء اللوحة التالية :

الالفاظ المفسّرة	الكم	النسبة %
الالفاظ المصّرّح بعجمتها	775	2,49
الالفاظ العربية	30305	97,51
المجموع	31080	100

(3) أثبتنا في مدونة الالفاظ الأعجمية المصّرّح بعجمتها 761 لفظا أعجميا وأسقطنا بذلك 14 لفظا، لم نعثر على أصولها في المراجع التي توقّرت لنا. وهذه الالفاظ الأربعة عشرة هي : "أجنه"، الوسيط (7/1) و "بسبوسه"، (57/1)، و "بسيه"، (58/1)، و "اصطيل"، (20/1)، و "بشمه"، (60/1) و "بشكور"، (60/1)، و "تريس"، (86/1)، و "جردل"، (120/1)، و "جلائش"، (135/1)، و "رواني"، (397/1)، و "زلط"، و "غجر"، (645/2)، و "منبار"، (923/2)، و "هريس"، (1040/2).

(4) تتضمّن صفحات المعجم الوسيط في طبعاته الثلاث - من خلال احصاء الكلمات المفسّرة في خمسين صفحة من مختلف حروفه - معدل 36 كلمة مفسّرة في الصفحة الواحدة. ويقوق عدد صفحات الطبعة الثالثة عدد صفحات الطبعة الاولى بثلاثين صفحة، أي إن عدد الالفاظ المفسّرة في الطبعة الثالثة يفوق عدد الالفاظ المفسّرة في الطبعة الاولى بما يُقارب 1080 لفظا مفسّرا. ويضاف هذا العدد الى الثلاثين ألف لفظ مفسّر التي أحصاها مؤلفو الوسيط في الطبعة الاولى، الوسيط (11/1)، فيكون العدد الجملي حوالي 31080 لفظا مفسّرا.

فإن نسبة الألفاظ الاعجمية المصرّح بعجمتها في المعجم الوسيط من جملة الألفاظ المفسّرة في المدوّنة 2,49 %، وهذه النسبة ضئيلة جداً إذا قورنت بنسبة بقية الألفاظ التي اشتمل عليها المعجم وهي 97,51 %. والسؤال الذي يطرح عند النظر في عدد الألفاظ الاعجمية وفي نسبتها هو هل إنّ تلك النسبة تُظهر واقع اللغة الحقيقي وحقيقة الصّلات الاقتراضية بين العربية وغيرها من اللغات ؟ وهل هي دالة على منزلة اللفظ الاعجمي الحقيقية في المعجم العربي ؟

إنّ أهمّ ما يُمكن استنتاجه من ضعف نسبة الألفاظ الاعجمية في المعجم الوسيط هو أنّ اللغة العربية كما يُظهرها هذا المعجم قليلة المقترضات، فإنّ 775 لفظاً أعجمياً من جملة 31080 حصيلة ضئيلة جداً في معجم قائم على "هدم الحدود" بين عصور الفصحاة واعتبار الحديث من الألفاظ لا يقلّ فصاحة عن القديم. فالوسيط - رغم توسّطه بين المعجم الكبير والمعجم الوجيز اللذين أصدرهما المجمع - قد خرج بالفصحاة من أطاريها الزماني والمكاني اللذين حدّتها بهما المصادر القديمة، وتوسع في الأخذ عن المحدثين، فكان مُجدّداً ومُعاصراً " يضع ألفاظ القرن العشرين الى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الاسلام، ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عصور اللغة المختلفة، ويثبت أنّ في العربية وحدة تضمّ أطرافها، وحيوية تستوعب كلّ ما اتصل بها وتصوغه في قالبها" (5). فهو اذن - بمنحاه هذا - قد خرج عمّا قيّد به المعاجم القديمة نفسها من قيود في تدوين متن اللغة. وكان متوقفاً أنّ تكون منزلة اللفظ الاعجمي فيه غير ما هي عليه من ضعف لأنّه من أهمّ المستويات اللغوية ظهوراً في العصور التّالية لعصر الاحتجاج وفي العصر الحديث. وقد غني مؤلّفو الوسيط بتدوين ما ظهر فيها من ألفاظ في مُستوى الأعجمي أو المعرّب والدُخيل. لكن ضعف نسبة الألفاظ الاعجمية في الوسيط تدلّ على أنّ هذا المعجم لا يختلف اختلافاً ظاهراً عن المعاجم القديمة.

فليس ضعف نسبة الألفاظ الاعجمية في الوسيط مُعبّراً اذن عن واقع اللغة وحقيقة الصّلات بين العربية وغيرها من اللغات، بل هو ضعف ناتج عن جملة من الأسباب، نخُصّ منها بالتحليل فيما يلي ثلاثة :

(5) الوسيط، 11/1 (المقنّعة).

1 - المجالات الدلالية :

للمجالات الدلالية في المعجم اللغوي العام - والمجالات المفهومية في المعجم المختص - صلة بمنزلة اللفظ الاعجمي في المعجم لا تُنكرُ. فإنَّ لضعف مجال دلالي أو قُوَّته في المعجم صلة بغلبة مُستوى لغوي - أو أكثر - على غيره. ولهذا صلة بقُوَّة منزلة أصناف مُعيَّنة من الألفاظ في المعجم أو ضعفها. واللفظ الاعجمي يُمثل في حدِّ ذاته مُستوى لغويا. وهو بدون شكَّ أهمَّ منزلة في بعض المجالات منه في مجالات أخرى. من ذلك - مثلا - أنَّ المجالات الدلالية التي يظهر فيها تأثر العرب بغيرهم من الأمم - مثل مجال النبات أو مجال اللباس - يظهر فيها تميَّز اللفظ الاعجمي أيضا. واذن فإنَّ غلبة مجالات دلالية على أخرى في المعجم مُؤثِّرة في قُوَّة منزلة اللفظ الاعجمي أو ضعفها. وقد أردنا - لذلك - أن نبحث في هذه المسألة لتبين ما أشرنا إليه من أثر.

وقد ضنَّفتنا الألفاظ الاعجمية الحاصلة من الاستقراء بحسب مجالاتها، وعدد المجالات أربعة وعشرون، هي التالية :

(1) الآلات والادوات : وهي التي تُكسب الإنسان مهارة في أداء عمل ما مثل "بركار".

(2) الاجتناس : وتدلّ على أسماء الشعوب، مثل "افرنج".

(3) الادارة وما إليها : وتشمل اللوازم المكتسبة كـ "قرطاس"، والشهادات كـ "دبلوم"، والتسيير كـ "بيروقراطية".

(4) الاشرية : وتقتصر على ما يدخل في غذاء الانسان، وما عدا ذلك فهو في مجال الكيمياءويات.

(5) الاطعمة : وتدلّ على ما يُعده الانسان لتغذية جسمه مثل "برغل".

(6) الالعب : وتشملُ الرياضة البدنية والفكرية وبعض وسائل اللعب، كـ "كُرَج" (حصان من خشب).

(7) الألفاظ العامة : وتدخل ضمنها الألفاظ التي لم تدلّ على أشياء محسوسة بل على مُجردات وصفات معنوية.

(8) الاوعية والأواني : وتشمل الأوعية المصنوعة للإستعمال المنزلي خاصة.

- (9) البناء والعمارة : ويشمل بعض مواد البناء وأشكال البناء .
- (10) الحرب والشؤون العسكرية : وتعني الآلات العسكرية والرتب في الجيش .
- (11) الحيوان : ويشمل أصناف الحيوانات البحرية والبرية والطيور .
- (12) الرتب الاجتماعية والسياسية وما إليها : ويشمل الرتب مثل "باشا" ، وأسماء الطبقات مثل "أرستقراطية" .
- (13) الصحة وما يتصل بها : ويشمل جسم الانسان، والأمراض والادوية وأماكن الاستشفاء .
- (14) الصناعة والمهن : وتعني المهن كـ "سمسار" وبعض المواد الصناعية كـ "أسطبة" .
- (15) العقائد والمذاهب : وتعني العقائد الدينية والألقاب الدينية والمذاهب والاتجاهات الفكرية .
- (16) الفُرش والبُسُط : وتشمل الفُرش كـ "بارياء" ، والمقاعد كـ "كنبه" .
- (17) الفنون الجميلة : وتتعلق بفنون السّما والموسيقى والخط والمسرح .
- (18) اللباس : وتتعلق بأنواع اللباس ، وبالنسيج .
- (19) مظاهر الطبيعة ، وتشمل ألفاظ الجغرافيا والجولوجيا وعلم الفضاء .
- (20) المعادن والكيمياويات : وتعني المعادن والسوائل التي لها تركيبة كيميائية .
- (21) المقاييس والموازين : وتشمل مصطلحات القيس كـ "متر" و "أمير" ومصطلحات الوزن كـ "طن" ومصطلحات الكيل كـ "لتر" .
- (22) الثّبات : ويعني المزروعات والمفروشات وألفاظ البستة وصفات الحدائق .
- (23) النّقد ووحدهاته : ويشمل ألفاظ المال والاقتصاد .
- (24) النّقل ووسائل الاتّصال : ويتضمّن ألفاظ النّقل البرّي والبحري والجوي .
- على أنّ تصنيف الألفاظ الاعجمية بحسب المجالات يُثير بعض القضايا المنهجية، وأهمّها صعوبة ضبط المجالات الدلالية ضبطاً دقيقاً لما بين بعضها من تداخل أو تقارب . وقد حاولنا التّقليل من التّمرّيع ، والجمع بين المجالات المتقاربة مثل مجالي الصناعة والمهن ، أو مجالي العقائد والمذاهب ، أو المقاييس والموازين (6) . . الخ ، فحصل لنا من ذلك

(6) ضممتنا للمكايل الى المقاييس والموازين .

المجالات الاربعة والعشرون التي سمّيناها. ونورد فيما يلي الألفاظ مُوزعة على المجالات المذكورة. وقد أثبتنا أمام كلّ لفظ الصّفحة التي ورد فيها في المعجم، ورقمه في مدوّنتنا موضوعا بين قوسين () :

(1) الآلات والأدوات (n) :

يتدرج ضمن هذا المجال 97 لفظا أعجميا هي :

أرغَن 14/1 (25) ؛ أرغول 14/1 (26) ؛ إزميل 415/1 (30) ؛ إستاج 17/1 (34) ؛ أسطرلاب 18/1 (40) ؛ أسطوانة 18/1 (42) ؛ إسفين 18/1 (48) ؛ إسقاله 18/1 (49) ؛ إسكله 456/1 (54) ؛ بريت 48/1 (127) ؛ برجل 48/1 (131) ؛ بركار 53/1 (139) ؛ برزّه 50/1 (154) ؛ بطّاره 63/1 (167) ؛ بلطه 71/1 (181) ؛ بَم 73/1 (184) ؛ بندول 73/1 (189) ؛ بنكام 74/1 (195) ؛ بوصله 61/1 (204) ؛ بيان 83/1 (206) ؛ بيانلّا 83/1 (207) ؛ بيه 80/1 (208) ؛ بيرم 81/1 (211) ؛ تراس 86/1 (226) ؛ تُرين 86/1 (228) ؛ ترموجرام 88/1 (233) ؛ ترموستات 88/1 (235) ؛ ترمومتر 88/1 (236) ؛ تلسكوب 90/1 (244) ؛ تلفزيون 90/1 (246) ؛ جفت 31/1 (278) ؛ جلع 134/1 (282) ؛ جندره 154/1 (292) ؛ جنزير 145/1 (293) ؛ جنك 146/1 (294) ؛ خرده 233/1 (316) ؛ دبّوس 279/1 (327) ؛ دولاب 315/1 (357) ؛ دولاب 315/1 (358) ؛ ديسق 293/1 (362) ؛ ديقان 301/1 (363) ؛ رادار 395/1 (368) ؛ رتيّنه 340/1 (371) ؛ زخمه 405/1 (387) ؛ زنبُرك 416/1 (394) ؛ زنجير 417/1 (397) ؛ سندان 471/1 (442) ؛ سُطور 472/1 (445) ؛ سمناتوغراف 473/1 (447) ؛ سبيخ 485/1 (457) ؛ سيمافور 487/1 (459) ؛ شاروف 499/1 (462) ؛ شاقول 509/1 (463) ؛ شاكوش 510/1 (464) ؛ شَبْك 490/1 (470) ؛ شَرشره 497/1 (471) ؛

(7) أكثر المجالات تداخلا بينها وبين مجالات أخرى هو مجال الآلات والأدوات. وقد أدرج ضمنه من الألفاظ الأعجمية ما كان مفهوم الآلة طاغيا عليه، مثل "فيثار" و "كمان" و "كمنجة". أما ما كان مفهوم الوظيفة طاغيا عليه فقد أدرج ضمن المجال المتصل بتلك الوظيفة، مثل تصنيف "كُرج" بحسب مجال الألعاب. وتصنيف "دش" بحسب مجال الصحة وما يتصل بها.

شمعدان 514/1 (476) ؛ شیشه 522/1 (482) ؛ صنج 544/1 (487) ؛ صُوبج 547/1 (491) ؛ صُولج 539/1 (492) ؛ صُولجان 539/1 (493) ؛ طاوله 592/2 (500) ؛ طليه 571/2 (502) ؛ طُبور 588/2 (517) ؛ فانوس 729/2 (530) ؛ فرجار 704/2 (531) ؛ فرجون 704/2 (532) ؛ فلفه 727/2 (542) ؛ فَنار 729/2 (547) ؛ فونوغراف 729/2 (556) ؛ قَبان 740/2 (569) ؛ قَنان 781/2 (577) ؛ قلاووظ 784/2 (581) ؛ قندیل 791/2 (587) ؛ قیشار 799/2 (595) ؛ کابول 805/2 (601) ؛ کَبر 804/2 (607) ؛ کَرَکه 815/2 (617) ؛ کرباج 812/2 (618) ؛ کُریک 815/2 (632) ؛ کُریک 815/2 (633) ؛ کُشبان 819/2 (634) ؛ کمان 831/2 (644) ؛ کمنجه 831/2 (646) ؛ کوس 837/2 (650) ؛ کوس 837/2 (651) ؛ مالج 918/2 (673) ؛ متراس 87/1 (675) ؛ مکه 917/2 (689) ؛ مُهرق 1002/2 (697) ؛ میل 930/2 (700) ؛ میل 930/2 (702) ؛ نارجیل 949/2 (705) ؛ ناي 931/2 (708) ؛ ون 1101/2 (750) ؛ ونج 1101/2 (751) .

(2) النباتات :

يُدرج ضمن هذا المجال 81 لفظاً أعجمياً ؛ هي :

آبنوس 1/1 (1) ؛ آفريون 1/1 (3) ؛ أترج 4/1 (15) ؛ أرجوان 13/1 (19) ؛ أرز 13/1 (23) ؛ آزاد 16/1 (29) ؛ اسبَلتاخ 17/1 (31) ؛ اسفَلتاخ 18/1 (44) ؛ اُشنان 19/1 (61) ؛ ألوه 881/2 (77) ؛ أناس 21/1 (79) ؛ أنج 29/1 (80) ؛ إمليلج 32/1 (90) ؛ بابونج 37/1 (99) ؛ باذنجان 37/1 (102) ؛ بُرتقال 48/1 (129) ؛ برقوق 53/1 (138) ؛ بُستان 57/1 (158) ؛ بسله 59/1 (163) ؛ بنج 73/1 (185) ؛ تامول 92/1 (216) ؛ تنج 85/1 (218) ؛ ترفاس 88/1 (321) ؛ نَفاف 89/1 (238) ؛ تَوَج 93/1 (252) ؛ تيل 95/1 (259) ؛ جُل 136/1 (279) ؛ جَلاب 133/1 (280) ؛ جَلنار 137/1 (259) ؛ جوز 152/1 (301) ؛ خريز 231/1 (315) ؛ راتينج 331/1 (367) ؛ راوند 331/1 (370) ؛ زرجون 405/1 (388) ؛ سجنجل 434/1 (409) ؛ سقمونيا 453/1 (428) ؛ سلجم 458/1 (434) ؛ سمنق

465/1 (437) ؛ سندروس 472/1 (443) ؛ سيب 483/1 (454) ؛ شاي 523/1 (469) ؛ شونيز 521/1 (478) ؛ شيرج 522/1 (480) ؛ صندل 545/1 (488) ؛
 طرنشول 576/2 (508) ؛ طماطم 586/2 (14) ، عصفور 627/2 (521) ؛ فاصوليا
 717/2 (526) ؛ فاصوليه 717/2 (527) ؛ فردوس 705/2 (533) ؛ فلين 728/2 (545) ؛ قوطه 796/2 (590) ؛ كاكاو 803/2 (605) ؛ كتم 807/2 (615) ؛ كربله
 813/2 (620) ؛ كرز 814/2 (626) ؛ كرنب 816/2 (628) ؛ كرويا 817/2 (631) ؛
 كشمش 821/2 (638) ؛ كوسه 837/2 (652) ؛ كرلايا 837/2 (655) ؛ كينا 841/2 (661) ؛
 مافريون 901/2 (672) ؛ مردقوش 896/2 (676) ؛ مصطكا 908/2 (683) ؛
 مصطكاء 908/2 (684) ؛ مناث 689/2 (685) ؛ مقدونس 915/2 (688) ؛
 منجه 923/2 (694) ؛ منجو 923/2 (695) ؛ نارجيل 949/2 (704) ؛ نارنج 949/2 (706) ؛
 نردن 949/2 (710) ؛ نيلج 1006/2 (721) ؛ نيلوفر 1006/2 (722) ؛
 نينوفر 1006/2 (723) ؛ نيم 1006/2 (725) ؛ هال 1041/2 (728) ؛ هيشر 1026/2 (744) ؛
 وشن 1077/2 (749) .

(3) المعادن والكيمياويات :

أثبتنا ضمن هذا المجال الدلالي 77 لفظا أعجميا، هي :
 ايريز 2/1 (8) ؛ اسيداج 17/1 (32) ؛ اسفيداج 18/1 (47) ؛ أستون 19/1 (60) ؛
 أكسجين 22/1 (72) ؛ إكسير 23/1 (73) ؛ ألس 25/1 (75) ؛ المنيم
 25/1 (76) ؛ أيون 36/1 (97) ؛ بترول 39/1 (119) ؛ بذر 44/1 (123) ؛
 برلنت 53/1 (141) ؛ برنز 54/1 (144) ؛ برنقي 54/1 (147) ؛ بلاتين 70/1 (175) ؛
 بترين 73/1 (191) ؛ بوتاسيوم 78/1 (199) ؛ بورق 78/1 (202) ؛ بويه
 78/1 (205) ؛ توبال 85/1 (253) ؛ توباء 93/1 (254) ؛ تريوم 100/1 (261) ؛
 جازولين 108/1 (263) ؛ جيس 110/1 (266) ؛ جرافيت 119/1 (267) ؛ جراتيت
 119/1 (269) ؛ جريال 124/1 (275) ؛ جلسرين 135/1 (283) ؛ جيلاتين 156/1 (303) ؛
 خارصين 235/1 (306) ؛ راديوم 395/1 (369) ؛ زئبق 401/1 (384) ؛

زاج 402/1 (385) ؛ زبرجد 402/1 (386) ؛ زرنیخ 407/1 (389) ؛ زریاب 405/1 (390) ؛ زمرّد 414/1 (393) ؛ زنجار 417/1 (395) ؛ زنجفّر 417/1 (396) ؛ زنك 418/1 (400) ؛ سافیر 449/1 (403) ؛ سرجین 441/1 (414) ؛ سرقین 444/1 (419) ؛ سرپوم 445/2 (424) ؛ سکارین 445/1 (429) ؛ سولار 483/1 (453) ؛ صابون 526/1 (483) ؛ طباشیر 569/2 (501) ؛ طرطیر 575/2 (507) ؛ طلق 583/2 (513) ؛ فیک 729/1 (551) ؛ فولاذ 726/2 (555) ؛ فیروز 734/2 (560) ؛ فیروزج 734/2 (561) ؛ کحول 809/2 (616) ؛ کریون 813/2 (621) ؛ کروم 817/2 (629) ؛ کرومیت 817/2 (630) ؛ کلس 827/2 (641) ؛ کلسیت 827/2 (642) ؛ کلسیوم 827/2 (643) ؛ کوك 837/2 (654) ؛ کیروسین 839/2 (676) ؛ کیمیاہ 840/2 (660) ؛ لك 870/2 (667) ؛ لیمونیت 884/2 (669) ؛ مرکبکروم 900/2 (679) ؛ مغناطیس 915/2 (686) ؛ مغنطیس 915/2 (687) ؛ نفت 979/2 (711) ؛ نیکل 991/2 (719) ؛ نیکوتین 1005/2 (720) ؛ نیلین 1006/2 (724) ؛ ورنیش 1069/2 (748) ؛ یشب 1108/2 (755) ؛ یشم 1108/2 (756) ؛ یود 1111/2 (759).

(4) الصّحّة وما يتّصل بها :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 62 لفظا أعجميا، هي :
 أجزخانه 7/1 (17) ؛ أسیرین 17/1 (33) ؛ أسقربوط 18/1 (50) ؛ إسکاریه 18/1 (52) ؛ أفيون 22/1 (68) ؛ أنزیم 30/1 (84) ؛ أنسولين 31/1 (85) ؛ أنفلونزا 31/1 (87) ؛ أورطي 33/1 (93) ؛ باسليق 37/1 (108) ؛ برمتانه 50/1 (133) ؛ بري بري 55/1 (152) ؛ بزّ 56/1 (155) ؛ بستر 57/1 (159) ؛ بلازما 70/1 (176) ؛ بلغم 72/1 (182) ؛ بلهارسيا 73/1 (183) ؛ بترهیر 73/1 (190) ؛ بسلین 73/1 (192) ؛ بوز 79/1 (203) ؛ بیمارستان 82/1 (215) ؛ تراخوما 86/1 (224) ؛ ترياق 88/1 (237) ؛ تلثائي 89/1 (243) ؛ ثمباك 91/1 (248) ؛ تيفود 95/1 (257) ؛ تيفوس 95/1 (258) ؛ جلوكوما 138/1 (287) ؛ درياق 292/1 (336) ؛

دُش 294/1 (343) ؛ روماترم 397/1 (381) ؛ سرسام 443/1 (417) ؛ سرکوديه
 444/1 (420) ؛ سرکومه 444/1 (421) ؛ سنوريه 474/1 (448) ؛ سيجار 484/1
 (455) ؛ سيجاره 484/1 (456) ؛ سيفون 486/1 (458) ؛ شريان 500/1 (472) ؛
 ششم 501/1 (473) ؛ طن 588/2 (516) ؛ فرفيرين 710/2 (535) ؛ فرفيريني
 710/2 (536) ؛ فلغمون 726/2 (541) ؛ فيتامين 733/2 (557) ؛ فيروس 734/2
 (562) ؛ قسطره 762/2 (576) ؛ قليطه 784/2 (582) ؛ قولنج 797/2 (593) ؛
 قولون 797/2 (594) ؛ قيغان 781/2 (600) ؛ كبسوله 804/2 (609) ؛ كيلوس
 840/2 (658) ؛ كيموس 840/2 (659) ؛ مارستان 898/2 (671) ؛ مرهم 900/2
 (681) ؛ موميا 928/2 (699) ؛ هرمون 1023/2 (732) ؛ هيرودين 1044/2 (741) ؛
 هيروين 1044/2 (743) ؛ هيمجلوين 1046/2 (746) ؛ يوديد 1111/2 (760).

(5) اللباس :

ضمنا هذا المجال الدلالي 48 لفظا اعجميا، هي :

ايريسم 2/1 (9) ؛ ايزيم 2/1 (12) ؛ استبرق 17/1 (37) ؛ اسكيم 18/1
 (55) ؛ بابوج 37/1 (98) ؛ برنس 54/1 (145) ؛ برنيطه 54/1 (146) ؛ بست
 59/1 (164) ؛ بشكير 60/1 (166) ؛ تان 85/1 (217) ؛ تل 90/1 (242) ؛ تنته
 93/1 (249) ؛ جريان 119/1 (270) ؛ جرموق 123/1 (274) ؛ جمان 142/1
 (288) ؛ جمجم 138/1 (290) ؛ جوخ 150/1 (297) ؛ جوب 152/1 (300) ؛
 خوده 270/1 (325) ؛ درفس 290/1 (331) ؛ دياج 278/1 (359) ؛ رنك 389/1
 (379) ؛ سيج 428/1 (404) ؛ سبجه 428/1 (405) ؛ سبنجونه 431/1 (406) ؛
 سختيان 437/1 (410) ؛ سرق 444/1 (418) ؛ سندس 472/1 (444) ؛ شال
 520/1 (465) ؛ شيت 521/1 (479) ؛ صتل 545/1 (489) ؛ طريوش 573/2
 (504) ؛ فستان 713/2 (537) ؛ فوطه 732/2 (554) ؛ قاووق 796/2 (568) ؛
 قفش 780/2 (578) ؛ قُطان 780/2 (579) ؛ قميص 788/2 (585) ؛ قيطان
 776/2 (598) ؛ كبود 803/2 (611) ؛ كرباس 812/2 (619) ؛ كردان 813/2

(623)؛ كرك 815/2 (627)؛ كوفيه 837/2 (653)؛ لاز 879/2 (663)؛ هندام 1038/2 (739)؛ يارق 1107/2 (753)؛ يلحق 872/2 (758).

(6) البناء والعمارة :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 46 لفظاً أعجمياً، هي :

أجر 1/1 (2)؛ إردب 13/1 (21)؛ إردواز 13/1 (22)؛ إسطبلى 18/1 (38)؛ أسفلت 18/1 (45)؛ أسمنت 18/1 (57)؛ إفریز 21/1 (66)؛ أنجز 30/1 (82)؛ إوان 34/1 (91)؛ إيوان 34/1 (96)؛ بدرون 45/1 (124)؛ بربخ 48/1 (126)؛ بلاط 71/1 (177)؛ بندر 73/1 (188)؛ تكيه 89/1 (241)؛ تير 94/1 (256)؛ جص 129/1 (276)؛ جلفق 135/1 (284)؛ جوسق 152/1 (302)؛ خان 272/1 (309)؛ خانقاه 289/1 (311)؛ خرسانه 234/1 (318)؛ درابزين 286/1 (328)؛ دسكره 293/1 (342)؛ دكان 302/1 (347)؛ دهليز 310/1 (352)؛ رزطاق 315/1 (372)؛ رستاق 355/1 (376)؛ رزنامه 417/1 (399)؛ سدیر 439/1 (411)؛ سرداق 442/1 (413)؛ شيش 522/1 (481)؛ صاروج 531/1 (484)؛ طارمه 576/2 (497)؛ طاق 592/2 (499)؛ فسقيه 714/2 (538)؛ فسيفساء 714/2 (539)؛ فندق 729/2 (549)؛ فطاس 729/2 (550)؛ قلبه 786/2 (583)؛ قمين 790/2 (586)؛ كبينه 805/2 (612)؛ كشك 820/2 (637)؛ كتين 832/2 (648)؛ مرزاب 353/1 (677)؛ مرمر 900/2 (680).

(7) الاوعية والآواني :

ضممت هذا المجال 37 لفظاً أعجمياً، هي :

إبريق 2/1 (10)؛ أبزن 2/1 (11)؛ إجانہ 7/1 (16)؛ أسكرجه 18/1 (53)؛ إنبيق 29/1 (81)؛ باطيه 64/1 (111)؛ باقول 68/1 (113)؛ باله 80/1 (115)؛ برطمان 51/1 (135)؛ برميل 54/1 (142)؛ بوتقه 78/1 (200)؛ بودقه 78/1 (201)؛ ترمس 88/1 (232)؛ تنكه 93/1 (251)؛ جام 154/1 (264)؛ جوالق 154/1 (296)؛ خريطه 236/1 (320)؛ دمت 292/1 (338)؛ دستجه

292/1 (339) ؛ دورق 291/1 (354) ؛ سطل 446/1 (425) ؛ سكرجه 455/1 (432) ؛ طابق 570/2 (494) ؛ طاجن 571/2 (496) ؛ طست 577/2 (509) ؛ طشت 577/2 (510) ؛ طنجره 588/2 (518) ؛ طنجير 588/2 (519) ؛ قله 728/2 (545) ؛ فجال 728/2 (548) ؛ قادوس 746/2 (564) ؛ ققه 781/2 (580) ؛ ققم 789/2 (584) ؛ لقن 869/2 (666) ؛ هاون 1041/2 (730) ؛ هميان 1036/2 (736) ؛ هبطله 1029/2 (745).

(8) الالفاظ العامة :

أدرجنا ضمن هذا المجال الدلالي 34 لفظا أعجميا، هي :
 آين 1/1 (5) ؛ أسمنجون 19/1 (58) ؛ أنموزج 31/1 (89) ؛ باس 79/1 (107) ؛ باقه 79/1 (112)، بخت 42/1 (120) ؛ برنامج 54/1 (143) ؛ برواز 55/1 (148) ؛ بس 57/1 (157) ؛ ترينه 86/1 (227) ؛ جردبان 120/1 (271) ؛ جردبي 120/1 (272) ؛ جهباز 147/1 (295) ؛ جوخه 150/1 (298) ؛ خاتون 221/1 (305) ؛ دسته 292/1 (340) ؛ ديناميك 318/1 (365) ؛ رزدق 354/1 (373) ؛ ساذج 440/1 (402) ؛ شمختر 512/1 (475) ؛ طازج 577/2 (498) ؛ طقم 581/1 (512) ؛ طواشي 591/2 (520) ؛ فلكلور 727/2 (543) ؛ فيستو 733/2 (558) ؛ فيج 734/2 (559) ؛ فيروان 800/2 (596) ؛ كُردون 813/2 (624) ؛ كُدره 832/2 (649) ؛ مهرجان 925/2 (696) ؛ نموزج 994/2 (713) ؛ هفتق 1029/2 (734) ؛ هنداز 1037/2 (737) ؛ يك 1109/2 (757).

(9) الحيوان :

أوردنا ضمن هذا المجال الدلالي 31 لفظا أعجميا، هي :
 إسفنج 18/1 (46) ؛ أنشوجه 31/1 (86) ؛ أنقليس 31/1 (88) ؛ باشق 60/1 (110) ؛ بال 80/1 (114) ؛ بير 38/1 (117) ؛ ببغاء 38/1 (118) ؛ بخت 42/1 (120) ؛ بذج 46/1 (125) ؛ برق 52/1 (137) ؛ بزدره 56/1 (156) ؛ بطريق

63/1 (170) ؛ ييزره 56/1 (214) ؛ نُدرج 86/1 (222) ؛ ترمه 87/1 (230) ؛
 تونه 94/1 (255) ؛ جُونَر 108/1 (262) ؛ خراطين 236/1 (314) ؛ درقه 290/1
 (332) ؛ درّه 279/1 (333) ؛ دلق 304/1 (349) ؛ رنجه 388/1 (378) ؛ سردين
 442/1 (416) ؛ سمند 469/1 (438) ؛ سُنَبَك 470/1 (440) ؛ سودق 479/1
 (450) ؛ سودائق 479/1 (451) ؛ شاهين 518/1 (468) ؛ شهرمان 517/1 (477) ؛
 فرش 753/2 (572) ؛ قوقع 797/2 (592) ؛ مسك 904/2 (682) ؛ هزار 1024/2
 (733).

(10) الأَطعمة :

اشتمل هذا المجال الدلالي على 31 لفظا أعجميا، هي :
 بَاج 37/1 (100) ؛ بُرت 48/1 (128) ؛ بُرغل 52/1 (136) ؛ بَطرمه 58/1
 (160) ؛ بَسطه 58/1 (161) ؛ بَسكويت 58/1 (162) ؛ بُغاشه 66/1 (172) ؛
 بُقُسمَاط 27/1 (173) ؛ بَقَلاوه 68/1 (174) ؛ جردق 120/1 (273) ؛ جوداب
 117/1 (299) ؛ خرديق 233/1 (317) ؛ خَشْكار 245/1 (322) ؛ خَشْكان 245/1
 (323) ؛ رَشته 359/1 (377) ؛ زلايه 411/1 (391) ؛ زُماورد 416/1 (392) ؛
 سِكبَاج 428/1 (430) ؛ سَكر 455/1 (431) ؛ سَميد 465/1 (439) ؛ سَور 479/1
 (452) ؛ فالوذ 726/2 (528) ؛ فالوذج 726/2 (529) ؛ فرزدق 706/2 (534) ؛
 كامخ 829/2 (606) ؛ كُشري 820/2 (635) ؛ كُشك 820/2 (636) ؛ كَعك 822/2
 (639) ؛ كُفته 823/2 (640) ؛ لوزينج 879/2 (668) ؛ نيمبرشت 1006/2 (726).

(11) مظاهر الطبيعة :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 28 لفظا أعجميا، هي :
 إيليز 3/1 (13) ؛ أرخبيل 13/1 (20) ؛ أسطقس 18/1 (41) ؛ أطلسس
 21/1 (63) ؛ اقليم 21/1 (69) ؛ أقياس 22/1 (71) ؛ الكُتروُن 25/1 (74) ؛
 أوج 33/1 (92) ؛ بازلت 37/1 (106) ؛ بُركان 53/1 (140) ؛ بروتون 55/1

(151) ؛ بهرام 76/1 (197) ؛ جغرافيه 131/1 (277) ؛ جيولوجيا 156/1 (304) ؛
 خامه 272/1 (308) ؛ خريطه 236/1 (321) ؛ خليج 257/1 (324) ؛ دشت 294/1
 (344) ؛ دمي 307/1 (350) ؛ زيچ 423/1 (401) ؛ سـراب 441/1 (412) ؛
 طبوغرافيا 571/2 (503) ؛ غاز 666/2 (522) ؛ قاموس 788/2 (566) ؛ نتروجين
 936/2 (709) ؛ نيزك 951/2 (718) ؛ نيون 1006/2 (727) ؛ هـولي 1045/2
 (747).

(12) العقائد والمذاهب :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي 27 لفظا أعجميا، هي :
 أبرشييه 2/1 (7) ؛ إيليس 3/1 (14) ؛ أرثوذكس 12/1 (18) ؛ أسقف 18/1
 (51) ؛ إنجيل 30/1 (83) ؛ برونستييه 55/1 (149) ؛ بطرك 63/1 (169) ؛
 بطريك 63/1 (171) ؛ بلشفييه 71/1 (180) ؛ تيوقراطييه 96/1 (260) ؛ درويش
 290/1 (335) ؛ زنديق 417/1 (398) ؛ سفسطه 449/1 (427) ؛ سنكسار 472/1
 (446) ؛ سيمياء 487/1 (460) ؛ طقس 581/2 (511) ؛ غُوصيه 688/2 (524) ؛
 فاشيه 716/2 (525) ؛ فلسفه 726/2 (540) ؛ فيلسوف 726/2 (563) ؛ قانون
 793/2 (567) ؛ كاتوليك 809/2 (602) ؛ كردينال 813/2 (625) ؛ ناموس 992/2
 (707) ؛ نوروز 1000/2 (716) ؛ نيروز 1000/2 (717) ؛ هرزد 1020/2 (731).

(13) الادارة وما اليها :

اشتمل هذا المجال الدلالي على 25 لفظا أعجميا، هي :
 إياله 34/1 (95) ؛ بطاقه 63/1 (168) ؛ بند 73/1 (186) ؛ بيرق 81/1
 (210) ؛ بيروقراطييه 81/1 (212) ؛ ترموجرام 88/1 (234) ؛ جُمرک 139/1 (291) ؛
 خانه 272/1 (312) ؛ دبلوم 280/1 (326) ؛ دستور 292/1 (341) ؛ دشت 294/1
 (344) ؛ دکتاتوريه 301/1 (348) ؛ دياجه 278/1 (360) ؛ ديمقراطييه 317/1 (364) ؛
 ديوان 316/1 (366) ؛ رزنامه 355/1 (374) ؛ ريحي 398/1 (383) ؛ سرکي

444/1 (422) ؛ سمرج 465/1 (435) ؛ فهرس 730/2 (552) ؛ فهرست 730/2 (553) ؛ قرطاس 755/2 (574) ؛ كاغد 822/2 (604) ؛ كتلوج 807/2 (614) ؛
نوته 999/2 (714).

(14) الحرب والشؤون العسكرية :

أدرجتا في هذا المجال الدلالي 21 لفظا أعجميا، هي :
أرمادا 15/1 (28) ؛ أسوار 19/1 (59) ؛ أطريون 19/1 (62) ؛ بارجه 48/1 (103) ؛ بارود 37/1 (104) ؛ بُرجاس 48/1 (130) ؛ تكتيك 85/1 (240) ؛
جبخاته 109/1 (265) ؛ جُلاهق 137/1 (281) ؛ جلماق 137/1 (285) ؛ خرطوش 236/1 (319) ؛ ديلبان 286/1 (361) ؛ سردار 442/1 (415) ؛ منجنق 471/1 (441) ؛ صاروخ 531/1 (485) ؛ طابور 569/2 (495) ؛ طُريد 573/2 (505) ؛
كبسونه 804/2 (608) ؛ لغم 864/2 (665) ؛ منجليق 889/2 (692) ؛ منجنق 889/2 (693).

(15) الرتب الاجتماعية والسياسية وما إليها :

ضممتا هذا المجال الدلالي 19 لفظا أعجميا، هي :
أرستقراطييه 13/1 (24) ؛ أركون 15/1 (27) ؛ أفندي 21/1 (67) ؛ باشا 37/1 (901) ؛ برجوازيه 48/1 (132) ؛ خاقان 256/1 (307) ؛ خان 272/1 (310) ؛ خديو 229/1 (313) ؛ دهقان 310/1 (351) ؛ دوق 314/1 (356) ؛ شاه 521/1 (466) ؛ شاهنشاه 518/1 (467) ؛ قُصّل 792/2 (388) ؛ قهرمان 794/2 (590) ؛ قيصر 800/2 (597) ؛ كُخُدا 806/2 (613) ؛ مرزيان 353/1 (678) ؛
هاتم 1038/2 (729) ؛ هُمايون 1037/2 (735).

(16) الصناعة والمهن :

أدرجتا في هذا المجال الدلالي 17 لفظا أعجميا، هي :
أستاذ 17/1 (35) ؛ أسطبة 18/1 (39) ؛ بلآن 73/1 (178) ؛ بلآنه 73/1 (179) ؛ بُندار 73/1 (187) ؛ ييزار 56/1 (213) ؛ ترزي 87/1 (229) ؛ دربان

287 /1 (330) ؛ دفتردار 298 /1 (346) ؛ دوباره 312 /1 (353) ؛ سمسار 465 /1 (436) ؛ صنفرة 546 /1 (490) ؛ قُرْصان 754 /2 (573) ؛ قَتَن 793 /2 (589) ؛ كبل 805 /2 (610) ؛ ناخُده 945 /2 (703) ؛ يرندج 350 /1 (754).

(17) النقد ووحدااته :

ضممت هذا المجال الدلالي 16 لفظا، هي :

بُرْصه 51 /1 (134) ؛ برونستو 55 /1 (150) ؛ بُنط 74 /1 (193) ؛ بنك 1 /1 (194) ؛ بنكنوت 74 /1 (196) ؛ درهم 292 /1 (334) ؛ دوطه 314 /1 (355) ؛ ريال 399 /1 (382) ؛ ستوق 431 /1 (408) ؛ سُفْتجه 448 /1 (426) ؛ صك 538 /1 (486) ؛ قرش 753 /2 (571) ؛ كمياله 829 /2 (645) ؛ ملیم 922 /2 (690) ؛ مليون 923 /2 (691) ؛ نكله 991 /2 (712).

(18) الفنون الجميلة (8) :

أدرجتا في هذا المجال الدلالي 15 لفظا أعجميا، هي :

أبرا 2 /1 (6) ؛ باليه 37 /1 (116) ؛ بدّ 44 /1 (122) ؛ بشرف 60 /1 (165) ؛ تراجيديا 86 /1 (223) ؛ تكّ 89 /1 (239) ؛ دراما 291 /1 (329) ؛ رست 355 /1 (375) ؛ سرياليه 445 /1 (423) ؛ سينما 473 /1 (461) ؛ فلم 728 /2 (544) ؛ قره جوز 760 /2 (575) ؛ موسيقى 927 /2 (698) ؛ هيراطيقي 1044 /2 (740) ؛ هيروغليفي 1044 /2 (742).

(19) المقاييس والموازن (9) :

أدرجتا في هذا المجال الدلالي 12 لفظا أعجميا، هي :

إستار 17 /1 (36) ؛ أته 22 /1 (70) ؛ أمير 26 /1 (78) ؛ أوقيه 34 /1 (94) ؛ جرام 123 /1 (268) ؛ طنّ 588 /2 (515) ؛ كيلو 840 /2 (657) ؛ لتر 847 /2

(8) أدرجتا ضمن الفنون الجميلة "هيراطيقي" و "هيروغليفي" لانتفاء اللفظين الى فن الخط والرسم.

(9) جعلنا ضمن المقاييس والموازن المكايل أيضا.

(664)؛ متر 886/2 (674)؛ ميل 930/2 (701)؛ هندازه 1037/2 (738)؛ يارده 1105/2 (752).

(20) الاشرية :

ضممت هذا المجال الدلالي تسعة ألفاظ، هي :
باذق 37/1 (101)؛ خُشاف 244/1 (321 مكرر)؛ روم 397/1 (380)؛
سكنجيين 457/1 (433)؛ سويه 477/1 (449)؛ طرطير 575/2 (506)؛ غازوزه
866/2 (523)؛ قازوزه 761/2 (565)؛ كازوزه 817/2 (603).

(21) النقل ووسائل الاتصال :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي سبعة ألفاظ، هي :
أسطول 18/1 (43)؛ بريد 29/1 (153)؛ ترام 88/1 (225)؛ تلفراف 90/1
(245)؛ تلفون 90/1 (247)؛ درسه 289/1 (337)؛ سبنسه 431/1 (407).

(22) الاجناس :

ضممت هذا المجال الدلالي سبعة ألفاظ، هي :
آري 15/1 (4)؛ إسكيمو 18/1 (56)؛ إفرنج 21/1 (64)؛ إفرنجه 21/1
(65)؛ قبط 738/2 (570)؛ لاتيني 848/2 (662)؛ نور 1000/2 (714).

(23) الفرش والبسط :

أدرجنا في هذا المجال الدلالي ستة ألفاظ أعجمية، هي :
بارياء 78/1 (105)؛ تخت 86/1 (219)؛ تختروان 86/1 (220)؛ تخته
86/1 (221)؛ قيطون 776/2 (599)؛ كنه 832/2 (647).

(24) الألعاب :

ضممت هذا المجال الدلالي ستة ألفاظ، هي :
بهلوان 77/1 (198)؛ بيلق 81/1 (209)؛ تنس 93/1 (250)؛ جمباز
138/1 (289)؛ شطرنج 502/1 (474)؛ كُرَج 813/2 (622).

لقد أظهر - اذن - تصنيف الألفاظ الاعجمية بحسب مجالاتها الدلالية غلبة بعضها على بعض. وتظهر اللوحة التالية هذه المجالات مُرتبة ترتيباً تفاضلياً. وأمام كل مجال دلالي عدد الألفاظ الأعجمية المدرجة ضمنه والنسبة المئوية بالنظر الى عدد الألفاظ الأعجمية المثبت في المدونة :

الرقم التسلسلي	المجالات الدلالية	عدد الألفاظ	النسب المئوية
1	آلات وأدوات	97	12,75
2	نباتات	81	10,64
3	معادن وكيمياويات	77	10,12
4	صحة وما يتصل بها	62	8,15
5	لباس	48	6,31
6	بناء وعمارة	46	6,04
7	أوعية وأوان	37	4,86
8	ألفاظ عامة	34	4,47
9	حيوان	33	4,34
10	أطعمة	31	4,07
11	مظاهر الطبيعة	28	3,68
12	عقائد ومذاهب	27	3,54
13	إدارة وما إليها	25	3,29
14	حرب وشؤون عسكرية	21	2,76
15	رتب اجتماعية وسياسية	19	2,50
16	صناعة ومهن	17	2,23
17	النقد ووحدهاته	16	2,10
18	فنون جميلة	15	1,97
19	مقاييس وموازين	12	1,58
20	أشربة	9	1,18
21	نقل ووسائل اتصال	7	0,92
22	أجناس	7	0,92
23	فُرش وسط	6	0,79
24	ألعاب	6	0,79
	المجموع	761	100

وُستخلص من هذه اللوحة غلبة مجالات على أخرى، مثل غلبة مجال الآلات والأدوات على مجالات المواليد (النبات والحيوان والمعادن)، وغلبة مجالات المواليد بدورها على مجالات الفرش والبسط والألعاب وغيرها من مجالات الحياة العامة. وقد نتج عن غلبة مجالات على أخرى تفاوتات متزلات الألفاظ الأعجمية بحسب قوة المجالات المشتملة عليها أو ضعفها. ومما يُعدّ أسباباً مباشرة لما بدا على بعض المجالات من ضعف الأسباب الثلاثة التالية :

(1) النقص في المقترضات المتصلة بمجالات الحياة العامة : وذلك أنّ المعجم الوسيط قد خلا من كثير من ألفاظ الحضارة، فأثر ذلك النقص في بعض المجالات وجعلها تضعف بالنظر إلى بعض المجالات الأخرى. ولا يعني هذا الضعف نقصاً في ألفاظ الحياة العامة المقترضة في اللغة العربية. ودليل ذلك إثبات المعاجم القديمة والحديثة مقترضات تتصل بهذه المجالات التي بدت ضعيفة في المعجم الوسيط لأن مؤلفيه لم يُسجلوا فيه ما دخل العربية وسجلته تلك المعاجم.

فمما أثبتته المعاجم القديمة من ألفاظ الحياة العامة المقترضة، ولم يشته مؤلفو الوسيط في معجمهم : "برخ" (الكثير الرخيص) وهو عبراني أو سرياني، وقد ذكره ابن دريد في الجمهرة⁽¹⁰⁾، والجواليقي في المعرب⁽¹¹⁾، وابن منظور في اللسان⁽¹²⁾؛ و"برزين" (إناء من قشر الطلع) وهو فارسي، وقد أثبت في جمهرة ابن دريد⁽¹³⁾، ومعرب الجواليقي⁽¹⁴⁾؛ و"برنكان" (كساء)، وهو فارسي، وقد سجله ابن دريد في الجمهرة⁽¹⁵⁾، والجواليقي في المعرب⁽¹⁶⁾، وابن منظور في اللسان⁽¹⁷⁾؛ و"بلجم" (فعل يعني : عصب قوائم الدابة من داء أصابها)، وهو يوناني، وقد أثبت في جمهرة ابن

(10) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 287.

(11) الجواليقي : المعرب، ص 208.

(12) ابن منظور : لسان العرب، 1/ 187.

(13) ابن دريد : الجمهرة، 2/ 1191.

(14) الجواليقي : المعرب، ص 208.

(15) ابن دريد : الجمهرة، 3/ 1326.

(16) الجواليقي : المعرب، ص 170.

(17) ابن منظور : لسان العرب، 1/ 204.

دريد (18)، ومعرب الجواليقي (19)، وقلموس الفيروزآبادي (20) ؛ و"دركله" (لعبة يلعبها الصبيان)، وهو لفظ حبشي، وقد ذكره ابن دريد في الجمهرة (21)، والجواليقي في المعرب (22)، وابن منظور في اللسان (23)، والفيروزآبادي في قاموسه (24) ؛ و"ديابوذ" أو "دوابوذ" (ثوب يُنسج على نيرين)، وهو فارسي، وقد أثبت في جمهرة ابن دريد (25)، ومعرب الجواليقي (26)، واللسان لابن منظور (27) ؛ و"صمجه" (قنديل) وهو لاتيني، وقد ذكره ابن دريد (28)، في الجمهرة، والجواليقي في المعرب (29) . الخ.

ونما أثبتته المعاجم الحديثة - ومنها معجم لاروس - من ألفاظ متصلة بهذه المجالات الضعيفة في المعجم الوسيط، نذكر : "إردم" (ملاح حاذق) وهو يوناني (30) ؛ و"خزندار" (أمين الخزانة) وهو تركي (31) ؛ و"دمستق" وهو يوناني (32) ؛ و"ستيفراد" (الجزء من مائة جزء من الغراد) وهو لاتيني (33) ؛ و"ستيلتر" (الجزء من مائة جزء من اللتر) وهو لاتيني (34) ؛ و"هكتار" (عشرة آلاف متر مربع) وهو لاتيني (35) ؛ و"هكتولتر"

(18) ابن دريد : الجمهرة، 2/ 1113.

(19) الجواليقي : المعرب، ص 185.

(20) الفيروزآبادي : القاموس المحيط، ص 1397.

(21) ابن دريد : الجمهرة، 2/ 1146.

(22) الجواليقي : المعرب، ص 312.

(23) ابن منظور : لسان العرب، 2/ 973.

(24) الفيروزآبادي : القاموس المحيط، ص 1291.

(25) ابن دريد : الجمهرة، 3/ 1322.

(26) الجواليقي : المعرب، ص 289.

(27) ابن منظور : لسان العرب، 2/ 940.

(28) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 456.

(29) الجواليقي : المعرب، ص 423.

(30) الجرّ : لاروس، ص 61.

(31) نفسه، ص 492.

(32) نفسه، ص 541.

(33) نفسه، ص 680.

(34) نفسه، ص 680.

(35) نفسه، ص 1254.

(قياس سعة يساوي 100 لتر) وهو لاتيني (36)؛ و"هكتومتر" (100 متر) وهو لاتيني (37) .. الخ.

(2) - النقص في المقترضات المتصلة بمجالات المواليد : وصورة ذلك أن النقص في المقترضات لم يقتصر على المجالات الضعيفة، بل تجاوزها الى المجالات التي بدت قوية مثل مجالات المواليد، ونذكر منها - على سبيل المثال - مجال النبات. فلفقد كان بالامكان أن يكون هذا المجال أقوى لو أثبتت في المعجم الوسيط ألفاظ في النبات مقترضة، وردت في بعض المعاجم القديمة والحديثة، العامة منها والمختصة، ومنها في المعاجم القديمة - على سبيل المثال - : "بارنج" وهو فارسي (38)، وقد ذكره أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات (39)، وابن البيطار في الجامع (40)، وابن منظور في لسان العرب (41) ؛ و"دراقن" وهو يوناني (42)، وقد أثبت في كتاب النبات (43)، ولسان العرب (44) ؛ و"سبستان" وهو فارسي (45)، وقد ذكره أبو حنيفة الدينوري (46)، وابن البيطار (47)؛ و"سجلاط" وهو فارسي (48)، وقد ذكر في كتاب النبات (49)، والجامع (50)، ولسان العرب (51)؛ و"ميسنبر"

(36) نفسه، ص 1254.

(37) نفسه، ص 1254.

(38) ابن مراد : للمصطلح الاعجمي، 2/ 176.

(39) الدينوري : النبات، 1/ 51 رقم 79.

(40) ابن البيطار : الجامع، 1/ 83.

(41) ابن منظور : لسان العرب، 1/ 204.

(42) اليسوعي : غرائب، ص 258.

(43) الدينوري : النبات، 1/ 174 رقم 389.

(44) ابن منظور : لسان العرب، 2/ 971.

(45) ابن مراد : المصطلح الاعجمي، 2/ 437.

(46) الدينوري : النبات، 2/ 27 رقم 489.

(47) ابن البيطار : الجامع، 3/ 4.

(48) ابن مراد : المصطلح الاعجمي، 2/ 438.

(49) الدينوري : النبات، 2/ 29 رقم 493.

(50) ابن البيطار : الجامع، 3/ 4.

(51) ابن منظور : لسان العرب، 3/ 102.

وهو يوناني (52)، وقد أثبت أبو حنيفة الدينوري (53)، وابن منظور (54) ؛ و"فرغنج" وهو فارسي (55)، وقد ذكر في كتاب النبات (56) ولسان العرب (57)؛ و"فرغشمك" (برغشمك) وهو فارسي (58)، وقد أثبت أبو حنيفة الدينوري (59)، وابن البيطار (60) ؛ و"فودنج" (فوتنج - فودنج) وهو فارسي (61)، وقد ذكر في كتاب النبات (62)، والجامع (63)؛ و"لاذن" وهو يوناني (64)، وقد أثبت أبو حنيفة الدينوري (65) وابن منظور (66) . . الخ.

وتما ورد من ألفاظ النبات - وهي مقترضات - في معجم لاروس - وهو من المعاجم الحديثة - نذكر : "أخيليا" (67) وهو لاتيني (68)، و"أخيون" (69) وهو يوناني (70)، و"أدونيس" (71) وهو يوناني، مأخوذ من الاساطير (72)؛ و"أرطماسيا" (73) وهو

-
- (52) اليسوعي : غرائب، ص 260.
(53) الدينوري : النبات، 59 / 2 رقم 557.
(54) ابن منظور : لسان العرب، 3 / 253.
(55) ابي شير : ألفاظ، ص 119.
(56) الدينوري : النبات، 2 / 186 رقم 823.
(57) ابن منظور : لسان العرب، 4 / 1084.
(58) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2 / 193.
(59) الدينوري : النبات، 2 / 192-193 رقم 842.
(60) ابن البيطار : الجامع، 1 / 89.
(61) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2 / 591.
(62) الدينوري : النبات، 2 / 194 رقم 840.
(63) ابن البيطار : الجامع، 3 / 170-171.
(64) اليسوعي : غرائب، ص 268.
(65) الدينوري : النبات، 2 / 253.
(66) ابن منظور : لسان العرب، 5 / 361.
(67) الجر : لاروس، ص 46.
(68) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2 / 47.
(69) الجر : لاروس، ص 46.
(70) ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 2 / 48.
(71) الجر : لاروس، ص 51.
(72) Lexis p. 29.
(73) الجر : لاروس، ص 63.

يوناني (74)؛ و "دولار" (75) وهو فارسي (76)؛ و "راوند" (77) وهو فارسي (78) . . الخ.

(3) - غلبة الألفاظ الدالة على المحسوسات على الألفاظ الدالة على المجردات :

وذلك أن تفاوت المجالات - من حيث القوة والضعف - يفسره أيضا طغيان الألفاظ الدالة على المحسوسات على أصناف الألفاظ الأخرى. وتكاد تنحصر تلك الاصناف في مجال الألفاظ العامة. وعدد ألفاظه 34 لفظا، ونسبته 4,65٪ من نسبة المقترضات الجمالية. والألفاظ الدالة على المحسوسات هي من قبيل المصطلحات الفنية والعلمية. والألفاظ الدالة على المجردات هي في معظمها من قبيل الألفاظ العامة. وتعني غلبة الصنف الأول من هذين الصنفين على الصنف الثاني غلبة المصطلحات على الألفاظ العامة. غير أن اقتراض المصطلحات يُعدّ - بالنظر الى أنواع أخرى من الاقتراض، وخاصة الاقتراض الاسلوبي - أهون شأنا (79)، لأن المقترضات الاسلوبية - رغم أنها عربية في ألفاظها - تعكس تأثيرا في نظام اللغة الداخلي وتحويرا في منطق الخطاب فيها.

وخلاصة القول في هذا الباب أن النقص في مقترضات بعينها، قد أوهن المجالات التي ظهرت ضعيفة، وأضعف المجالات التي بدت قوية، وكان يمكن أن تكون أقوى مما بدت عليه. غير أنه يُضاف الى هذا السبب سبب آخر يتعلق بمواقف المجمعين من ظاهرة الاقتراض ومن المقترضات في العربية، وعلاقة هذه المواقف بمفهوم الفصاحة عندهم.

(74) ابن مراد : للمصطلح الأعجمي، 58/2.

(75) الجرّ : لاروس، ص 529.

(76) ابن مراد : للمصطلح الأعجمي، 374/2.

(77) الجرّ : لاروس، ص 570.

(78) ابن مراد : للمصطلح الأعجمي، 403/2.

(79) دافع الشيخ المغربي عن تعريب الأساليب دفاعه عن تعريب الألفاظ. ورأى أنهما أمران طبيعيان في لغة البشر، مجلة، 1 (1934) ص 333. ومن أمثلة ما أورده من المقترضات الاسلوبية : "بكى بمرارة" Pleurer amèrement، و "أثر على"، Influencer، و "ذرّ الرماد في العيون" Jeter de la poudre aux yeux، و "لعب بالنار" Jouer avec le feu، و "لعب دورا" Jouer un rôle، . . الخ، مجلة، 1 (1934)، ص ص 339 - 342.

2 - مواقف المجمعين من المقترضات في العربية ومن الفصاحة :

تتصل مواقف المجمعين من هذه المسألة بقضية شائكة هي قضية الفصاحة (80)، لذلك لم يخل اثباتهم المقترضات مستوى لغويا في المعجم الوسيط من بعض المشاكل، وأهمها اثنتان :

(1) تفضيل العرب القديم على الحديث :

يتنظر من أي معجم أن يُعبّر بصدق عن واقع اللغة، فيسجل المستعمل من رصيدها اللغوي القديم والحديث. ولقد أشار مؤلفو الوسيط الى ذلك بقولهم ان المجمع قصر همه على اللغة قديمها وحديثها (81)، فوضع المعجم الوسيط، وهو "يمتد الى الماضي بصلة وثيقة، ويُعبّر عن الحاضر أصدق تعبير" (82). ثم إن المؤلفين أثبتوا في هذا المعجم ألفاظا أعجمية قديمة وحديثة (83). وقد بلغ عدد المقترضات القديمة في المعجم الوسيط 477 لفظا، وهي الألفاظ المقترضة خاصة من الفارسية واليونانية. وتُمثل نسبة المقترضات من هاتين اللغتين 62,74 ٪ من مجموع الألفاظ الأعجمية التي صرح مؤلفو الوسيط بعجمتها.

(80) يقوم مفهوم الفصاحة المتشدد على اعتبار اللغة العربية منحصرة في المكان والزمان، ومقتصرة على جماعات بعينها من الناس. ومصادرها هي القرآن والحديث والشعر والمأثور من كلام العرب، ينظر : علم اللغة العربية لمحمود فهمي حجازي، الكويت 1973، (379 ص)، ص 234، ابن مراد : اللفظ الاعجمي، ص 283. ومن أنصار هذا الرأي في الفصاحة الشيعي : ينظر : محاضر 18 (1951-52)، ص 393 وص 400، والشيخ الاسكندري، ينظر : مجلة، 1 (1934)، ص 200. ويقوم الرأي المغاير لذلك على اعتبار الالفاظ الاعجمية بمثلة مستوى في اللغة العربية. ومن أنصار هذا الرأي الشيخ المغربي. ينظر في مواقفه : مجلة، 9 (1957)، ص ص 78-82، و 5 (1948) ص ص 94-98. ويمكن أن نعهد للالفاظ الاعجمية مستويين في الفصاحة : أولهما العرب، وثانيهما الدخيل، يُنظر في فصل منهج معالجة اللفظ الاعجمي (في بحثنا المخطوط)، باب تحديد النوع.

(81) الوسيط، 1/ 11 (للقدم).

(82) نفسه، 1/ 11 (للقدم).

(83) ينظر في هذا البحث لوحة اللغات المقترضة، ص 268.

أما عدد المقترضات من اللغات الأوروبية الحديثة - الفرنسية والإيطالية والإسبانية والانجليزية والألمانية والبرتغالية - مجتمعة، فيبلغ 173 لفظاً أي بنسبة 22,73٪ من المجموع الذي ذكرناه. وهذه النسبة ضعيفة. وسبب ضعفها نقص في إثبات المقترضات التي دخلت العربية من تلك اللغات الأوروبية. ومن أمثلة ما أقرّه المجمع من ألفاظ تلك اللغات، وأثبتته في المعجم الكبير أو في مجموعات المصطلحات، ولم يثبت في المعجم الوسيط: "بارومتر" (84) و "فَنَمُو" (85) وأسارون (نبات) (86) و "إشقيـل" (87) و "أستال" (88) و "كاتود" (89) و "كوبالت" (90) و "أسكارس" (91) و "ماسوشيه" (92) و "امبريالية" (93) .. الخ (94).

وإنّ من أسباب نقص المقترضات عامة في المعجم الوسيط، وتغليب القديم منها على الحديث تأثير المحافظين من المعجميين في أعمال المجمع، ومنها وضع المعاجم.

(84) مجموعة المصطلحات، 98/3.

(85) نفسه 139/1.

(86) للمعجم الكبير، ص 185.

(87) نفسه، ص 320.

(88) نفسه، ص 259.

(89) مجموعة المصطلحات، 33/5.

(90) نفسه، ص 33/5.

(91) للمعجم الكبير، ص 292.

(92) مجموعة المصطلحات، 122/3.

(93) للمعجم الكبير، ص 465.

(94) قد يُعزى النقص في المقترضات من اللغات الأوروبية الحديثة - بالإضافة الى ما ذكر من أسباب - الى اعتبارات أخرى منها : أنّ المؤلفين أرادوا للمعجم الوسيط أن يكون وسطاً بين المعجم الكبير والمعجم الوجيز. فكان من الطبيعي أن يكون عدد المقترضات به دون ما تضمّنه المعجم الكبير. ولعلّ مقاييس اختيارهم الألفاظ التي دونوها في المعجم الوسيط قد جعلتهم لا يُضمّنون معجمهم الألفاظ المفرقة في العلمية مثل : "أسكارس" و "أستال" و "أكزما" و "بلوتونيوم"، ولا يُدوّنون ألفاظاً طالت حركاتها عند التعريب وقلّ تواترها نتيجة ذلك الطول مثل "الكتروفور" و "دينامومتر" و "بلوتونيوم" .. الخ، ينظر : البكوش : اندماج الدخيل، ص ص 44-45. ولا يسجلون ألفاظاً اشتهرت الى درجة الإبتذال واقتربت نتيجة ذلك من مستوى العامية مثل "امبريالية" و "ايدولوجيا" خاصة اذا وجدت ألفاظ عربية يُمكن أن تُعوّضها فتُستعمل مثلاً عبارة الهيمنة الاستعمارية بدلاً من "امبريالية" وكلمة مذهب بدلاً من "ايدولوجيا".

ومن هؤلاء الأعضاء الشيخ أحمد الاسكندري. فقد كان من أعضاء لجنة الوسيط الأولى التي تكوّنت سنة 1937 (95)، وعضوا في لجان وضع المصطلحات (96). وكان يُشارك في مجالس المجمع ومؤتمراته التي تُجيز اختيار مادة الوسيط وغيره من المعاجم. ولقد كان موقفه من الأعجمي الحذر الذي يبلغ درجة العداء لآته على رأي من يخشون "تفشي الأعجمية في الكلام وغلبتها على العربية، فتسحرف على توالي الدهور، بل تنقرض فتقرض معها القومية العربية، ويستغلق القرآن، ويبد كل ما دُون باللسان العربي من العلوم والآداب والشرائع" (97).

وعندما أُجيز قرار التعريب لم ير فيه الشيخ الاسكندري حافزا على ادخال الألفاظ الأعجمية في اللغة العربية، بل رأى فيه على عكس ذلك "كفاية في حفظ سلامة اللغة من طغيان الأعجمية" (98)، اذ أن ذلك القرار "لم يُجز التعريب، وإنما أجاز استعمال بعض الأعجمي اذا عجز (المجمع) عن ايجاد مقابل له عربي فاضطر الى استعماله اضطرارا" (99). ولا يتم التعريب - اذا دفعت الضرورة اليه - الا على طريقة العرب، وهم "العرب الذين يؤثّق بعربيّتهم، ويُسْتَشْهَد بكلامهم، وهم عرب الأمصار الى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب الى أواسط القرن الرابع" (100).

(95) محاضر، 6 (1938-39)، ص 357.

(96) اشترك في لجان وضع المصطلحات واقترح الألفاظ في شؤون مختلفة، مجلة 1 (1934) ص ص 38-51، وفي علوم الحياة والطب، مجلة، 1 (1934) ص ص 64-99، وفي العلوم الطبيعية والكيميائية، مجلة، 1 (1934) ص ص 100-105، وفيما اقترح لسميات حديثة من أسماء، مجلة، 1 (1934)، ص ص 111-137. وقد زاد عدد هذه الألفاظ التي اقترحها أو شارك في وضعها على 600 لفظ ليس بينها معرب حديث، منها ترجمته تلفون بـ "إرزيز"، مجلة 1 (1934) ص 111 ؛ وترام بـ "جمّاز"، نفسه ص 57 ؛ ومتر بـ "النواع الفرنسية"، نفسه، ص 131 ؛ وأرسطقراطي بـ "رجل سروي"، نفسه ص 136 ؛ ودولار بـ "رقين"، نفسه، ص 132 ؛ وضحم الكوك بـ "فاعوسة"، نفسه، ص 136 ؛ وقرش (نقد) بـ "نُمة"، نفسه ص 132 . الخ.

(97) يُنظر رأي الشيخ الاسكندري في الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة، 2 (1935)، ص 7.

(98) نفسه، 2 (1935)، ص 7، ويُنظر في رأيه : نفسه، 1 (1934) ص ص 200-202.

(99) نفسه، 1 (1934)، ص 7.

(100) نفسه، ص 202.

ولم يقتصر النقص - نتيجة مثل هذه المواقف المحافظة - (101) على المقترضات الحديثة بل شمل كذلك المقترضات القديمة. ولقد وردت - على سبيل المثال - ألفاظ أعجمية في مؤلفات الجاحظ ولكنها لم تُدَوَّن في المعجم الوسيط، لأنها لم تُدَوَّن في المعاجم التي سبقتها أيضا بسبب مواقف مُشابهة وقفها المعجميون العرب القدامى من المقترضات وخاصة ما ورد منها عند المولدين مثل الجاحظ الذي لم يكن يُعتد بفصاحته. ومن هذه الألفاظ: "بارجين" (102) وهي شوكة للأكل، و "تبليا" (103) وهي أداة لتسلق النخلة، و "جرديل" (104) وهي صفة من هو سيءُ المؤاكلة، و "جيسران" (105) وهو نوع من التمر، و "خفتان" (106) وهو ثوب، و "زكوري" (107) وهو خبز الصدقة. الخ. وقد كان يُتَظَرُّ ألا يُسَاقِرُ مؤلفو الوسيط القدامى في منحهم هذا خاصة أن هؤلاء المؤلفين قد نقدوا المعاجم القديمة، لأنها "تصوّت عن إثبات ما وضع المولّدون في الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب حتّى قرّ في نفوس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرواية" (108).

- (101) لعله من تأثير المحافظين أن أسقطت من الطبعة الثالثة ألفاظ مقترضة كتبت قد أثبتت في الطبعة الثانية، ومنها: "بجامه"، الوسيط، ط 2، (39/1) و "بروقه"، (نفسه 53/1) و "تبغين"، (نفسه، 82/1) و "شكارة"، (نفسه 490/1). الخ. وقد عوّض لفظ "بجامه" بلفظ "منامة" العربي، الوسيط، (1003/2)، ولم نعرّض للألفاظ الأخرى على يدائل.
- (102) الجاحظ: البخلاء، ص 68. والعبارة التي ورد فيها اللفظ هي "و حين أكلوا بالبارجين وقطعوا بالسكين". واللفظ فارسي في نظر المحقق، ص 339.
- (103) قال هذه (النخلة) لا تُصعد ولا يُرتقى عليها إلا بالتبليا والبريتد، البخلاء، ص 212. واللفظ آرامي في نظر المحقق، ص 408.
- (104) "ولا أحتمل للعموظ ولا الجرديل"، البخلاء ص 68. واللفظ فارسي في نظر المحقق، ص 340.
- (105) "فلم يلبث أن جاءنا يطبق عليه رطب سكر وجيسران أسود"، البخلاء، ص 197. واللفظ فارسي، أدبي شير: ألفاظ، ص 49.
- (106) "والحجاب والأقية والخفّاتين"، كتاب الحيوان لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت 1988 (8 أجزاء)، 322/5. واللفظ فارسي، أدبي شير، ألفاظ، ص 56.
- (107) "وقد أكلت الزكوري ثلاثين سنة"، البخلاء، ص 46. واللفظ فارسي في نظر المحقق، ص 311.
- (108) الوسيط، 12/1 (المقدمة).

وتُضاف الى مشكلة الألفاظ الأعجمية القديمة والحديثة، وغلبة القديم على الحديث المشكلة الثانية، وهي المتعلقة باللغات المقرضة.

(2) تغليب الفارسية - لغة مقرضة - على اللغات المقرضة الأخرى :

من الطبعي أن يكون المعجم المثالي في العربية وفي غيرها من اللغات هو المعجم الذي يُسجل واقع المقترضات دون مُفاضلة بين اللغات المقرضة. ولقد اقترض العرب منذ القديم من لغات مُختلفة وخاصة من اللغات المجاورة كالفارسية واليونانية واللاتينية وقد بدت هذه اللغات المقرضة مُغاوثة المترلات في المعجم الوسيط. وهذه اللغات فيه، مرتبة ترتيباً تفاضلياً، هي التالية : الفارسية، واليونانية، والفرنسية، واللاتينية، التركية، والايطالية، والاسبانية والانقليزية، والالمانية والبربرية، والاسكيمو، والبرتغالية، والروسية، ثم الهندية.

وتبرز اللوحة التالية عدد المقترضات من كل لغة والنسبة المئوية من نسبة المقترضات

الجملية :

الرقم التسلسلي	اللغة المقرضة	عدد المقترضات	النسبة المئوية
1	الفارسية	340	44,67
2	اليونانية	137	18,03
3	الفرنسية	107	14,06
4	اللاتينية	65	8,54
5	التركية	41	5,38
6	الايطالية	21	2,76
7	الاسبانية	20	2,63
8	الانقليزية	17	2,23
9	الالمانية	7	0,92
10	البربرية	2	0,26
11	الاسكيمو	1	0,13
12	البرتغالية	1	0,13
13	الروسية	1	0,13
14	الهندية	1	0,13
المجموع		761	100

وتُظهر هذه اللوحة أن الفارسية تفضل على سائر اللغات المقرضة الأخرى بعدد مقترضاتها، إذ يبلغ هذا العدد نصف عدد المقترضات الجملي، وأكثر من ضعف عدد مقترضات اللغة اليونانية، وخمس مرات عدد مقترضات اللاتينية، وما يُقارب ضعف عدد المقترضات من اللغات الأوروبية الحديثة مُجمعة.

وتُستج من هذه المقارنة ملاحظتان :

أولاهما أن هذه النسب مُعبّرة خاصة عن واقع اللغة العربية قديماً، عندما كانت الفارسية تحتل مكانة مُميّزة لأنّها "لغة قوم قد تمازجوا بالعرب تمازجاً قوياً قبل الاسلام وبعده. وقد اقترضت منها العربية منذ العصر الجاهلي، ثُمَّ اعتمدت في عهد الترجمة - وخاصة في القرن الثالث الهجري - مثل اللغة العربية لرفع قناع العجمة عن المصطلحات اليونانية" (109). وقد كانت غالبية في الكتب القديمة لقربها من علماء اللغة في العراق، وكان عدد كبير منهم من الفرس (110).

والملاحظة الثانية هي أنّ هذا الواقع القديم الذي عبّرت عنه اللوحة خاص بالشرق العربي، لأنّ اللغة المقرضة الاولى في المغرب العربي كانت اللاتينية. "فقد كانت في بلاد المغرب والاندلس مشهورة شهرة الفارسية في بلاد المشرق، وكانت مُتداولة مُستعملة سواء بين المولدين من المسلمين أو بين المسيحيين من سُكّان البلاد الأصليين" (111). وقد أشار ابن البيطار في مُقدمة كتابه الجامع الى ذلك بقوله : "وذكرت كثيراً منها (أي الادوية) بما يُعرف به في الاماكن التي تُنسب اليها الادوية المسطورة كالالفاظ البربرية واللاتينية وهي عجمية الأندلس اذ كانت مشهورة عندنا وجارية في معظم كتبنا" (112). وقال في مقدمة كتاب التفسير : "وربما ذكرت في بعض الادوية ما يليق به من الاسماء البربرية واللاتينية اذ كانت مستعملة في مصرنا معروفة بين أهل عصرنا" (113). «وهذه الشهرة نفسها هي

(109) ابن مراد : المصطلحات اليونانية واللاتينية، ص 33.

(110) نفسه : اللفظ الأعجمي، ص 282.

(111) نفسه : المصطلحات اليونانية واللاتينية، ص 34.

(112) ابن البيطار : الجامع، 3/1.

(113) في الادوية المفردة، تفسير كتاب دياسقوريدوس، لابن البيطار الملقب (ت. 646هـ/1248م)،

تحقيق ابراهيم بن مراد، بيروت 1989 (432 + 5 ص)، ص 109.

التي جعلت ابن جُلجل في كتابه "تفسير أسماء الأدوية المفردة من كتاب ديسقوريدوس" يُعرب المصطلحات اليونانية المجهولة بمصطلحات لاتينية، مُوظفاً اللاتينية - بذلك - توظيف العربية لرفع العجمة عن اليونانية، وناحياً نحو اصطفتن وحنين في "تعريب" المصطلحات اليونانية بمصطلحات فارسية. فالمصطلح اللاتيني في بلاد المغرب والأندلس شأنه شأن المصطلح الفارسي في المشرق، أقلّ عجمة من المصطلح اليوناني. واللغة اليونانية هي اللغة الأعجمية بحق، أما اللغتان الفارسية واللاتينية فيمكن عدّهما لغتين اسلاميتين - لاستعمالهما في بلاد الاسلام - قريتين من العربية" (114).

وقد نجم عن غلبة الفارسية على غيرها من اللغات المقرضة ضعف منزلة اللفظ الأعجمي عامة، وذلك لضعف عدد المقرضات من اللغات الأخرى، وخاصة اليونانية واللاتينية. ومن أمثال ما سقط ذكره في المعجم الوسيط، وأثبت - على سبيل المثال - في لاروس من المقرضات اليونانية واللاتينية : "أسطروان" (فصلة من المحاريات) (115) وهو يوناني (116)، و"أسقمري" (سمك) (117) وهو يوناني (118)، و"إمبراطور" (119) وهو لاتيني (120)، و"قرقل" (ثوب) (121) وهو لاتيني (122)، و"كونت" (لقب شرف) (123) وهو لاتيني (124)، و"لاطس" (سمك) (125) وهو يوناني (126)، و"مركيز" (لقب شرف) (127)، وهو لاتيني (128)، و"ميتافيزيك" (129) وهو يوناني (130) .. الخ.

(114) أين مراد : المصطلحات اليونانية واللاتينية، ص 34.

(115) الجر : لاروس، ص 93.

(116) اليسوعي : غرائب، ص 252.

(117) الجر : لاروس، ص 95.

(118) اليسوعي : غرائب، ص 252.

(119) الجر : لاروس، ص 159.

(120) اليسوعي : غرائب، ص 277.

(121) الجر : لاروس، ص 945.

(122) اليسوعي : غرائب، ص 279.

(123) الجر : لاروس، ص 1015.

(124) اليسوعي : غرائب، ص 280.

(125) الجر : لاروس، ص 1021.

(126) نفسه، ص 1021.

(127) نفسه، ص 1101.

(128) اليسوعي : غرائب، ص 280.

(129) الجر : لاروس، ص 1176.

(130) نفسه، ص 1176.

لكنّ ما أشرنا إليه من أهمية في منزلة المقترضات الفارسية وضعف في منزلة اللغات المفترضة الأخرى لا يعني انتفاء النقص في المقترضات الفارسية. وقد كان بإمكان مؤلفي الوسيط أن يسجلوا أكثر مما سجلوا في معجمهم من الألفاظ الفارسية. وفيما يلي أمثلة مما أثبتته لاروس - على سبيل المثال - وخلا منه المعجم الوسيط من مقترضات فارسية :
 'أسكدار' ويعني اضبارة توضع فيها المعاملات المرسلة للتوقيع (131)، و'بادروج' (نبات) (132) وقد ذكر في كتب الادوية المفردة (133) ولسان العرب لابن منظور (134)، و'بادزهر' (حجر معدني) (135)، و'بادستر' (أويديستر : الحارود (حيوان)) (136)، و'بارة' (مسكوكة قديمة) (137)، و'بزل' (وعل) (138)، و'بهرامج' (ضرب من الرياحين) (139)، و'جزدان' (محفظة الاوراق) (140)، و'سرموجه' (حذاء) (141)، و'سنديان' (شجرة البلوط) (142) .. الخ.

لقد كان تفاوت المجالات - اذن - ومواقف المجمعين من الفصاحة سببين مهمين في إضعاف منزلة اللفظ الاعجمي في المعجم الوسيط. غير أنه يُضاف الى هذين السببين سبب ثالث لا يقل تأثيراً عنهما في هذه المنزلة. وقد تمثل هذا السبب في إسقاط عجمة قسم من الالفاظ الأعجمية.

(131) نفسه، ص 95.

(132) نفسه، ص 209.

(133) ينظر : ابن مراد : المصطلح الاعجمي، 172/2.

(134) ابن منظور : لسان العرب، 1/180.

(135) الجرج : لاروس، ص 209.

(136) نفسه، ص 209.

(137) نفسه، ص 211.

(138) نفسه، ص 233.

(139) نفسه، ص 253.

(140) نفسه، ص 391.

(141) نفسه، ص 660.

(142) نفسه، ص 680.

3 - إسقاط العجمة عن ألفاظ أعجمية :

أثبت مؤلفو الوسيط في معجمهم الالفاظ الاعجمية، غير أنهم لم يُصرّحوا بعجمة كل ما أثبتوه من هذه الالفاظ. وكان ذلك على نحو رأى فيه بعض أعضاء المجمع أنفسهم تساهلاً (143). وتنقسم الالفاظ الاعجمية التي أسقطوا ذكر عجمتها الى قسمين :

(1) ألفاظ صرّحوا بعجمتها في طبعة سابقة، ثم أغفلوا ذكر عجمتها في الطبعة الثالثة. وليس إسقاط العجمة عن مثل هذه الالفاظ من قبيل التقيؤ أو تدارك الخطأ، لأنّ عجمة هذه الالفاظ ليس بما يرقى الشك اليه. ومنها : "إشراس" (144) وهو فارسي (145)، و"أنيلين" (146) وهو فرنسي (147)، و"أنبما" (148) وهو لاتيني (149)، و"شيك" (150) وهو انكليزي (151) .. الخ. غير أن ظاهرة إسقاط العجمة عن ألفاظ سبق التصريح بعجمتها، هو أقرب الى المنهج منه الى المنزلة، لذلك نُحلّل هذه الظاهرة في الفصل المخصّص لمنهج معالجة اللفظ الأعجمي.

(2) ألفاظ أسقط ذكر عجمتها مؤلفو الوسيط في طبعاته الثلاث، وقد أثبتنا من هذه الالفاظ (152) 235 لفظاً. ويمثّل هذا العدد بالنسبة الى مجموع المقترضات 23,26 %، أي ما يقارب ربعها. ويتعلّق البحث في ظاهرة إسقاط العجمة بالحديث عن بعض أركان تعريف

(143) أشار الشيخ محمد علي النجار - عضو لجنة الوسيط - في عرض رده على ملاحظات أعضاء المجمع حول وضع الالفاظ الاعجمية في غرض المعجم الوسيط المعروض عليهم بقوله : "فقد وضعت اللجنة أمام بعض الكلمات ما يدلّ على ذلك" (يعني عجمتها). وعقب طه حسين على قوله ملاحظاً أن "المطلوب أن تبين اللجنة أصل الكلمة أفارسية هي أم تركية أم إيطالية"، محاضر 24 (1957-58)، ص 466.

(144) أشير الى عجمته في ط 2 برمز (مع)، الوسيط، 19/1.

(145) يُنظر : ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 82/2.

(146) أشير الى عجمته في ط 2 برمز (مع)، الوسيط، 31/1.

(147) Lexis, p. 81.

(148) أشير الى عجمته في ط 2 برمز (د)، الوسيط، 31/1.

(149) Lexis, p. 78.

(150) أشير الى عجمته في ط 2 برمز (مع)، الوسيط، 504/1.

(151) Lexis, p. 326.

(152) اجتهدنا في ألا ندرج في هذا القسم من الالفاظ إلا ما أثبتت عجمته.

اللفظ الاعجمي كذكر نوع العجمة أو اللغة الاصلية. وموضعه هو فصل منهج معالجة اللفظ الاعجمي.

وفيما يلي مدونة الالفاظ الاعجمية التي أسقط ذكر عجمتها، وقد رُبت ألفاظها ترتيباً ألفبائياً. ويمثل كل لفظ منها مادة مدخلا من مواد هذه المدونة. وفي كل مادة منها - على غرار مدونة الالفاظ الأعجمية - أركان قارة تتكوّن منها جذاذة مستقلة. وتمثل هذه الاركان بعض عناصر التعريف وهي :

- 1 - الرقم التسلسلي واللفظ المدخل ؛
- 2 - الصفحة وقد رمز اليها بعلامة (X) ؛
- 3 - طريقة الترتيب في المعجم الوسيط (153)، وهي خمسة أنواع : (1) ترتيب ألفبائي عادي، بذكر اللفظ تاماً في موضعه ؛ و(2) ذكر اللفظ تحت جذر عربي (ج.ع) ؛ و(3) ذكر اللفظ تحت جذر وهمي (ج.و)، وهو جذر مُختلق ليس من جذور العربية ذات الامتداد في الاستعمال ؛ و(4) ذكر اللفظ تحت جذع فعلي مشتق (ج.م) من اللفظ المقترض ذاته ؛ و(5) إقحام اللفظ الأعجمي في الترتيب تحت لفظ أعجمي آخر لا تربطه به صلة. وقد رمز الى هذا العنصر بعلامة (:) ؛

- 4 - لغة اللفظ الاصلية (154)، واللغات المذكورة تسع، هي :
- (1) إس : إسبانية ؛ (6) فا : فارسية ؛
- (2) إط : إيطالية ؛ (7) فر : فرنسية ؛
- (3) أل : ألمانية ؛ (8) لا : لاتينية ؛
- (4) إن : إنجليزية ؛ (9) يو : يونانية.
- (5) تر : تركية ؛

وقد رمز الى هذا العنصر بعلامة (0)،

- 5 - أصل اللفظ الاعجمي في لغته الاصلية، وقد رمز اليه بعلامة (/)؛
- 6 - المراجع التي ذكرت عجمة اللفظ، وقد رمز الى هذا العنصر بعلامة (-)؛
- 7 - الملاحظات التي قد يقتضيها التعريف بالمادة، وقد رمز الى هذا العنصر بعلامة

(+).

(153) يُنظر في طريقة وضع المدونة، ص ص 80-81 من بحثنا المخطوط.

(154) نفسه، ص 81.

حروف الألف

- 11 أنسون : Historia (%)
 (-) غرائب، ص 252 ، Lexis, p 904
 1 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) يو
 Anison (%)
 (-) المصطلح الأعجمي، 145 / 2
 2- أخطبوط :
 9 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) يو
 Oktopodhis (%)
 (-) غرائب، ص 251 ، Lexis, p 1265
 3- إدرجين :
 10 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) فر
 Hydrogène (%)
 (-) المصطلح الأعجمي، 796 / 2
 4- أدريثالين :
 10 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) فر
 Adrénnaline (%)
 (-) المصطلح الأعجمي، 50-42
 5- أزج :
 16 / 1 (x)
 (:) ج.ع (أزج)
 (0) فا
 Sag (%) سغ
 (-) الألفاظ، ص 9؛ غرائب، ص 216
 6- أسطورة :
 18 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) يو
 Aqḥuwān (%) أفحوان
 (-) غرائب، ص 252 ، Lexis, p 904
 7- إسفيل :
 453 / 1 (x)
 (:) ج.ع (سفل)
 (0) يو
 Skilla (%)
 (-) غرائب، ص 252 ؛ المصطلح الأعجمي، 84 / 2
 8- إشراس :
 19 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) فا
 Sīrīš (%) سيريش
 (-) ذكرت عجمة هذه اللفظ في ط2، 19 / 1 (مع)
 9- أشته :
 20 / 1 (x)
 (:) ج.ع (أشن)
 (0) فا
 Ušanḥ (%) أشته
 (-) الألفاظ، ص 11، المصطلح الأعجمي، 86 / 2
 10- إصطنقيلين :
 20 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) يو
 Staphylinos (%)
 (-) المصطلح الأعجمي، 87 / 2
 11- أفحوان :
 22 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) فا
 Aqḥuwān (%) أفحوان

- (-) المصطلح الأعجمي، 2 / 104.
- 12- اقلید :
22 / 1 (x)
(:) الفبائي
(0) يو
Kléidos (%)
(-) الفاظ نقزاوة، رقم 506.
- 13- أكسيد :
23 / 1 (x)
(:) الفبائي
(0) فر
Oxyde (%)
- (-) المصطلح الأعجمي، 2 / 110.
- 14- أنكليس :
31 / 1 (x)
(:) الفبائي
(0) يو
Enchélis (%)
- (-) معجم المصطلحات، ص 43، 81؛
غرائب، ص 254.
- 15- أنيلين :
32 / 1 (x)
(:) الفبائي
(0) فر
Aniline (%)
- (-) أشير الى عجمته في ط 2 ب (مج)،
31/1.
- 16- أنيميا :
32 / 1 (x)
(:) مقحم في (أنيلي)
(0) لا
Anaemia (%)
- (-) Lexis, p. 78
- (+) أشير الى عجمته في ط 2 ب (د)،
31/1.
- حرف الباء
- 17- بابا :
37 / 1 (x)
(:) الفبائي
(0) لا
Papa (%)
- (-) غرائب، ص 277؛
Lexis, p. 1325.
- 18- باز :
57 / 1 (x)
(:) ج . ع (بزي)
(0) فا
Bâz (%)
- (-) الألفاظ، ص 15؛ غرائب، ص
15.
- 19- بب :
38 / 1 (x)
(:) مقحم في (ب)
(0) فا
Pappa (%)
- (-) الألفاظ، ص 16
(+) هو : الأحمق الثقيل.
- 20- بت :
38 / 1 (x)
(:) ج . ع (بت)
(0) فا
Patt (%)
- (-) الألفاظ، ص 17.
(+) هو : كساء غليظ من صوف أو
وبر.
- 21- بسنج :
42 / 1 (x)
(:) الفبائي
(0) فا
Pah (%)
- (-) الألفاظ، ص 17؛ غرائب، ص
218.

- 22- بُسْرُ :
(x) 50 / 1
(:) ج - ع (برر)
(0) يو
Pyros (%)
(-) المصطلح الأعجمي، 182 / 2 - 183.
23- برسري :
(x) 48 / 1
(:) ج - ع (بربر)
(0) لا
Barbarus (%)
(-) غرائب، ص 254، Lexis, p 181
24- برزخ :
(x) 50 / 1
(:) القبائي
(0) فا
Parzak (%)
(-) الألفاظ، ص 19؛ المصطلح
الأعجمي، 185 / 2.
25- برسام :
(x) 50 / 1
(:) ج - م (برسم)
(0) فا
Barsâm (%)
(-) الألفاظ، ص 19؛ المصطلح
الأعجمي، 185 / 2.
(+) هو : التهاب في غشاء الرئة.
26- برطيل :
(x) 51 / 1
(:) ج - م (برطل)
(0) فا
Pirtilla (%)
(-) الألفاظ، ص 20، غرائب، ص
219.
(+) معناه : حليلة تنقر بها الرحي.
27- بَزْمَة :
(x) 56 / 1
(:) ج - ع (بزم)
(0) فا
Bazm (%)
(-) الألفاظ، ص 22؛ غرائب، ص
219.
(+) معناه : أكلة واحدة.
28- بَسْبَاسَة :
(x) 57 / 1
(:) ج - ع (بسب)
(0) فا
Bazabâz (%)
(-) الألفاظ، ص 22؛ المصطلح
الأعجمي، 198 / 2.
29- بَقْس :
(x) 67 / 1
(:) القبائي
(0) يو
Pyxos (%)
(-) المصطلح الأعجمي، 212 / 2.
(+) هو : شجر.
30- بَقْم :
(x) 68 / 1
(:) ج - ع (بقم)
(0) فا
Bakam (%)
(-) الألفاظ، ص 25؛ المصطلح
الأعجمي، 212 / 2.
(+) هو : شجر.
31- بَلَسْم :
(x) 71 / 1
(:) ج - ع (بلسم)
(0) يو
Balsamon (%)
(-) غرائب، ص 255؛ المصطلح
الأعجمي، 222 / 2.
32- بَلَقْسَم :
(x) 72 / 1
(:) القبائي
(0) يو

(0) فا
 (%) بَنِيك Banik
 (-) الألفاظ، ص 28
 (+) معناه : زيق القميص .
 39- بَهَار :
 (x) 76 / 1
 (:) ج . ع (بهر)
 (0) فا
 (%) بَهَار Bahār
 (-) المصطلح الأعجمي ، 239 / 2 .
 (+) معناه : زهر
 40- بُوَص :
 (x) 79 / 1
 (:) ج . ع (بوص)
 (0) لا
 (%) Bussa
 (-) Supplément ، 28 / 1 ؛ غرائب ،
 ص 256 .
 (+) معناه : نبات .
 41- بُوَق :
 (x) 79 / 1
 (:) ج . ع (بوق)
 (0) لا
 (%) Buccina
 (-) Supplément ، 128 / 1 ؛ غرائب ،
 ص 278 .
 42- بِيْطَار :
 (x) 82 / 1
 (:) ج . م (يطر)
 (0) يو
 (%) Hippiatros
 (-) المصطلح الأعجمي ، 261 / 2 .

حرف التاء

43- تُرْمُس :
 (x) 88 / 1
 (:) ج . ع (ترمس)

(%) Phlegma
 (-) غرائب ، ص 255 ؛ معجم
 المصطلحات، ص 77 .
 33- بَلْـم :
 (x) 73 / 1
 (:) ج . ع (بلم)
 (0) يو
 (%) Boelema
 (-) غرائب ، ص 255 ؛ معجم
 المصطلحات، ص 77 .
 34- بَلْـوَر :
 (x) 71 / 1
 (:) ج . م (بلر)
 (0) يو
 (%) Beryllos
 (-) المصطلح الأعجمي ، 223 / 2 .
 35- بَنْدَق :
 (x) 73 / 1
 (:) ج . ع (بندق)
 (0) يو
 (%) Pontika
 (-) غرائب ، ص 255 ؛ المصطلح
 الأعجمي ، 233 / 2 .
 36- بَنْدَقِي :
 (x) 73 / 1
 (:) ج . ع (بندق)
 (0) اط
 (%) Venezia (أسم المدينة)
 (-) غرائب ، ص 281 .
 37- بَنْـسَج :
 (x) 74 / 1
 (:) الفبائي
 (0) فا
 (%) Banafšah
 (-) المصطلح الأعجمي ، 237 / 2 .
 38- بَنْيَقَه :
 (x) 74 / 1
 (:) ج . ع (بنق)

(0) فا
(%) زنگل Zangil
(-) الألفاظ، ص 43 ؛ غرائب، 223،
ق . ف، ص 326.
-49 جلف :
(x) 135 / 1
(:) ج . ع (جلف)
(0) فا
(%) كُلفت Kuluft
(-) غرائب، ص 223 ؛ ق . ف، ص
543.
-50 جلور :
(x) 134 / 1
(:) ج . ع (جلز)
(0) فا
(%) جالفوزة Ğalfūzah
(-) الألفاظ، ص 43 ؛ المصطلح
الأعجمي، 314/2.
-51 جهانه :
(x) 149 / 1
(:) ج . ع (جهن)
(0) فا
(%) كهينه Kahīna
(-) الألفاظ، ص 47 ؛ غرائب، ص
224، ق . ف، ص 556.
(+) معناه : الجارية الشابة.
-52 جوق :
(x) 153 / 1
(:) ج . ع (جوق)
(0) فا
(%) جوخ Ğūḡ
(-) الألفاظ، ص 49 ؛ غرائب، ص
224، ق . ف، ص 185.
(+) معناه : خليط من الناس.
-53 جون :
(x) 154 / 1
(:) ج . ع (جون)
(0) فا

(0) يو
(%) Thermos
(-) المصطلح الأعجمي، 275 / 2
(+) معناه : نبات.
-44 تليسة :
(x) 90 / 1
(:) ج . و (تلس)
(0) لا
(%) Trilicum
(-) Supplément، 150 / 1 ؛ ألفاظ
نفاوة، عدد 117 و 162.

حرف الجيم

-45 جاموس :
(x) 139 / 1
(:) ج . ع (جمس)
(0) فا
(%) كاوميش Ğawmiš
(-) الألفاظ، ص 44، المصطلح
الأعجمي، 296 / 2.
-46 جزر :
(x) 125 / 1
(:) ج . ع (جزر)
(0) فا
(%) كزر Ğazar
(-) الألفاظ، ص 41 ؛ المصطلح
الأعجمي، 303 / 2.
-47 جلبان :
(x) 133 / 1
(:) ج . ع (جلب)
(0) فا
(%) جلبان Ğulbān
(-) الألفاظ، ص 42 ؛ المصطلح
الأعجمي، 310 / 2.
-48 جلبجل :
(x) 133 / 1
(:) ج . ع (جلجل)

- (%) غَوْن Gawn
(-) الألفاظ، ص 49 ؛ غرائب، ص 224.
(+) معناه : لون (أبيض أو أسود)
54- جوهَر :
(x) 154 / 1
(:) القباي
(0) فا
(%) غَوَهَر Gawhar
(-) المصطلح الأعجمي، 334 / 2.
(+) معناه : كنه، معدن.
- حرف الحاء**
55- حَرَبَاء :
(x) 170 / 1
(:) ج.ع (حرب)
(0) فا
(%) حَرَبَا أو حُرَبَان Hurbân
(-) الألفاظ، ص 50 ؛ المصطلح الأعجمي، 337 / 2.
56- حَلَزُون :
(x) 198 / 1
(:) ج.ع (حلز)
(0) يو
(%) Helix
(-) المصطلح الأعجمي، 338 / 2.
- حرف الخاء**
57- خُزْج :
(x) 233 / 1
(:) ج.ع (خرج)
(0) فا
(%) خوره Hûrah
(-) الألفاظ ص 52 ؛ غرائب، 225.
(+) معناه : وعاء.
58- خَرَص :
(x) 235 / 1
- (:) ج.ع (خرص)
(0) يو
(%) Khrusos
(-) غرائب ص 257 الفاظ نفزاوة، عدد 186.
59- خُرْم :
(x) 238 / 1
(:) ج.ع (خرد)
(0) فا
(%) Huram
(-) الألفاظ ص 54 ؛ المصطلح الأعجمي، 352 / 2.
(+) معناه : نبات.
60- خَسْر :
(x) 240 / 1
(:) ج.ع (خرز)
(0) فا
(%) خَسْرُ Haz
(-) الألفاظ، ص 54 ؛ غرائب، ص 225 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 191.
61- خَنْدَرِس :
(x) 267 / 1
(:) القباي
(0) يو
(%) Kantharis
(-) نشوء اللغة، ص 39 ؛ 264 Lexis, p. 264.
62- خَنْدَق :
(x) 267 / 1
(:) ج.م (خندق)
(0) فا
(%) كنده Kandah
(-) الألفاظ، ص 57 ؛ غرائب، ص 226 ؛ ق. . ف، ص 549.
63- خَسْوَان :
(x) 272 / 1
(:) ج.ع (خون)
(0) فا

- (%) حَسَوَان Hawân
(-) الألفاظ، ص 58 ؛ غرائب، ص 226 ؛ ق . ف ، ص 223 .
64- خَبَار :
(x) 1 / 273
(:) ج . ع (خير)
(0) فَا
(%) خَبَار Hiyâr
(-) الألفاظ، ص 58 ؛ المصطلح الأعجمي، 2 / 360 .
65- خَيْزُرَان :
(x) 1 / 239
(:) ج . ع (خزر)
(0) فَا
(%) خَيْزُرَان Hayzurân
(-) الألفاظ، ص 54 ؛ المصطلح الأعجمي، 2 / 363 .
(+) اللفظ مكرر الفبائي، 1 / 174 ولكنه معرف تحت الجذر العربي .
66- خَسِيم :
(x) 1 / 276
(:) ج . ع (خيم)
(0) فَا
(%) خَسِيم Him
(-) الألفاظ، 59 ؛ غرائب، ص 226 .
(+) معناه : الطبيعة والسحبة .
- حرف الدال**
- 67- دَامَسُوس :
(x) 1 / 306
(:) ج . ع (دمس)
(0) يَر
(%) دَامَسُوس Dêmosion
(-) 1 / 460 ، Supplément ؛ غرائب، ص 258 .
68- دَانَق :
(x) 1 / 309
- (:) ج . ع (دق)
(0) فَا
(%) دَنْك Dank
(-) الألفاظ، ص 67 ؛ غرائب 227 .
(+) معناه : أحرق .
69- دَبَّاه :
(x) 1 / 278
(:) ج . ع (دب)
(0) فَا
(%) دَبَّاه Dabbah
(-) غرائب، ص 227 ؛ ق . ف ، ص 237 .
(+) معناه : زجاجة .
70- دَخْشَدَار :
(x) 1 / 284
(:) ج . م (دخدر)
(0) فَا
(%) دَخْشَدَار Daxšâr
(-) الألفاظ، ص 61 ؛ غرائب، ص 227 .
(+) معناه : ثوب .
71- دَرَب :
(x) 1 / 286
(:) ج . ع (درب)
(0) فَا
(%) دَرَبْدَ Darband
(-) الألفاظ، ص 61 ؛ غرائب، ص 227 .
72- دَرْدِيس :
(x) 1 / 288
(:) الفبائي
(0) فَا
(%) دَرْدِيس Dardâpis
(-) الألفاظ، ص 61 ؛ غرائب، ص 227 .
(+) معناه : داهية .
73- دَرَدِي :
(x) 1 / 288

- (:) ج . ع (درد)
(0) فَا (من يو)
(%) دُرْدَة أو دُرْدِي Durdī
(-) الألفاظ، ص 61 ؛ المصطلح
الاعجمي، 375 / 2.
74- دُرْز :
(x) 1 / 289
(:) ج . ع (درز)
(0) فَا
(%) دُرْز Darz
(-) الألفاظ، ص 62 ؛ غرائب،
ص 227.
(+) معناه : موضع الخياصة.
75- دُرْزِي :
(x) 1 / 289
(:) ج . ع (درز)
(0) فَا
(%) دُرْزِي Darzī
(-) الألفاظ، ص 62 ؛ غرائب، ص
227.
76- دَسَار :
(x) 1 / 293
(:) ج . ع (دسر)
(0) فَا
(%) دُوسَر Dūsar
(-) الألفاظ، ص 64 ؛ غرائب، ص
227.
(+) معناه : مسمار.
77- دَقَّسَر :
(x) 1 / 288
(:) أَلْفَبَائِي
(0) فَا
(%) دَقَّسَر Daftar
(-) غرائب، ص 228 ؛ ق . ف،
ص 253.
(+) يرجح أدّي شير آته يوناني الأصل،
الألفاظ، ص 65.
- 78- دَفْلِي :
(x) 1 / 300
(:) مَقْحَم فِي (دفل)
(0) يُو
(%) دَافِنِي Daphnē
(-) المصطلح الاعجمي، 381 / 2.
79- دَلْفَيْن :
(x) 1 / 303
(:) أَلْفَبَائِي
(0) يُو
(%) دِلْفِين Delphin
(-) المصطلح الاعجمي، 382 / 2.
80- دَمَقْسَاس :
(x) 1 / 307
(:) ج . م (دمقس)
(0) يُو
(%) دَامَسَكُوس Damaskos
(-) معجم المصطلحات، ص 238.
(+) مشتق من دمشق، اسم المدينة.
81- دَمَقْسَس :
(x) 1 / 307
(:) ج . م (دمقس)
(0) يُو
(%) دَامَسَكُوس Damaskos
(-) معجم المصطلحات، ص 238.
(+) مشتق من دمش، اسم المدينة.
82- دَمَلَه :
(x) 1 / 309
(:) ج . ع (دهله)
(0) فَا
(%) دَه دَه Dah Dah
(-) الألفاظ، ص 68 ؛ غرائب،
ص 229.
(+) معناه : الابل.
83- دَيَلَن :
(x) 1 / 286
(:) ج . ع (ددن)
(0) فَا

- (%) دَيْدَان Daydān
(-) غرائب، ص 229؛ ق. ف، ص 273.
(+) اللفظ مكرر ألفبائياً، 317/1، لكن التعريف ورد تحت الجذر العربي.
84- دِيَمَاس :
(x) 306 / 1
(-) ج. ع (دمس)
(0) يو
(%) Dēmosion
(-) Supplément, 1/460.
(+) اللفظ مكرر ألفبائياً، 317/1، لكنه معرف تحت الجذر العربي.
85- دِينَار :
(x) 308 / 1
(-) ج. م (دئر)
(0) لا
(%) Dēnarius
(-) غرائب، ص 278.
حرف الراء
86- رَازِقِي :
(x) 354 / 1
(-) ج. ع (رزق)
(0) فا
(%) Rāzī أو رازقي Rāzaqī
(-) الألفاظ، ص 72؛ المصطلح الأعجمي، 399/2.
87- رَاسَن :
(x) 358 / 1
(-) ج. ع (رمن)
(0) فا
(%) Rāsan راسن
(-) الألفاظ، ص 72؛ المصطلح الأعجمي، 401/2.
88- رَاوُوق :
(x) 396 / 1
(-) ج. ع (روق)
(0) فا
(%) Rāwuk راوك
(-) الألفاظ، ص 75؛ غرائب، ص 230؛ ق. ف، ص 288.
(+) معناه : مصفاة.
89- رُخ :
(x) 348 / 1
(-) ج. ع (رخخ)
(0) فا
(%) Rūḥ رخ
(-) الألفاظ، ص 71؛ غرائب، ص 230.
90- رَزَّ :
(x) 354 / 1
(-) ج. ع (رزز)
(0) يو
(%) Oryza
(-) المصطلح الأعجمي، 56/2.
91- رَطَل :
(x) 364 / 1
(-) ج. ع (رطل)
(0) يو
(%) Litra
(-) Supplément, 1/535؛ غرائب، ص 258؛ الفاظ نفاوة عدد 225.
92- رَنَد :
(x) 389 / 1
(-) الفبائي
(0) فا
(%) Rand رند
(-) الألفاظ، ص 73؛ المصطلح الأعجمي، 406/2.
93- رُوَزَنَة :
(x) 355 / 1
(-) ج. ع (رزن)
(0) فا
(%) Rūzanah روزه

- (-) الالفاظ، ص 72 ؛ غرائب، ص 230.
- (+) معناه : الكوة، النافذة.
- 94- رونسق :
(x) 389 / 1
(:) ج . ع (رنق)
(0) فا
(%) رُونَيْك Rûnayk
(-) الالفاظ، ص 84 ؛ غرائب، ص 230.
- 95- ريساس :
(x) 398 / 1
(:) القبائي
(0) فا
(%) رِيَّاس Rîbâs
(-) الالفاظ، ص ص 70-71 ؛
المصطلح الاعجمي، 2/409.
- (+) معناه : نبات.
- 96- ريسسغ :
(x) 399 / 1
(:) ج . ع (ريغ)
(0) فا
(%) رِيَّسك Rîk
(-) الالفاظ، ص 75 ؛ غرائب، ص 231.
- (+) معناه : غبار، تراب.
- 97- ريف :
(x) 399 / 1
(:) ج . ع (ريف)
(0) لا
(%) رِيَّسك Rîk
(-) غرائب، ص 278 ؛ Lexis, p. 1671.
- حرف الزاي**
- 98- زاووق :
(x) 422 / 1
(:) ج . م (زوق)
- (0) فا
(%) زَاوُوق Zâwûq
(-) الالفاظ، ص 82 ؛ لمصطلح
الاعجمي، 2/413.
- (+) معناه : زئبق.
- 99- زُخْرُف :
(x) 405 / 1
(:) ج . م (زخرف)
(0) يو
(%) زُؤْغْرَافِيَا Zôgraphia
(-) غرائب، ص 258.
- 100- زريه :
(x) 405 / 1
(:) ج . ع (زرب)
(0) فا
(%) زَرَّاب Zar'âb
(-) الالفاظ، ص 77 ؛ غرائب، ص 231.
- 101- زَرْد :
(x) 405 / 1
(:) ج . ع (زرد)
(0) فا
(%) زَرَّه Zarah
(-) الالفاظ، ص 77 ؛ غرائب، ص 231.
- (+) معناه : درع.
- 102- زَلِيَه :
(x) 413 / 1
(:) ج . ع (زلل)
(0) فا
(%) زِيلُو Zîlû
(-) الالفاظ، ص 79 ؛ غرائب، ص 231.
- (+) معناه : بساط.
- 103- زُنْسَار :
(x) 417 / 1
(:) ج . ع (زنر)
(0) يو

(-) الألفاظ، ص 84 ؛ غرائب، ص 232 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 340.

109- سجل :

433 / 1 (x)

(:) ج . ع (سجل)
(0) لا

Sigillum (%)

(-) غرائب ، ص 278 .

110- سجل :

433 / 1 (x)

(:) ج . ع (سجل)
(0) فا

Sinkgel سنك گل (%)

(-) لسان العرب ، 102 / 3 ؛ غرائب، ص 233.

(+) معناه : طين .

111- سخت :

437 / 1 (x)

(:) الفبائي
(0) فا

Saht سخت (%)

(-) الألفاظ، ص 85 ؛ غرائب، ص 233 ؛ ق.ف، ص 357.

(+) معناه : شديد، صلب .

112- سذاب :

440 / 1 (x)

(:) الفبائي
(0) فا

Sidāb سذاب (%)

(-) المصطلح الأعجمي، 439 / 2 .
(+) معناه : نبات .

113- سراط :

443 / 1 (x)

(:) ج . ع (سراط)
(0) لا

Sirata (%)

(-) غرائب ، ص 278 .

Zônari (%)

(-) غرائب ، ص 259 ؛ ألفاظ نفزاوة، عدد 248.

104- زواج :

420 / 1 (x)

(:) ج . ع (زوج)
(0) يو

Zeûgos (%)

(-) غرائب ، ص 259 ؛ الفاظ نفزاوة، عدد 264.

105- زون :

423 / 1 (x)

(:) ج . ع (زون)
(0) فا

Zûm زون (%)

(-) غرائب ، ص 232 ؛ ق . ف، ص 337.

106- زي :

425 / 1 (x)

(:) ج . ع (زي)
(0) فا

Zi زي (%)

(-) الألفاظ، ص 83 ؛ غرائب، ص 232.

107- زيزفون :

424 / 1 (x)

(:) الفبائي
(0) يو

Zizyphos (%)

(-) المصطلح الأعجمي، 432 / 2 .

حرف السين

108- سلباط :

429 / 1 (x)

(:) ج . ع (سبط)
(0) فا

Sâpa pûš ساپه پوش (%)

- 114 سُرَبال :
(x) 441 / 1
(:) ج . م (سريل)
(0) فا
(%) سُرَبال Sirbāl
(-) غرائب ، ص 233 ؛ ق . ف ، ص 361
(+) معناه : قميص ، درع .
115 - سَرَدَاب :
(x) 442 / 1
(:) الفبائي
(0) فا
(%) سَرَدَاب Sardāb
(-) غرائب ، ص 233 ؛ ق . ف ، ص 364
116 - سَطَام :
(x) 446 / 1
(:) ج . ع (سطام)
(0) يو
(%) Stoma
(-) غرائب ، ص 259
(+) معناه : حد السيف .
117 - سُلْحَفَاة :
(x) 458 / 1
(:) الفبائي
(0) فا
(%) سولاخ پاي Sūlahpāy
(-) الألفاظ ، ص ص 92-93 ؛ المصطلح
الاعجمي ، 2 / 463 .
118 - سُلُق :
(x) 461 / 1
(:) ج . ع (سلق)
(0) يو
(%) Sikelos
(-) المصطلح الاعجمي ، 2 / 464 .
119 - سَنَجَاب :
(x) 470 \ 1
(:) الفبائي
(0) فا
(%) سَنَجَاب Singāb
(-) الألفاظ ، ص 95 ؛ المصطلح
الاعجمي ، 2 / 473 .
120 - سَنَجَه :
(x) 470 / 1
(:) ج . ع (سنع)
(0) فا
(%) سَنَجَه Sangāh
(-) الألفاظ ، ص 95 ؛ غرائب ، ص 235
121 - سَنَدِيَّان :
(x) 471 / 1
(:) ج . ع (سند)
(0) فا
(%) سَنَدِيَّان Sindayān
(-) الألفاظ ، ص 96 ؛ المصطلح
الاعجمي ، 2 / 475 - 476 .
122 - سَنَمَار :
(x) 473 / 1
(:) الفبائي
(0) فا
(%) سَنَمَار Sin Māh
(-) نشوء اللغة ، ص 120
(+) 1 - معناه : لص .
ب - يذهب اليسوعي الى اعتباره
يونانيا ، غرائب ، ص 260 .
حرف الشين
123 - شُبَارِق :
(x) 489 / 1
(:) ج . ع (شبرق)
(0) فا
(%) پارچه پاره Pāṛḡah Pārah
(-) غرائب ، ص 236 ؛ ق . ف ، ص 123

- (+) معناه : ثوب مقطع .
 124- شصص :
 501 / 1 (x)
 (:) ج . ع (شصص)
 (0) فَا
 (%) شَصْت Šast
 (-) الألفاظ، ص 100 ؛ غرائب، ص 236 ؛ ق . ف ص 414 .
 125- شيز :
 522 / 1 (x)
 (:) ج . ع (شيز)
 (0) فَا
 (%) شِيَز Šiz
 (-) الألفاظ، ص ص 105-106 ؛
 (+) معناه : خشب اسود .
 126- شيك :
 523 / 1 (x)
 (:) الفبائي
 (0) اَن
 (%) Check
 (-) Lexis, p. 326 .
- (+) معناه : برد .
 129- صرم :
 533 / 1 (x)
 (:) ج . ع (صرم)
 (0) فَا
 (%) جَرَم Čarm
 (-) الألفاظ، ص 107 ؛ غرائب، ص 237
 (+) معناه : جلد .
 130- صقفر :
 538 / 1 (x)
 (:) ج . ع (صقر)
 (0) لَا
 (%) Sacer
 (-) المصطلح الاعجمي، 522 / 2 .
 131- صكيجه :
 539 / 1 (x)
 (:) ج . و (صلج)
 (0) فَا
 (%) سَلَاك Salāk
 (-) الألفاظ، ص 108 ؛ غرائب، ص 237
 (+) معناه : مبيكة .
 132- صتوير :
 544 / 1 (x)
 (:) ج . ع (صنبر)
 (0) يَو
 (%) Strobilos
 (-) المصطلح الاعجمي، 521 / 2 .
 133- صهر :
 546 / 1 (x)
 (:) ج . ع (صهر)
 (0) فَا
 (%) شَوَهَر Šawhar
 (-) الألفاظ، ص 109 ؛ غرائب، ص 237
 134- صهرج :
 547 / 1 (x)
- 127- صاقور :
 538 / 1 (x)
 (:) ج . ع (صقر)
 (0) لَا
 (%) Sécuris
 (-) Supplément, 1/774 ؛ غرائب .
 ص 278 ؛ ألفاظ نفراوه عدد 321 .
 128- صرد :
 531 / 1 (x)
 (:) ج . ع (صرد)
 (0) فَا
 (%) سَرْد Sard
 (-) الألفاظ، ص 107 ؛ غرائب، ص 237

(:) ج . م (صهرج)

(0) فَا

(%) سَارُو Sārū

(-) الالفاظ، ص 107 ؛ المصطلح
الاعجمي، 522 / 2.

حرف الطاء

135- طاووس :

(x) 590 / 2

(:) ج . م (طوس)

(0) يو

(%) Taôs

(-) المصطلح الاعجمي، 528 / 2.

136- طَبَر :

(x) 569 / 2

(:) ج . ع (طبر)

(0) فَا

(%) تَبَر Tabar

(-) الالفاظ، ص 111 ؛ غرائب، ص
238.

(+) معناه : سلاح.

137- طَرَاز :

(x) 574 / 2

(:) ج . ع (طرن)

(0) فَا

(%) تَرَاز Tarâz

(-) الالفاظ، ص 112 ؛ غرائب، ص
238.

138- طَرِيْل :

(x) 573 / 2

(:) ج . ع (طريل)

(0) فَر (من لا)

(%) Tribulation

(-) Lexis, p. 1935

(+) معناه : نَورج.

139- طَرَخُون :

(x) 573 / 2

(:) الفبائي

(0) يو

(%) Drakôn

(-) معجم المصطلحات، ص 412.

(+) معناه : نبات.

140- طَرِيْسَخ :

(x) 573 / 2

(:) مقحم في (طرخون)

(0) يو

(%) Tarikha

(-) المصطلح الاعجمي، 533 / 2.

(+) معناه : سمك.

141- طَلَسَم :

(x) 582 / 2

(:) ج . م (طلسم)

(0) يو

(%) Telesma

(-) غرائب، ص 261 ؛ Lexis, p. 1835

حرف القاء

142- قَالَج :

(x) 725 / 2

(:) ج . ع (قلج)

(0) يو

(%) Plêxia

(-) Supplément, 2/277 ؛ المصطلح

الاعجمي، 66 / 2.

143- قَسْنَخ :

(x) 701 / 2

(:) ج . ع (فخنخ)

(0) يو

(%) Pâgê

(-) غرائب، ص 262 ؛ ألفاظ نفزاوة،

عدد 392.

144- قُسرَانَسَق :

(x) 712 / 2

(:) ج . و (فرق)

- (0) فا (-)
 (٪) پروانك Pirwânk
 (-) الألفاظ، ص 119 ؛ غرائب، ص 239.
 (+) معناه : اسد، دليل.
 145- قُرسَنخ :
 (x) 707 / 2
 (:) ج . ع (فرسخ)
 (0) فا
 (٪) قُرسَنك Farsank
 (-) الألفاظ، ص 118 ؛ غرائب، ص 239.
 146- قُرن :
 (x) 712 / 2
 (:) مقحم في (فران)
 (0) لا
 (٪) Furnos
 (-) المصطلح الاعجمي، 574 / 2.
 147- فرنسند :
 (x) 712 / 2
 (:) الفبائي
 (0) فا
 (٪) Parand
 (-) الألفاظ، ص 119 ؛ غرائب، ص 240.
 (+) معناه : سيف.
 148- قُشَق :
 (x) 713 / 2
 (:) الفبائي
 (0) فا
 (٪) Pistah
 (-) الألفاظ، ص 119 ؛ المصطلح الاعجمي، 577 / 2.
 149- قُسطاط :
 (x) 714 / 2
 (:) الفبائي
 (0) يو
 (٪) Phossaton
 (-) Supplément, 2/266.
 (+) يعتبره اليسوعي فارسيا : غرائب، ص 240.
 150- قُشمه :
 (x) 724 / 2
 (:) ج . ع (فقم)
 (0) يو
 (٪) Phôkê
 (-) Lexis , p. 1396
 (+) معناه : حوت.
 151- قُلَس :
 (x) 726 / 2
 (:) ج . ع (فلس)
 (0) يو
 (٪) Pholis
 (-) غرائب ، ص 263 ؛ ألفاظ نفزاوة، عدد 419.
 (+) معناه : قشر السمك، نقد.
 152- قُلُفُسل :
 (x) 726 / 2
 (:) ج . م (فلل)
 (0) فا
 (٪) Pulpul
 (-) الألفاظ، ص 121 ؛ المصطلح الاعجمي، 582 / 2.
 153- قُسلَق :
 (x) 727 / 2
 (:) ج . ع (فلق)
 (0) يو
 (٪) Phalanx
 (-) غرائب، 263 ؛ الألفاظ نفزاوة، عدد 418.
 154- فسَنار :
 (x) 729 / 2
 (:) ج . و (فتر)
 (0) يو
 (٪) Phanéros

(-) غرائب ، ص 263 ؛ ألفاظ نفزاوة ،
عدد 224 .

155- فنجان :

(x) 728 / 2

(:) ج . و (فتح)

(0) فا

(%) پَنكان Pankân

(-) اللفاظ ، 121 ؛ غريب ،

ص 240 .

156- فَنك :

(x) 729 / 2

(:) ج . ع (فك)

(0) فا

(%) فَنك Fanak

(-) اللفاظ ، 122 ؛ المصطلح

الاعجمي ، 859 / 2 .

157- فِسل :

(x) 735 / 2

(:) ج . ع (فيل)

(0) فا

(%) پِسل Pil

(-) اللفاظ ، ص 123 ؛ المصطلح

الاعجمي ، 598 / 2 .

حرف القاف

158- قار :

(x) 800 / 2

(:) ج . ع (قير)

(0) يو

(%) Kêros

(-) المصطلح الاعجمي ، 602 / 2 .

159- قارِب :

(x) 750 / 2

(:) ج . ع (قرب)

(0) يو

(%) Karabos

(-) Supplément, 2/323 ؛ الفاظ

نفزاوة ، عدد 449 .

160- قسالب :

(x) 782 / 2

(:) ج . ع (قلب)

(0) يو

(%) Kalopûs

(-) Supplément, 2/39 ؛ ألفاظ

نفزاوة ، عدد 454 .

(+) يعتبره أدنى شير فارسيًا ؛ اللفاظ ،

ص 127 .

161- قَاوُون :

(x) 798 / 2

(:) مقحم في (قونه)

(0) تر

(%) Kavoun

(-) غرائب ، ص 273 .

(+) معناه : نبات .

162- قُسَلَس :

(x) 746 / 2

(:) ج . ع (فلس)

(0) يو

(%) Kados

(-) Supplément, 2/314 ؛ ألفاظ

نفزاوة ، عدد 461 .

(+) معناه : قدح .

163- قَرَاصِيَا :

(x) 754 / 2

(:) ج . ع (قرص)

(0) يو

(%) Kérasia

(-) المصطلح الاعجمي ، 605 / 2 .

(+) معناه : شجر .

164- قَرِيُوس :

(x) 751 / 2

(:) القباني

(0) يو

(%) Krêpis

(-) Supplément, 2/332 ؛ الفاظ

- نقزاة، عدد 467.
 165- قُرط :
 (x) 755 / 2
 (:) ج . ع (قرط)
 (0) يو
 (%) Kourton
 (-) المصطلح الاعجمي، 611 / 2.
 (+) معناه : قُرط (ضبات).
 166- قُرطاس :
 (x) 755 / 2
 (:) ج . ع (قرطس)
 (0) يو
 (%) Kharthès
 (-) المصطلح الاعجمي، 611 / 2 - 612.
 167- قُرْشور :
 (x) 757 / 2
 (:) ج . ع (قرقر)
 (0) يو
 (%) Kerkouros
 (-) غرائب، ص 264.
 (+) معناه : سفينة.
 168- قسرلي :
 (x) 757 / 2
 (:) الفبائي
 (0) اس
 (%) Grillo
 (-) Supplément, 2/344.
 (+) أ. معناه : طائر.
 ب. يعتبره اليسوعي يوناني
 الاصل، غرائب، ص 265.
 169- قسرمز :
 (x) 758 / 2
 (:) الفبائي
 (0) فا
 (%) Qirmiz
 (-) الالفاظ، ص 125 ؛ المصطلح
 الاعجمي، 615-616.
 (+) معناه : صيغ.
 170- قُرْموص :
 (x) 758 / 2
 (:) ج . م (قرمص)
 (0) يو
 (%) Khéraméys
 (-) Supplément, 2/345.
 (+) معناه : حفرة.
 171- قسرميد :
 (x) 758 / 2
 (:) ج . ع (قرميد)
 (0) يو
 (%) Khéramidos
 (-) غرائب، ص 265. ألفاظ نقزاة،
 عدد 480.
 172- قُرْنَقِل :
 (x) 759 / 2
 (:) الفبائي
 (0) يو
 (%) Karyophyllon
 (-) المصطلح الاعجمي 617 / 2.
 173- قسز :
 (x) 761 / 2
 (:) ج . ع (قز)
 (0) فا
 (%) Kaz
 (-) غرائب، ص 241 ؛ ق. ف،
 ص 523.
 174- قسط :
 (x) 762 / 2
 (:) ج . ع (قسط)
 (0) يو
 (%) Kostos
 (-) المصطلح الاعجمي،
 619-620 / 2
 (+) معناه : نبات.
 175- قسسط :
 (x) 762 / 2

(-) غرائب ، ص 241 ؛ ألفاظ نفاوة ،
عدد 505.

181- قُلُقاس :

(x) 785 / 2

(:) القبائي

(0) يو

Kolokassion (%)

(-) المصطلح الاعجمي ، 1 / 629.

(+) معناه : نبات.

182- قَلَسَم :

(x) 786 / 2

(:) ج . ع (قلم)

(0) يو

Kalamos (%)

(-) غرائب ، ص 266.

183- قَلَسُوهُ :

(x) 784 / 2

(:) ج . ع (قلس)

(0) لا

Calantica (%)

(-) المصطلح الاعجمي ، 2 / 630.

184- قَمَطَر :

(x) 788 / 2

(:) ج . ع (قمطر)

(0) يو

Kamptir (%)

(-) غرائب ، ص 266.

(+) معناه : ما تصان فيه الكتب.

185- قَمِيسَن :

(x) 790 / 2

(:) ج . ع (قمن)

(0) يو

Kaminos (%)

(-) غرائب ، ص 266.

(+) معناه : أتون.

186- قُنْتَسِب :

(x) 790 / 2

(:) ج . ع (قنب)

(:) ج . ع (قسط)

(0) يو

Taxis (%)

(-) Supplément, 2/352.

(+) معناه : مكيال.

176- قُسْطَار :

(x) 762 / 2

(:) ج . ع (قسطر)

(0) لا

Quaestor (%)

(-) غرائب ، ص 279

(+) أ. معناه : متقد الدراهم.

ب - ينظر : قسطري عدد 177.

177- قُسْطَرِي :

(x) 762 / 2

(:) ج . ع (قسطر)

(0) لا

Quaestor (%)

(-) غرائب ، ص 279.

(+) ينظر : قسطار عدد 176.

178- قَصْدِير :

(x) 766 / 2

(:) القبائي

(0) يو

Kassitéros (%)

(-) المصطلح الاعجمي 2 / 625.

179- قُتْه :

(x) 781 / 2

(:) ج . ع (ققف)

(0) لا

Cophinus (%)

(-) غرائب ، ص 279 ؛ الفاظ

نفاوة ، عدد 500.

180- قُلْه :

(x) 786 / 2

(:) ج . ع (قلل)

(0) لا

Culullus (%)

Kunêgia-as (٪)
(-) غرائب ، ص 266 ؛ الفاظ
نقزارة، عدد 514.

192- قَنَطَار :

792 / 2 (x)

(:) ج . ع (قنطر)
(0) لا

Centenarium (٪)
(-) Supplément, 2/421 ؛ الفاظ
نقزارة، عدد 520.

193- قَنَطَرَه :

792 / 2 (x)

(:) ج . ع (قنطر)
(0) لا

Kamptêr (٪)

(-) غرائب ، ص 266 ؛ الفاظ
نقزارة، عدد 521.

حرف الكاف

194 كَافُور :

823 / 2 (x)

(:) ج . ع (كفر)
(0) فا

Kâfir (٪) كَافُور

(-) الفاظ ، ص 136 ؛ المصطلح
الاعجمي، 2/ 603 و 651.

195- كَنتَان :

807 / 2 (x)

(:) ج . ع (كتن)
(0) لا

Khitôn (٪)

(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 660.

196- كُسرَصف :

814 / 2 (x)

(:) الفبائي
(0) فا

(0) يو

Kannabis (٪)

(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 635.

(+) معناه : نبات.

187- قُنَيْط :

791 / 2 (x)

(:) الفبائي

(0) يو

Krambê (٪)

(-) المصطلح الاعجمي، 2/ 637.

(+) معناه : نبات.

188- قُنْد :

791 / 2 (x)

(:) ج . ع (قند)
(0) فا

Kand (٪) كَنْد

(-) الفاظ، ص 129 ؛ المصطلح
الاعجمي، 2/ 638.

(+) معناه : غسل قصب السكر.

189- قُنْدُس :

791 / 2 (x)

(:) ج . ع (قندس)
(0) فا

Kunduz (٪) قُنْدُرْ

(-) الفاظ، ص 129 ؛ المصطلح
الاعجمي، 2/ 638.

(+) معناه : حيوان.

190- قَسْنِيد :

791 / 2 (x)

(:) ج . ع (قند)
(0) لا

Conditum (٪)

(-) غرائب ، ص 279.

(+) معناه : خمر.

191- قُنْص :

792 / 2 (x)

(:) ج . ع (قنص)
(0) يو

(-) Supplément, 2/504 ؛ غرائب ،

ص 244.

202- كَسَوْتَه :

(x) 2 / 836

(:) ج . ع (كود)

(0) فَ

(%) كُود Kûd

(-) الالفاظ ، ص 139 ؛ غرائب ،

ص 244.

(+) معناه : كل ما جمعه

وجعلته كيا .

حرف اللام

203- لَجَام :

(x) 2 / 849

(:) ج . ع (لجم)

(0) فَ

(%) لَغام Ligâm

(-) غرائب ، ص 244 ؛ الفاظ نفزاوة ،

عدد 602.

204- لَصَصَ :

(x) 2 / 858

(:) ج . ع (لصص)

(0) يُو

(%) Lestês

(-) غرائب ، ص 268.

Lexis, p. 1038.

205- لُسُويَا :

(x) 2 / 877

(:) ج . ع (لوب)

(0) يُو

(%) Lobia

(-) المصطلح الاعجمي ، 2/716.

206- لَيْمُون :

(x) 2 / 884

(:) الفبائي

(0) فَ

(%) كَرْشَف Karšaf

(-) الالفاظ ، ص 133 ؛ المصطلح

الاعجمي ، 2/664.

197- كُورُكُم :

(x) 2 / 815

(:) الفبائي

(0) فَ

(%) كُورُكُم Kurkum

(-) المصطلح الاعجمي ، 2/668.

198- كُشْمَش :

(x) 2 / 821

(:) الفبائي

(0) فَ

(%) كُشْمَش Kišmiš

(-) الالفاظ ، ص 136 ؛ المصطلح

الاعجمي ، 2/681.

(+) معناه : نبات.

199- كُنَّار :

(x) 2 / 831

(:) ج . ع (كنر)

(0) فَ

(%) كُنَّار Kunâr

(-) الالفاظ ، ص 138 ؛ غرائب ، ص

243.

(+) معناه : نبات.

200- كُنْدَر :

(x) 2 / 832

(:) مقحم في (كنادر)

(0) يُو

(%) Khondros

(-) المصطلح الاعجمي ، 2/694.

(+) معناه : لبان.

201- كُسوب :

(x) 2 / 836

(:) ج . ع (كوب)

(0) لَا

(%) Cupa أو Caupilus

- (%) ليمو Limû
(-) الألفاظ، ص 142؛ ق. ف، ص 602؛ المصطلح الأعجمي، 725/2.
- حرف الميم**
- 207- ماخور :
(x) 891 / 2
(:) ج. ع (مخر)
(0) فا
- (%) ميخور Mîḥûr
(-) الألفاظ، ص 143؛ غرائب، ص 245.
- 208- منترس :
(x) 87 / 2
(:) مقحم في (ترسه)
(0) فا
- (%) منترس Mataras
(-) الألفاظ، ص 143؛ غرائب، ص 245.
- (+) معناه : خشبة لاغلاق الباب.
- 209- مجوسي :
(x) 889 / 2
(:) ج. م (مجس)
(0) يو
- (%) Magos
(-) غرائب، ص 269؛ Lexis, p. 1081.
- 210- مَرَجَان :
(x) 895 / 2
(:) ج. ع (مرج)
(0) يو
- (%) Margaritès
(-) المصطلح الأعجمي، 741/2.
- 211- مَسْرُو :
(x) 900 / 2
(:) القباي
(0) يو
- (%) Maron
(-) المصطلح الأعجمي، 749/2
- 212- مُسْتَقَّة :
(x) 431 / 2
(:) مقحم في (ستوق)
(0) فا
- (%) Muṣṭah
(-) غرائب، ص 245.
- (+) معناه : آلة لضرب الصنج.
- 213- مُشَوَّار :
(x) 519 / 2
(:) ج. ع (شور)
(0) فا
- (%) Nuṣṣuwâr
(-) الألفاظ، ص 205؛ غرائب، ص 245.
- (+) معناه : بقية علف الدابة.
- 214- مَلَنُخُولِيَا :
(x) 922 / 2
(:) القباي
(0) يو
- (%) Melankholia
(-) Lexis, p. 1133
- 215- مُلُوخِيَه :
(x) 919 / 2
(:) ج. ع (ملخ)
(0) يو
- (%) Molokhê
(-) المصطلح الأعجمي، 763/2.
- 216- منديل :
(x) 948 / 2
(:) ج. ع (ندل)
(0) لا
- (%) Mandile
(-) Supplément, 2/653؛ غرائب، ص 280؛ الفاظ نفزاوة، عدد 645.

حرف النون

217- نازية :

(x) 2 / 952

(:) ج . ع (نزو)

(0) ال

(%) Nazi

(-) Lexis, p. 1224

218- ناووس :

(x) 2 / 1101

(:) ج . ع (نوس)

(0) يو

(%) Naos

(-) غرائب ، ص 270.

(+) معناه : مقبرة النصاري.

219- نرجس :

(x) 2 / 949

(:) الفبائي

(0) فا

(%) نَرْجِس Nargis

(-) الالفاظ، ص 151 ؛ المصطلح

الاعجمي ، 2 / 785.

220- نَسْرَد :

(x) 2 / 949

(:) الفبائي

(0) فا

(%) نَسْرَد Nard

(-) الالفاظ ، ص 151 ؛ غرائب،

ص 257.

221- نَسْرِين :

(x) 2 / 954

(:) الفبائي

(0) فا

(%) نَسْرِين Nasrin

(-) الالفاظ، ص 151 ؛ المصطلح

الاعجمي ، 2 / 786.

222- نَمَشَش :

(x) 2 / 992

(:) ج . ع (نمش)

(0) فا

(%) نَمَشَش Namš

(-) الالفاظ، ص 154 ؛ غرائب، ص

247.

(+) معناه : نيمة.

223- نَمَط :

(x) 2 / 993

(:) ج . ع (نط)

(0) فا

(%) نَمَد Namad

(-) غرائب ، ص 247.

224- نَمَسَق :

(x) 2 / 993

(:) ج . م (نق)

(0) فا

(%) نَمَاه Nāmah

(-) الالفاظ ، ص 155 ؛ غرائب،

247

(+) معناه : الكتاب.

225- نَسِيرَج :

(x) 2 / 1005

(:) ج . م (نيرج)

(0) فا

(%) نَيْرَنَك Nayrank

(-) الالفاظ، ص 155.

(+) معناه : نَمَام.

226- نَيْرَنَج :

(x) 2 / 1005

(:) ج . م (نيرج)

(0) فا

(%) نَيْرَنَك Nayrank

(-) الالفاظ ، ص 155.

(+) معناه : أخذ بالسحر.

227- نَسِيل :

(x) 2 / 1005

(:) ج . ع (نيل)

(0) فَا

(%) نِيلَه Nilah

(-) الالفاظ ، ص 155 : المصطلح
الاعجمي ، 792/2 .

حرف الهاء

228- مَالَه :

(x) 1041 / 2

(:) ج . ع (هول)

(0) يَو

(%) Halôs

(-) المصطلح الاعجمي ، 795/2 .

229- مَلْهَل :

(x) 1033 / 2

(:) ج . ع (ملهل)

(0) فَا

(%) مَلْأَمَل Halâhil

(-) الالفاظ ، ص 157 : غرائب ،
ص 248 .

230- مَلْهُون :

(x) 1033 / 2

(:) الفبائي

(0) يَو

(%) Eleion

(-) المصطلح الاعجمي ، 800/2 .

231- مَسْدَبَا :

(x) 1037 / 2

(:) الفبائي

(0) يَو

(%) Intybos

(-) المصطلح الاعجمي ، 142/2 .

و 801/2 .

(+) معناه : انطوييا ، بقل .

232- مَسْدَس :

(x) 1038 / 2

(:) ج . م (هندس)

(0) فَا

(%) أَمْدَاَزَه Andâzah

(-) الالفاظ ، ص 158 : غرائب ،
ص 248 .

حرف الياء

233- يَاسَمِين :

(x) 1108 / 2

(:) ج . م (يسم)

(0) فَا

(%) يَاسَمِين Yâsamin

(-) الالفاظ ، ص 160 : المصطلح
الاعجمي ، 812/2 .

234- يَاقُوت :

(x) 1109 / 2

(:) ج . و (يقت)

(0) يَو

(%) Hyakinthos

(-) المصطلح الاعجمي ، 813/2 .

235- يَسْبَاب :

(x) 1105 / 2

(:) ج . ع (ييب)

(0) فَا

(%) يَسْبَاب Yabâb

(-) الالفاظ ، ص 160 : غرائب ،
ص 249 .

خاتمة :

انعكست على باب الجمع في المعجم الوسيط - إذن - المشاكل التي أثارها اللفظ الاعجمي في اللغة العربية. وفضلا عن المواقف النظرية المتباينة من هذه المسألة، فإن أهم الصعوبات العملية التي اعترضت المعجمين في جمع المادة الاعجمية لاثباتها في معاجمهم هي افتقار اللغة العربية الى يومنا هذا الى معجم تاصيلي (155)، وضيق المعاجم القديمة العامة والمختصة - وهي غير المختصة - (156) على المعجم العربي الحديث كالمعجم الوسيط، اذ لم تُوفّر لمؤلفيه الرصيد المعجمي الضروري لوضع معجم مكتمل. ولم يُشحّ ضيق هذه المصادر بـروز مترلة اللفظ الاعجمي على حقيقتها التي هي عليها في العصر الحديث في مختلف الامصار العربية، وبما هي به جليدة من عناية، فكان الرصيد اللغوي الاعجمي - رغم صدق عزيمة بعض المجمعين في توسيعه - دون ما يجعل المعجم الوسيط مُسجلا للاستعمال اذ ظلّ رصيد الألفاظ الاعجمية القديم مُستبدا بالمادة الاعجمية عامة، وظلت بعض مجالات الاقتراض الدلالية غالبة على أخرى مما سبّب نقصا متفاوتا في الألفاظ المتصلة بالمجالات الضعيفة. وبذلك تكون قد تخلّلت جمع مادة المعجم الوسيط الجدلية القديمة بين العقيدة والاعمال اللغوية البحتة (157) التي تفرض على واضع المعجم أن

(155) ابن مراد : اللفظ الاعجمي، ص 287.

(156) من المعاجم العامة : كتاب العين للخليل، وجمهرة اللغة لابن دريد، ولسان العرب لابن منظور . . الخ. ومن المعاجم المختصة المؤلفة بالعربية : المعرّب من الكلام الاعجمي للجواليقي، وشفاء الغليل للخفاجي . . الخ، ومن المعاجم المختصة المؤلفة بغير العربية : Die Aramaischen Fremdwörter im Arabis- chen, von Siegmund Fraenkel Studien Über die Persischen im Klassischen Arabischen, Von Siddiqi : الصديقي : Abdussattar, Gottingen, 1919، . . الخ. يُنظر حول جملة هذه المعاجم : ابن مراد : اللفظ الاعجمي، ص ص 285-287.

(157) أورد الاستاذ الحمزاوي بعض اللغويين القدامى الذين سعوا الى التوفيق بين العقيدة والاعمال اللغوية. وتكتفي بذكر رأيه في السيوطي. فهو "قد أتبع منهجا فيه كثير من الاقتباس يُعبر عن ازدواجية شخصيته الفقهية اللغوية التي تأخذ بكل شيء من طرف دون أن تتجاهل تسليط النقد على المادة اللغوية مثلما هو الشأن في مؤلفه الزهر. ومن البيهقي أن ذلك الرجل الشافعي الشافعي التزعة والمعتدل في آرائه كان يعتمد نظرة مُزدوجة في معالجة القضية. فهو يتبع منهج

يستجيب للمقاييس المعجمية الحديثة بما في ذلك الاستقراء المنهجي للغة المستعملة وتسجيلها في المعجم. وبذلك سلك مؤلفو الوسيط سبيلا وسطا في جمع مادتهم الاعجمية، يجعل من هذا العمل مرآة للعقيدة والاستعمال في الآن نفسه (158)، وقد كان مأمولا ومتظرا أن ينهج المؤلفون منهج العمل اللغوي الصّرف خاصة أنهم أقرّوا بضرورة ادخال 'الألفاظ المولدة أو المحدثّة أو المعرّبة أو الدخيلة التي أقرّها المجمع، وارتضاها الأدباء فتحركت بها ألسنتهم وجرت بها أقلامهم' (159)، وهم على يقين من أن إثبات هذه الألفاظ هو 'من أهمّ الوسائل لتطوير اللغة وتنميتها وتوسيع دائرتها' (160). وإذ أن هذا العمل المعجمي الصّرف لم يتحقّق على النحو المنشود في مستوى المجمع، فلنا أن نتساءل عن مدى تحقّقه في مستوى الوضع، وهما مسألتان متّصلتان شديد الاتصال في هذا العمل.

هلال بن حسين
جامعة تونس الأولى

الفقهاء في مؤلفه الاتقان في علوم القرآن، ويحذو حذو اللغويين في المزهر. وكان يُشير ضمّنيا إلى أنّ معالجة القضية مُعالجة لغوية هي المثلى، إلا أنه لا يُهمّل النظرة الفقهية لاعتبارات تاريخية ووثائقية. وكان يركّز عليها اتقاء، مثله مثل الجواليقي في كتاب العرب، لتأييد مقارنته اللغوية عندما اعتمد التابعي أبا ميسرة ليُقرّ وجود الاستعارة (الاقتراض) بالقرآن. وكأنا بالسيوطي قد سعى إلى التوفيق بين نظرتين هامتين دون الخلط بينهما وهما النظرة الفقهية والنظرة اللغوية. وفعل ذلك عائد إلى أثر ثقافة عصره الموسوعية وإلى تأثره بأراء لغويين لامعين من أمثال الخليل - الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 155.

(158) يُنظر : الحمزاوي : العربية والحداثة، ص ص 139-156 (اللغة مرآة العقيدة).

(159) الوسيط، 13 / 1 (المقدمة).

(160) نفسه، 13 / 1 (المقدمة).

أسماء البحار في الاصطلاح الجغرافي العربي إلى القرن الرابع الهجري

بقلم : لطفي حبّيش

تحتلّ المصطلحات منزلة هامة في اللغة العلمية، فهي أسّ الجهاز الإيلاغيّ في النصوص العلميّة قديمها وحديثها، ومركز من مراكزه الحسّاسة، لأنّه لا مناص لأهل كلّ علم من ألفاظ ومواضيع يختصّون بها للتعبير عن مفاهيمهم، إذ لا ترتقي معرفة ما إلى دائرة العلم إلا إذا أسست لنفسها ألفاظا دقيقة، أي مصطلحات تجنب من الكلم مشتركة وإذا ما كانت الصياغة في النصوص العلميّة تقوم على التصريح والتّعبير المباشر دون خروج عن حدود المألوف في الكلام، فلا تعمية ولا إلغاز، فإنّ الألفاظ الاصطلاحية المنبئة داخلها تطرح أحيانا بعض المشاكل في مستوى الإيلاغ أمام القارئ العاديّ والقارئ غير المختصّ، فلا تفهم المعاني العلميّة إذا لم يتيسّر فهم بعض المصطلحات، خاصّة إذا ما تعلّق الأمر بمصطلحات مقترضة من الرّصيد الأعجمي، أو بمصطلحات تستخدم استخداما خاصّا بعلم من العلوم يبعد عن لغة التّخاطب المتداولة بين النّاس.

وتعدّ الجغرافية عند العرب قديما من أبواب المعرفة التي تحتلّ الألفاظ الاصطلاحية داخلها مرتبة متميّزة، فتختزل المعاني، وتختصر المفاهيم، وتساهم في تحقيق الإيلاغ بكيفية ننحو إلى الدّقة والتّجريد، إلا أنّ بعض المصطلحات قد تنعّق القارئ من تبيين بعض المعاني الجغرافية، فيستحيل عليه تمثّل مجالات الجغرافية الفلكيّة، أو الجغرافية الإداريّة إذا كان يجهل طبيعة المصطلحات الفلكيّة، أو المصطلحات الإداريّة، والأمر نفسه بالنسبة إلى

مجال الجغرافية الطبيعية، وبالنسبة إلى المكايل والمقاييس وأسماء الأماكن والاتجاهات والبحار.

فالمصطلح الجغرافي الإداري مثلا، يضعنا أمام ألفاظ يُخَوِّجُ فهمها إلى تدبّر ونظر، من ذلك «الكورة» (1)، و «الرُستاق» (2)، و «الطُسُوج» (3) كما يضعنا المصطلح الجغرافي الفلكي، أمام ألفاظ لا يتيّسر فهمها لغير المختص، مثل «الربيع المعمور» (4)، و «المنقلب الصيفي»، و «المنقلب الشتوي» (5). وهي كلّها مصطلحات تحمل مفاهيم دقيقة وتصورات فلكية مضبوطة.

والأمثلة من هذا القليل كثيرة في الجغرافية الطبيعية.

أما بالنسبة إلى البحار فإن أسماءها في المصنّفات الجغرافية القديمة تختلف عن أسمائها في المصنّفات الجغرافية الحديثة. والجهل بهذه التسميات التراثية للبحار يمنع أحيانا من فهم بعض النصوص الجغرافية القديمة، ومن تبيّن بعض المواقع المذكورة داخلها. ولأمر كهذا، منسعى إلى التعريف بأسماء البحار كما اصطلاح على تسميتها أكثر الجغرافيين والرحّالين العرب إلى القرن الرابع الهجري.

أسماء البحار في المعمورة :

إن البحار المشهورة في المعمورة أربعة، نذكرها كما أوردها ابن رسته في كتابه

(1) الكورة : انظر المقدسي ص 47 وص 294، وابن حوقل ص 15. الكورة : قسم إداري، يقصد به المنطقة التي تضم عدة مدن وقرى.

(2) انظر ابن حوقل ص 309، والمقدسي ص 282. الرُستاق : هو المنطقة الريفية، وكل موضع فيه مزارع وقرى.

(3) انظر المقدسي ص 119. الطُسُوج : اصطلاح يُطلقه الجغرافيون على القطعة من الأرض أو على الناحية الجغرافية، التي تؤسّس مع نواح أخرى مثلها مدينة كبيرة، فيغدّد مثلا تتكوّن من أربعة طاسيج أو أربع قطع، كما ينهب إلى ذلك المقدسي ص 119.

(4) انظر المقدسي ص 90، وابن حوقل ص 429. الربيع المعمور : هو جزء من الأرض يسكنه البشر، وهو مفهوم فلكي.

(5) تحدّث ابن رسته ص 15 عن المنقلب الشتوي، والمنقلب الصيفي، وعن الاعتدال الخريفي والربيعي، ونسب كلّ نقطة من تلك النقاط إلى البرج الذي يتناسبها. وحديث ابن رسته عن الانقلابين والاعتدالين، إنّما هو حديث عن اختلاف طول الليل والنهار أو اعتدالهما حسب فترات زمنية معينة في السنة.

«الأعلاق النقيصة»، أو المسعودي في «مروج الذهب» نقلا عن جغرافية بطليموس (6) :

- بحر الروم وإفريقية والشام.

- بحر أوقيانوس الذي هو بحر المغرب.

- بحر بنطس.

- بحر طبرستان وخرُجان (7).

ونُعتبر هذه التسميات من قبيل الاصطلاحات الخاصة بالجغرافيين القدامى وهي تختلف عن الاصطلاحات المتفق عليها حديثا، إلا أننا نلاحظ أن نفس البحر يتلبس بتسميات مختلفة مما يدخل بعض الاضطراب على فهم القارئ أحيانا، وهذا يرجع إلى نظرة تجزئية طغت على تسميات جغرافيتنا للبحار فالبحر الواحد ينظر إليه من جهة جغرافية فيُسمى بأسمها وينظر إليه من جهة جغرافية أخرى فيُسمى باسمها أيضا، «فالبحر الأبيض المتوسط» في اصطلاحنا اليوم هو «بحر إفريقية» لدى الجغرافيين العرب القدامى إذا نظر إليه من إفريقية وهو «بحر الشام» إذا نظر إليه من جهة أرض الشام وهو «بحر الروم» إذا نظر إليه من ديار الروم وهو «بحر مصر» إذا نظر إليه من أرض مصر.

1 - بحر فارس :

هو الخليج الفارسي في الاصطلاح الجغرافي الحديث، ويطلق الاصطخري وابن حوقل هذا الاسم، أي «بحر رس» على المحيط الهندي بأكمله، «فبحر فارس» لنديهما هو للبحر الهند (8). أما ابن رسته فإنه يسمي الخليج الفارسي «بخر فارس» و «بحر الهند» و «بحر الصين» (9). وتبقى تسمية البحر متعلقة دائما بالناحية التي يفتح عليها.

(6) بطليموس : فلكي وجغرافي يوناني. توفي 168م وذهب مترجم كتاب كراتشكوفسكي «تاريخ الأدب الجغرافي العربي صلاح الدين عثمان هاشم إلى أن الطريقة الصحيحة لكتابة هذا الاسم هي أن تسبق الميم الباء لا العكس. (حاشية ص 20 من كتاب كراتشكوفسكي. ط 2 بيروت 1987).

(7) ابن رسته ص 83. فصل «صفة البحور»، وكذلك المسعودي ج 1 ص 88.

(8) ابن حوقل ص 48 فصل «بحر فارس» والاصطخري ص 75 في حديثه عن بحر فارس وقدامة بن جعفر ص 233 والمسعودي ج 1 ص 113.

(9) ابن رسته ص 83.

ويخصص ابن حوقل فصلا كاملا للحديث عن بحر فارس، يقول : «والذي يجب أن يذكر بعد ديار العرب، بحر فارس لأنه يشتمل على أكثر حدودها» (10). ويقرب الاصطخري الصواب عندما يذهب الى أن بحر فارس إنما هو «خليج» (11)، وهو يجعله خليجا من «البحر المحيط». وهو بحر يحيط بالعالم الأهل من كل جهاته. أما في عرف الجغرافيين المحدثين فإن الخليج الفارسي هو خليج من المحيط الهندي. ولم يحالف السعودي الصواب عندما اعتبر أن عرضه في أضيق جهاته يبلغ 150 ميلا، أي ما يقارب 280 كلم، بينما الحقيقة أن أضيق نقطة فيه من جهة العرض تبلغ 45 كلم (12).

ويفسر الاصطخري نسبة هذا البحر الى فارس، قائلا : «وينسب هذا البحر من بين سائر الممالك التي عليه الى فارس لأنه ليس عليه مملكة أعمر منها، ولأن ملوك الفرس كانوا على قديم الزمان أقوى سطانا، وهم المستولون الى يومنا هذا على ما بعد وقرب من شطوط هذا البحر» (13).

فتسمية الخليج الفارسي بـ«بحر فارس»، تعود حسب الاصطخري الى أسباب سياسية وعسكرية، فسيطرة الفرس على شواطئه وعلى حركة الملاحة فيه، تجعله ينسب اليهم، فالتسمية هنا لا تعلل بالموقع الجغرافي فحسب بل بموازن القوى وبمنطق الاستراتيجية الحربية.

ويسمى السعودي الخليج الفارسي «بحر البصرة» (14) وهي تسمية تعود الى نظرة تجزئية تنظر الى هذا البحر من جهة انفتاح «البصرة» عليه، وهي إحدى المدن العراقية الكبرى.

(10) ابن حوقل ص 48.

(11) السعودي ج 1 ص 113

(12) لمزيد الاطلاع على «بحر فارس» انظر فصل «بحر فارس» في 956 - EI2,1/955

(13) انظر الاصطخري، ص 75، وابن حوقل ص 48 وما بعدها فيما يتعلق بفصل «بحر فارس».

(14) السعودي ج 1 ص 113.

2 - بحر الهند (15) :

هو اصطلاح راج في نصوصنا، ويعني في الاصطلاح الحديث، «المحيط الهندي»، ومن التسميات التي نطلق هلى هذا البحر نفسه :

- «بحر الزنج» : نسبة الى السكان الذين يقطنون على ضفته الغربية (16).

- «البحر الحبشي» : نسبة الى أرض الحبشة، التي تقع على الضفة الغربية لهذا

البحر (17).

- «البحر الفارسي» : نسبة الى مملكة فارس، التي تقع على ضفافه وتعتبر هذه

التسمية من قبيل تسمية الكلّ بالجزء (18).

- «البحر الصيني» : نسبة الى بلاد الصين، التي تقع على ضفافه الشرقية (19).

وما نستتجه من هذه التسميات، أنّ جغرافيينا لم ينظروا الى «بحر الهند» باعتباره

بحرا واحدا، بل باعتباره أجزاء، وكلّ جزء يسمّى تبعا للمنطقة التي يفتح عليها.

يذكر ابن رسته «البحر الهندي» قائلا : «أما البحر الهندي فانه يمد طوله من المغرب

الى المشرق وذلك من أقصى الحبش الى أقصى الهند (...)، يخرج منه خليج عند

أرض الحبش يمر الى ناحية البربر يسمّى «الخليج البربري» (20) (...)، ويخرج منه

خليج آخر نحو أبلّة (21) (...)، ويخرج منه خليج الى ناحية فارس يسمّى الخليج

الفارسي، وبين هذين الخليجين، خليج أبلّة وخليج فارس، أرض الحجاز واليمن وسائر

بلاد العرب (...)، ويخرج منه خليج آخر الى أقصى الهند عند تمامه يسمّى الخليج

(15) ابن رسته ص 83 و 84، والمسعودي ج 1 ص 127.

(16) ابن حوقل ص 63 عند حديثه عن «أرض الزنج»، وأرض الزنج هي اليوم بلاد الصومال وأثيوبيا وجزء من السودان.

(17) ابن حوقل ص 63 عند حديثه عن «بلاد الحبشة»، والمسعودي ج 1 ص 118 عند حديثه في باب كامل عن «البحر الحبشي».

(18) الاصطخري ص 75، وابن حوقل ص 48.

(19) المقدسي ص 92.

(20) «الخليج البربري» هو «خليج عدن» في الاصطلاح الحديث، وسمّي بالبربري نسبة الى «بلاد بربرة»، وهي الصومال حاليا.

(21) «خليج أبلّة»، هو خليج عمان في الاصطلاح الحديث.

الأخضر (22) (...)، وفي البحر الهندي هذا، من الجزائر العامرة وغير العامرة ألف وثلاثمائة وسبعون جزيرة، منها جزيرة ضخمة في أقصى الهند مقابل أرض الهند من ناحية أرض المشرق (...). يحيط بها ثلاثة آلاف ميل في جبال عظام وأنهار كثيرة، ومنها يخرج الياقوت الأحمر، وحول هذه الجزيرة تسع عشرة جزيرة عامرة فيها مدائن وقرى كثيرة (23). ويقيم هذا الاستشهاد الحجة على اتساع بحر الهند وشساعة مساحته المائية، فهو ليس من البحار الصغيرة، بل هو بحر ضخم، تفتح عليه مجموعة من «البحار» و«الخلجان» و«خليج أيلة» و«الخليج البربري» و«الخليج الأخضر»، وهي خلجان تثبت معرفة جغرافيتنا بالجانين الشمالي والغربي لبحر الهند، وهما أهم الجوانب التي يعرفونها عنه لأنهم كلما ابتعدوا إلى الشرق أو إلى الجنوب قلت معلوماتهم عنه.

وتقع في مياه هذا البحر جملة من الجزائر، منها العامر ومنها غير العامر، وتقرب جملة هذه المعطيات «بحر الهند» من المفهوم الحديث لهذا البحر، وهو «المحيط الهندي»، إلا أننا نلاحظ أن نصوصنا القديمة لم تفرز مصطلحا أدق وأشمل من عبارة «بحر» للتعبير عن شساعة «البحر الهندي» وضخامته، كمصطلح «المحيط» (Océan).

ويؤكد المسعودي ما ذهب إليه ابن رسته، يقول: «ليس في المعمور أعظم من هذا البحر» (24)، وهو يقدم هذا الحكم استنادا إلى تجارب أرباب المراكب أولا وإلى تجربته الشخصية ثانيا إذ سبق له أن جرب أهوال هذا البحر عندما ركب في مناسبات «آخرها سنة أربع وثلاثمائة» (25).

يقول المسعودي مقارنا بحر الهند بغيره من البحار «وقد ركبت عدّة من البحار كبحر الصين والروم والخزر والقلم واليمن وأصابني فيها من الأهوال ما لا أحصيه كثرة فلم أشاهد أهول من بحر الزنج أو الهند» (26).

وروايات الرحّالين والجغرافيين عن «بحر الهند» كثيرة وقد أورد المسعودي بعضها

(22) «الخليج الأخضر»، قد يكون خليج البنغال في الاصطلاح الحديث.

(23) ابن رسته ص 84 وما بعدها.

(24) المسعودي ج 1 ص 107.

(25) نفس المصدر ج 1 ص 108.

(26) نفس المصدر ج 1 ص 108.

خاصة فيما يتعلق بأسماء ذلك البحر وآفاته وأمواجه (27).

وتبقى صورة «بحر الهند» في نصوصنا غير دقيقة وغير موحدة وتُسم بالتعميم والتنوع والاختلاف، وهي مأخوذة من التراث الجغرافي اليوناني أو من التجارب الذاتية للرحالين والجغرافيين العرب القدامى (28).

3 - بحر الروم أو البحر الرومي :

عرف هذا البحر «بحر إفريقية» و «بحر مصر» و «بحر المغرب» أو «البحر المغربي» و «بحر الشام» أو «البحر الشامي» و «بحر طرابلس» (29) وكل هذه الأسماء متعلقة بالبلدان التي تقع على ضفاف هذا البحر فهو بحر يسمى بطريقتين :

- واحدة متعلقة باتصاله ببلاد الروم نسبة إلى الروم من جهة ضفته الشمالية.

- الثانية متعلقة باتصاله ببلدان عربية إسلامية كنسبت إلى إفريقية أو إلى مصر أو إلى

الشام.

أما التسمية المتداولة في نصوصنا فهي : «بحر الروم»، وطغيان هذا الاسم على غيره من الأسماء الأخرى قد يرجع إلى اعتبارات سياسية وعسكرية، إذ أن ضفاف بحر الروم - خاصة ضفافه الغربية - كانت دائما تحت إمرة الروم البيزنطيين، وتواصلت سلطتهم عليه حتى في أوج قوة المسلمين، ومنهم السياسي (30).

ويعتبر «بحر الروم» في عرف الجغرافيين القدامى من البحور الرئيسية الواقعة على الكرة الأرضية، ويرمز إليه في الاصطلاح الحديث بـ «البحر الأبيض المتوسط».

ويعتبر الاصطخري (31) وابن حوقل (32) «بحر الروم» خليجا، يأخذ من البحر

(27) نفس المصدر.

(28) انظر : فصل «بحر الهند» في EI 2,1/958-959.

(29) انظر : ابن خردادبه ص 154 وقدامة بن جعفر ص 231 وابن رسته ص 83 وابن حوقل ص 174 والاصطخري ص 50 والمسعودي ج 1 ص 118، وقد سُمى المسعودي بحر الروم بأسماء

عديدة منها :

«بحر الروم» و«طرسوس» و«أدرنة» و«المصيصة» و«أنطاكية» و«اللاذقية» و«طرابلس» و«صيداء» و«صور» و«الشام» و«الاسكندرية» و«المغرب» وهي كلها مدن تقع على ضفاف بحر الروم وسمي باسمها.

(30) لمزيد الاطلاع انظر فصل «بحر الروم» في ج 1 ص. EI 2,1/963-965.

(31) الاصطخري ص 50.

المحيط. وقد سمي «بحر الروم» في نصوصنا بالخليج، لاقترب شكله الجملي من الخليج، فيظهر كقطعة بحر، تخرج من البحر المحيط وتدخل في الأرض. وقد اختلف الجغرافيون القدماء في تقديرهم لمساحة بحر الروم، يقول السعدي «ذكر جماعة، منهم محمد بن جابر النسائي وغيره، أن طوله خمسة آلاف ميل وعرضه مختلف فمئة ثمانمائة ميل، ومئة سبعمائة ميل، ومئة ستمائة ميل وأقل من ذلك على حسب مضايقة البر للبحر والبحر للبر» (33). إلا أن هذا التقدير لمساحة بحر الروم، لا بعيد عن الصواب إذ إن الطول الحقيقي لبحر الروم، هو تقريبا 3900 كلم أما عرض نقطة فيه فتبلغ 1600 كلم تقريبا (34).

وقد وصف جغرافيون بحر الروم من غربه الى شرقه، وعدّدوا مختلف البلدان التي تقع على ضفافه، أما مبدؤه، فمن «البحر المحيط» (35) مرورا «بطنجة و «سبتة» بالغرب (36) و «يمتد على سواحل المغرب. وما يلي شرقي هذا البحر، ينتهي الى أقاصي أرض مصر ممتدا على أرضها الى الشام (...)، ويعطف الى بلدان الروم، (أي آسيا الصغرى Asie Mineure)، ويمضي على سواحل أثينا (Athènes) وسواحل قلورية (La Calabre)، والانكبرفة، (La Lambardie) الى افرنجة (La France) ويصير البحر حيثن جنوبيا لأرض جليقية (قد تضم أرض جليقية فرنسا وإيطاليا وإسبانيا)، ويكون على ساحله الافرنجة، الى أن يتصل بطرطوشة من بلاد الاندلس (...)، ويجاوز المربة وأعمال الجزيرة واشيلية» (37).

إن وصف حدود بحر الروم بهذه الكيفية، التي تقرب من الصواب من عديد الوجوه، نبيّن أن ابن حوقل، له فكرة دقيقة عن هذا البحر (38)، كما تبين أن صورة «بحر

(32) ابن حوقل ص 174.

(33) السعدي ج 1 ص 188.

(34) المزيد الاطلاع انظر فصل «بحر الروم» في: EI2,1/ 963 965.

(35) السعدي ج 1 ص 118.

(36) نفس المصدر.

(37) ابن حوقل ص 174.

(38) زار ابن حوقل أغلب البلدان التي تفتح على بحر الروم غربا وشرقا ومثل تلك الزيارات مكنته من اكتساب معلومات دقيقة عن هذا البحر.

الروم» في التراث الجغرافي، هي صورة بيئة العالم، فموقعه الاستراتيجي، هو الذي جعل الجغرافيين القدماء يجمعون معلومات كثيرة حوله، فهو من البحار التي توسعت نصوصنا في الحديث عنها، ثم لا ننسى أن بحر الروم عار، كان مسرحاً للعديد الحروب التي دارت بين المسلمين والافرنج، بالإضافة الى أهميته في الحركة التجارية (39).

أما كثرة البلدان، التي تفتح على ضفاف بحر الروم غربا وشرقا، شمالا وجنوبا، فإنها تقيم الدليل على أن بحر الروم من البحور ذات الشطوط العامرة، فـ «العمارات من جنبتيه ممتدة غير منقطعة» (40) كما أن مياهه تضمّ عديد الجزر، «كجزيرة قبرص» و«جزيرة صقلية» (41) فلا ريب، أن انتشار العمارة حول بحر الروم، وعلى ضفافه، تجعله من البحار المتميزة والاكثر شهرة، الى جانب بحر الهند، إلى حد أن المقدسي يصرّح بأنه لا يعرف من البحور غير «البحر الغربي» أي بحر الروم و«البحر الشرقي» أي «بحر الهند».

4 - بحر القلزم :

«بحر القلزم»، اسم يطلقه الجغرافيون القدماء على البحر المعروف في الاصطلاح الحديث، بـ «البحر الأحمر».

ويسمى هذا البحر، بحر القلزم، نسبة إلى مدينة «القلزم»، وهي مدينة «السويس» حاليا، وتقع بمصر. يقول الاصطخري : «وأما القلزم فإنها مدينة على شفير البحر، وينتهي هذا البحر إليها، وهي في عطف هذا البحر في آخر لسانه» (42). ويسمى هذا البحر، بـ «بحر الحجاز»، و «بحر اليمن»، و «خليج العقبة»، و «الخليج العربي». (43) وتعتبر هذه التسميات من قبيل تمثيل الجزء للكل، وجملة البقاع المذكورة كالحجاز واليمن، تقع على ضفاف البحر الأحمر من الجهة الشرقية خاصة.

(39) انظر فصل : بحر الروم» في : EI2,1/965.

(40) ابن حوقل ص 185.

(41) للمسعودي ج 1 ص 119.

(42) الاصطخري ص 29.

(43) نفسه ص 30 والمسعودي ج 1 ص 111 عند حديثه عن البحر الحبشي أو بحر الهند.

وقد قدر جغرافيون طول بحر القلزم، بثلاثين مرحلة (44) أو بما يقارب 1400 ميل (45) وهو رقم يقارب الصواب، أما تقديرهم لأعرض نقطة فيه، وهي 700 ميل تقريبا، فهو تقدير مخطئ، لأنه يفوق حقيقة عرضه بما يزيد عن ثلاث مرات (46).

وقد أشار الاصطخري الى خطورة «بحر القلزم» وكثرة أمواجه التي تتلاطم حتى باليسير من الريح. (47) ولا ريب أن الاصطخري مصيب فيما ذهب اليه، فمعلوماته عن هذا البحر، لا تبعد عن الحقيقة الجغرافية المثبتة حديثا، فالبحر يضع صعوبات عديدة أمام السفن المبحرة فيه، بسبب الرياح ذات المجاري المتقابلة، خاصة في جهته الشمالية، التي تتسم بخطورة أجسم وأشد من جهته الجنوبية.

وتكمن صعوبات هذا البحر، في الشمال، في النقطة المسماة بـ «رأس محمد» إذ تلتقي فيها رياح متضادة المجرى، فواحدة تأتي من «خليج السويس»، وأخرى من «خليج عقيب»، ولأمر كهذا لا تبحر السفن القادمة من الهند الى جهته الشمالية، فبلوغ هذه الجهة يعد من قبيل المغامرة، ومن ثمة كانت أكثر السفن تفرغ بضاعتها في «عدن»، أو في «جدة» أو في «مكة»، ثم تروج بضاعتها تلك بواسطة القوافل عبر البر، وهذا يجعل من مكة مدينة تجارية هامة، وتعرف السفن المبحرة في بحر القلزم بـ «سفن القلزم» (48).

وقد جمع جغرافيون معلومات كثيرة عن «بحر القلزم» وهي -في الجملة- تبين معرفتهم الدقيقة به، واهتمامهم الكبير بمختلف خصوصياته ناتج عن أهميته بالنسبة الى الرحلات التجارية، فهو من المسالك البحرية الاستراتيجية نظرا إلى موقعه الحساس بين بحر الهند جنوبيه، وبحر الروم شمالا، وقد أشاد ابن خردادبه به، وأشار الى مرتاديه، من ذلك التجار اليهود (49).

(44) «المرحلة» تقارب 40 كلم.

(45) الميل : يقارب 1,9 كلم.

(46) الاصطخري ص 29 ولزید الاطلاع انظر : فصل «بحر القلزم» في EI2,1/960.

(47) الاصطخري ص 30.

(48) ابن خردادبه ص 153 والاصطخري ص 38 ولزید التوسع انظر فصل «بحر القلزم» في EI2,1/960-961.

(49) ابن خردادبه ص 153.

5- بحر بنطس أو بنطوس :

«بحر بنطس (50) هو «البحر الأسود» في الاصطلاح الجغرافي الحديث، ولهذا البحر، أسماء أخرى منها :

- بحر الخزر : نسبة إلى الشعوب، التي تقطن على ضفافه، وهم «الخزر» (51)، أو نسبة إلى إقليم الخزر.

وتسمية هذا البحر بـ «بحر الخزر» ، توقع في الاشتباه مع «بحر جرجان» ، الذي سموه بـ «بحر الخزر» أيضا (52). ومن ثمة وجب الانتباه عند تعيين هذا البحر وتحديد موقعه درءا لكل لبس أو خلط.

ويعتقد ابن خرداذبه، أن «بحر بنطس» أي «البحر الأسود»، يأتي من بحر الخزر، ويقصد بـ «بحر الخزر»، بحر قزوين Mer Caspienne ، كما في الاصطلاح الحديث، يقول : «والبحر الذي يدعى بنطس، يجيء من بحر الخزر» (53).

ولا شك أنه مخطئ فيما ذهب إليه، لأن البحر الأسود وبحر قزوين لا يختلطان، ولا يمتزجان. ولعلّ المسعودي يقترب من الصواب عندما يذهب إلى القول بأنّ البحرين «بنطس» و «الخزر»، توجد بينهما إمكانية للالتقاء، فالطريق من بحر بنطس إلى بحر الخزر تمر عبر «خليج نطاس» (54) ونهر الدّون (55)، ثمّ نهر إتل أو آتل (وهو الفولغا في الاصطلاح الحديث)، وهي الطريق المسماة بالطريق الخزرية. (56) وإن أقرّ المسعودي

(50) ابن خرداذبه ص 103، وابن رسته ص 86، وسمّاه قدامة بن جعفر بـ «بنطوس» ص 330، ابن حوقل ص 330، والاصطخري ص 130.

(51) الخزر : هم سكّان المنطقة الغربية لما كان يسمّى الاتحاد السوفياتي، وقد كانت مملكة الخزر تسيطر في بداية القرون الوسطى على ضفاف البحر الاسود، أي على المنطقة الممتدة من شمال الفوقاز إلى نهر إتل أو آتل.

(52) بحر الخزر أو بحر جرجان، هو بحر قزوين في الاصطلاح الجغرافي الحديث.

(53) ابن خرداذبه ص 103.

(34) «خليج نطاس»، يسمّى حديثا «بمضيق Kench».

(55) نهر الدّون Don، يقع بروسيا الاتحادية.

(56) انظر حاضرة المعارف الاسلامية (الطبعة الجديدة) «بحر بنطس» ج 1 ص 955.

بوجود إمكانية التقاء بحر بنطس وبحر الخزر عبر الطريق الخزرية، فإنه ينبغي اتصالهما، وهو مصيب فيما ذهب إليه (57).

وفي الجملة، فإن المعلومات المتوفرة في نصوصنا حول «بحر بنطس» محدودة ومتضاربة في مواقع كثيرة خاصة فيما يتعلق باتصاله أو عدم اتصاله بحر الخزر (Mer Cas-pienne) وقد تعود قلّة اهتمام العرب ببحر بنطس إلى بعد هذا البحر عن المراكز التي كانت تعتبر حسّاسة بالنسبة إلى الدولة الإسلامية، كالبلاد التي تفتح على بحر الروم، أو التي تفتح على البحر الأحمر. فهو إلى حدّ ما بعيد عن دائرة الصراعات الحربية (58)، ولا يشكل أهمية كبرى بالنسبة إلى الملاحة البحرية، فلا يقارن ببحر الروم مثلاً.

6 - البحر المحيط :

عرف «البحر المحيط» (59) بأسماء عديدة، منها «بحر أقيانوس»، و «أقيانوس» (60) و «البحر الأخضر» (61) و «بحر المغرب» (62) و «البحر المظلم» (63).

وسمي بالبحر المحيط، لأنّه في اعتقاد الجغرافيين القدامى يحيط بالعالم الأهل من كلّ جهاته، وعلى الأقلّ من جهاته الثلاث الشرق والغرب والشمال (64)، أمّا الجهة الجنوبية، فعلم العرب بها محدود، ولا يتجاوز خط الاستواء.

وأكثر المناطق التي خبرها العرب في هذا البحر، المنطقة الشمالية، والمنطقة الغربية. يقول ابن رسته : «هو بحر لا يعرف منه إلا ما يلي المغرب والشمال من أقصى أرض الحبشة إلى برطينية (أي بريطانيا)» (65).

(57) المسعودي ج 1 ص 125.

(58) كان «بحر الروم» مسرحاً صراعات الحرية، بين المسلمين والفرج، في القرن الرابع الهجري خاصة.

(59) أنظر الطرطوشي ص 160 و 168 و 175، وابن حوقل ص 174، والمسعودي ج 1 ص 124، وقدامة بن جعفر ص 230.

(60) المسعودي ج 1 ص 124، وابن رسته ص 85، وقدامة بن جعفر ص 231.

(61) قدامة بن جعفر ص 230، والمسعودي ج 1 ص 124، وابن رسته ص 85.

(62) ابن رسته ص 85.

(63) الطرطوشي ص 169.

(64) ابن رسته ص 85.

(65) المصدر نفسه.

وقد أشار جغرفيوننا الى قساوة الطقس في الجهة الشمالية للبحر المحيط وصعوبة الملاحة فيه. فهو «بحر لا تجري فيه سفن» (66) والأمر كهذا حدّ ركوبه من المسائل العسيرة.

ووجدنا في نصوصنا إجماعاً على أنّ بحور المعمورة الرئيسية، متصلة مباشرة بالبحر المحيط، كبحر الروم وبحر فارس وبحر الهند، فعند «بحر الروم» خليجاً يأخذ من البحر المحيط (67)، ومثله عند بحر فارس (68).

وتوجد في البحر المحيط مجموعة جزر منها «الجزر الخالدات» (هي جزر كناري)، و «جزائر برطانية» (بريطانيا) (69). ويبقى البحر المحيط رغم ما قيل عنه- من البحار المجهولة لدى الجغرافيين القدماء خاصة من ناحية حدوده ومستواه. «فلا يعلم من أين أمره، إلا ما يلي ناحية المغرب وما يلي ناحية الشمال فقط» «كما ذهب الى ذلك قدامة بن جعفر» (70)، و «لا يعلم أكثر نهاياته» حسب قول للسعودي (71). ولأمر كهذا لم نجد تسمية تقابله في الاصطلاح الجغرافي الحديث. أما ابن رسته فإنه يرى أنه «لا يعرف أحد كيف هو بعد جزائر برطانية» (72).

ويرى قدامة بن جعفر أنّ معلومات العرب عن «البحر المسمى بالمحيط» تنعدم ما بعد «جزائر برطانية»، ف «السفن لا تجري فيه، ولا يعلم أحد من البشر حاله» (73).

7 - بحر الخزر (74) :

هو بحر قزوين في الاصطلاح الحديث (Mer Caspienne). ويدعى أيضاً بـ

(66) المصدر نفسه.

(67) الاصطخري ص 29.

(68) المصدر نفسه ص 75.

(69) ابن رسته ص 85.

(70) قدامة بن جعفر ص 231.

(71) للسعودي ج 1 ص 124.

(72) ابن رسته ص 84.

(73) قدامة بن جعفر ص 231.

(74) ابن حوقل ص 330، والاصطخري ص 130، وابن خرداذبة ص 103.

«البحر الخزري»، وبـ «البحر الخراساني»، و «بحر جرجان»، و «طبرستان» (75). وهي كلها أسماء لبلدان تقع على ضفافه، وتكون بمثابة الجزء يطلق على الكل، أو الجزء للمثل للكل.

وسمي هذا البحر بـ «بحيرة الخزر». وقد تعلل هذه التسمية بصغر حجمه وعدم انفتاحه على بحور أخرى (76). وقد أصاب ابن حوقل (77) عندما اعتبر بحر الخزر من البحار التي لا تتصل بشيء من البحار التي على وجه الأرض. فبحر الخزر، من البحار «المغلقة» كما في الاصطلاح الحديث مثله مثل «بحر آرال» و«البحر الميت».

أما تسميته ببحر الخزر، فهي نسبة إلى مملكة الخزر، التي كانت تسيطر في بداية القرون الوسطى على ضفاف هذا البحر، أي على المنطقة الممتدة من شمال القوقاز إلى نهر إتل أو آتل (نهر الفولغا).

وقد ضبط ابن حوقل حدود بحر الخزر قائلا : «وبحر الخزر، شرقية طبرستان وجرجان وخوارزم، وغربية الرآن وحدود السّير وبلاد الخزر، (كلها بلدان تفتح على بحر قزوين) وشماله مفازة الغزية بناحية مياه كويه (كزخستان وأصطراخان)، وجنوبه الجبل والدّيلم (تركمنستان وإيران)» (78).

8 - بحر لوط :

«بحر لوط» (79)، وهي إحدى التسميات التي أطلقها العرب القدامى على «البحر الميت». وقد عرف هذا البحر خاصة بـ «البحيرة الميتة»، أو «البحيرة الميّتة»، وبـ «البحيرة المقلوبة» (80) نسبة إلى الأرض المقلوبة، وهي أرض قوم لوط. وذكر الاصطخري «البحيرة الميتة» عند حديثه عن مدن الشام، وذهب إلى أنها تقع

(75) ابن خرداذبه ص 153 .

(76) انظر فصل : «بحر الخزر» في EI2,1/959.

(77) ابن حوقل ص 329.

(78) ابن حوقل ص 329.

(79) الاصطخري ص 47، وابن حوقل ص 158.

(80) ابن خرداذبه ص 79، والاصطخري ص 47، وابن حوقل ص 158.

في أرض فلسطين، وهو مصيب في ذلك، ومثله فعل ابن حوقل عندما ذكر البحيرة الميّنة عند حديثه عن «جند فلسطين»، وهو أول أجناد الشام مما يلي المغرب» (81).

وتسمية جغرافينا بحر لوط بـ«البحيرة» في مقامات كثيرة، يعود إلى صغر حجم هذا البحر، وعدم انفتاحه على بحار أخرى، فالبحر الميّنة هو بمثابة البحيرة المتسعة المغلقة، أو كما يقول الاصطخري: هو بحر لا يمتزج ببحر ولا يفتح على بحر (82). و«البحيرة الميّنة» تسمى عند الاصطخري ميّنة «لأنه ليس فيها شيء من الحيوان، لا سمك ولا غيره» (83).

وإن لم يفسّر لنا الاصطخري أسباب عسر الحياة العضوية في هذا البحر وعسر الملاحة فيه، فإن الجغرافيين المحدثين لم يتركوا الأمر دون تفسير وشرح، فأرجعوا ذلك إلى نسبة ملوحته، إذ تصل إلى 275 غ بالتز الواحد، لذلك يطفو الإنسان على سطحه وتعسر الحياة فيه نسبياً (84).

وقد أشار ابن خرداذبه إلى كثرة الملح في هذا البحر دون تدقيق أو ضبط لنسبته في الماء بل اهتم بالجانب النفعي الاقتصادي لهذه المادة التي تصلح للصّاعة يقول: «ويخرج من البحيرة الميّنة ملح يصلح للصّاعة وفير يسمى الحُمُر» (85).

9 - بحر الزنج :

بحر الزنج (86)، تسمية قديمة للجزء الغربي من بحر الهند، وقد سمي بحر الزنج نسبة إلى بلاد الزنج، وهي البلاد التي تقع على الضفة الغربية للمحيط الهندي (شرقي القارة الأفريقية).

ويمتدّ بحر الزنج من الخليج البربري (هو خليج عدن في الاصطلاح الحديث) إلى جزيرة مدغشقر، وهي أقصى نقطة يعرفها العرب من الناحية الجنوبية للمعمورة.

(81) ابن حوقل ص ص 157 - 158.

(82) الاصطخري ص 47.

(83) الاصطخري ص 47.

(84) انظر : فصل «بحر لوط» في EI2,1/961-962.

(85) ابن خرداذبه ص 76.

(86) انظر ابن حوقل ص 63 عند حديثه عن «أرض الزنج»، وكذلك المسعودي ج 1 ص 108.

وتسمية هذا البر بـ «بحر الزنج»، تسمية قديمة، ظهرت في كتابات بطليموس (87).

10 - بحيرة بناجية (88) :

هي من التسميات التي وجدناها لدى الطرطوشي، وهو يقصد بها - على ما يظهر - الخليج الفينيقي أو البندقي من البحر الادرياتيكي. يقول : «والقسطنطينية من بلقارين في القبلة (منطقة تقع جنوب بلغاريا)، وتجاورهم أيضا في الشرق، والجوف (يعني الشمال) البجاناكية، وفي الغرب منها بحيرة بناجية، وهو خليج من البحر الشامي بين الارض الكبيرة (89) والقسطنطينية» (90).

ومن وجوه الخطأ لدى الطرطوشي، اعتباره أن الخليج الفينيقي خليج من البحر الشامي، لكن الصواب أنه خليج من البحر الادرياتيكي، والبحر الادرياتيكي، هو بمثابة الخليج المتصل بالبحر المتوسط، أو ببحر الروم حسب التسمية القديمة.

11 - بحر مايطسس :

«بحر مايطس» (91) تسمية قديمة لبحر أزوف Mer d'Azov ونحن لم نعثر في نصوصنا على معلومات ذات بال حول هذا البحر، وقد يرجع ذلك الى صغر حجم هذا البحر وبعده عن المراكز الحساسة تجاريا أو حريا، ونما يذكر أن ابن رسته سماه بـ «البحيرة» (92).

وقد أصاب السعودي عندما اعتبر بحر مايطس لا يفتح على بحر الخزر (بحر قزوين). وفي الحقيقة، يفتح بحر مايطس (آزوف Mer d'Azov) على البحر الأسود (بنطس).

ذكر الجغرافيون القدامى عديد البحار في المعمورة، إلا أنهم لم يحيطوا بها كلها،

(87) انظر فصل «بحر الزنج» في EI2,1/966.

(88) الطرطوشي ص 179.

(89) الارض الكبيرة : هو اصطلاح قديم، يطلق على إيطاليا وفرنسا.

(90) الطرطوشي ص 179.

(91) السعودي ج 1 ص 125.

(92) ابن رسته ص 85. يقول ابن رسته متحدثا عن «بحر مايطس» : «هو بحر ضخم، وإن كان يسمى بحيرة».

لاهتمامهم بالبحور المشهورة فحسب، ولعدم معرفتهم ببعض البحور الاخرى الموجودة في المعمورة، اذ أن معلومات العرب القدامى عن الأرض لم تمسح كل جهاتها، فلا نجد لديهم علما بجنوبها، فمعارفهم لا تتجاوز خط الاستواء بكثير، ثم إن معلوماتهم عن شمالها لم تتجاوز الجزائر البريطانية، وكل هذا منعهم من التعرف على كل بحار للمعمورة.

كما وجدنا جغرافيتنا يطلقون أحيانا أسماء مختلفة على بحر واحد كسميتهم «البحر الأبيض المتوسط» بـ «بحر الروم»، و «البحر الشامي»، و «بحر المغرب»، و «بحر إفريقية»، و «بحر مصر»، أو سميتهم «المحيط الهندي»، بـ «بحر الهند»، و «البحر الحبشي»، و «البحر الفارسي»، و «البحر الصيني».

ونجدهم يطلقون أحيانا أخرى، نفس التسمية على بحرین مختلفين، كسميتهم الخليج الفارسي ببحر فارس، والمحيط الهندي ببحر فارس، أو سميتهم البحر الأسود ببحر الخزر، وبحر قزوين ببحر الخزر أيضا.

فهم يعدّون الدال في الصورة الأولى، للإشارة إلى مدلول واحد ويختصرون الدال في الصورة الثانية، ليرمزوا به إلى مدلولين مختلفين، فلا يرمز إلى البحر الواحد بمصطلح واحد، ولا نجد جغرافيتنا يعترفون لكل اسم بوجود ذاتي ومدلول محدد، وهذا سبيل إلى اللبس، رغم أن بعض البحار استقرت على اسم دون غيره، وأشتهرت به لدى أكثر الجغرافيين، كبحر الروم وبحر الهند.

وفي الجملة، تبقى كلمة «بحر» كلمة عامّة، لا تضع الحدود بدقة بين مختلف البحار، فالبحار الصغيرة، ليست هي البحار العظيمة. والجغرافيون العرب إلى القرن الرابع الهجري لم يغب عنهم ذلك، إلا أن نصوصهم، لم تفرز مصطلحا دقيقا كمصطلح «المحيط» Océan، يميزون بواسطته بين البحار الصغيرة، «كبحر بنطس» (البحر الأسود)، والبحار العظيمة كبحر الهند (المحيط الهندي). وتقود أسماء البحار في الاصطلاح الجغرافي العربي القديم -عموما- إلى اللبس والاشتراك، فيصير السياق وحده، هو الكفيل بتحديد موقع البحر وجهته، خاصة بالنسبة إلى البحار الصغيرة، التي لم يتواتر ذكرها كثيرا، في المدونة الجغرافية التراثية .

قائمة المراجع (*)

- ابن جعفر (قدامة، 337 هـ / 948م) : «كتاب الخراج وصناعة الكتابة»، جاء متصلاً بنسخة «المسالك والممالك» لابن خرداذبه. تحقيق دي خويه، طبعة ليدن، 1889 (124 ص).
 - ابن حوقل (شمس الدين أبو عبد الله، ت بعد 367 هـ / 977م) : صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979 (432 ص).
 - ابن خرداذبه (أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، ت. بعد 272 هـ / 885م) : «كتاب المسالك والممالك»، تحقيق دي خويه، طبعة ليدن 1889 (183 ص).
 - ابن رسته (أبو علي، ق 3 هـ - ألف كتابه سنة 891 هـ الموافقة لـ 904م) : الأعلام النفيسة. وصلنا الجزء السابع فحسب، طبعة ليدن، 1891 (229 ص).
 - الاصطخري (أبو إسحاق الفارسي، ت. بعد 340 هـ / 951م) : كتاب المسالك والممالك، تحقيق د. محمد جابر عبد العال الحيني، مراجعة محمد شفيق غريال، ط. القاهرة، 1961 (214 ص).
 - الطرطوشي (إبراهيم بن يعقوب: ق 4 هـ) : كتاب «جغرافية الأندلس وأروبا من كتاب المسالك والممالك» لأبي عبيد البكري (ت 487 هـ / 1094م). تحقيق : د. عبد الرحمن علي الحجّي، ط 1، بيروت، 1968 (259 ص).
 - المسعودي : (علي بن الحسين بن علي، ت 355 هـ / 956م) : «مروج الذهب ومعادن الجوهر». تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط. بيروت، د/ت. (4 أجزاء).
 - المقدسي (شمس الدين أبو عبيد الله تـ 380 هـ / 990م) : «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، قدم له غازي طليمات، طبعة دمشق، 1980.
- المراجع باللغة الأجنبية :

ET2 : Encyclopédie de l'Islam : 2è édition E.J. Brill-Leiden, en cours de publication depuis 1958

(7 vols p.)

لطفي ديش

معهد بورفوية للغات الحية

جامعة تونس الأولى

(*) نقتصر في هذه القائمة على إيراد أمهات المصادر التي اعتمدناها في بحثنا. وكنا قد اكتفينا في بحثنا هذا بذكر اسم المؤلف فحسب في إحالاتنا. وقد برّنا المصادر على الترتيب الأبجائي لأعلام أصحابها مذكّرين بتاريخ ولادتهم وتاريخ وفاتهم ما أمكننا.

من قضايا التسمية الجغرافية : المواضع القديمة وتواصل تسميتها في العصر الإسلامي (من خلال أمثلة بساحل صفاقس)

بقلم : فوزي محفوظ

لقد شهد البحث في أسماء المواضع القديمة في البلاد التونسية تطورا مع بداية الاستقلال بفضل جهود ثلة من المؤرخين والأثريين التونسيين. وقد تمت هذه الاكتشافات بالاعتماد بصفة أولية ورئيسية على ما وفرته النقائش اللاتينية من معلومات، وهي نقائش عثر عليها في غالب الأحيان أثناء الاستكشافات الأثرية والحفريات. على أن الرجوع إلى المصادر العربية مكن هو أيضا من التعرف على بعض المواضع القديمة التي ظلت مجهولة إلى وقت قريب، وتعد النصوص والمصادر العربية من حيث الكم الأداة الثانية للتعرف على أسماء المواضع المنتثرة (1).

إلا أن البحث في المصادر العربية يصطدم بعديد المشاكل والعوائق. من ذلك نذكر صعوبة التثبت من المواقع التي تحمل نفس الأسماء، وعدم القدرة في بعض الأحيان على تقديم تفسير مقنع لتحولات الأسماء اللفظية، إضافة إلى صعوبة القراءات أو تحديد المجال الجغرافي للتسميات الحديثة ومدى مطابقتها للواقع القديم. إن هذه الصعوبات منجزة في الواقع عن الكيفية التي ألفت بها المصادر وحققت. فلا يخفى أن جل الكتاب الذين وصلتنا أعمالهم هم في غالب الأحيان أجانب

Desanges (J.) : "La toponymie de l'Afrique du Nord antique. Bilan des (1) recherches depuis 1965", *L'Afrique dans l'Occident Romain*, Ecole française de Rome, 1990, p.251-272.

عن البلاد التونسية وإن كانوا من المسلمين. فالشارقة منهم مثل اليعقوبي وابن حوقل والمقدسي وكذلك المغاربة أمثال البكري والإدرسي وصاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار لم يكونوا من أهل البلاد وبالتالي كانت معرفتهم بها معرفة سطحية وفي غالب الأحيان كانت كتبهم مجرد نقل عن مؤلفين آخرين. ولا نشك أن هؤلاء المؤلفين قد صحفوا عن غير قصد الأسماء التي لم تكن متداولة أو التي لم تشتهر في حوادث تاريخية.

وهذا هو الوضع الذي اصطدم به من حقق النصوص من الغربيين الذين كان عملهم مكثيا مقتصرًا على الكتابات بمعزل تماما عن الواقع الميداني، وهو ما جعلهم يصحّقون القراءات ويخطئون في بعض الأحيان حتى في الأسماء التي كانت معروفة ومتداولة في عصرهم.

إن هذه النقائص التي أشرنا إليها لا تنفي بطبيعة الحال قيمة المصادر أو النصوص المثبتة، ولكنها تدفعنا إلى العودة إلى قراءتها ومقارنتها بالواقع الميداني من جهة وكذلك بالعودة إلى المصادر القديمة السابقة للفترة الإسلامية. إننا نعتقد أنه آن الأوان ليتعود من يرغب في دراسة التاريخ الإسلامي الاطلاع على المصادر اللاتينية. كما إنه بات محتمًا على من يبحث في التاريخ القديم أن يرجع ليستقري المصادر العربية فكلاهما متكاملان ولا توجد بينهما قطيعة.

ولنبرهن على مدى أهمية الإرث الحضاري وتواصله اخترنا أن نبحث في بعض أسماء المواقع التي كانت مستعملة في منطقة ساحل صفاقس في العصر الوسيط وهي منطقة لها أهمية استراتيجية من حيث هي نقطة الوصل بين مدينة المهدية من جهة ومدينة صفاقس من جهة أخرى، وهي بالإضافة إلى ذلك من أهم المناطق الفلاحية ثراء إذ هي بلاد الزيتون التي تولى الأغلبة ومن حل محلهم استغلالها.

1 - التحويلات الصوتية وتحريف الكتاب :

أ) برروس / رقة :

منذ فترة وجيزة جلبت قرية رقة الواقعة جنوب الجبل اهتمام الباحثين الأثريين، وهو اهتمام سبق أن أشار إليه مجموعة من الرحالة الأجانب الذين جابوا البلاد التونسية قبل

الفترة الاستعمارية وبعدها (2). وقد أمكنهم بفضل اطلاعهم على المصادر اللاتينية تحديد موضع رقة على أنه هو ذاته مكان المدينة الرومانية المعروفة باسم برروس (Bararus). وساد الاعتقاد ولا يزال أن تسمية برروس زالت مع الفتح الإسلامي خاصة وأن المدينة دمرت في حملة عبد الله بن أبي سرح في سنة 27 هـ / 648 م كما ثبت ذلك من خلال الكثر الذي كشف عنه أثناء الحفريات (3).

إلا أن الاطلاع على كتاب الجغرافي الأندلسي أبي عبيد البكري مكتنا من العثور على نص قصير نعتقد أنه يهم بصفة مباشرة مدينة برروس، وقد ورد هذا النص في سياق حديث الكاتب عن الطريق المؤدية من صفاقس إلى المهديّة عبر الجهم. يقول البكري: «الطريق من صفاقس إلى المهديّة: من صفاقس إلى الجهم وهي حصن الكاهنة، وهو طرف سوق الحسيني. وفي هذا السوق قرية كبيرة أهلة تعرف بأرزل، بها جامع وحمام وأسواق. وهي من قرى الساحل. ومن الجهم إلى المهديّة» (4).

يبدو للمطلع على التحقيقين المتداولين لنص البكري أن المحققين وجدوا صعوبة في تثبيت الاسم فقروا عند دي سلان (De Slane) «أرزل» و «أرزل» وعند لوغن وفري (Lewven et Ferré) «أرزل» و «أرزل». وهكذا يبدو التراجع واضحا خاصة فيما يتعلق بموضع الرء والزاي فوق تغيير مكانهما تارة بتقديم الرء وتارة بتأخيرها وتعبئها بالزاي. وقد أدت المحاولات إلى وجود اسم قرية لا أثر لها في المنطقة المعنية بالنص والواقعة بين صفاقس والجهم وبالتحديد في الجهة الجنوبية من هذه المدينة الأخيرة.

(2) من بين الرحالة الذين زلوا رقة نذكر أقدمهم وهم:

Grenville Temple : *Excursions in Méditerranéens, Alger and Tunis*, Londres, 1835

Shaw : *Observations sur le Royaume de Tunis*, La Haye, 1843

Guerin : *Voyage archéologique dans la Régence de Tunis*, Paris, 1862. T.I.

Recherches archéologiques Franco-Tunisiennes à Rougga, III, Le Trésor de (3)

monnaies d'or byzantines, Institut national d'archéologie rome, Ecole

française de Rome, 1982. وستشير إليه ب : كثر رقة

(4) البكري : كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، تحقيق دي سلان، طبعة الجزائر 1911 و

ص 20-21 والنص الفرنسي ص 48. وقد حقق الكتاب حديثا أدريان فان ليوفين وأندري فيري،

كتاب المسالك والممالك، تونس، 1992، ج2، ص 670.

إن المتأمل في كتب الجغرافيا القديمة يلاحظ أنها تذكر من المدن المتصلة بالجلم وكانت على الطريق المؤدية إليها مدينة برروس وبالتالي فإنه من المحتمل أن تكون المدينة التي ذكرت في نص البكري هي ذاتها المدينة القديمة. غير أن الاسم طرأ عليه تصحيف وتحريف كبيران ولكن يمكن مع ذلك تقويمه وذلك على مراحل:

أولاً: تقع قراءة اللفظ برايين؛

ثانياً: نعتبر الباء في أول الكلمة جزءاً منها وليست مجرد حرف جرّ فيصبح فعل «يعرف» متعدياً ويمكن عندئذ أن نقرأ الجملة على الصيغة المباشرة بالنحو التالي « قرية تعرف: بارريس ».

ثالثاً: اللام الواردة في آخر الكلمة والملصقة بالسين ، هي في الأصل باء عمل الكاتب على إبرازها حتى لا يخلط بينها وبين حرف السين. وهذه العادة في إبراز الحرف الأول يمكن الآن أن نلمحها في كيفية كتابتنا للفظ بسم الله، فالباء كثيراً ما تأخذ شكل اللام.

وإذا قمنا بهذه التصحيحات أمكن لنا قراءة الكلمة فتصبح «برريس» وهي نفسها تقريباً تلك التي نجدها في المصادر القديمة، والاختلاف الوحيد يكمن في تغييرها إلى بارريس عوض بارروس. فإذا ما علمنا أن حرف الواو يمكن أن يقلب إلى ي وهو أمر دارج من اللاتينية إلى العربية (ومن أمثلة ذلك كلوبيا (Clupéa) صارت إقليبية وسوقاس (Sufes) اسبيية وسوفيطة (Suffeitula) سيطلة)، فإنه يتضح أن النص العربي حافظ بكل أمانة على التسمية القديمة. وأن التصحيف يعود ولا شك إلى عدم الانتباه إلى أن المكان المذكور هو من المدن الرومانية وهو ما جعل الكتاب والقراء يعمدون إلى إعطائه صبغة عربية.

وللتأكد من مدى صحة هذه القراءة بالإمكان أيضاً أن نقارن المعلومات التي يوفرها البكري حول بارريس والتي حصلت لدينا عن بارروس الرومانية.

يذهب البكري إلى أن بارريس تسمى إلى مجموعة من القرى تتسب كلها إلى ما يسمى بسوق الحسيني، قد كانت على ما يبدو أهمها، من ذلك أنها تشتمل على مسجد وحمام وأسواق وهي أهلة بالسكان. وهذا الوضع السكني المشتت يبدو أنه موروث. وقد أمكن بالفعل ملاحظته بالنسبة إلى الفترة القديمة. فقد مكنت الحفريات والدراسات

التي قام بها روجي قيري (R. Guery) من التعرف على عديد القرى الصغيرة القديمة التي كانت في الفترة الرومانية متصلة ببارريس. ويعتقد أن هذا التشتت السكني هو الذي جعل الكثيرين من الرحالة والدارسين يذهبون إلى القول بأن مدينة بارريس كانت ممتدة جداً وتصل إلى حدود 5 كلم (5).

من جهة أخرى يتضح من نصّ البكري الجوار الذي كان يقوم بين سوق الحسيني ومدينة بارريس ومدينة الجم التي يرى فيها حصن الكاهنة. كما يعتبر قرية بارريس طرف الساحل. إن التأمل في المصادر الإسلامية يلاحظ أن تسمية سوق الحسيني لم تعمر طويلاً ولا نعثر عليها عند غير صاحب مناقب أبي إسحاق الجبيني أي أبي القاسم الليدي (6) الذي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي ودون لنا مجموعة من الأحداث التي جرت في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، أي أنها متزامنة مع نصّ البكري إذا ما سلمنا بأنه يتقل عن الوراق القيرواني. وقد تعرض الليدي إلى الأفعال التي قام بها الجبيني وقد جرت أغلبها في منطقة الساحل أي في ما يمكن أن نطلق عليه منطقة جنيانة اليوم. وهذا التحديد الجغرافي والانتماء إلى الساحل نجده كذلك عند البكري الذي يذكر صراحة أن بارريس هي طرف الساحل.

أما عن المجاورة بين بارريس والجم فهذه الوضعية يمكن أن نلمحها في الكتب القديمة كما أقرها البكري، من ذلك مثلاً أن خريطة بوتنجر (Peutinger) تذكر أن بارروس تقع على بعد تسعة أميال من تيسدروس (Thysdrus) على الطريق نحو إنشلة (Usilla). كما أن أغلب الرحالة عند محاولة توضيح موقع رقة يلجؤون إلى ذلك انطلاقاً من الجم. وهذا يعني مدى الترابط بين بارريس والجم. وقد تمكن الأستاذ الهادي سليم من إبراز وثوق هذا الترابط ومدى التحام مصير بارروس بالجم وذلك خاصة خلال الفتح العربي إذ وقع تدمير بارريس أثناء محاصرة الجم في بداية الفتح العربي، ولا شك أن الهدف من تدميرها كان منع الجم وحرمانها من التزود بالماء، ذلك أن بارريس كانت تضم خزانات مياه ضخمة بالإمكان مشاهدتها إلى اليوم (7).

(5) كتر رقة ص، 92.

(6) أبو القاسم الليدي : مناقب أبي إسحاق الجبيني ومحرز بن خلف، تحقيق هادي روجي إدريس، باريس، 1959، ص 67-74.

(7) كتر رقة، ص 67-94.

إن نصّ البكري يمكننا أيضا من تجاوز مسألة تسمية الموقع وارتباطه بالجم ليعطينا أيضا بعض المعلومات عن الطرق الموجودة في عصره ومدى مواصلتها للشبكة الرومانية البيزنطية القديمة. فالمسافر من صفاقس إلى الجم كان يمر من بارريس وهذا يعني أن الطريق التابعة كانت تحاذي الساحل (الجادة العظمى) ثم تنعطف في اتجاه جنيانة لتصل إلى بارريس فالجم. فإذا ما عدنا إلى المسالك الرومانية رأينا أنها لا تختلف كثيرا عما يذكره مصدرنا. فخرطة بونتجر مثلا توضح لنا أن الذهاب إلى الجم كان يتم إنطلاقا من إنشلة وهي قرية ساحلية شمال صفاقس ومنها ينعطف نحو الغرب في اتجاه بارروس ومن بارروس يتجه إلى الجم. وهذا المسلك كان الباحث ييار سلالما (P. Salama) رجح وجوده (8)، لكن الاستطلاعات الأثرية بينت آثاره بدون أدنى جدل (9)، ويمكن الآن لمصنّح الخريطة الطبغرافية أن يشاهد طريقا رومانية تبدأ شمال قرية اللوزة لتتجه إلى مدينة الجم عبر بارريس ومن المحتمل أن يكون هذا الطريق الروماني القديم قد بقي مستعملا حتى نهاية الفترة الحفصية إذ يذكر أن الرحالة الحفصي التجاني مر منه وقام بذكر مدينة رقة ناعنا إياها بأصابع في إشارة منه إلى عضدات الأبواب التي ظلت قائمة بالفعل مثل الأصابع (10).

إن مجمل القرائن والمقاربات التي قمنا بها بين نصّ البكري وبين المصادر والمعطيات المتوفرة عن مدينة بارروس في الفترة القديمة لا تدع مجالا للشك في تواصل العيش بهذه المدينة القديمة في الفترة الوسيطة. والمعطيات النصية التي يمكن البكري من التوصل إلى استنتاجها تدعمها الأبحاث الأثرية وعلى وجه الخصوص الحفريات التي أجريت بالموقع. فلقد أوضحت الدراسة الستراتغرافية (Stratigraphique) لمركز بارروس وجود ما لا يقل عن أربع عشرة ساحة تمتد من فترة ما قبل التاريخ إلى العصر الحاضر (11). على أن أهم فترة شهدت ازدهارا برهنت عليه المعثورات الأثرية هي الفترة البيزنطية وهي التي سوف تنتهي

(8) Salama (P.) : Les Voies romaines d'Afrique, Alger, 1949.

(9) كتر رقة، ص 92.

(10) رحلة التجاني، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس - طرابلس، 1983، ص 124-143.

(11) كتر رقة، ص 92.

بالفتح العربي سنة 27 هـ / 647 م. ولا شك أن حركة الاكتاز للعملة (عشر على كثر يحتوي على 268 قطعة ذهبية آخرها مؤرخة من سنة 647 م) وكذلك العثور على هياكل بشرية وجماجم مكسرة لا تدع مجالاً للجدل حول زوال المدينة البيزنطية إبان الفتح العربي.

غير أن التخلي عن بارريس لم يكن نهائياً. فلقد عثر على عملة أغلبية بالموقع تعود إلى عصر إبراهيم الأول الذي حكم من 184 إلى 197 هـ / 800-813 م وهذا يعني عودة الحياة إلى المدينة في العهد الأغلي الأول أو قبل ذلك. على أن الفترة الفاطمية الزيرية هي التي عرفت نمواً كشفت عنه الآثار إذ عثر على كميات كبيرة من الخزف المميز لهذه الحقبة والتي تتسم باهتمامه على زخارف حيوانية وإنسانية إضافة إلى الألوان الزرق والبيضا. وهكذا فإن المعطيات الأثرية تؤيد بصفة قطعية نصّ البكري إذ ليس هناك شك في تواصل الحياة بالموقع في بداية العصر الوسيط حتى القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.

وينسب الفريق القائم بالتنقيب الأثري إلى أن زوال قرية بارريس واندثارها وكذلك اندثار اسمها وتعويضه بركة نتج عن الزحفة الهلالية التي هزت إفريقية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر. ويؤكدون رأيهم حول تاريخ تغيير التسمية بوجود نصّ منقوش على صندوق معدّ لحفظ كتاب قرآن كتب عليه: «عمل عبد الله بن يوسف الرقي» (12). والواقع أن هذه النسبة لا تفيد بالضرورة الانتماء الفعلي إلى رقة التي توجد قرب الجمل. ذلك أن البلاد العربية والإسلامية يوجد بها رقات عديدة (13) منها بالخصوص مدينة الرقة التي أحدثها المنصور في سنة 155 هـ / 772 م (14). وبالتالي فإن وجود النسبة لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير تغيير التسمية خاصة إذا ما علمنا أن البلاد التونسية شهدت وفود أعداد كبيرة من الجيوش والقبائل السورية العراقية والحرسانية في بداية العصر العباسي (15).

ورغم هذا الاحتراز فبالإمكان أن نقر اعتماداً على حجج أخرى أن القرن الخامس

Marçais (G.) et Poinssot (L.) : *Objets Kairouanais*, Tunis, 1948, Fasc. 1, p. 20. (12)

تشير إلى أن هذا الصندوق كان محفوظاً بمتحف مدينة صفاقس.

(13) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط. القاهرة، 1991، ص. 25.

Sourdel (D.) et (J.) : *La Civilisation de l'Islam classique*, Paris, 1983, p. 474 (14)

(15) راجع في هذا الصدد:

Djait (H.) : "La Wilaya d'Ifrīqiya au II/VIIes", *Studia Islamica*, 1967, p.104-105).

للهجرة/ الحادي عشر الميلادي هو بالفعل الذي تم فيه تغيير التسمية. ذلك أنه لا يزال يوجد إلى اليوم بقرية رقة مقام لولي يسمى سيدي أحمد الرقي والمتأمل في بناء هذا المقام لا يجد صعوبة في التعرف على المواد المعادة الاستعمال فيه. كما أنه يمكن تأريخ القبة اعتمادا على غط بنائها الذي يعود إلى الفترة الزيرية، وقد عثر بالفعل حول هذا المقام على أكبر كمية من خزف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي.

على أن مقارنة بين ما يوجد برقة وبصفاقس تمكّنا من تأكيد هذا التأريخ. فلقد رأينا أنه لا يزال برقة مقام ينسب إلى سيدي أحمد الرقي. وبصفاقس المدينة يسمى الحي الجنوبي الغربي منها حومة الرقة ويحتل وسط هذا الحي مسجد صغير يدعى مسجد سيدي حماد الرقي. وهكذا لدينا تقريبا نفس التسمية برقة وبصفاقس. وقد مكنت الدراسة الأثرية لهذا الحي من التعرف على عديد المعالم التي تعود إلى القرن الحادي عشر نذكر منها مقام الولي جبلة بن حمودة الصدي ومقام العلامة اللخمي وحمّام السلطان، وهي كلّها معالم لا شك في نسبتها إلى العصر الوسيط المتقدم. كما أن الذاكرة الشعبية لا تزال تحتفظ بتاريخ هجرة سكّان رقة هربا من الزحف الهلالي واحتمائهم بسور مدينة صفاقس بقيادة الشيخ سيدي حماد هذا الذي أقيم له مقام بقرية الأصلية (16). ومن المحتمل جدا أن تكون هذه الهجرة شملت مدينة القيروان إذا ما أقررنا بأن صانع الصندوق لحفظ القرآن هو من رقة الجم، وكذلك نحو تونس التي يوجد بها طريق ينسب إلى رقة.

إن مجمل القرائن تنفق لتجعل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي هو الذي تم فيه تغيير التسمية. ولكن السؤال يبقى مطروحا : لماذا اختيرت تسمية رقة دون سواها؟ ليس لدينا جواب مقنع، ولكن قد يكون ذلك لانطباق التسمية والوضعية الجغرافية للمكان. فرقة عند العرب لغة هي كل مكان يمرّ منه واد يترك به رملا رقيقا (17)، وهذا هو الحال بموضعنا إذ يعبره واد. وإذا ما علمنا أن العرب وسكّان البلاد كثيرا ما يطلقون تسميات لها صبغة جغرافية فإن هذا الاحتمال يصبح واردا.

(16) أبو بكر عبد الكافي: تاريخ صفاقس، ج1، صفاقس، 1966 ص 72-73

(17) ياقوت الحموي : معجم البلدان. ط. بيروت، 1955، ج3، ص. 58-59

ب (طاسبالط/ طرس أسباط :

إن المتعمّن في أشغال المجمع الأسقفي بقرطاج الواقع سنة 411 م يلاحظ ثراء هذا النص بالتسميات للمواقع التي لا يزال الكثير منها مجهولا . ومن بين هذه المواضع نجد أسقفية تدعى طاسبالط (Thasbalte)، وهي على حدّ تعبير للحقّق (18) مكان بمقاطعة اليزسان (Byzacène). وبالعودة إلى تراجم الأساقفة المسيحيين وأعلام العصر الإمبراطوري المتأخّر (19) الذين نسبوا إلى هذه القرية يمكننا أن نتعرّف على بعض الأعلام وبالتالي رصد جزء من تاريخ هذه الأسقفية . فلقد ذكرت المصادر المسيحية :

- القديس يوليانيوس (Iulianus) الذي حضر اجتماع قرطاج سنة 411 للميلادي بدون أن يكون له منافس دوناتي (donatiste). ذلك أن هذا الأخير توفي في سنة 410 م ، وكذلك حضر مجمع كنائس يزسان في سنة 418 م وهو كاتوليكي (20).

- القديس الدوناتي أونوستوس (Innocentus) الذي ورد ذكره حاضرا في مجمع سبرسوسي (Cebarsussi) سنة 398 للميلادي . وقد نسب إلى طيبالطا (Thebalta) وهي تصنيف خفيف لطاسبالطا (21).

- القديس مارسيانيوس (Marcelenius)، وقد ورد اسمه ضمن قائمة الأساقفة المؤرّخة سنة 484 م (22).

فانطلاقا من قائمة الأعلام أمكن القول إن طاسبالط نشطت من الناحية الدينية على امتداد قرن كامل تقريبا أي من سنة 393م إلى سنة 484م . على أنه بالإمكان الارتقاء بهذا التأريخ، ذلك أنه من جملة الأساقفة المذكورين سنة 256 م في عصر القديس سبريانوس (Saint Cyprien) ورد ذكر لأسقفية طابالطا (Thebalta) (23). وهذه التسمية لا

Lancel (S.): *Les Actes de la Conférence de Carthage en 411*, T1, Paris, 1972. (18)
T1 p. 733.

Mandouze (A.): *Prosopographie chrétienne du Bas-Empire*, Paris, 1982. (19)

(20) المرجع السابق، ج 1 ، ص. 128.

La Prosopographie...p. 32. (21)

Prosopographie, p. 689 (22)

Duval (Y) : "Densité et répartition des évêchés dans les provinces africaines", (23)
Mélanges de l'Ecole Française de Rome : Antiquité, T 96, 1984.

تختلف في نظرنا عن تسمية طاسبيلط أو طيبيلط التي كنا أشرنا إليها في ترجمة أونوستوس (Innocentus). وبالتالي ليس هناك ما يمنعنا من القول بأن هذه القرية عاشت ونشطت مدة تراوح فيما بين 256 م و484 م، وهو أمر ممكن جداً.

على أن الصعوبة التي اعترضت الباحثين لم تتمثل في الواقع في حصر عدد الأساقفة والتعرف على تاريخهم بل في تحديد مجال هذه القرية وموضعها. فعدت في اليزمان وهي مقاطعة شاسعة جداً تمتد تقريباً على كامل الوسط التونسي حالياً. من جهة أخرى ذهب أغلب الباحثين في رسمهم للخرائط إلى وضع طاسبيلط أو طيبيلط أو طابيلط على الخريطة جنوبي غرب مدينة طينة الرومانية على بعد حوالي عشرين كيلومتراً. وقد أشير إلى هذا الموضع دائماً بإضافة نقطة استفهام ترمز إلى عدم التأكد من صحته وفرضيته⁽²⁴⁾.

وبالرجوع إلى المصادر العربية يمكننا أن نعر على بعض الإشارات التي قد تكون تعني بالفعل هذه الأسقفية التي لم تمكن النصوص اللاتينية من تحديد موضعها. وهذه الإشارات نجدها عند كل من أبي القاسم الليدي والمالكي.

فالليدي كما سبق أن أسلفنا هو من مواليد نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي وتوفي في سنة 440 هـ / 1049 م و عاش بالخصوص بقرية لييدة الواقعة على حدود جبنانة، وقد تولى كتابة مناقب الشيخ أبي إسحاق الجبنياني المتوفي سنة 369 هـ / 980 م. وفي هذا الكتاب يذكر الليدي: « وإلى جانب جبنانة قرية يقال لها طرس أسباط بها شيخ معلم يعرف بابن عاصم وقد شهر بالعبادة والدعاء... وكان أيام إقامة أبي العباس والد أبي إسحاق بجبنانة يوجه بأبي إسحاق إليه يعلمه ويقيم عنده يتعلم يختلف عنده غدوة وعشيا... »⁽²⁵⁾.

ويبدو أن قراءة اسم المكان لم تكن مؤكدة فأقر المحقق هادي روجي إدريس أنه بالإمكان أن يكون طرش أسباط وأطرس أسباط وتوهيم أسباط⁽²⁶⁾. والواقع أن المتأمل في

(24) انظر كمثال لهذه الخرائط ما ورد في دليل متحف باردو، لمحمد يعقوب، تونس، 1970 وكذلك انظر الخريطة بالمرجع السابق.

(25) مناقب أبي إسحاق...، ص. 5.

(26) المرجع نفسه ص. 14.

هذا الاسم يلاحظ أنه من الألفاظ الأعجمية التي لا تخضع بالضرورة للصوت والصياغة العربية وهو ما يفسر في حد ذاته صعوبة قراءته. ومع ذلك فيبدو لنا أن هناك شبهة كبيرة بين تسمية طاسباط اللاتينية وطرس أسباط العربية وهو قد يوحى بالتواصل وبأننا أمام نفس الموضوع.

إن المتأمل في التسمية العربية يلاحظ أنها تختلف من حيث الشكل عن التسمية اللاتينية. فقدمت جزئين : طرس و أسباط. والواقع أن هذا التقسيم الكتابي لا يغير من النطق في شيء فالكلمة العربية تنطق عادة وكان الهمزة وصلية فيقال طرسباط. وهكذا تقترب بعض الشيء من التسمية الأصلية.

أما التغيير الثاني الذي طرأ على اللفظ العربي فيتمثل في إضافة الراء بالمتقدمة طاس (Thas) فتصبح طرس ، وحذف اللام بلا حقة الكلمة (فتصير باط عوض بالظ (balte). هذه التغييرات لها ما يبررها من الناحية الصوتية فهي تخفف النطق العربي من جهة وكذلك قد تكون بالنسبة إلى طرس بالخصوص تحريفا صوتيا ناتجا عن تعود العرب بلفظ طرس الذي ورد في عديد المدن الرومانية الأخرى. في حين أن السابقة طاس (Thas) لم ترد كثيرا. أما اللام في نهاية الكلمة فإنها ثقيلة النطق في العربية إذا كانت مسبوقة بالمد ومشفوعة بالطاء، فمن السهل أن ننطق باط عوض بالظ. وهكذا نرى أن الاسم العربي الجديد لا يختلف جوهريا عن السابق له وبالتالي هو امتداد له ولا يوجد فرق كبير بين طاسباط وطرسباط، فاللفظان يحدان في تألفهما من نفس الأحرف.

إذا ما أقررنا إذن بتواصل اللفظ -وهو ما نعتقده شخصا - يصبح من السهل علينا أن نثبت موضع الأسقفية المسيحية، فلقد ذكر الليدي أن القرية كانت توجد قرب جبينانة وأن الصبي أبي إسحاق الجبنياني كان يرتادها في الصباح والعشي لتلقي العلم عن المعلم ابن عاصم. وهذا يعني أن التفتيش عن قرية طاسباط لا يمكن أن يبتعد كثيرا عن جبينانة. فإذا ما رجعنا إلى الميدان يمكن أن نرى أنه لا يزال يوجد بها بقايا آثار لا تبعد عن جبينانة في الجهة الشمالية الغربية سوى كيلومتر تقريبا، وهذا الموضع يطلق عليه سكان المنطقة اسم «هنشير طربلي»، وهو مثبت بالخريطة الطبغرافية وقد أكد المرحوم حسن حسني عبد الوهاب أنه هو ذاته موضع طرس أسباط التي وردت لدى الليدي (27). ولا يخفى أن (27) تلويح صفافس لأبي بكر عبد الكافي، ج1، صفافس، 1966، أنظر الرسالة الموجهة للمؤلف والمذيلة للكتاب.

التسمية الحالية على ما هي عليه من تغاير فيها ما يذكر بالتسميات القديمة نظراً إلى احتوائها على أحرف متشابهة مع اللفظ اللاتيني والعربي القديم.

أما النص الثاني الذي يهمنّا في تحديد موضع هذه الأسقفية فقد ورد لدى المالكى المتوفى في سنة 453 هـ/ 1062 م، فلقد ذكر المالكى في ترجمة محمد بن سهلون النقبه الزاهد أحمد السائح وقال إنه : « من أهل طرس التي عند صدف » (28).

إنطلاقاً من هذا النص، ومن مقارنته بالنصوص اللاتينية، ذهب الأستاذ باشاوش إلى القول بأن طرس هذه هي أسقفية طرس المذكورة في نصّ بالتراجم المسيحية و أن طرس كانت بإقليم رصفة الذي تنتمي إليه صدف كما أثبت ذلك ياقوت الحموي (29). هذه الاستنتاجات التي لم تمكن الباحث من تحديد مكان طرس، توجب في الواقع بعض الاحترازات وذلك لعدة اعتبارات:

- أن النص الذي يتحدث فيه المالكى عن طرس مأخوذ عن الليدي كما أشار هو بنفسه في مستهل الترجمة . وبالرجوع إلى كتاب الليدي يتضح أن لا وجود لطرس سوى التي ذكرنا.

- أن النص الوحيد الذي يتعرض فيه الليدي إلى حمود بن سهلون السائح لم يرد فيه ذكر طرس.

- أن رصفة الإسلامية تختلف من حيث الموقع عن رصفة القديمة (30). ولهذه الأسباب نرى أن طرس التي وردت لدى المالكى هي ذاتها التي يسميها الليدي طرس اسباط وأن المالكى عمد إلى اختصار التسمية بإسقاط جزئها الثاني. ولا شك أن التحديد الجغرافي لطرس عند المالكى لا يتناقض وما جاء عند الليدي إذا ما علمنا أن رصفة عند العرب كانت تحتل في القديم مدينة الشابة وهي لا تبعد بالفعل كثيراً عن جبنانة.

(28) المالكى: رياض النفوس...، تحقيق البشير البكوش، بيروت، 1983، ج2، ص. 262.
(29) Beschaouch (A) : " De l'Africa latino-chrétienne à l'Ifrîqiya arabo-musulmane : questions de toponymie", *Comptes Rendus de l'Académie des Inscriptions*, 1986, p. 545 et sui.

(30) انظر الفصل المتعلق برصفة في هذا المقال.

هكذا إذن يتبين لنا أن موقع طاسبالط الذي يصبح في الفترة العربية طرمس أسباط
عمر طويلا، من منتصف القرن الرابع الميلادي إلى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي،
وأنه وأصل كذلك القيام بالدور الديني المتميز سواء في الفترة المسيحية بإيوائه لعدد من
الأساقفة أو في الفترة الإسلامية بأن أصبح مركزا لبعض المعلمين ورجال الدين. وقد
يكون وجود هذه الأسقفية ونمو الحركة والنشاط بها من جملة الدوافع التي حملت العرب
على إنشاء مدينة جبنانة.

2 - مواضع حافظت على التسميات القديمة:

(أ) بليانة:

لقد ورد ذكر لأسقفية إفريقية في كتاب التراجم المسيحية (Prosopographie chrétienne du Bas-Empire) تسمى ب : بليانة (Baliana) وإليها ينسب القديس
بنكراتيوس (Pancreatus) الذي حضر مجمع سبرسوسي (Cebarsussi) سنة 393م وكان
من الدوناتيين. ويشير المعلق على هذه الترجمة إلى أن بليانة موضع غير معروف (31)،
ونفس الإشارة أقرها لانسال (Lancel) في نشره لأعمال مجمع قرطاج الواقعة سنة 411 م
(32). ولا تخصص الوثائق المرسومة أي إشارة إلى هذه الأسقفية التي لا يعرف عنها وعن
تاريخها سوى ما يخص قديسها هذا الذي ذكرنا.

لكن اللجوء هنا أيضا إلى المصادر العربية يمكن من التعرف على بليانة وتعيين
موضعها وإلقاء بعض الضوء على تاريخها في الفترة الوسيطة. والحقيقة أن معرفة
موضع بليانة ليس اكتشافا جديدا أو حديثا فلقد سبق أن زاره الرحالة الفرنسي
غيران (Guérin) سنة 1861 وترك لنا وصفا للقرية القائمة آنذاك وأشار كذلك إلى وجود آثار
لتجمع قديم (33)، ولكنه لم يتجه إلى أن التسمية قديمة وردت في المصادر المسيحية وأن
المكان كان في القرن الرابع الميلادي أسقفية. و أثناء توليه قيادة المثلث تبّه حسن حسني

Prosopographie...; p.812.(31)

Les Actes de la conférence de Carthage, T1, p.130. Note 2. (32)

Guérin: Voyage archéologique dans la Régence de Tunis, Paris 1861, T1,(33)
p.166.

عبد الوهاب إلى أن قرية بليانة الواقعة جنوب جنيانة هي التي ورد ذكرها في المصادر العربية⁽³⁴⁾، وهذا أثبت هو الذي اعتمده هادي روجي إدريس⁽³⁵⁾. غير أن كليهما لم يوفق في الربط بين بليانة المسيحية وبليانة العربية. فقد واعتقدا أن القرية الإسلامية محدثة تعود إلى العصر الأغلي. وهكذا إنطلاقاً من هذا المثال نلمس الانقطاع الحاصل بين المؤرخين وبالتحديد بين المختصين في الفترة القديمة و المشتغلين بالتاريخ الإسلامي، فهؤلاء يجهلون أعمال أولئك. إن تحديد موقع بليانة يبرز مدى أهمية قراءة المصادر ومطابقة معلوماتها بالواقع، وهي من هذا الوجه عمل منهجي يمكن الاحتذاء به في المستقبل.

كتب الليدي: «عرفني بعض شيوخنا أن أبا العباس أحمد بن نافذ وزير بني الأغلب منهم. وكان رجلاً على سنة، وابن عمه على بدعة. فبنى كل واحد منهما قصراً وجعل حوله بستاناً بقرية بليانة نافذ. قال: أما أبو العباس فإنه لما كمل قصره وكملت له قبة عجيبة على باب قصره قال: ما تمنيت إلا سماع العلم فيها على سحنون بن سعيد. فخرج سحنون من قريته يريد قصر زياد لزيارة عبد الرحيم المستجاب. فترك الطريق وأخذ غير الجادة... حتى أتى قصر أبي العباس...»⁽³⁶⁾.

هذا النص يستج منه أن بليانة نافذ المشار إليها لم تكن بعيدة عن قصر زياد الذي اتجه إليه سحنون بن سعيد وهي في نفس الوقت لا تقع على الجادة العظمى أي على الطريق الساحلية الرئيسية وهو ما يعني أن بليانة توجد غرب قصر زياد. وقد أورد المالكي خبراً آخر يهم بليانة وإن لم يقع تسميتها علناً، جاء فيه أنه بالقرب من قصر زياد كان رجل من بني نافذ قريب من السلطان يطلق خيله في حمى المرابطين فقاموا بالشكوى إلى عبد الرحيم بن عبد ربه⁽³⁷⁾.

هذه الإشارة التي وردت لدى المالكي تهم في نظرنا بليانة وفيها مواضع اتفاق عديدة مع ما ورد لدى الليدي. ففي كلا النصين تجرى الأحداث بالقرب من قصر زياد. إضافة

(34) انظر الرسالة التي وجهها إلى مؤلف كتاب تاريخ صفاقس أبي بكر عبيد الكافي، ج 1، صفاقس، 1966.

(35) *La Berbérie orientale sous les Zirides*, Paris, 1962, T2, p. 444.

(36) الليدي : مناقب أبي إسحاق، ص 55. ونفس النص نجده كذلك عند مقديش : نزهة الأنظار، ط. بيروت، 1988، ص 266 - 265.

(37) المالكي : رياض النفوس، ج 1، ص 427.

إلى ذلك نجد نصّ المالكي يذكر أن أحد الأقرباء من السلطان كان يطلق خيله في حمى المرباطين بقصر زياد وكان الليدي أشار من قبل إلى وزير وإلى شخصية على البدعة ولعله هو المقصود بإطلاق الخيل في الحمى. فإذا ما علمنا أن امتداد الحمى يمكن حصره، إذ أن المالكي ذكر أنه كان به أكثر من 17000 شجرة زيتون -أي مساحته الجمالية كانت تبلغ حوالي 4200 هكتار- (إذا ما أخذنا بأن الزيتون الواحدة تبعد عن جارتها 20 م فقط). وإذا ما طبقت المساحة على الميدان فإنها تجعلنا غير بعيدين عن منطقة بليانة.

كما أن المصدرين يتفقان فيما يخص التواريخ. فالأحداث تقع في زمن مسخون وقبل وفاة صاحب قصر زياد أي قبل سنة 240 هـ/ 855 م ولكنها تقع بعد بناء قصر زياد أي سنة 210 هـ/ 826 م.

هذه المعطيات النصية لا تدع مجالا للشك في نظرنا في تحديد موضع بليانة الذي يقع بالضرورة جنوب جبنيانة في غرب قصر زياد أي على المجال الذي كان يمتد عليه الحمى. ولعل بعض التسميات الحالية التي نجدها بالمنطقة تذكرنا بامتداد حمى قصر زياد في أماكن هي غير بعيدة اليوم عن قرية بليانة. ذلك أنه يوجد في جنوب جبنيانة اليوم برج دائري يشبه المنارات التي صنعت في العصر الأغلي للرباطات. ويطلق على هذه المنارة تسمية قصر ابن يزيد وهي تسمية نحيلنا إلى قصر زياد. وقد تكون هذه المنارة شيدت لمراقبة أراضي الحمى، وهي عادة دارجة خاصة في الفترة القديمة. كما أنه لا بد أن نشير إلى أن المنطقة الممتدة جنوب جبنيانة في اتجاه صفاقس تسمى اليوم ذراع ابن زياد(38)، والتسمية هنا تبرز كذلك العلاقة بقصر زياد، وهي في اعتقادنا إشارة ضمنية إلى الممتلكات التي كانت تابعة لهذا الرباط.

إن العودة إلى التفتيش عن الموضع حسب ما ذكرته لنا المصادر من بيانات تتوافق وموقع بليانة الحالي إذ هي بالفعل جنوب جبنيانة من جهة وغرب قصر زياد من جهة أخرى، بدون أن تكون بعيدة عنه كثيرا (خريطة جبنيانة 190/594). وهذا أثبت يؤيده ما جاء في رحلة ابن بطوطة الذي مرّ بالقرية في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي(39)، كما يدعمه نصّ ورد لدى الشيخ مقديش الذي أشار إلى أن الولي الصالح

(38) للتعرف على هذه المواضع أنظر خريطة جبنيانة الطبوغرافية وبالتحديد الإحداثيات 193 / 582.

(39) أنظر برانشفيك : تاريخ إفريقية في العصر الحفصي، تعريب حمادي الساحلي، بيروت، 1988، ج 1، ص 342.

على الكراي كان في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي عند زيارته إلى جبينانة قد مرّ من بليانة وتوقف عندها قبل أن يواصل سفره (40) لزيارة مقام أبي إسحاق الجبيني. فالتصوص العربية سهلت علينا العثور على الموضع ومكتنا من معرفة تاريخ المنطقة خاصة فيما يخص ملكية الأراضي ونظامها، وهو ما لا يسمح المقام بالتعرض له هنا. كما إن العودة إلى المصادر القديمة والميدان بينت لنا التواصل لا من حيث التسمية فقط بل من حيث التوسع المجالي أيضا. فبليانة العربية الإسلامية ورثت مكان بليانة الرومانية، ويكفي الآن زيارة الموضع لنرى مدى تداخل هذا الإرث وتواصله.

ب) أكوّلا/ بطرية/ قنطرة :

موقع مدينة أكوّلا (Acholla) القديمة معروف اليوم عند المختصين والشغوفين بالآثار على أنه هنشير بطرية الواقع شمال مدينة صفاقس على بعد 45 كلم، وهو على ساحل البحر. لكن التعرف عليه وتحديد له لم يتم بصفة نهائية إلا بعد سنة 1947 وذلك بعد العثور على نقبشة بهنشير بطرية أثبتت بصفة قطعية أن المكان يسمى بأكوّلا (41). قبل هذا التاريخ عدت أكوّلا قرية العالية الحالية وهي قرية تقع شمال الشابة على بعد إثني عشر كيلومترا منها (42). وقد أدّى التحديد الخاطئ للموضع بالجغرافي المؤرخ شارل تيسو (Tissot) إلى اقتراح تصحيح المعلومات التي وردت في خريطة بونتجر التي أشارت إلى أن المسافة الفاصلة بين سلقطة و أكوّلا هي 12 ميلا ، فاقترح تيسو تعويضها بـ 7 أميال حتى تتناسب والمسافة الفاصلة بين سلقطة ولعالية (43). أما اليوم وعلى ضوء الاكتشاف الأثري فإنه لا مجال لتغيير المعطيات التي وردت في خريطة بونتجر إذ هي تتطابق والواقع الميداني.

إن الزائر للموقع الأثري لأكوّلا يشد اهتمامه امتداده و ثراؤه سواء من حيث القسيفساء أو من حيث الخزف أو المباني التي لا يزال أغلبها تحت الأنقاض. ولا غرابة في

(40) التهمة، ج2، ص. 333 - 330.

(41) Fendri (M.) : "Cités antiques de Sfax", *Africa*, IX, 1985, p. 155.

(42) هنا مثلا ما ذهب إليه قيران في كتابه، ج1، ص. 143.

(43) Tissot : *Géographie comparée*, TII, p. 180 et suiv.

ذلك إذا ما علمنا أن المدينة من أقدم المواقع بالمنطقة أو هي لعلها أقدمها. فلقد ذكرها ستيفن اليزنطي (Stéphane de Byzance) على أنها كانت معمرة للمالطين وقد يعني بها أنها كانت لفينيقي مالطة . في سنة 149 قبل الميلاد يذكر أنها اتحازت إلى روما ضد قرطاج وقد وقع مجازاتها بأن اعتبرت مدينة حرة. ويبدو أيضا أنها انضمت إلى قيصر في حربه ضد بومباي (Pompée) وأنه روعي لها ذلك ووقع إقرار حريتها وهذا ما جعلها تتولى سك عملة خاصة بها فيما بين 12 قبل الميلاد و 2 بعد الميلاد. ويبدو أنها بقيت من المدن الحرة كما ذكر ذلك للمؤرخ استرابو (Strabon) في القرن الأول الميلادي، على أن وضعها بعد هذا التاريخ يبقى مجهولا لانعدام المعطيات(44).

أما من حيث التسمية فقد سميت في نص قانوني يعود إلى 111 قبل الميلاد أكبلا (Aquila) كما وردت أيضا بـ Acilla و Acylla و Agylla و Achulla. وأطلق عليها استرابو أكولا Acholla بحذف حرف الـ u وتعويضه بالـ o وهو أمر دارج في اللغة اللاتينية(45).

إن أول ما يلفت الانتباه أن آيا من النصوص العربية المعروفة لدينا لحد الآن لم يتعرض لمدينة بهذا الاسم كيفما اختلفت صيغته وطرق رسمه، وهو ما يفسر التأرجح وصعوبة تحديد الموقع في نهاية القرن الماضي، كما أن التسمية اليوم غير معتمدة لدى أهالي المنطقة. والمتصفح لنص أبي عبيد البكري يرى أنه يسمي مدينة أكولا القديمة بطرية وقد عدّها من محارس صفاقس و وصف بها منارا مرتفعا يرقى إليه في مائة وستين درجة(46). انطلاقا من هذا النص واعتمادا عليه ساد الاعتقاد أن تسمية الموقع ببطرية، حدثت في الفترة الإسلامية وبالتحديد في القرنين الرابع والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين وعوضت الاسم القديم نهائيا. غير أن هذا الاستنتاج يفنده هنا أيضا

Pline : *Histoire naturelle*, V, p. 306 (44)

Desanges (J.) : "Agylla d'Etrurie et Acylla d'Afrique", *Latomus*, 1969, p.460- 462 (45)

(46) كتاب المسالك، ج 2، ص. 669. وقد صحف المحققان اللفظ ليصبح بطرية وطبرية.

الأطلاع على أشغال ندوة الأساقفة التي جددت بقرطاج سنة 411 م (47)، إذ تشير إلى أحد الأساقفة الدوناتيين وهو دوناتوس (Donatus) وتنسبه إلى أسقفية بطرية (Episcopus Botriaensis) وهو ما لا يدع مجالا للشك في وجود لفظ بطرية منذ نهاية العصر الامبراطوري المتأخر. وبالتالي فإن التسمية التي أطلقها البكري على الموضع والتي لا تزال إلى اليوم محل استعمال لها جذور قديمة إذ وردت في بداية القرن الخامس الميلادي.

غير أن الإشكال يبقى قائما ذلك أن أكولا ذكرت من جديد في فترة متأخرة عن سنة 411 م وبالتحديد في سنة 484. كيف نفسر هذا التوصل وربما التماس بين التسميتين؟ هل هذا يعني أنه كانت بالمنطقة وهي شاسعة مدينتان متجاورتان طغى اسم إحدهما على الأخرى فتواصلت تسمية الموضع بإحدهما؟ أم أن هناك تسميتين الأولى رسمية وهي أكولا والثانية شعبية وهي بطرية وهذا ما يفسر أن الأسقف المعارض أي الدوناتى نسب نفسه إلى الثانية؟ ليس لدينا ما يؤيد أو ما يفند هذه الفرضيات التي نسوقها في انتظار مزيد البحث.

لكن اللافت للنظر أن تسمية بطرية وكذلك تسمية أكولا لا نجد لها أثرا في القرون اللاحقة، حتى إننا في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي نجد الإدريسي يطلق على الموقع اسما غير معروف يفرد بإيراده وهو قنطرة، وهي حسب قوله من المرافئ الساحلية التي كانت تنتج خزفا أحمر اللون يرسل إلى المهديّة. وقد أورد الإدريسي المسافات الفاصلة بين قنطرة وبعض المراسي المجاورة فذكر أنها توجد شمال اللوزة على بعد أربعة أميال أي ما يقارب 6 كلم (48). انطلاقا من هذه الإحداثيات وأخذنا بالمسافة التي وردت لدى الجغرافي المغربي يمكن الجزم بأن قنطرة هي بالفعل بطرية، فالمدينة تقع على بعد حوالي 6 كلم من قرية اللوزة التي لا تزال إلى اليوم تحمل اسمها الوسيط الذي ذكر في المصادر العربية سواء منها البكري أو الليدي أو المالكي أو الإدريسي نفسه. والسؤال الذي يبقى مطروحا هو كيف نفسر زوال تسمية بطرية لدى الإدريسي مع استمرارها لدى العامة للدلالة على الموضع؟

(47) راجع Prosopographie, p. 313.

(48) الإدريسي : نزهة المشتاق، ليدن- بريل، 1968، ص 136.

3 - بين التواصل والتحول : طينة/ قصر الماجوس :

لا يزال الموقع الأثري المسمى بطينة معروفا في جنوب مدينة صفاقس على الطريق الساحلية الرابطة مع قابس وعلى بعد نحو 12 كلم فقط. وتاريخ المدينة في العصر الروماني والبيزنطي معروف تقريبا (49) بحيث يمكن رسم خطوطه العامة. فقد انظمت المدينة إلى الإمبراطورية الرومانية سنة 146 ق. م. أي في السنة التي دمرت فيها قرطاجة، وكانت تمثل الحد الجنوبي لأفريقيا القديمة. وفي القرن الأول بعد الميلاد وصفها استرابو (Strabon) بأنها مدينة صغيرة. وفي أثناء الحرب الأهلية التي قامت بين قيصر و بومبي (Pompée) تعرضت على ما يبدو إلى بعض التهديم نتيجة مناصرتها لقيصر. ولمجازاتها منح قيصر حق المواطنة الرومانية لكل الذين ساندوه. ولذا فقد صارت طينة من المدن الحرة كما أشار إلى ذلك بلين (Plin l'ancien) في القرن الرابع بعد الميلاد. ومع الإمبراطور هدريانوس (Hadrien) ارتقت المدينة إلى مصاف المعمرات الرومانية (Colonie romaine). وقد تزامن هذا الارتفاع مع النهضة التي شهدتها المدينة خلال القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد. وبقيت المدينة قائمة حتى دخول العرب شمال إفريقيا حيث ذكر بها أسقف سنة 649 أي بعد ستين من حملة عبد الله بن أبي سرح وهو ما يعني أن زوال المدينة واندثارها تم أثناء أو بعد هذا التحول العميق الذي شهدته البلاد.

إن ما يجلب الانتباه فعلا هو أن هذه المدينة التي كانت تمثل الحد الفاصل بين العالم الثرومن وغير الثرومن، وكانت تمتد على أكثر من مائة هكتار و عرفت بمنازلها وحماماتها الفخمة المحتوية على لوحات فسيفسائية فريدة، لا نجد لها ذكرا في المصادر العربية ويظل الصمت والسكوت عنها متواصلين حتى القرن الرابع عشر الميلادي حينما ذكر التجاني اسمها لأول مرة (50). و نعتقد أن ذكرها وبقاء التسمية بعد قرون لدى العامة وبين الناس

(49) حول تاريخ المدينة في الفترة الرومانية راجع بالخصوص:

Fendri (M.) : *Les cités antiques de Sfax*, Africa, IX, 1985, p. 151-208;
Lepelly (Cl.) : *Les cités de l'Afrique romaine au Bas-empire*, Paris, 1983, TII, p. 313; Ferchion (N.) : " L'occupation du Sud de la province romaine d'Afrique au 1er siècle apr. J.C.", Cahiers de Tunisie, 155-156, 1991, p. 65-104.

(50) التجاني : الرحلة، ص 84.

تؤيد عدم زواله لدى سكان المنطقة الذين حافظوا على اللفظ القديم بدون أدنى تحريف. كما إن التأمل في جغرافية الإدريسي يلاحظ أنه وإن لم يرد ذكر طينة فقد وقعت الإشارة إلى موضعها بتسمية جديدة محملة بالدلالات. فلقد أشار هذا الجغرافي إلى موضع ساحلي أطلق عليه اسم قصر الماجوس (51) وحدّد مكانه على بعد 8 أميال من صفاقس وهو ما يعطي مسافة تقارب 12 كلم هي التي تفصل اليوم بالفعل بين المدينتين المعنيتين بالدرس. والتسمية التي وردت لدى الإدريسي تبين نظرة العرب والسكان آنذاك إلى الموقع، فعّد من مدن المجوس أي سابقا للفترة المسيحية أو البيزنطية التي كثيرا ما يطلق عليها لفظ الروم. ولا شك أن اعتبارها من مدن المجوس حلل ويرر اللجوء إلى طينة واستعمال حجارته بكثافة في بناء معالم مدينة صفاقس وكذلك في استعمالها في تشييد عديد المدن الإسلامية الأخرى داخل البلاد وخارجها. من ذلك يذكر أن عبد الرحمان الناصر كان عند بناء مدينة الزهراء جلب الرخام من صفاقس. فإذا ما علمنا بأنه ليس بهذه المدينة أو بالمواقع القريبة منها مناجم ومقاطع لإنتاج الرخام وإذا ما علمنا أن المكان الوحيد الذي تتوفر به هذه المادة هي طينة أمكن القول أن الرخام المصدر إلى الأندلس إنما صدر منها وعلى حسابها.

أما في المصادر التي كتبت قبل ذلك، فإننا لانكاد نعثر على إشارة إلى المدينة وذلك إذا ما استثنينا نص اليعقوبي (52)، وهو نص غامض إلى حد ما. فقد أشار في كتاب البلدان إلى أن من مدن الساحل - ويعني به ساحل صفاقس - مدينتان الأولى قبيشة والثانية دلسة. ولم يتمكن المحقق من قراءتها كما أنه لم يتمكن من تحديد موقعها و موقع قبيشة أيضا.

إن الاسم الغامض يمكن قراءته بالفعل على أنه «تينة» وفي هذه الحال يكون حرف (T) اللاتيني قد نقل إلى انغريية تاء لا إلى طاء كما جاء عند التجاني. وهو قلب درج العرب عليه ولنا أمثلة عديدة على ذلك في كل من تونس وتالة وتينجة ونيابر وغيرها. ويبقى الإشكال هو: هل إن المكان الذي أشار إليه اليعقوبي هو بالفعل طينة أم إنه موضع آخر؟ فلقد عدّه على بعد مرحلتين من إسفاقس أي على مسافة تجعله واقعا إما

(51) نزهة المشتاق، ص. 127، طبعة لندن - بريل، 1968.

(52) كتاب البلدان، ط. لندن، 1967، ص. 350.

في بلد القيروان و إما في بلد قمودة وهو ما يتناقض جوهريا مع سياق نصه الذي يتحدث فيه عن ساحل صفاقس والمدن المجاورة له.

4 - تواصل التسمية وتغير المجال الجغرافي : رصبة/

رصفة :

موضع رصفة من أشهر المواضع في الفترة القديمة والوسيطة، ومع ذلك فإنه يطرح إشكالا يتعلق بتبنيته على الخريطة وتحديد أهم فترات تاريخه. فلقد عمد المؤرخون والأثريون في القرن الماضي إلى القول بأن رصبة (Ruspae) القديمة هي رصفة التي ورد ذكرها في المصادر العربية أي منطقة الشابة حاليا (53)، وقد دفعهم إلى هذا الاعتقاد التشابه الصوتي بين اللفظ اللاتيني واللفظ العربي. غير أن هذا التحديد الذي أقره كل من قيران وتيسو وغيرهما من الدارسين يتناقض مع ما جاء في المصادر القديمة وبالتحديد في خريطة بوتنجر التي تذكر المراحل انطلاقا من الشمال إلى الجنوب فيقع المرور بأكولا ومنها إلى رصبة ومنها إلى أوسيل. ولا تعطي الخريطة المسافة الفاصلة بين أكولا ورصبة في حين تذكر أن هذه الأخيرة تبعد عن أوسيل ستة أميال.

إذن في عهد تيسو (Tissot) وفي المدة التي اشتغل أثناءها بتفسير خريطة بوتنجر اعتبرت أكولا العالية و كان من باب التوافق مع المصادر العربية أن تبقى رصفة في مكان الشابة. غير أن هذا التفسير تناقض مع المسافة التي ذكرها صاحب الخريطة والتي تفصل بين أوسيل ورصفة. وهو ما حدا به كالعادة إلى إصلاح مسافة بوتنجر (54).

أما اليوم فإن موقع أكولا مثبت بصفة قطعية. كما أن مدينة أوسيل معروفة فهي التي سميت في الفترة العربية بإنشلة كما ورد ذلك لدى الليدي (55) وفي الوثائق والرحلات التي تمت في العصر الحفصي. و لم يتحول اسم إنشلة إلى سيدي مخلوف - وهو الاسم الحالي - إلا في القرن الرابع عشر (56). وتؤيد الوثائق القديمة أن موقع إنشلة

(53) Tissot : *Géographie comparée* ..., TII, p. 180 و هو يجل الآراء في تثبيت الموضع.

(54) *Géographie comparée*, p. 179 et suiv.

(55) المتأقب، ص. 35.

(56) Brunschvig (R.): *La Berbérie orientale sous les Hafssides*, Paris 1940, T1, p. 310.

الإسلامية هو ذاتة أوسيل الرومانية. فلقد ذكر مسلك أنطونيوس (57) أنها تبعد عن مدينة الجم بنحو 32 ميلا وتبعد عن طينة 27 ميلا وهما المسافتان اللتان يمكن إقراهما اليوم بالزيارات الميدانية. كما أن الآثار لا تدع شكاً في أن إنشلة قامت بالفعل على أنقاض مدينة سابقة، وقد أشار الرحالة الفرنسي قيران بالوصف إلى مسجد إسلامي أقيم فوق كنيسة مسيحية بمواد معادة الاستعمال مثل التيجان والأساطين والحجارة (58)...

اعتماداً إذاً على المستجدات في البحث وعلى الثبوت النهائي من أوسيل من ناحية ومن أكولا من ناحية أخرى وقع الرجوع عن القراءات الأولى واقترحت العودة إلى نص بونتجر والتقيّد به دون إضافات. ولذلك وقع التفتيش عن موضع رصبة بين بطرية وبين إنشلة وبالفعل لفت الانتباه أنه لا يزال في هذه المنطقة بقايا لآثار كثيفة، في الموقع المعروف اليوم بسيدي مسرة وهو الذي عرف في العصر الوسيط الإسلامي على أنه الرباط المشهور بقصر زياد. وبالقرب منه في اتجاه الشمال الغربي لا تزال إحدى الهضاب الأثرية تحمل اسم كدية رصفة. وهذا يعني أن التسمية وإن لم تبق لكامل المنطقة فإنها لم تمح نهائياً ولا تزال تحمل ذكرها أكبر الهضاب وأعلاها. والموقع المقترح يتناسق والستة أميال التي ذكرها بونتجر بين رصفة وأوسيل.

إن الثبوت النهائي من مكان رصبة القديمة يعني أن التسمية العربية وإن حافظت على اللفظ فإنها لم تكن لتطلق على نفس المجال. ولدينا هنا مثال هام عن التواصل الصوتي والتغاير الجغرافي. فالمصادر الإسلامية لا تترك أي مجال للجدل في صحة هذا الاستنتاج.

فلقد أورد للمقدسي أن من مدن أفريقية رصفة وعدّها كذلك كورة مركزها مدينة ينونش (ملولش حالياً) التي اعتبر أنها تشبه مدينة الرملة بفلسطين من حيث اعتمادها على شرب ماء المواجهل وذكر أنها تحتوي على 360 معصرة للزيتون وأن منازلها مدرأي مبنية (59). أما ابن رشيّق القيرواني فإنه يذكر رصفة على أنها قرية وإليها ينسب الشاعر

(57) حول هذه الوثيقة راجع Grenier : *Manuel d'archéologie gallo-romaine*, Paris, T2.

1988 وقد أرجع الباحث المسك إلى ما بعد سنة 275 للميلادي كما أشار إلى عدم الوثوق

بمعطياته.

(58) Guérin : *Voyage archéologique*, T1, p. 153-154.

(59) أحسن التفاسيم، ص. 216.

خدوج(60) (التي ينسب إليها برج خديجة اليوم)، كما يذكر أنها من كور إفريقية ومن مدنها باجة الزيت(61) وزينة (62) وبنونش(63). وانطلاقا من نص ابن رشيقي بالخصوص يمكن أن نرى أن رصفة في الفترة العربية كانت تطلق على المجال الواقع اليوم قرب برج خديجة بالشابة وقد ظلت هذه التسمية مستعملة حتى بداية هذا القرن إلى جانب تسمية أخرى هي تسمية الصية وهي التي فيها إشارة ضمنية إلى تاريخ خدوج التي ذكرها ابن رشيقي ولعل تسمية الشابة أيضا مرتبطة بقصة هذه الشاعرة التي ذكر ابن رشيقي أنها كانت وفيه لمن أحببت وفيه قالت شعرها.

إن الاحتفاظ بالتسمية القديمة رصفة وجعلها دالة على كورة بأكملها فيه اعتراف ولو ضمني بأهمية المدينة القديمة ومدى إشعاعها. ويكفي أن نذكر أن القديس المسيحي فولجونس (Saint Fulgence de Ruspaec) اللذان الصيت الذي قاوم الوندال بضراوة وعمل على نشر الديانة المسيحية كان سكن برصفة وكانت له علاقات مع كل الأساقفة المسيحيين الكاثوليك الموجودين بالمنطقة سواء بيليانة أو طرسباط أو بطرية أو غيرها من المدن. كما آوت رصفة عددا من القديسين أمثال سيكندوس (Secundus - 411 - 418 م) وستيفانوس (Stéphanus - 484 م) وفيليسيانوس (Felicianus - 508 - 536 م) وفليكس (Felix - 508 م). وهذا ما يعني أهمية المنطقة من الناحية الدينية. وقد ترسخ ذلك في الذاكرة الشعبية بحيث أطلق اسم المدينة المسيحية ليس على مدينة بل على إقليم شامع بعض الشيء أيضا. أما موضع المدينة ذاته فقد حلّ محله أحد الروابط التي كانت تعتبر أجّل المواضع للمرابطة والجهاد حتى إنها دعيت دار مالك.

الخاتمة :

إن هذه الأسماء التي اخترناها في منطقة ساحل صفاقس، تين مدى أهمية التواصل بين الفترة القديمة والإسلامية لا من حيث «المواقع» (Toponymie) فحسب بل

(60) ابن رشيقي : أنموذج الزمان، تحقيق محمد العروسي المطوي والبشير البكوش ، تونس الجزائر، 1986، ص. 123.

(61) حول باجة الزيت، راجع حسن حسني عبد الوعاب: ورقات، ج3، ص. 429، تونس، 1972.

(62) ابن رشيقي، ص. 351، 353.

(63) ابن رشيقي، ص. 381، 417.

وكذلك من حيث استعمال البنية التحتية. فالطرق القديمة بقيت هي نفسها مستعملة في العصر الوسيط. وهكذا تبدو بالفعل إفريقية وريثة بأنم معنى الكلمة لأفريقيا اللاتينية. ولا شك أن هذا التواصل يلمس بجلاء أكثر في المجال الريفي الذي بقي بعيدا عن التقلبات والتأثيرات السياسية والاجتماعية المباشرة التي عرفتها المدن. وهذا يعني بالنسبة إلينا أن التحولات مهما كانت عنيفة وعميقة لا بد أن تبقى في نفس الوقت بصورة واعية أو بدون وعي على بعض المخلفات والرواسب السابقة.

وهذه الرواسب لا يمكن الانتباه إليها وتفسيرها بالاكتماء أو باعتقاد قراءة أحادية. فالمصادر العربية إذا ما عزلت عن المصادر اللاتينية يقي فيها الكثير من الغموض. وكذلك فإن معرفة الفترة القديمة السابقة للموجود العربي الإسلامي لا يمكن أن تغفل عن أهمية الكتابات العربية التي تمكن ولا جدال من حل الكثير من المشاكل خاصة تلك العالقة بموضوع لمواقع أي أسماء المواضع، وهي مبحث متصل - كما رأينا - بثلاثة علوم، هي المعجمية، والجغرافيا، والتاريخ.

فوزي محفوظ
كلية الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

معجم الأمثال العربية

تأليف : محمد إسماعيل صيني
وناصف مصطفى عبد العزيز
ومصطفى أحمد سليمان
مكتبة لبنان، بيروت، 1992

تقديم : رفيق بن حمودة

مقدمة

كانت الأمثال من المواضيع التي اهتمّ بها اللغويون في عصر مبكر. فلقد تزامنت الكتابة فيها مع الكتابة في غريب اللغة (1). وقد يرجع ذلك إلى أنها شكّلت إلى جانب الشعر أهمّ قسم من المدونة المعتمدة في شرح ألفاظ القرآن ومعانيه، وازداد اهتمام اللغويين بالأمثال مع المعجمين الذين علّوها من الأقوال التي يحتجّ بها في الاستشهاد على سلامة الاستعمال ويستعان بها في إدراج وحدة من الوحدات المعجمية في سياق معلوم (2). ولقد أقرّد اللغويون الأمثال بمصنّفات تهتمّ بها لذاتها من حيث الجمع وتخصّصها بطرق متميّزة من حيث الوضع. واشتهرت من تلك المصنّفات كتب كثيرة يعتبر «مجمع الأمثال» للميداني (3) من أهمّها وأشملها. ولم يخف على بعض المحدثين ما توفّر عليه الأمثال من مادة طريفة يمكن أن تساعدنا اليوم على الكشف عن بعض «أسرار العربية» (4) وتنمية قدرة المتعلّمين على

(1) آل ياسين : الدراسات اللغوية ص 180.

(2) ابن منظور : لسان العرب تضمّن 652 مثلاً - الفهارس ج 3، صص 2028 - 2044.

(3) تضمّن مجمع الأمثال للميداني 4765 مثلاً دون اعتبار لأمثال المولدين.

(4) معجم الأمثال العربية، ص (ص).

استعمال اللغة. كما لم يخف عليهم ما تخلده قصص هذه الأمثال من قيم أصيلة (5) تمثل مقوماً من مقومات شخصيتنا، وفي هذا الاطار يندرج الكتاب الذي نقدّم، أي، «معجم الأمثال العربية» الذي اشترك في تأليفه محمود اسماعيل صيني وناصر مصطفى عبد العزيز ومصطفى احمد سليمان، وصدر مشتملاً على 882 من الأمثلة الشائعة، مع شروحها؛ إذ لما كان «الهدف الأساسي لهذا المعجم هو أن يفيد منه الطالب الناشئ إلى جانب العالم المتخصّص والدّارس غير الناطق بالعربية إلى جانب ابن العربية» (6) رأينا - مزيداً لتعميم الفائدة - أن نقدّمه بوصف محتواه في مرحلة أولى وإبداء جملة من الملاحظات المتعلقة بذلك في مرحلة ثانية.

1 - المعجم :

يحتوي «معجم الأمثال العربية» على مقدّمة مطوّلة في ست عشرة صفحة مرقّمة وفق الترتيب الأبجدي من (ز) إلى (ت) ويبي ذلك قسم أول للأمثال مرتّبة وفق موضوعاتها ويمتدّ هذا القسم من الصفحة 1 إلى الصفحة 122. ويتلو ذلك قسم ثان يتضمّن قصص الأمثال من ص 123 إلى ص 153. وينتهي المعجم بفهرسين أولهما فهرس هجائي للأمثال وثانيهما فهرس هجائي للموضوعات الفرعية ويشغل ملحق الفهرسين الصفحات الواقعة بين 155 و 181.

1 - أ. المقدّمة :

قسّمت إلى قسمين هما المقدّمة ذاتها والتعريف بالمعجم.

- 1 - أ - (1). أما المقدّمة في حدّ ذاتها فقد اشتملت على ثلاثة عشر عنواناً يمكن - على كثرتها - أن تدور أفكارها حول محاور ثلاثة هي أهمية الأمثال مطلقاً ثم الأمثال العربية القديمة : مصادرها وقيمتها ثم الفائدة المرجوة من دراسة تلك الأمثال حديثاً.
- جرت العادة في المعاجم المخصّصة أن يعرف المجال المخصّص فتصدّرت المقدّمة مرحلة حاول فيها أصحاب المعجم أن يعرفوا المثل وقدموا لذلك مجموعة من الأقوال

(5) نفسه، ص (ف).

(6) نفسه، ص (ق).

لمفكرين قداماء ومحدثين، عرب وغير عرب (7) لم يقتصر اهتمامهم على تعريف المثل اشتقاقاً أو دلالة أو خصائص بل تجاوز ذلك إلى ذكر الفائدة منه. يقول آرثر تايلور «المثل أسلوب تعليمي ذائع بالطريقة التقليدية يعمل أو يصدر حكماً على وضع من الأوضاع» (8). وقد يكون ثراء مادة الأمثال وتعدد وجهات النظر إليها من الأسباب التي تفسر اختراق الأمثال لحدود الزمان والمكان وتعدد المهتمين بها فقد حظيت باهتمام البلغاء والفصحاء والعلماء قديماً وحديثاً (9).

يخصّ المؤلفون بعد ذلك القرآن فالحديث فالشعر بوقفة قصيرة ليؤكدوا أنّ هذه المصادر الثلاثة ثرية بالمادة المثلية (10) ويبدو أن الشعر أقربها إلى مجال الأمثال حتى «إنّ بعض الشعراء في مختلف العصور اشتهروا بغلبة الحكم والأمثال على شعرهم» (11). ويؤكد المؤلفون بعد ذلك قيمة الأمثال الوثائقية فهي تصوّر الخصائص المعيشية للمجتمع الذي أنتجها وخير شاهد على ذلك ما تعكسه الأسماء المنتشرة في الأمثال العربية القديمة من بيئة طبيعية «فكانت المرأة التي تعكس مظاهر الطبيعة من جميع جوانبها» (12).

ويستهي الحديث عن الأمثال قديماً بحصر خصائصها الأسلوبية فهي تمتاز بروح الفكاهة ويحافظتها على «صيغتها الصافية الخالصة» (13) ويتوّعها من حيث أساليب الخطاب وبالإيجاز ودقة التصوير وبمحسناتها اللفظية والمعنوية.

أما حديثاً فإنّ الناس يستعملون الأمثال ويهتمون بها بسبب الدور الذي تؤديه في المجتمع، فهي «مقومة للسلوك الإنساني» (14) تختزل تجارب القدماء وتمدّ الأجيال الحاضرة

(7) الملاحظ أنّ أغلب هذه الأقوال غير موثقة فإما أن يذكر القائل ولا يذكر الأثر وإما أن يذكر القائل والأثر ولا تذكر الصفحة والطبعة.

(8) معجم الأمثال العربية، ص (ط).

(9) نفسه ص (ي).

(10) قلنا لفائدة المثلية لأنّه تأكد لدينا أنّ المقصود بالمثل عند أصحاب هذا المعجم يتجاوز المثل بالمعنى الاصطلاحي إلى الحكمة والنصيحة والأقوال السائرة...

(11) معجم الأمثال العربية، ص (ل).

(12) نفسه، ص (م).

(13) نفسه، ص (س).

(14) نفسه، ص (ع).

بخلاصة تلك التجارب، ويتعين على الطلاب اليوم - من العرب وغيرهم - أن يعتنوا بها دراسة وبحثاً لقيمتها التي تتجاوز مجالات اللغة والأدب والحضارة والتاريخ إلى مجال الأخلاق ففيها «أهداف تربوية لأنها تضع أمام الدارس المثل العليا للمجتمع والقيم التي يجب أن تسود» (15).

1 - أ - (2). حدد المؤلفون في مرحلة التعريف بالمعجم جمهور قرائه فصرّحوا بأنه يستهدف به المتخصصون وغير المتخصصين بصرف النظر عن درجتهم في العلم كما ضبطوا الأهداف المرجوة من وضعه وتلخص في باين أحدهما لساني يتمثل في تقريب الأمثال من فهم القارئ لغة وسياقاً وإكساب المتعلم قدرة على استعمالها عند الحاجة وثانيهما تربوي خلقي «بما ترسمه [الأمثال] للمرء في حياته من أنواع السلوك الحميد... وبما تنهيه عنه من السلوك السيء...» (16).

يوطئ المؤلفون بعد ذلك لكل قسم من قسميه ولكل ملحق من ملحقيه بفقرة قصيرة يلخصون فيها المحتوى وطريقة الترتيب ثم يشرحون طريقة استغلال المعجم وهو أمر سنتقف عليه في المرحلة الثانية من هذا التقديم.

1 - ب. متن المعجم :

قام متن المعجم على الفصل المادي بين الأمثال والقصص التي تساعد على الوصول إلى معناها الحقيقي وهو فصل يقصد منه أن تتاح «للقارئ سرعة الوصول إلى المعنى» (17).

وقد احتوى قسم الأمثال على 882 مثلاً مرتبة وفق موضوعاتها ورتبت هذه الموضوعات ترتيباً سلمياً فهي تسعة رئيسية كل منها تنضوي تحت موضوعات فرعية. فإذا أحصينا الموضوعات جميعاً وجدنا عددها يبلغ 209 مواضع. أما الأمثال في حد ذاتها فإن طريقة تقديمها أتبع فيها نسق واحد يبدأ بكتابة المثل بأحرف متميزة من حيث الحجم ثم يشرح ما فيه من ألفاظ صعبة إذا وجدت ثم يشرح المثل نفسه وتنبه كلمة «الاستعمال» في

(15) نفسه، ص (ف).

(16) نفسه، ص (ق).

(17) نفسه، ص (ش).

آخر كل مثل إلى اللابسات التي يمكن أن يوظف فيها.

أما القسم الثاني من المتن فيشمل على 105 قصص من قصص الأمثال مرتبة ترتيباً هجائياً (18) باعتبار صورة الإنجاز للكلمة التي يبدأ بها المثل لا باعتبار حروف مادتها الأصلية ولم يعتد في هذا الترتيب بلام التعريف وحرص أصحاب المعجم على ضمان سرعة الوصول إلى هذه القصص. فكل قصة تحمل رقماً يرافق ذكر المثل في قسم الأمثال حتى إذا شعر مستعمل المعجم بالحاجة إلى الرجوع إلى قصة المثل ساعده ذلك الرقم إن لم يسعفه الترتيب الهجائي.

2 - النقد :

بندرج وضع معجم ما في إطار صناعة المعاجم *La lexicographie*، وهو مجال قام في زمن محدود من تاريخ اللغة العربية على تقليد اللاحق للسابق توسيعاً أو تضيقاً أو شرحاً أو اختصاراً. لكنه أصبح اليوم - بعد أن تقدّمت علوم اللسان - مجالا لا يستقيم الوضع فيه حتى يستند إلى مقدمات نظرية صريحة تبلور جلّها في علم المعجم *La lexicologie*. هذا ما جعلنا نقرأ «معجم الأمثال العربية» من زاويتي نظر متكاملتين هما: الأسس النظرية وخصائص الوضع.

2 - أ. الأسس النظرية :

اختار واضعو هذا الكتاب عنواناً هو «معجم الأمثال العربية»، وسنحاول أن نبين فيما يلي مدى إدراك واضعيه للمقصود به.

2 - أ - (1). فليس المعجم اليوم مجرد مصنف يضمّ وحدات رتبت ترتيباً معلوماً وإنما هو أداة معرفية خطيرة يحتاج فيها إلى تحديد مجموعة من الضوابط تضمن وصول المادة المعرفية إلى جمهور معين ويصرّح بهذه الضوابط في بداية المعجم وذلك أمر لم نتبينه في هذا الكتاب. بل إن مجموعة من الملاحظات تجعلنا نشكّ في إدراك الواضعين لقيمة هذا الأمر.

(18) هو هجائي في نظرنا رغم أن أصحاب المعجم سمّوه بالأبجدي، ص (ش).

فالكتاب موجه إلى جمهور يجمع العرب وغير العرب والمتخصص وغير المتخصص، وهو أمر يصعب أن يحققه أي معجم. فقد أصبحت المعاجم تتحدد حقولها الدلالية وعدد وحداتها بالرجوع إلى فئة من الجمهور تتعين بالاعتماد على معطيات علمية دقيقة.

وفي الكتاب تناقض بين مقدمة يتحدث فيها أصحابها عن الأمثال المتداولة في لسان العرب من الجاهلية إلى اليوم وبين اختصارها في المتن في 882 مثلاً وهو عدد ضئيل إذا قارناه بما جاء في مدونة الميداني، فقد احتوت هذه المدونة على 4765 مثلاً (19) دون احتساب للأمثال المولدة. ولست تجد في هذا الكتاب تصريحاً بدوافع الإعراض عن مراعاة الضابط التاريخي (20) ولا بضوابط اختصار عدد الأمثال إلا ما قد تستتجه استنتاجاً من العنوان الفرعي للكتاب : فهو يقول " 882 مثلاً شائعاً . . . " ، ومقياس الشيوع يصعب حصره.

2 - أ - (2). أما الأمثال وهي المادة التي استوى بها الكتاب معجماً فقد خصص أصحابه فقرة لتعريفها في المقدمة (21) فاستعرضوا مجموعة من الأقوال لم تتجه نحو تدقيق المفهوم لإدراك الدلالة الاصطلاحية بقدر ما اتجهت إلى توسيع المفهوم حتى شمل التعريف الغايات والفوائد. وليس يشفع في ذلك أن بعض القدماء قد داخل عنده مفهوم المثل مفهوم الحكمة (22)، فبعضهم أيضاً قد شرع في التمييز بين المفهومين (23). ذلك أن للمثل خصائص قابلة للحصر يمكن أن تميزه عما يشابهه من الظواهر الكلامية الأخرى (24)، لكن يبدو أن وجهة نظر المؤلفين لم تكن علمية مجردة بقدر ما كانت أخلاقية، وقد أكدوا ذلك أكثر من مرة عند حديثهم عن فوائد الأمثال فهي «علامات مضيئة للاعتداء بها في معترك الحياة بما تتضمنه من توجيه أو تنبيه» (25).

(19) الميداني : مجمع الأمثال 2/ 427.

(20) المدونة القديمة ميزت بين ما هو قديم وما هو مولد - ينظر الميداني على سبيل المثال.

(21) معجم الأمثال العربية، ص (ط).

(22) الميداني : مجمع الأمثال 6/ 1.

(23) أحمد الخديري : التمييز بين المثل والحكمة، ص 125.

(24) الشاذلي الهشري : المثل لغة واصطلاحاً، ص 64.

(25) معجم الأمثال العربية، ص (ع).

وقد نتج عن هذا التوسيع في مفهوم المثل أن احتوى «معجم الأمثال العربية» على الأمثال كما احتوى على الحكم وعلى النصائح وعلى الصيغ البليغة وعلى العبارات الموجزة المشحونة بالأفكار والنظرة الصائبة (26).

2 - ب. خصائص الوضع :

يقصد بالوضع صورة إخراج المادة المعجمية من حيث استجابتها لخصائص تلك المادة من ناحية والحاجة الجمهور المستعمل للمعجم من ناحية أخرى، وكنا قد أشرنا في وصف المعجم إلى أن فهارسه تيسر الوصول إلى المطلوب بتنوع المداخل لكن رغم ذلك لم نجد هذا المعجم قد حقق في كل المرات التوازن المرجو بين مقتضيات مادة الأمثال من وجهة نظر علمية وما يتطلبه الجمهور المتلقي من وجهة نظر عملية. ويمكن أن نختصر ذلك في الملاحظات التالية :

2 - ب - (1). ليس تبويب الأمثال وفق الموضوعات مستحدثا في الصناعة المعجمية العربية بل إنه موغل في القدم إذ تعود أول محاولة في ذلك إلى أبي عبيد (ت 224 هـ) (27) وإذا أردنا أن نتبع اليوم المنهج نفسه في الترتيب وجب أن نجد مبررا مقنعا لذلك. وإذا قيمنا النتيجة التي توصل إليها المؤلفون في هذا المعجم لم نفتح بجدوى هذا الترتيب فيه، فالموضوعات المداخل عددها 209 والأمثال عددها 882 مما جعل بعض المداخل لا ينضوي تحته إلا مثل واحد (28)، وفي ذلك إخلال خفف من حدته وجود فهرس هجائي للموضوعات.

2 - ب - (2). من مزايا هذا المعجم الاهتمام في مستوى كل مثل بنقاط ثلاث تكاد تكون قارة هي الشرح اللغوي ثم بيان معنى المثل ثم تحديد ملابسات الاستعمال. لكن ما يسترعي الانتباه هو الفصل بين المثل ومورده (29) وذلك أمر - فيما نعلم - لم يسبق إليه ولا هو يراعي ما يقتضيه المثل خاصة إذا كان مثلا بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأن المورد

(26) نفسه ص (ز).

(27) آل ياسين : الدراسات اللغوية... ص 184.

(28) انظر على سبيل المثال ص 53 و 54 من المعجم.

(29) المقصود بمورد المثل القصة التي حقت بإرساله أول مرة.

بالنسبة إلى المثل كالجمله بالنسبة إلى الكلمة يحتاج كل منهما إلى السياق الذي يحقق دلالة ويدققها. بل إن البنية التركيبية لبعض الأمثال تقتضي بالضرورة أن تترك في سياقها اللغوي بله سياقها الحدتي القصصي لأنها مركبات نحوية غير مفيدة وذلك كقولهم:

... «كقايض على الماء» (30) وهو مركب بالجر،

... «كمجير أم عامر» (31) وهو مركب بالجر أيضا.

2 - ب (3). تصرف المؤلفون في قصص الأمثال بطرق مختلفة. فالقصة التي أوردها الميداني في مثل «الحديث ذو شجون» (32) أصبحت في «معجم الأمثال العربية» قصتين (33). أما القصة 19 المصاحبة لمثل «تري الفتيان كالتخل وما يدريك ما الدخل» فقد اختزل ثلثها تقريبا (34)، والعكس وقع للقصة 23 المصاحبة لمثل «جزاء سمنار» (35) فلقد تخطت صياغة أحداثها...

ولقد تقرر عند المؤلفين أن «بعضها [قصص الأمثال] قد يكون مفضلا للقارئ... وفي بعض الأحيان قد تخرج القصة عن قواعد الأدب وأصول اللياقة والذوق لذلك رأينا تنقية هذه القصص من تلك الشوائب... وأوردناها في إيجاز وبأسلوب سهل واضح» (36). ونعتقد أن القدماء لم يكونوا أقل وعيا بقواعد الأدب وأصول اللياقة والذوق عندما أدرجوا تلك الأحداث «المستبحة» في كتبهم، كما نعتقد أن القارئ العربي المعاصر قادر قدرة القارئ العربي القديم على التمييز بين الغث والسمين غير محتاج إلى من يأخذ بيده في ذلك.

2 - ب - (4). يعد المعجم مرجعا يحتكم إليه عند التردد بين السليم وغير السليم. لذلك يفترض أن يخلو في صورة إخراجها من كل زلل أو تصحيف. وقد

(30) المثل رقم 8 وهو في مجمع الأمثال للميداني ج 2/ رقم 3062.

(31) المثل رقم 465.

(32) مجمع الأمثال للميداني ج 1/ رقم 1044.

(33) القصة رقم 27 والقصة رقم 47.

(34) قارن بمجمع الأمثال للميداني، ج 1/ رقم 685.

(35) قارن بمجمع الأمثال للميداني ج 1/ رقم 828.

(36) معجم الأمثال العربية، ص (ثر).

تسربت إلى هذه الطبعة بعض الزلات - رغم كثرة القرائن الدالة على حرص المؤلفين على الدقة - ويحسن أن تدارك بشكل من الأشكال. نذكر من ذلك أن الحكمة الواقعة تحت رقم 697 قد أثبتت برفع الفعلين المضارعين فيها وهما في الأصل مجزومان (37). أما ما سوى ذلك من الزلات - وهو ليس كثيرا - فموجود في الشروح وفي القصص ويمكن الاهتداء إليه عند المراجعة. ولعل بعض القراء قادر بنفسه على تبيين ذلك.

رفيق بن حمودة
كلية الآداب بسوسة
جامعة الوسط.

قائمة المراجع المحال إليها

- 1 - آل ياسين، محمد حسين : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، بيروت، 1980.
- 2 - الحذيري، أحمد : «التمييز بين المثل والحكمة في كتب الأمثال القديمة عند العرب» حوايات الجامعة التونسية، 31 (1990)، ص ص 110-134.
- 3 - الزوزني، أبو عبد الله الحسين : شرح المعلقات السبع، بيروت، 1969.
- 4 - ابن منظور، جمال الدين : لسان العرب، دار المعارف - القاهرة 1968.
- 5 - الميداني، أبو الفضل أحمد : مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1955.
- 6 - الهيشري، الشاذلي : «المثل لغة واصطلاحاً»، مجلة المعجمية، 4 (1988)، ص ص 59-69.

(37) الزوزني : شرح المعلقات، ص 88.

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات

إعداد : مكتب تنسيق التعريب بالرباط
نشر : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
تونس 1898

بقلم : محمد شندول

أعدّ مكتب تنسيق التعريب بالرباط، بإشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معجماً مختصاً في اللسانيات في إطار سلسلة من المعاجم في مستوى التعليم العام والمهني والجامعي. وهذا المعجم هو «المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات»، طبع بمطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ونشر بتونس سنة 1989، وهو الأول من سلسلة المعاجم الموحدة في مصطلحات العلوم، يحتوي على 3059 مدخل أصلي باللغة الانجليزية وُضِعَ تحت كلّ واحد منها مُقَابِلُهُ بالفرنسية وبيّزتهما المصطلحات العربية فكان بذلك ثلاثي اللغة : انجليزية - فرنسية - عربية. وقد رتبّ متته من اليسار إلى اليمين.

ويشتمل هذا المعجم الى جانب المتن، على تقديم، ومقدمة، وتوضيحات للرموز المستعملة. ونحن نتعرّض لكلّ ذلك فيما يلي بالإشارة إلى المحتوى ثمّ بذكر بعض الملاحظات التي جمعناها أثناء قراءتنا لهذا التأليف. ونأمل أن تؤخذ ملاحظتنا هذه على أنها من باب التنبيه الى بعض ما رأيناه في حاجة الى التقويم.

1-التقديم (ص ص 5 - 9) :

هو تقديم عام يبيّن فيه محرّره منزلة اللغة العربية في الأمة العربية والإسلامية وسعي المنظمة إلى إحيائها. كما يتطرق فيه الى جهود المنظمة وأعمالها في المجال المصطلحي بصفة عامة.

وهذا التقديم يكاد يتكرر نصه في كلّ المعاجم الموحدة التي أصدرتها المنظمة. وهو لا يشمل على ذكر المنهجية العامة التي تتبع في إنجاز هذه المعاجم سواء في الترجمة أو وضع المصطلحات ولا على المراحل التي قطعت في وضع كلّ معجم منها، بل يحاط فيه بأمور عامة تتصل بأعمال المنظمة في المجال المعجمي.

2 - المقدمة (ص ص 11 - 12) :

دُكرَ فيها كيفية إعداد المعجم. وتبين منها أن الإعداد مرّ بثلاث مراحل :

1 - مراسلة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة لموافاة المكتب بما يتوقّر لديها من مصطلحات انجليزية وفرنسية مع المتداول من المقابلات العربية.

2 - استخراج المستعمل من المصطلحات في مؤلفات التعليم العالي.

3 - تنسيق ما تجمّع من المادة المصطلحية ضمن قوائم ثلاثية اللغة.

وكنّا نتوقع أن يتم في هذه المقطعة تدارك ما أغفل في التقديم من ذكر منهجية الترجمة، والمراحل التي قطعت في وضع المعجم، والمنهجية العامة التي اتبعت في إثبات المادة، والطريقة التي اعتمدت في ضبط مقاييس توحيد المصطلحات، لكن ذلك لم يحصل.

وبلاحظ أيضا من خلال هذه المقدمة الوجيزة أن العمل أنجز بالطريقة السريعة التي أنجزت بها أعمال مكتب تنسيق التعريب السابقة، فقد أعدت مادة المعجم في الجزائر في لقاء بين ثمانية خبراء بمناسبة انعقاد ندوة في الغرض أعدها المكتب بين 28/11/1983 و2/12/1983، ثم أقرت المادة نهائيا في مؤتمر التعريب الخامس بعمان (المملكة الأردنية الهاشمية) بتاريخ 21-25/9/1985.

كما يلاحظ أن اللجنة التي أعدت الكتاب يقلّ فيها اللساني المتخصص، بل إن المشاركة المباشرة لخبراء بارزين من أهل التجربة والاختصاص في الميدان المعجمي اللساني كانت متقلصة في إعداد المعجم وتأليفه.

3 - التوضيحات (ص 13) :

تشمّل هذه التوضيحات على إشارة إلى أقسام المتن وطريقة ترتيبها وعلى بيان للرموز المستعملة، لكنها لم تف بما كان متظرا، مثلها مثل التقديم والمقدمة، من ذكر للخطّة

المتبعة في تحقيق مادة المعجم ومراحلها، فلا نجد توضيحا لكيفية انتقاء المصطلحات أو طريقة وضعها ولا بيانا لعملية الأخذ من المصادر. ومن أبرز ما نلاحظه فيها أيضا إثبات رمزين للفصل بين المترادفات باللغة العربية : الفاصلة (،) والأرقام (2,1) دون ذكر تبرير لذلك، وهو ما يشير التساؤل عن السبب الداعي إليهما معا. ومثال ذلك مما نجده في المتن :

حُكْلَة، رَمَّة anarthia anarthie; aphasie d'expression 153

1) فُضْلَة expansion 928

2) اتساع معنى expansion

3) فرع

4 - المتن : به ثلاثة أقسام :

أ- المعجم (الانجليزي - فرسي - عربي) (ص ص 5 - 157) تضمّن 3059 مصطلح انجليزي تحت كلّ واحد منها المقابل الفرنسيّ وبيزائهما المصطلح العربي. وهو مرتب ترتيبا ألفبائيا، بحسب حروف الهجاء الانجليزية.
ب - فهرس المصطلحات الفرنسية المستعملة في المعجم (ص ص 158 - 206).

ج - فهرس المصطلحات العربية : (من اليمين إلى اليسار، ص ص 14 - 66).
والناظر في المتن يتبيّن له وجوه من النقص منها ما هو منهجيّ يتعلق بطريقة الجمع ومنها ما هو علمي يتعلق بمنهج الوضع.

أ - منهج الجمع :

نعني بمنهج الجمع طريقة جمع المادة واستقصائها، والخطّة المتبعة في تمييز المصطلحات وتحديدّها وتبويبها وضبط مصادرها، لمعرفة ما جدّ في ميدان اللسانيات وتبين مناهج دراستها، ووصف المصطلحات الجديدة المعرّبة ومعرفة مدى الاتفاق حولها، باعتبار كلّ ذلك مفاتيح لمعالجة قضية توحيد المصطلح اللساني. وبناء على ذلك أثبتنا الملاحظات التالية أثناء قراءتنا للمعجم.

أ- 1 المصادر :

لم يرق المؤلفون المعجم بقائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية التي اعتمدوها.

وهذا من شأنه أن يحدّ من تحقيق فائدته إذ ليس من الضرورة أن يكون القارئ في غنى عن مثل هذه القائمة، فذكرها ضروريّ، بل إنّ إهمالها نقص. ويدو أن المؤلفين لم يعتمدوا في جمع مادّتهم مصادر معيَّنة بل اعتمدوا على «خبرتهم» فلوّثوا ما عدّوه مهمّاً من المصطلحات. وقد أثر ذلك في مادّة الكتاب المصطلحيّة، فلم تكن مستوفية للمصطلحات الأساسيّة المهمّة في اللسانيات، وقد لاحظنا نقصاً كبيراً في المادّة في عديد المجالات : في علم اللغة العام، وعلم اللغة التطبيقي، وعلم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم النحو، وعلم الدلالة، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، الخ ...

ولتبيّن النقص نشير إلى بعض ما أهمل من المصطلحات المتصلة بعلم الأصوات وعلم المعجم وعلم النحو على سبيل المثال، معتمدين في ذكرها- وفي مواضع أخرى من مقالنا هذا - بعض المعاجم التي صدرت قبل المعجم الذي نقدّم، وهي : «معجم مصطلحات علم اللغة الحديث»، تأليف محمد حسن باكلا وآخرين (بيروت، 1983)، وسنرمز إليه بـ«مصطلحات»، و«قاموس اللسانيات»، لعبد السلام المسديّ (تونس، 1984)، وسنرمز إليه بـ«قاموس»، و«معجم اللسانية» لبسّام بركة (طرابلس لبنان، 1985)، وسنرمز إليه بـ«اللسانية»، وكتاب «المصطلحات اللغويّة الحديثة في اللغة العربيّة» لمحمد رشاد الحمزاوي (تونس، 1987)، وسنرمز إليه بـ«المصطلحات اللغويّة»، ونضيف إلى هذه المراجع مرجعاً آخر مهمّاً جدّاً صدر بعد «المعجم الموحد» هو «معجم المصطلحات اللغويّة» لرمزي منير بعلبكي (بيروت، 1990) وسنرمز إليه بـ«معجم».

(1) نماذج من النقص المصطلحي في علم الأصوات :

المراجع	المقابل العربي المقترح في المراجع	المصطلح الأعجمي (الإنجليزي - الفرنسي)
- مصطلحات : ص 13، اللسانية : ص 135، معجم : ص 116.	- تحول الصوامت ، تحول صامتة.	- Consonant shift/ mutation (changement consonatique).
- قاموس : ص 195، اللسانية ص 158، المصطلحات اللغوية : ص 309	- ظاهرة	- phenomena/ phénomène
- مصطلحات : ص 89، اللسانية : ص 196، قاموس : ص 181.	- تقطيع، تقسيم مقطعي	- Syllabification/ syllabation
مصطلحات : ص 89، اللسانية : ص 196، معجم : ص 487.	- كتابة مقطعية	- Syllabic writing/ écriture syllabique
مصطلحات : ص 100، معجم : ص 529، قاموس : ص 244، اللسانية : ص 17.	جهاز النطق، جهاز التصويت ، آلة مصوتة مجموعة أعضاء النطق).	- Vocalic tract ; vocal apparatus / appareil phonatoire
- مصطلحات : ص 100، اللسانية : ص 135، معجم : ص 534.	- تحول الصوائت، تحول صائتي	- Vowel shift/ muta- tion vocalique

(2) نماذج من النقص المصطلحي في علم المعجم :

definition / définition	- تعريف ، تحديد	- مصطلحات : ص 17 ، قاموس : ص 230 ، معجم : ص 138 ، اللسانية . ص 54 .
- Ful word / mot plein	- كلمة تامة : لفظ مخصوص ، كلمة ملينة ، كلمة معجمية .	- مصطلحات : ص 29 ، قاموس : ص 202 ، اللسانية . ص 161 .
- Hierarchy / hiérarchie	- تسلسل هرمي ، ترتيب هرمي ، مراتبية ، هرمية	- مصطلحات : ص 35 ، اللسانية : ص 99 ، معجم : ص 226 .
- Hybrid word / mot hybride	- كلمة هجين .	- اللسانية : ص 101 ، معجم : ص 231 .
- imitative word / mot imitatif	- كلمة محاكية	- مصطلحات : ص 37 ، اللسانية : ص 105 ، معجم : ص 237 .
- Lexical / lexical	- معجمي ، قاموسي	- مصطلحات : ص 50 ، قاموس : ص 207 ، اللسانية : ص 123 .
- Lexical rule/ règle lexicale	- قاعدة معجمية ، قاعدة المفردات	- اللسانية : ص 123 ؛ معجم : ص 282 .
- Locution / locution	- عبارة ، قول	- قاموس : ص 206 ، اللسانية : ص 126 ، معجم : ص 203 .
- Semantic interpreta- tion/ interprétation sémantique.	- تاويل دلالي	- اللسانية : ص 113 ، معجم : ص 443 .

(3) نماذج من التقصص المصطلحي في علم النحو :

- Antiposis / antipose	- تغيير إعرابي	- المصطلحات اللغوية، ص 296، معجم : ص 49.
- Case / Cas	- حالة ، حالة إعرابية	- مصطلحات : ص 9، المصطلحات اللغوية : ص 299، قاموس : ص 238، اللسانية : ص 32.
- Class / Classe	- صنف، فئة، نوع، باب	- مصطلحات : ص 10، اللسانية : ص 37، المصطلحات اللغوية : ص 300، معجم : ص 90 ، قاموس : ص 237.
- Formal analogy / Analogie formelle	- قياس شكلي	- قاموس : ص 246 ، المصطلحات اللغوية : ص 296.
- Grammatical catégories / Catégories grammaticales	- فصائل نحوية، باب نحوي ، فصيحة نحوية ، تقسيمات نحوية	- مصطلحات : ص 9، قاموس : ص 238، معجم : ص 217 ، اللسانية : ص 33 ، المصطلحات اللغوية : ص 299.
- Weak verb / verbe faible ; verbe (s) débile (s)	- الفعل المنتظم ، فعل معتلّ، فعل ضعيف ، أفعال ضعيفة	- مصطلحات : ص 101، قاموس : ص 175، اللسانية : ص 2/3، معجم 536 ، المصطلحات اللغوية ص 312.

هذه إذن نماذج من مصطلحات وقع إهمالها . وكما هو ملاحظ فإنها جميعا ذكرت في أكثر من مرجع وذلك يعني أهميتها، ولذلك فإن إهمالها يعدّ نقصاً.

أ - 2 التعريف :

لم تتوفّر في المعجم الشروط البيداغوجية المطلوبة التي تجعله سهل التناول، فإنّ مداخله لم ترق بشروح تمكّن المتعلمين من الإفادة الكاملة منه. ونحن نعتقد أنّ الاكتفاء بذكر المقابلات العربية للمصطلحات الانجليزية والفرنسية لا يفي بتحقيق الأهداف البيداغوجية التي وضع المعجم من أجلها، ولا يمكن من إدراك المصطلح إدراكا واضحا ونمثله تمثلا جلياً.

أ - 3 تبويب المادة :

نرّكت المصطلحات العربية في المعجم ترتيباً ثانوياً بدت فيه عاجزة عن القيام بنفسها. فقد ربّبت المداخل ترتيباً القبايا على الحروف الأعجمية واتخذت المصطلحات الأجنبية مداخل رئيسية لا يكسب المقابل العربي دلالة إلا من خلالها فبدأ لذلك ضعيفاً لا يقوى على الاستقلال أو اكتساب مرجعيته بنفسه.

ويمكن ان نعد من باب الخطأ في التبويب ايضاً ما وجد من اضطراب في الترتيب الألفبائي للمصطلحات العربية المجموعة في الفهرس العربي. فتحن لم نعرف إلى أي مدى اعتدّ بأداة التعريف (ال) في هذا الترتيب. والأولى عدم الاعتداد بها في هذه الحال. فالاعتداد بها مرة والتخلي عنها مرة أخرى دون ضابط من شأنه أن يحدث اضطراباً ولبلة في الذهن أثناء البحث والمراجعة، ويمكنك النظر في ماوقفنا عليه من المواد، فيما يلي، لترى ما تخلل الفهرس العربي بسبب ذلك من تداخل واضطراب مما جعل المادة المجموعة لا يخضع لترتيب القبايا سليم، فمن ذلك :

- «إحالة الشيع» (ص 14)، وردت بعد مصطلح «إحراف» (ص 14)، والصواب أن تلي مصطلح «أحادية الدلالة» ص 14.

- «أداة العطف» (ص 15)، وردت قبل «أداة التعريف»، والصواب أن تكون بعد أداة ربط أتباعي.

- «أداة التعريف» (ص 15)، وردت قبل «أداة استقبال»، والصواب أن توضع بعد أداة تبليغ.

- «اسم الفاعل» و «اسم المفعول به» وردا قبل «الاسمائية» (ص 17)،
والصواب أن يتأخرا إلى ما بعد مواسم غير معروف
- «إعادة بناء الكلمة» (ص 18)، جاء إثر «إعادة الصياغة» والصواب وضعه بعد
«أطلس اللهجات».

ب - منهج الوضع :

نعني به طريقة بناء المصطلح وصياغته بالنظر في ما يختص به كل مصطلح شكلا
ومحتوى، ومدى قابليته للاستعمال مستقلاً بنفسه باعتبار أن اللسانيات ليست علما حديثا
فقط بل هي أيضا علم دخيل على الدراسات اللغوية العربية الحديثة، وهو ما من شأنه أن
يحدث ارتباكاً في صياغة المصطلح المطلوب أثناء الترجمة نظراً إلى للفراغ الحاصل أحيانا
في المقابلات العربية.

وقد برزت حديثاً جهود فردية عديدة في نطاق الترجمة منها الآثار التي أشرنا إليها
أنفا (أ - 1 المصادر)، إلا أن المؤلفين، على ما يبدو، لم يستعينوا بها في وضع هذا المعجم
وعوّلوا أساساً على ما وقّره الكتب من المواد، فاعتري وضع المصطلحات وجوه من
النقص يتمثل أهمها في الخطأ في الترجمة وعدم الحسم في المشترك والمترادف. وهو
ما يتنافى ومبدأ الصوغ المصطلحي الدقيق.

ب - 1 الخطأ في الترجمة :

(1) - ترجموا agglomeration (رقم 85) بـ «تركيب مزجي» وهذا خطأ صرف
لأن التركيب المزجي مصطلح دال في العربية على مظهر معين من التركيب مثاله قولنا «بين
بين»، أما المصطلح الإنجليزي agglomeration ويقابله في الفرنسية agglutination فيدلّ
على مفهوم «الإصاق»، ومنه تسمية Agglomerating language بـ «اللغة الالتصاقية»
و Agglomerative language بـ «اللغة الالتصاقية» أيضاً، ويكون الإصاق بضم زائدة إلى
الجذر أو الجذع لتحديد وظيفة الكلمة النحوية، أو بالنحت كأن يلصق عنصر معجمي في
عنصر ثان لتوليد كلمة جديدة مثال ذلك [جاء + ب] اللذين تولّد عنهما في العربية العامة
فعل «جاء» (1).

(1) بعلبكي : معجم، ص 36.

(2) - ترجموا Bilingualism بـ «ازدواجية اللغة» (رقم 317)، و Diglossia بـ «ثنائية لغوية» (رقم 762)، لكنهم ترجموا «Bilingual» بـ «ثنائي اللغة» (رقم 315)، وفي هذا اضطراب، وكان ينبغي أن تترجم Bilingualism بـ «ثنائية لغوية» و «Diglossia» بـ «ازدواجية لغوية».

(3) - ترجموا equivalence (رقم 893) بـ «توافق (البناء)» والمشهور في ترجمته «المقابلة»، وترجمة Equivalent بـ «المقابل»؛ والمصطلح يستعمل في الترجمة خاصة فيقال عن مصطلح اللغة (أ) إنه يقابل المصطلح من اللغة (ب).

(4) - ترجموا مصطلح Homonymy بـ «اشتراك لفظي» (رقم 1209)، و omonym بـ «مشارك لفظي» (رقم 1207). والصواب أن يترجم الأول بـ «الجناس» والثاني بـ «التجانس»، وهو ما اتفق لفظه واختلف معناه في العربية، وترجموا «Polysemy» بـ «اشتراك لفظي» أيضا (رقم 2146) وهو اللفظ الواحد تعدد معانيه.

(5) - ترجموا Hyponymy بـ «نوعية (نسبة إلى جنس)» (رقم 1230) ومصطلح Hyponym بـ «نوع (تحت الجنس)» و «فرد الجنس» (رقم 1229)، وكله خطأ، والصواب «انضواء» أو «تضمن» للأول و «منضو» أو «متضمن» للثاني.

(6) - ترجموا مصطلح Lexical catégorie بـ «جنس معجمي» و «قبيل إفرادي» (رقم 1523)، وقد أخطأوا في ترجمة catégorie والمشهور في ترجمتها «مقولة» وهو مصطلح مشهور منذ ترجم العرب في القرن الثالث الهجري «مقولات أرسطو»، وإذن فالصواب أن يقال «المقولة المعجمية» (دون القبيل الإفرادي أيضا، فهذا لا معنى له)، والمقولات المعجمية هي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة.

(7) ترجموا nexus بـ «نواة» (رقم 1821)، وهذه الترجمة لا موجب لها، ويبدو أنها ناتجة عن خلط بين nexus هذه، و nucléus (بالفرنسية) وهو النواة. أما nexus فمصطلح قد استعمله اللساني الدانماركي هيلمسليف Hjelmslev للدلالة على الجملة (phrase)، ونواة هذه الجملة الفعل. كما استعمل هذا اللساني مصطلحا آخر هو nexie للدلالة على مجموعة الجمل، أي الفقرة أو الخطاب عامة، وإذن فإن مصطلح nexus تقابله «جملة» لأنه مرادف لها مرادفة حقيقية، أما nexie، وقد أهمله المؤلفون، فيقابله «مجموعة الجمل».

(8) - ترجموا polysemy بـ «اشتراك لفظي» (رقم 2146) والصواب «اشتراك» فقط، وهو تعدد الدلالة للدال الواحد.

(9) - ترجموا مصطلح stem بـ «مبنى الكلمة» (رقم 2644)، وهذا عام جداً، والأوفق له «الجذع» لأنَّ stem مرحلة تلي الجذر (Racine) في اللغات السامية أو الأس (Radical) في اللغات الهندية الأوروبية، فالمرحلة الأولى في بنية الكلمة هي الجذر أو الأس، ثم تليها مرحلة الجذع، وكلّ جذع قابل لأن يكون أصلاً في الاشتقاق. فإنّ الذال والهاء والباء (ذ. هـ. ب) جذر، فإذا قلنا (ذهب) اشتقنا من الجذر جذعا، وإذا قلنا «ذاهب» اشتقنا جذعا (2) من الجذع (1). وإذن ففسيرهم لـ «مبنى الكلمة» بأنّه «الكلمة المجردة من لواحق التصريف أو الإعراب» خطأ.

ب - 2 الاشتراك :

وهو أن يكون لمصطلحات أجنبية عديدة مقابل عربي واحد، وقد ضبطنا من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

(1) - ترجمت المصطلحات التالية كلّها بمقابل عربي واحد، هو «تحوّل صوتي» :
(أ) رقم 109 allophonic change/ changement allophonique : وفي هذه الترجمة خطأ لأنَّ المصطلح الأعجمي يعني التغيّر الذي يحصل في البديل الصوتي (Allophone)، فليس allophonic «صوتي» إذن بل هو أخصّ من ذلك.
(ب) رقم 2079 (Phonetic change/ changement phonétique) : وهذا أقرب إلى المصطلح العربي، ويرادفه المصطلح الذي ورد تحت رقم 2587، أي (Sound change / changement phonétique).

(ج) رقم 2084 (phonetic modification / modification phonétique) : والخطأ هنا في ترجمة modification بـ «تحوّل» والصواب أن تنقل بـ «تحويل» حسب دلالتها اللغوية، فتكون الترجمة الدقيقة بـ «تحويل صوتي».

(د) رقم 2090 (phonetic sound change/ changment phonétique) : وهذا المصطلح مرادف لما ورد تحت رقم 109، أي Allophonic change لأنه نوع من التغيّر الصوتي يفضي إلى تغيّر في بدائل اللغة الصوتية (Allophones) في مرحلة من مراحل

تطورهما» (2) ولذلك كان ينبغي أن يترجم بـ «تغير صوتي بدلي» أو «تغير صوتي أوفوني». (هـ) رقم 2102 (Phonological change / changement phonologique) : والخطأ ظاهر في ترجمة (phonological) بـ «صوتي» وكأنه (phonetic)، والصواب أن يقال «تغير فونولوجي» أو «تغير صوتي».

(و) رقم 2587 (Sound change/ changement phonétique) : وهذا المصطلح مرادف لرقم 2079، والمصطلح المثبت في الترجمة قريب منه.

(ز) رقم 2588 (Sound change byallophones / changement phonétique) : وهذا المصطلح مرادف لرقم 2090 لذلك فقد كان يمكن أن يترجم بـ «تغير صوتي بدلي» أو «أوفوني».

ويلاحظ من هذه الترجمات القائمة على الاشتراك أن المؤلفين لم ينظروا إلى المصطلحات الانجليزية حسب تنوع مفاهيمها بل نظروا إلى المقابل الفرنسي المشترك الذي وضعوه لها وهو changement phonétique، فقلوه حرفياً إلى العربية دون تفكير في الفوارق بين المفاهيم. وهذا دال على تساهل كلي في التعامل مع المصطلح اللساني.

(2) - مصطلح «تداخل» :

(أ) ترجم به مصطلح Contagion / contamination (رقم 573) : ويحسن ترجمة المصطلح الأجنبي ترجمة دقيقة فيقال «عدوى لغوية»، وقد استعمله المرحوم صالح الثرمادي في بحث له عنوانه «الترجمة من حيث هي عامل هام من عوامل العدوى اللغوية» نشر في مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد 11، (1974) ص 7 - 25.

(ب) وترجم به مصطلح Interference / interférence (1360)، وهذه الترجمة موفقة، وهي الشهيرة المعروفة.

(ج) وترجم به مصطلح tranfer الذي جعل المصطلح الفرنسي interférence مقابلاً له أيضاً (رقم 2873). وكان يحسن أن يوضع مصطلح transfert الفرنسي مقابلاً للمصطلح الانجليزي، فإنه المصطلح الفرنسي المستعمل (3). ولئن كان المصطلح

(2) بعلبكي : معجم، ص 375.

Dubois, J. et al : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Paris, (3) Larousse, 1994. p. 490.

الانجليزي والمصطلح الفرنسي مرادفين لمصطلح *interférence* فإن الدقة تفترض أن يخص *transfer* بمقابل عربي خاص وهو «نقل»، وهو معناه الحرفي، وقد قابله به رمزي بعليكي (4).

(3) - مصطلح تركيب : اشترك فيه :

(أ) مصطلح رقم 479 *combination / combinaison* : والأصح في ترجمته هو «التأليف»، والمصطلح من اللسانيات السوسورية، ويدلّ على نقيض *Substitution*، وهو الاستبدال. وإذن فإن التأليف هو ضمّ الوحدات اللغوية بعضها إلى بعض في سلسلة الكلام لتكوين المركّبات (*Syntagmes*)، على أن للمصطلح الأعجمي معنى آخر مستعملا في علم الأصوات وقد أسقط في هذا المعجم ولم يدوّن، وهو «التمائل التبادلي» *Assimilation réciproque* (بالفرنسية)، وهو نوع من التماثل يتأثر فيه أحد الصوتين بالآخر.

(ب) مصطلح *construct / construit* (رقم 568) :

وقد ترجم المصطلح بـ «تمثيل» أيضا، وليست علاقة التمثيل بـ *construct* واضحة، إذ المشهور هو مقابلة التمثيل بمصطلح *representation*. أمّا «التركيب» فلا يستقيم البتّة لأن الأولى به غيره. أمّا *construct* فإنه مصطلح نحوي يدلّ على ما يعرف في العربية بالمضاف وهو الجزء الأول من تركيب الإضافة في اللغات السامية (5).

وقد استعمل المؤلفون مصطلح «تركيب» لمقابلة *construction* (رقم 570) أيضا. وهذه الترجمة أوفق من غيرها لأن المصطلح الأعجمي نحوي يعني كيفية تركيب الجمل والجملّة المركبة نفسها (أي السلسلة المكوّنة من مجموعة من الوحدات النحوية).

(ج) المصطلحان 2113 و 2788 : نجد «التركيب» يقابل في 2113 مصطلحي *phrase / syntagme*، وقد ترجم بـ «مجموعة» أيضا، أمّا في 2788 فإنه يقابل *Syntagm / syntagme*، وقد رادفه مصطلح «بناء» أيضا. فتحن إذن أمام مصطلحين انجليزيين هما *phrase* و *Syntagm* ومصطلح فرنسي واحد هو *Syntagme*، وقد

(4) بعليكي : معجم، ص 508.

(5) المرجع نفسه، ص 117.

وضعت لهذه المصطلحات ثلاثة مصطلحات عربية هي «تركيب» وقد تكرّر في الموضوعين، ثم «مجموعة» و«بناء». ويلاحظ أنّ المصطلح الفرنسي syntagme قد قابل مصطلحين انجليزيين مختلفين هما phrase و syntagm ، وفي هذا خطأ أول لأنّ مصطلح phrase الانجليزي لا يوافق syntagme الفرنسي بل يوافق groupe de mots ويقابله في العربية مصطلح «مركّب» وذلك ما نجده مثلاً في الحديث عن المركّب الاسمي (SN) والمركّب الفعلي (SV) .

(د) المصطلح رقم 2793: نجد التركيب هنا مقابل لـ Synthesis / synthèse والمقصود بالمصطلح الأجنبي تأليف الكلم بجمع العناصر اللغوية، مثل إضافة الزوائد لتكوين الكلمة، أو جمع المقدرات لتكوين جملة. والمقابل العربي الذي يوافق المصطلح هو التأليف. ولكن تفادياً للتّرادف نقترح التأليف لـ «combinaison» (بالفرنسية) وترجمة «synthèse» بـ «توليف».

ب - 3 التّرادف :

رغم إيراد العديد من المترادفات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد فإنّ المعجم بقي يفتقر في كثير من مواده إلى الوضوح لاختزال الشرح واقتضابه دون أن ترفع المترادفات التعاوضيّة اللبس والغموض، من ذلك :

(1) - مصطلح expansion (رقم 928) : فقد قابل ثلاثة مصطلحات عربية وهي (1) فضلة، (2) اتساع معنى، (3) فرع. وكان من الأولى توضيح مجال استعمالها لتبرير الداعي إلى الترادف، فإتساع المعنى مجاله علم الدلالة، وفضلة وفرع مجالهما النحو. ويعنيان العناصر الزائدة على نواة الجملة، وفي هذا المجال يمكن الاكتفاء بأحدهما فقط اجتناباً بالتّرادف الذي لا موجب له.

(2) - مصطلح intensity (رقم 1354) : ترجم «بشدة الصوت» و«توتّر العضلات». وكلاهما مجاله علم الأصوات رغم بعد العلاقة بينهما في المعنى العام. والصواب الاكتفاء بشدة (6). وإذا كان الترادف واجباً فالأولى أن يكون بين مصطلحي «شدة» و«حدة»، على أن يكون مجالهما علم الدلالة ومعناهما «القوة النسبية لمعنى

(6) محمد حسن باكلا وآخرون : مصطلحات، ص 40،

الكلمة»، فبعض الكلمات يتميز - قياساً على كلمات أخرى - بقوة الدلالة وشدةها، أو في المبالغة في الدلالة (7).

(3) - مصطلح mentalism (رقم 1666) : ترجم «بالذهنية» و«الذاتية». ولا نرى علاقة بين المصطلحين في المعنى العام الذي يؤيدانه، فالأولى أن يقال بدل «الذاتية» «عقلية» حتى يكون المصطلحان «ذهنية» و«عقلية» متقاربين في المعنى، على أنه يحسن الاكتفاء ب«عقلية».

وفي المعجم مظاهر أخرى من النقص ليست غایتنا الوقوف عليها جميعاً. ونكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى الصيغ المطوكة لكثير من المقابلات العربية في مواضع عديدة من المعجم فتجئ الوحدة المعجمية معقدة حتى يتجاوز بعضها ثلاث وحدات معجمية، من ذلك :

(1) - «مصوت ساكن ما بعده» ترجمة لـ : checked vowel (رقم 419) والأولى أن يقال «صائت مغلق» (8) لما في هذا المصطلح البديل من اختصار ووضوح دلالة.

(2) - «مجموعة منساقة من المصوتات» ترجمة لـ : vowel cluster (رقم 2999) والمقابل العربي طويل وأفضل منه «عقود صائتي» أو «صائت مركب» (9).

(3) - «رسم رباعي الأضلاع للمصوتات» ترجمة لـ : vowel quadrilateral (رقم 3002)، والأولى «رباعي الصوائت» (10) اختصاراً للعبارة.

(4) - «صيغة غير سليمة نحويًا» ترجمة لـ : starred form (رقم 2635) وهذه ترجمة جانبية اعتت بالمعنى واهملت اللفظ فجاء بناء المقابل بعيداً عن الصوغ المصطلحي، والأولى الترجمة الحرفية «صيغة منجومة» (معلّمة بنجمة) (11).

ومن المصطلحات ما يرد تراكيب لا يستقلّ بناؤها ولا تقوم بنفسها ولا تحصل منها

(7) يعلكي : معجم، ص 252.

(8) المرجع نفسه، ص 88.

(9) محمد حسن باكلاً وآخرون : مصطلحات، ص 100.

(10) يعلكي : معجم، ص 533.

(11) محمد حسن باكلاً وآخرون : مصطلحات، ص 54.

فائدة دقيقة أو متصورات ذهنية واضحة، وهي ليست من الصياغة المصطلحية في شيء،
ومن ذلك :

«من الشفتين والثنايا» ترجمة لـ : bilabiodental (رقم 311)، و «من ظهر
اللسان» مقابل لـ : dorsal (رقم 809)، و «بدون معنى» مقابل لـ : meaningless (رقم
1651)، و «الاخبار بالذي» مقابل لـ : pseudo-cleaving (رقم 2263) الخ...

إن مثل هذه التراكيب لا تعدّ مصطلحات ولا يعرف المقصود منها ما لم تدرج في
جملة تحدّد معناها فهي لا تقوم بذاتها، ومن الأفضل البحث لها عن صياغة أخرى أو
بدل فيقابل المصطلح رقم 311 بـ «شفوي أسناني» مثلاً ورقم 809 بـ «بخلفي» أو
بـ «حنكي - ظهري».

ج - خاتمة :

خلاصة القول إن السمة الأساسية في «المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات»
هي الترجمة، فتخلّته مشاكل عديدة تتعلق بمنهج التأليف ووضع المصطلح العربي، ومن
أبرزها جعل اللغة العربية لغة ثانوية، وخلوّ المعجم من التعريف، وعدم الدقة في تحديد
المصطلحات، فكان من أهم ما أثاره في هذا المجال، مشاكل تأليف المعجم العربي
المختصّ.

ولم يكن المعجم أيضاً تنويعاً للأبحاث العربية التي سبقته في مجال اللسانيات
رغم أنه جهد جماعي، ويظهر ذلك فيه نقص المادة المدوّنة فيه مقارنة بما ظهر في اللسانيات
الحديثة - وفي العربية ذاتها - من مصطلحات لسانية، والتفرّد ببعض الترجمات
لمصطلحات قد شاعت مقابلاتها العربية واشتهرت، وانعدام الدقة في نقل المصطلح
الاعجمي إلى العربية، بالوقوع في ظاهرتي الاشتراك والترادف.

على أن النقائص التي ذكرنا ليست خاصة بـ «المعجم الموحد لمصطلحات
اللسانيات» : فهي تكاد تشمل كل المعاجم التي أصدرها مكتب تنسيق التعريب حتى الآن،
بل إنها من السمات الغالبة في معظم معاجمنا العربية المختصة الحديثة : فإنها بدون شك
معاجم دالة على اجتهادات مؤلفيها، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، وهي اجتهادات

مشكورة لأنها محاولات دالة على الرغبة في جعل العربية لغة علم وحضارة، لكن الجهود التي بُذلت إلى حدّ الآن في مجال المعجمية المختصة العربية لا تزال في نظرنا غير كافية لإنتاج المعاجم المختصة الجيدة.

محمد شندول

كلية الآداب بالقيروان

جامعة الوسط

بيليوغرافيا المعجمية العربية (1983 - 1994)

إعداد : إبراهيم بن مراد

- نواصل في هذا العدد من «مجلة المعجمية» متابعة ما نُشر من كتب وبحوث مفردة في المعجمية العربية، فنضيف إلى ما نشر في الأعداد السابقة قائمة جديدة مشتملة على 180 عنواناً منها 128 بالعربية و 52 باللغات الأجنبية، وقد غلب في هذه القائمة ما نشر خلال سنوات 1992 و 1993 و 1994، لكنّ القائمة - إذا نُظِرَ إلى عدد العناوين التي اشتملت عليها - تعدّ منقوصة لأنّ ما فيها يمثل ما انتهى إليه علمنا من خلال مطالعاتنا. فليس استقراؤنا إذن بالاستقراء الاستقصائي، ونأمل أن يتمّ النقص في أعداد المجلة القادمة.
- ونقدّم فيما يلي مصادرنا المعتمدة في استقراء العناوين المدوّنة في هذا العدد، وقد رتبناها ترتيباً ألفبائياً في القائمة التالية:
- 1 - باللغة العربية :
- الأبحاث : مجلة تصدرها الجامعة
- الأمريكية بيروت.
- الإنسان والإبل : الإنسان والإبل في إفريقيا : أعمال الحلقة الدراسية الدولية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، أكادير، (المغرب)، 1994.
- ترجمان : مجلة تصدرها مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، المغرب.
- ت ع : التراث العربي، يصدرها اتحاد الكتاب العربي بسوريا، دمشق.
- دراسات : تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، المغرب.
- ع ك : عالم الكتب : الرياض.
- ل ع : اللسان العربي : مكتب تنسيق التعريب، الرباط.
- م ت : المجلة الثقافية : تصدرها الجامعة الأردنية، عمّان.
- م ج 1 : مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

Aguade (J.), Corriente (F.), y Marugan (M.), (ed.), Zaragoza, 1994 (209 + 30p.).

- LA : Al-Lisân al-'Arabî = ل ع
- LIC : Linguistica Communicatio.
- MG : Mas Gellas. Materiaux Arabes et Sud Arabiques - Paris.
- QSA : Quaderni di Studi Arabi-Venezia.
- Turjumân = ترجمان
- WZKM : Wiener Zeitschrift die Kunde des Morgenlandes.

أ- ما نشر بالعربية :

1 - الكتب :

(1) الكتب التراثية :

- ابن حزم الأندلسي (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد - ت. 456 هـ / 1064 م).

1 = تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين في الأصول - ضمن : رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص ص 416-407.

2 - التقريب لحدّ المنطق، تحقيق إحسان عباس، ضمن : رسائل ابن حزم الأندلسي، الجزء الرابع، ص ص 356-93 [تنظر فيه خاصة ص ص 104-189، حيث عني ابن حزم بمنطق المفردات].

- م ج أ ق : مجلة جامعة أمّ القرى ممكّة المكرمة.

- م ج م س : مجلة جامعة الملك سعود بالرياض.

- م ع ع 1 : المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

- م ك آ ع 1 : مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- م ك ف : مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، المغرب.

- م م : مجلة المعجمية.

- م م ق : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- م م ل ع د : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.

- المناهل : الرباط.

2 - باللغات الأجنبية :

- A B : Al-Abhâth = الأبحاث

- AJH : Arab Journal for the humanities - م ع ع 1

- BFO : Bulletin des Études Orientales - Institut Français de Damas.

- E R : Etudes Romanes - Bulletin de la Société Roumaine de Linguistique Romane.

- ILAPE : Actas del Congreso Internacional sobre : Interferencias Linguisticas Arabo-Romanicas y Paralelos Extra-Iberos (Madrid, 10-14 diciembre 1990),

- ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان - ت. 940 هـ / 1534 م): التنبيه على غلط الجاهل والنبیه، تحقيق محمد سواعي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، دمشق، 1994 (127 + 17 ص).

- أبو حنيفة الدينوري (أحمد بن داود - ت. 282 هـ / 895 م): كتاب النبات (ملقطات ما نسب عند المتأخرين إلى المجلد الأول والثاني والرابع الضائعة من كتاب النبات)، اعتنى بجمعها محمد حميد الله، بيت الحكمة، كراتشي، 1993 (692 + 19 ص).

- أبو عبيد (القاسم بن سلام الهروي - ت. 223 هـ / 839 م)، كتاب غريب الحديث، تحقيق حسين محمد شرف، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة، 1984-1994 (5 أجزاء).

- الرازي (خضر بن محمد بن علي - ت. 850 هـ / 1446 م)، شرح الغرة في المنطق، تحقيق ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1983 (قسم أول من قسمين) ص ص 21-100 [تنظر خاصة ص ص 27-52: الباب الأول: في التصورات، وفيه «منطق المفردات»].

- السّاوي (عمر بن سهلان، ت. 540 هـ / 1145 م): البصائر النصيرية في علم المنطق، نشر رفيق المعجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1993 (302

ص)، [هذه التشرة إعادة للنشر المحققة التي أخرجها الشيخ محمد عبده بالقاهرة سنة 1898، دون أي إضافة تستحق الذكر. يهتم المعجم من هذا الكتاب: المقالة الأولى: في المفردات، ص ص 31-77؛ والمقالة الثانية في: تعرف الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور، ص ص 79-92].

- الصّفوي (عيسى بن محمد بن عبد الله الأيجي - ت. 953 هـ / 1546 م): شرح الغرة في المنطق، تحقيق ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1983 (نشره تالياً لشرح الرازي على الغرة)، ص ص 101-228 [ينظر الباب الأول: التصورات، ص ص 109-152].

(2) الكتب الحديثة:

- إبراهيم (عبد الحميد): قاموس الألوان عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1989 (303 ص).

- ابن مراد (إبراهيم): المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1993 (178 ص).

- اتحاد مجامع اللغة العربية: الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية، القاهرة، 1988 (184 ص).

- البكوش (الطيب) والماجري (صالح): في الكلمة في النحو العربي

- واللسانيات الحديثة، دار الجنوب للنشر، تونس، 1993 (151 ص). [يشتمل على مقدمة ونصوص مترجمة من الفرنسية].
- البوشيخي (الشاهد) : مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، قضايا ونماذج ونصوص، دار القلم، باريس، 1993 (3 أجزاء).
- التونجي (محمد) : المعجم الذهبي، فارسي عربي، ط. 3، دار العلم للملايين، بيروت، 1992 (623 ص).
- ثيودوري (قسطنطين) : أخطاء مستورة في لغة كتابنا، دار الكرمل، عمان، 1994 (93 ص).
- جبل (محمد حسن) : الاستدراك على المعاجم العربية، في ضوء متين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986 (296 ص).
- الخويسكي (زين) : معجم الألوان في اللغة والأدب والعلم، مكتبة لبنان، بيروت، 1992 (204 ص).
- دنان (فوزي مصطفى)، وغيره :
- 1 - معجم الرياضيات، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1984 (325 ص).
- 2 - موسوعة الكويت العلمية للرياضيات، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1984 (4 أجزاء).
- 3 - معجم الرياضيات ط. 2، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1990 (جزآن).
- السلطان (يوسف يعقوب)، وغيره : قاموس الكيمياء، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1985 (5 أجزاء).
- عبد البديع (لطف) : فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث ط. 2، النادي الأدبي الثقافي بجدة، جدة، 1986 (277 ص).
- الفهري (عبد القادر القاسي) : البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990 (275 ص).
- فيصل (شكري) : الحركة اللغوية في الوطن العربي (1918-1975)، أدلة بكتبها وأبحاثها ودراساتها، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، الامارات العربية المتحدة، 1992 (240 ص).
- الغنيم (عبد الله يوسف)، وغيره :
- 1 - قاموس القرآن الكريم (المدخل)، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1992 (256 ص).
- 2 - قاموس القرآن الكريم : معجم النبات، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1992 (138 ص).
- 3 - القاموس الجيولوجي (عربي

- انجليزي-انجليزي عربي)، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1993 (278 ص).
- الكباريتي (أحمد محمد)، وغيره : قاموس النبات والميكروبيولوجيا، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت 1988 (جزآن).
- الكتاني (محمد الناصر) : معجم فقه السلف، عترة وصحابة وتابعين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1405 هـ / [1985 م] (9 أجزاء).
- كمال (ربحي) : المعجم الحديث، عيسري - عربي، ط. 2، دار العلم للملايين، بيروت، 1992 (567 ص).
- كوريتي (فيدريكو) : قاموس جديد إسباني عربي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، 1988 (1215 ص).
- اللقاني (رشيدة عبد الحميد) : ألفاظ الحياة الاجتماعية في أدب الجاحظ، جامعة الملك سعود [الرياض]، 1413 هـ / 1993 م، (446 ص).
- ماطوري (جورج) : منهج المعجمية، ترجمة عبد العلي الودغيري، كلية الآداب، الرباط، 1993 (216 ص).
- مجمع اللغة العربية الأردني :
- 1 - مصطلحات الدهانات والورنيشات، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 1989 (52 ص).
- 2 - المصطلحات العسكرية : «مصطلحات الدروع»، ط. 2، منشورات المجمع، عمان، 1994 (34 ص).
- 3 - المصطلحات العسكرية : «مصطلحات الصيانة»، ط. 2، منشورات المجمع، عمان، 1994 (82 ص).
- 4 - المصطلحات العسكرية : «مصطلحات المشاة»، ط. 2، منشورات المجمع، عمان، 1994 (56 ص).
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة :
- 1 - مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934 - 1984)، أخرجهما وراجعهما محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة، 1984 (326 ص).
- 2 - القرارات المجمعة في الألفاظ والأساليب، من 1934 إلى 1987، أعدتها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، منشورات المجمع، القاهرة، 1989 (293 ص).
- 3 - معجم ألفاظ القرآن الكريم، ط. 2 منقحة، منشورات المجمع، القاهرة، 1988 - 1990 (جزآن).
- مطر (عبد العزيز) : البحوث المعاصرة في اللهجات العربية، رصد وتحليل وتقديم، قطر، 1994 (130 ص).
- تمو (أحمد) : في المعجم الهيدروجيولوجي العربي (القسم

- الثالث)، م م ، 8 (1992)، ص ص 123-154.
- 3 - مشروع معجم الكيمياء الموحد، الخرطوم، 1993 (185 ص).
- 4 - مشروع المعجم الهندسي الموحد، الخرطوم، 1993 (217 ص).
- 2 - الدوريات :
- (1) المقالات والبحوث :
- ابن مراد (إبراهيم) :
- 1 - المصطلحية وعلم المعجم، م م ، 8 (1992)، ص ص 5-16.
- 2 - من قضايا المنهج في نقل المصطلح العلمي ووضعه وتقييمه في اللغة العربية، م م ، 8 (1992)، ص ص 45-68.
- 3 - المصطلحات اليونانية واللاتينية في كتب الأدوية المفردة المغربية والأندلسية من القرن الرابع إلى القرن السابع الهجريين، ILAPE، ص ص 21-37.
- الأسد (ناصر الدين) : جهود بعض المحدثين في العامي الفصحى، م م ق، 66 (1990)، ص ص 202-220.
- بلاسي (محمد السيد) : دلالة الألفاظ وتطورها، م ث، 26 (1991-1992)، ص ص 95-104.
- يلبول (محمد) : كُمة المشتقات وشفافيتها الدلالية، دراسات، 3 (1989)، ص ص 37-45.
- بنحمزة (مصطفى) : إسهام
- 1 - المعجم الموحد لمصطلحات الآثار والتاريخ، تونس، 1993 (187 + 56 ص).
- 2 - المعجم الموحد لمصطلحات الجغرافيا، تونس، 1994 (169 + 55 ص).
- المهيري (عبد القادر) : أعلام وآثار من التراث اللغوي، دار الجنوب للنشر، تونس، 1993 (163 ص).
- نيومارك (بيتر) : الجامع في الترجمة، ترجمة حسن غزالة، دار الحكمة، [؟]، 1992 (421 ص).
- هارون (عبد السلام محمد) : معجم مقبّلات ابن خلدون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987 (445 ص).
- الهيئة العليا للتعريب بالسودان :
- 1 - مشروع معجم الرياضيات الموحد، الخرطوم، 1993 (65 ص).
- 2 - مشروع معجم الفيزياء الموحد، الخرطوم، 1993 (92 ص).

- الاصوليين في دراسة صلة اللفظ بالمعنى، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 417-426.
- بنشريفة (محمد) : العامية الأندلسية والمغربية بين أمثال الزجال وملعبة الكفيف الزهروني، ILAPE، ص ص 9-19.
- بودين (جرهارد) : التحليل المصطلحي لعبارة لغة الأغراض الخاصة، ترجمة محمد حلمي هليل، ل ع، 38 (1994)، ص ص 173-177.
- التازي (عبد الهادي) :
- 1 - ألفاظ الحضارة في الوثائق العربية ذات الطابع الدولي، م م ق، 64 (1989)، ص ص 236-258.
- 2 - اهتمام المغاربة بالتأليف حول العامية والفصح، م م ق، 66 (1990)، ص ص 150-156.
- جبر (يحيى عبد الرؤوف) : الصوت لفظاً ومعنى، ل ع، 37 (1993)، ص ص 34-48.
- الجيلالي (حلام) : المعجم الأساسي : قراءة أولية في الرصيد والتعريف، ل ع، 38 (1994)، ص ص 186-195.
- الحاج صالح (عبد الرحمن) : اللغة العربية بين المشافهة والتحرير، م م ق، 66 (1990)، ص ص 114-133.
- حجيج (عبد العلي) : اضطراب المصطلح في النقد العربي الحديث، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 60-68.
- حسّوني (المصطفى) : جموع التفسير في اللغة العربية، دراسات، 5 (1991)، ص ص 115-149.
- حمادة (فاروق) : تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 385-403.
- الحمزاوي (محمد رشاد) : في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة، م م، 8 (1992)، ص ص 17-44.
- الخطيب (أحمد شفيق) :
- 1 - ألفاظ الحضارة بين العامية والفصح، م م ق، 66 (1990)، ص ص 57-79 [وقد نشره مستقلاً في كتيب، مكتبة لبنان، 1990].
- 2 - حول صياغة «فُعُول» من الفعل «نقل» صفة لما يمكن نقله أو انتقاله، ل ع، 37 (1993)، ص ص 92-101 [وقد نشره من قبل في كتيب مستقل، مكتبة لبنان، 1992].
- الخطيب (عدنان عمر) : الفصل بين لغات المفرد الواحد وجموعه، ت ع، 53/13 (1993)، ص ص 129-142.
- خليفة (عبد الكريم) :
- 1 - أفكار وقضايا حول معجم موحد لألفاظ الحضارة في الوطن العربي، م م ق، 64 (1989)، ص ص 81-88.
- 2 - المختصرات وطريقة أدائها باللغة

- العربية، م م ق، 67 (1990)، ص ص 32-21.
- نشأة وتطوراً، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 368-384.
- الخوام (رياض حسن) : «مهما»
واختلافات التحريين حولها، م ج أ ق،
3/2 (1410 هـ / [1989-1990 م])، ص ص 53-95.
- الدناني (محمد) : تداخل
المصطلحات وإشكالية الأنماط الشعرية
العربية الضائعة، م ك ف، 4 (1988)،
ص ص 32-41.
- دونر (فرد) : اللهجات العامية
العربية وأهمية دراستها، الأبحاث، 41
(1993)، ص ص 3-26.
- الزعلابي (صلاح الدين) :
1 - الأدوات التحوية وما يعترض
الكتاب من اللبس في استعمالها، ت ع،
53/13 (1993)، ص ص 30-46.
- 2 - مسائل صرفية وما يعترض
الكتاب فيها من اللبس والإشكال، ت ع،
54/14 (1994)، ص ص 141-160.
- السامرائي (إبراهيم) :
1 - العامي الفصيح، م م ق، 66
(1990)، ص ص 80-103.
- 2 - الأصل القديم للمصطلح
الحضاري، م ث، 30 (1993)، ص ص 84-99.
- سلام (محمد زغلول) : المصطلح
النقدي والبلاغي في الدراسات القرآنية
- العربية المعاصرة : (التباس المنهج
ورشكالية التوحيد)، ل ع، 37 (1993)،
ص ص 161-168.
- السيد (أمين علي) : العامي
الفصيح، شذور من وحي هذا العنوان، م
م ق، 66 (1990)، ص ص 168-189.
- الشريجي (محمد يوسف) : الألفاظ
المعربة في القرآن الكريم وموقف السيوطي
منه [كذا]، ت ع، 51/13 (1993)،
ص ص 137-162.
- صلاحية (أحمد عبد القادر) :
البحر في معاجم اللغة، ت ع، 54/14
(1994)، ص ص 121-131.
- ضامر (محمد) : البنية الصرفية
للكلمة العربية: الفعل الرباعي، دراسات،
5 (1991)، ص ص 151-174.
- ضيف (شوقي) : بين الفصحى
والعامية المصرية، م م ق، 66 (1990)،
ص ص 134-149.
- طمان (حسن عطية) : نحو نظرية
وظيفية لتحت المصطلحات في اللغة العربية،
ل ع، 37 (1993)، ص ص 141-160.

- العايد (سليمان بن إبراهيم) :
1 - احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، م ج أ ق، 3/2 (1410 هـ / 1989-1990 م)، ص ص 97-144.
- 2 - فَعَلٌ في دلالتها على الجمع، م ج إ، 84-83/21 (1409 هـ / 1989 م)، ص ص 125-149.
- عبد التوَّاب (رمضان) : معاجم المصطلحات العربية، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 414-417.
- عبد الرحمان (بودرع) : مصطلحات اللفظ والمعنى ومستويات التحليل اللغوي عند عبد القاهر، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 335-343.
- عبد العزيز (محمد حسن) : من التراث اللغوي الدرعمي : (تسمية المسميات الحديثة بين التعريب والتوليد)، م م ق، 68 (1991)، ص ص 176-223 [الدرعمي نسبة إلى دار المعلمين].
- عبيد (عبد اللطيف) : المصطلح الفلاحي العربي، تاريخه وقضاياه، م م، 8 (1992)، ص ص 69-122.
- علم (يحيى مير) : الندوة العلمية الدولية الثالثة حول «المعجم المختصر»، م ل ع د، 69/1 (1994)، ص ص 173-191 [تعريف بالندوات العلمية الدولية التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس، وخاصة بندوتها الثالثة].
- علوش (جميل) : بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، م م ل ع د، 3/68 (1993)، ص ص 498-528 [في المصطلح النحوي في التراث].
- غزالة (حسن) : ترجمة المتلازمات اللفظية (عربي - إنكليزي)، ترجمان، 1/2 (1993)، ص ص 7-44 ؛ 2/2 (1993)، ص ص 7-33.
- الفاسي (محمد) : الألفاظ العربية في اللغة البربرية، م م ق، 64 (1989)، ص ص 187-191.
- فضل (صلاح) : إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 69-86.
- قاسم (محمد أحمد) : علم المعجمة عند العرب، ت ع، 13/50 (1993)، ص ص 130-145.
- القاسمي (علي) :
1 - النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، م ك ف، 4 (1988)، ص ص 15-19.
- 2 - المترجم والمعجم الثنائي اللغة (مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على معجم المنهل)، ل ع، 37 (1993)، ص ص 121-140.
- قدّور (أحمد محمد) : العربية الفصحى ومشكلة اللحن، م م ل ع د، 1/69 (1994)، ص ص 19-90.

- القط (عبد القادر) : قضية المصطلح
في مناهج النقد الأدبي الحديث، م ع ع إ،
48 (1994)، ص ص 96-115.
- قنبي (حامد صادق)، القياس
اللغوي وتنمية الألفاظ، ل ع، 37
(1993)، ص ص 9-33.
- قورة (حسين سليمان) : المعاجم
العربية : تطورها وطريقة كل معجم،
م ث، 26 (1991-1992)، ص ص
72-94.
- لوكرن (ميشال) : عن العلاقة بين
المصطلحات والمعجم، ترجمة وتعليق
سلوى عزيز الوزاني، ترجمان، 1/2
(1993)، ص ص 45-54.
- محفوظ (حسين علي) : ألفاظ
الحضارة في التراث، م م ق، 64 (1989)،
ص ص 89-95.
- المختون (محمد بدوي) : خصائص
العربية في نظر ابن درستويه، م م ق، 68
(1991)، ص ص 149-175.
- المدلاوي (محمد) : بنية الكلمة في
اللغات الحامية - السامية : بعض القيود
العروضية، دراسات، 5 (1991)، ص
91-114.
- مطر (عبد العزيز) : المعجم الوسيط
بين المحافظة والتجديد، م م ق، 69
(1991)، ص ص 93-126.
- المعتوق (أحمد محمد) : ظاهرة
- اللفظية : أسبابها، نتائجها، وسائل
علاجها، م ج م س، 2/5 (1993)، ص
499-538.
- مكّي (محمود) : مدخل إلى الألفاظ
الإسبانية المأخوذة من العربية، م م ق، 64
(1989)، ص ص 259-273.
- ناجي (محمد) : مرجعية الإيل في
المصطلح التقني والعروضي، الإنسان
والإيل، ص ص 24-29.
- نايل (محمد) : العائمي الفصيح
وحاجته إلى معجم يردّه إلى أصوله، م م
ق، 66 (1990)، ص ص 197-201.
- هليل (محمد حلمي) :
- 1 - نحو خطة منهجية لوضع معجم
ثنائي متخصص : تطبيق على اللسانيات،
م م، 8 (1992)، ص ص 155-176.
- 2 - معجم المتلازمات اللفظية، خطوة
نحو النهوض بالترجمة، ترجمان، 1/3
(1994)، ص ص 35-59.
- الودغيري (عبد العلي) :
- 1 - الألفاظ المغربية - الأندلسية في
معيّار النشرسي، م ك آ ع إ، 17
(1992)، ص ص 39-52 ؛ وفسي :
ILAPE، ص ص 39-50.
- 2 - في ضبط ابن سيده، المناهل، 35
(1986)، ص ص 81-86.
- (2) نقد الكتب :
- ديش (لطفى) : معجم المعاجم :

Press, Bucharest, 1988 (40 p.).

- BACCOUCHE (Taïeb) : L'emprunt en arabe moderne, Beît al-Hikma - I.B.L.V., Tunis, 1994 (544 p.).

- BEHNSTEDT (Peter), und WOIDICH (Manfred) : Die ägyptisch-arabischen Dialekte, Dr. Ludwig Reichert Verlag, Wiesbaden, 1985-1994 (4 Bds).

- COHEN (David) : Dictionnaire des racines sémitiques ou attestées dans les langues sémitiques, Fasc. 3 et 4, Paris-Louvain, Peters, 1993 (pp.119-342).

- COLIN (Georges S.) : Dictionnaire (Colin) d'arabe marocain, Fasc. 1 (Lettres), éd. par Zakia Iraqi - Sinaceur, Rabat, 1993.

- DOBRISAN (Nicolae) :

1 - Curs de lexicologie arab à, Bucharest University Press, Bucharest, 1984 (251 p.).

2 - Vocabular român-arab. Arhitectura, Constructii civile, drumuri si poduri (Romanian-Arab Vocabulary in Architecture, Civil Buildings, Roads and Bridges), Bucharest University Press, 1988 (108 p.).

- ENDRESS (Gerhard) and GUTAS (Dimitri) : A Greek and arabic lexicon (Materials for a dictionary of the medieval translations from greek into arabic), E. J. Brill, Leiden, 1992, [Fasc. 1-2].

- GROSSET - GRANGE (Henri) : Glossaire nautique arabe ancien et moderne, texte établi par Alain Rouand, Mémoires de la Section d'Histoire, des Sciences et des Techniques, Paris, 1993 (LII + 217 + 74 p.).

- SINGER (Hans-Rudolf) : Grammatik der Arabischen mundart der Medina von Tunis, Walter de Gruyter, Berlin-New York, 1984 (738 p.).

- TAINE-CHEIKH (Catherine) :

تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعاجم العربية التراثية، [تأليف أحمد الشرفاوي إقبال]، م م، 8 (1992)، ص ص 220-221.

- السامرائي (إبراهيم) :

1 - مع معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب [تأليف مجدي وهبة وكامل المهندس]، م م ق، 69 (1991)، ص ص 5-23.

2 - كتابان : الرصيد اللغوي الوظيفي [تأليف جماعي]، والمعرب الصوتي عند العلماء المغاربة [تأليف إبراهيم بن مراد]، م م، 8 (1992)، ص ص 191-209.

3 - المعجم العربي الأساسي [نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم]، ع ك، 1/13 (1992)، ص ص 88-99.

- النوري (محمد جواد) : البارع في اللغة لأبي علي القالي، تنبيهات وتصحيحات [نقد لتحقيق هاشم الطحان، بيروت، 1975]، ل ع، 38 (1994)، ص ص 113-136.

- البعقوبي (حسين) : الغريب المصنف لأبي عبيد في تحقيقين [في نقد تحقيق المختار العبيدي الصادر بتونس وتحقيق رمضان عبد التواب الصادر بالقاهرة]، القسم الثاني، م م، 8 (1992)، ص ص 179-190.

ب - ما نشر باللغات الأجنبية

A - LIVRES :

- ANGHELESCU (Nadia) : Mic dictionar roman-arab de termeni linguistici (Romanian-arab concise dictionary of linguistics terms), Bucharest University